الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Abou Bekr Belkaid
Tlemcen Algérie
جامعة أبي بكر بلقايد
تلمسان الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: تحليل اقتصادي

تحت عنوان:

أثر التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1970_2014)

من إعداد الطالبة:

غرزي سليمة

تحت إشراف:

أ ـ د: بن بوزيان محمد

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. . بوثلجة عبد الناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
أ.د. بن بوزيان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	مشرفا
د. جديدن لحسن	أستاذ محاضر	المكز الجامعي عين تموشنت	ممتحنا
د.رمضاني محمد	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم	ممتحنا
د.شكوري سيدي محمد	أستاذ محاضر	المركز الجامعي مغنية	ممتحنا
د. بلحرش عائشة	أستاذة محاضرة	جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية: 2018/2017

شكر و عرفان

" و إذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم"

سورة إبراهيم الآية 7

أشكر الله العلي القدير على نعمة الهداية و نعمة العلم و أشكره سبحانه و تعالى أن قيض لي أستاذا مرشدا و موجها رافقني في إعداد هذه الرسالة، فكان نعمة الناصح و نعمة المعين فله مني جزيل الشكر ، بعد الله سبحانه وتعالى، و له كل التقدير داعية المولى تبارك و تعالى، أن يجازيه خير الجزاء إنه الأستاذ المشرف أ.د. بن بوزيان محمد.

كما لا يفوتني أن أتقدم إلى اللجنة الموقرة، لجنة المناقشة، رئيسا و ممتحنين، بالشكر و العرفان على مجهوداتهم المبذولة لتقويم هذا العمل و على إسداء النصائح و التوجيهات القيمة النابعة من السريرة الصافية و الخبرة العالية، فلهم مني كل التقدير و الدعوات لله العلي القدير أن يسدد خطاهم و يثيبهم بأحسن الثواب .

الباحثة

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

- من قال الله عز وجل فيهما:﴿ و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا﴾سورة الإسراء الآية 24

إلى من غمرتني بحبها و عطفها و حنانها و كانت دائما رفيقة دربي أمي الحنون حفظها الله و رعاها و أطال الله في عمرها، و إلى سند ظهري أبي الغالي،

- و لقوله تعالى: ﴿و الذين يقولون ربنا هب لنا من أزواجنا و ذرياتنا قرة أعين و إجعلنا للمتقين إماما﴾ الفرقان الآية74

أهدي هذا العمل إلى زوجي العزيز و إلى فلذات كبدي أبنائي الأعزاء جعلهم الله قرة عيني في الدنيا و الآخرة،

- إلى من قاسموني رحم أمي و همومي في الحياة أختاي الغاليتين و أخي الغالي جمعني الله بهم في جنات الخلود،
- إلى زوج أختي و أبنائها،
- إلى من غمرتني بدعواتها جدتي الحبيبة أطال الله في عمرها،
- إلى روح أختي و جدي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جناته،
- إلى كل عائلتي و عائلة زوجي الكريم،
- و كل زميلاتي و زملائي في العمل وإلى كل من ساعدني و ساندني في إنجاز هذا العمل جزاهم الله كل خير.

فهرس المحتويات :

إهداء	
شكر و تقدير	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول و الأشكال	
المقدمة العامة	
الفصل الأول : الانفتاح الاقتصادي و التحرير المالي في ظل العولمة	
تمهيد للفصل الأول	12
المبحث الأول : العولمة الاقتصادية	13
المطلب الأول: مفاهيم العولمة الاقتصادية	13
المطلب الثاني: خصائص أهداف ومظاهر العولمة الإقتصادية	16
أولا: خصائصها	16
ثانيا: الأهداف	18
المطلب الثالث: مظاهر **و** مخاطر العولمة الإقتصادية	18
أولا: عولمة الإنتاج	18
ثانيا العولمة المالية(مفهومها و أسسها)	20
ثالثا:مخاطر العولمة على االدول النامية	24
المبحث الثاني : الانفتاح الاقتصادي	26
المطلب الأول: مفهوم و خطوات الانفتاح الاقتصادي	26
أولا: مفهوم الإنفتاح	26
ثانيا الخطوات التي يمر بها الإنفتاح الإقتصادي	28
المطلب الثاني: أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي	30
المطلب الثالث: درجة الانفتاح الاقتصادي	31
المبحث الثالث: التحرير المالي	34
المطلب الأول: تعريف التحرير المالي	34
أولا: تعريف التحرير المالي	34

ثانيا: أهداف و دوافع و أساليب التحرير المالي	39
المطلب الثاني: شروط نجاح التحرير المالي	42
أولا: إستقرار الإقتصاد الكلي	43
ثانيا : توافر المعلومات و التنسيق بينها	46
ثالثا: الإشراف الحذر	47
رابعا: التدرج في عملية التحرير	47
خامسا: الإستقرار السياسي	48
المطلب الثالث: نظرة عامة حول سياسات التحرير المالي	49
أولا:مؤيدي سياسة التحرير المالي	49
ثانيا: منتقدي سياسة التحرير المال	53
خلاصة الفصل الأول	58
الفصل الثاني :نظريات التجارة و الانفتاح التجاري	
تمهيد للفصل الثاني	60
المبحث الأول : ماهية التجارة الخارجية	61
المطلب الأول: تعريف وأنواع وعوامل تطور التجارة الخارجية	61
أولا: تعريف التجارة الخارجية	61
ثانيا: أنواع التجارة الخارجية	63
ثالثا: عوامل تطور التجارة الخارجية	67
المطلب الثاني: مكونات التجارة الخارجية	70
أولا: الصادرات	70
ثانيا: الواردات	71
ثالثا: الميزان التجاري	72
المطلب الثالث: أسباب وأهمية قيام التجارة الدولية	75

فهرس المحتويات :

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية	75
ثانيا: أهمية قيام التجارة الدولية	76
ثالثا: معيار أهمية التجارة الدولية	78
المبحث الثاني : نظريات التجارة الخارجية	79
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية	79
أولا: المذاهب الفكرية الاقتصادية التي جاءت قبل النظرية الكلاسيكية	79
ثانيا: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية	83
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسكية	94
أولا: **نظرية الطلب المتبادل (Marchal/Edgworth)**	94
ثانيا:النظرية الحديثة للميزة النسبية(نظرية نفقة الاستبدال لهابرلر	95
ثالثا: **النظرية السويدية هكشر أولين (نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج)**	97
رابعا: **لغز فاسيلي ليونتياف**	100
المطلب الثالث: النظريات الحديثة	103
أولا: نظرية رأس المال البشري (Findley-Kierkowsky)	103
ثانيا: نظرية مهارة العمالة و التخصص (Keesing)	104
ثالثا: نظرية الفجوة التكنولوجية و الصادرات(Bosner)	104
رابعا: نظرية دورة المنتوج والتجارة الدولية	105
خامسا: نظرية تشابه الأذواق للينذر	106
سادسا: نظرية المنافسة غير الكاملة و المبادلات فيما بين الفروع (Krugman	108
المبحث الثالث: السياسات التجارية بين التحرير والتقييد	
المطلب الأول: المفهوم والأهداف	110
أولا: مفهوم سياسة التجارة الخارجية	110
ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية	111
المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية	112

أولا: سياسة حماية التجارة الخارجية	112
ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية	119
ثالثا: السياسات التجارية للدول النامية	124
المطلب الثالث: سياسات الانفتاح التجاري	127
أولا : مفاهيم حول الإنفتاح التجاري و مزاياه	127
ثانيا: خطوات تحرير التجارة الخارجية	130
ثالثا: إجراءات و شروط نجاح تطبيق سياسة التحرير التجاري	132
رابعا: خطوات التحري التجاري من خلال الإتفاقيات متعددة الأطراف	134
خلاصة الفصل الثاني	137
الفصل الثالث : تطور النظام المالي و السياسات التجارية و النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد للفصل الثالث	139
المبحث الأول : النظام المالي الجزائري و تحريره	140
المطلب الأول: النظام المالي الجزائري مابين الفترة الممتدة(1962-1990)	140
أولا: الجهاز المصرفي خلال(1962- 1970)	140
ثانيا: الإصلاحات من(1970-1982)	143
ثالثا: إعادة هيكلة المؤسسات 1982	145
المطلب الثاني: الإصلاحات الاقتصادية و بداية التحرير المالي	149
أولا: قانون النقد و القرض 1990	150
ثانيا:أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض 90-10	156
المطلب الثالث: أثر سياسة التحرير المالي في الجزائر	161
أولا: أثر سياسة التحرير المالي على أسعار الفائدة	161
ثانيا: تطور الكتلة النقدية	165
ثالثا: تطور القروض حسب القطاعات الإقتصادية	167
المبحث الثاني : تطور السياسة التجارة الخارجية في الجزائر	170

فهرس المحتويات :

المطلب الأول: مرحلة تقييد التجارة الخارجية	170
أولا: مرحلة مراقبة التجارة	170
ثانيا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة	172
ثالثا: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية	173
المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية	174
أولا: التحرير الجزئي للتجارة (1990-1993)	174
ثانيا: مرحلة التحرير الكلي للتجارة الجزائرية ابتداءا من 1994	176
المطلب الثالث: تقييم واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الانفتاح	179
أولا: تطور التجارة الخارجية من 1990- 1993	179
ثانيا: تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات الجزائرية 1994-2000	181
ثالثا: تقييم تطور الميزات التتجاري الجزائري خلال الفترة(2002 -2014)	182
رابعا: التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية	183
المطلب الرابع: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	184
أولا: الإجراءات المؤسساتية	184
ثانيا: الإجراءات التنظيمية	187
المبحث الثالث: تطور مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر	189
المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصادي	189
أولا: تعريف النمو الاقتصاد ي	190
ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصاد ي	191
المطلب الثاني: مراحل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر ما قبل الإصلاحات الإقتصادية	192
أولا : النمو الاقتصاد ي في مرحلة التخطيط(1963-1989)	192
المطلب الثالث: النمو بعد الإصلاح الاقتصادي	196
أولا: النمو خلال فترة الإصلاح الاقتصاد ي(1990-2000)	196
ثانيا: النمو خلال فترة الإنعاش الاقتصاد ي و دعم النمو 2000-2014	201
خلاصة الفصل الثالث	208

الفصل الرابع : دراسة قياسية لأثر التحرير المالي و التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد للفصل الرابع	211
المبحث الأول : تطور أهم متغيرات الدراسة الاقتصادية	212
المطلب الأول: تطور أهم مؤشرات التحرير المالي	212
أولا: مدى مساهمة الكتلة النقدية في الناتج المحلي الداخلي	212
ثانيا: مؤشر التحرير المالي	213
ثالثا: تطور نسبة الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص	214
المطلب الثاني: مؤشر التحرير التجاري	215
أولا: تطور مؤشر التحرير التجاري في الجزائر	216
ثانيا:تطور ميزان المدفوعات في الجزائر	217
المطلب الثالث :تطور بعض المؤشرات الاقتصادية	223
أولا: تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني	223
ثانيا: مدى مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج الإجمالي المحلي	225
ثالثا: تطور معدلات النمو في الجزائر	228
المبحث الثاني: الدراسات التجريبية و التطبيقية حول أثر التحرير المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	231
المطلب الأول: الدراسات التجريبية حول علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي	231
أولا: الدراسات القديمة	232
ثانيا الدراسات الحديثة	237
المطلب الثاني: دراسات التجريبية حول علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي	239

فهرس المحتويات :

أولا: علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي	243
ثانيا: علاقة الواردات بالنمو الإقتصادي	245
المطلب الثالث : الدراسات التجريبية حول التحرير المالي و الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي	247
المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين التحرير المالي و الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر	249
المطلب الأول: بناء النموذج القياسي	249
أولا : متغيرات الدراسة	249
ثانيا : البيانات المستخدمة في تقدير النموذج	250
ثالثا: الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج	250
المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية	251
أولا: اختبار ديكي- فولر المركب "ADF" Augmented Dickey Fuller	251
ثانيا: اختبار PP Phillips- Perron)	254
1- منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN	255
2- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)	258
ثالثا: ثالثا نموذج تصحيح الخطأVECM	261
المطلب الثالث: اختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)	262
خلاصة الفصل الرابع	264
الخاتمة العامة	267
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول و الأشكال

1- فهرس الجداول

	فهرس الجداول	
1-1	**معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول**	**31**
2-1	**درجة الانفتاح الاقتصادي لمجموعات الدول**	**33**
1-2	**التكاليف المطلقة**	**85**
2-2	**الميزة النسبية**	**88**
3-2	**المثال العددي لنظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل**	**91**
4-2	**المثال العددي للنظرية السويدية هيكشر أولين**	**98**
5-2	مراحل تطور تحرير الجارة في ظل تطور النظام الرأسمالي	**131**
6-2	**خطوات التحري التجاري من خلال الإتفاقيات متعددة الأطراف**	**134**
1-3	**تطور معدلات الفائدة و التضخم في الجزائر**	**163**
2-3	تطور الكتلة النقدية في الجزائر من 1994-2014	**166**
3-3	يمثل تطور حجم القروض الممنوحة حسب القطاعات خلال الفترة 1998-2016	**168**
4-3	يوضح وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1963-1969	**171**
5-3	إجراءات تحرير التجارة في الجزائر	**178**
6-3	تطور الصادرات و الواردات و الميزان التجاري الجزائري مابين 1990-1993	**179**
7-3	ميزان التجاري و الصادرات و الواردات الجزائرية 1994-2000	**180**
8-3	تطور الميزان التجاري 2002-2009	**181**
9-3	يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2000-2009)	**182**
10-3	يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية(200-2009	**183**
11-3	**توزيع الإستثمارات حسب المخططات (1960-1978)**	**194**
12-3	**إجمالي الاستثمارات خلال(1980-1989)**	**194**
13-3	يوضح تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	**200**

14–3	**توزيع هيكل الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1993–1997**	**200**
15–3	**التوزيع القطاعي و السنوي لبرنامج الإنعاش**	**203**
16–3	**التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو**	**204**
17–3	**التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2009–2014**	**206**
18–3	**يوضح معدلات النمو خلال مرحلة الإنعاش الاقتصاد ي**	**207**
1–4	تطور M_2 كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي (1990-2014)	**212**
2–4	تطور مؤشر التحرير المالي(1995-2013)	**213**
3–4	تطور نسبة الإتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص بالنسبة لل PIB	**214**
4–4	تطور مؤشر التحرير التجاري في الجزائر(1980-2014)	**216**
5–4	تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات	**218**
6–4	تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة 2000-2016	**219**
7–4	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (1990-1999)	**224**
8–4	نصيب الفرد من النتاج خلال الفترة 2000-2014	**224**
9–4	مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين القيمة المضافة	**226**
10–4	التقسيم القطاعي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي(2001-2016)	**228**
11–4	**اختبار الاستقرارية**	**253**
12–4	**اختبار فليب بيرون(Phillips– Perron)**	**254**
13–4	**اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن**	**257**
14–4	**مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا**	**259**

2- فهرس الأشكال

2-1	أثر الكبح المالي على الإدخار و الإستثمار(Fry 1978	
1-4	تطور كل مؤشرات الإنفتاح التجاري خلال الفترة 2000-2012	217
2-4	تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات	219
3-4	تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة 2000-2016	220
4-4	**مساهمة القطاعة الإقتصادية في تكوين القيمة المضافة**	227
5-4	التقسيم القطاعي لنمو الناتج الإمالي الحقيقي 2001-2016	229

مقدمة عامة

مدخل:

بعد أزمة الكساد العظيم التي أصابت العالم سنة 1929 و التي أثبتت خطأ (أو انتقدت) النظرية الكلاسيكية التي تقوم على وجود يد خفية تعيد توازن السوق، وأن كل عرض يخلق طلبه، إلى أن جاء الاقتصادي كينز الذي قدم حلا لهذه الأزمة بتفعيل الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة الإنفاق العمومي لإنعاش الاقتصاد باستخدام سياسة مالية توسعية، و بعد الحرب العالمية الثانية و تدمير القاعدة الهيكلية و الاقتصادية أصبحت جل الدول العالم مغلقة اقتصاديا ظنا منها أن التدخل المباشر للدولة في النشاط الاقتصادي باستخدام النظام المالي لدفع بعجلة النمو بتوجيه الموارد المالية إلى قطاعات ذات أهمية في عملية التنمية، إلا أن النتائج المحققة كان لها آثار سلبية التي شملت التخصص دون مستوى الأمثل لرأس المال، و كما أن هذه الدول كان يتعذر عليها تصريف منتوجاتها لدول أخرى بفرضها قيود عراقيل على التجارة الخارجة، و عدم توفرها المواد الأزمة للإنتاج أو أنها تكلفها باهظا بسبب العراقيل المفروضة على الواردات و تدهور معدلها التجاري، فتراجعت معدلات النمو العالمية. ولهذا كان لزاما على هذه الدول أن تنفتح اقتصاديا. و لهذا سارعت هيئة الأمم المتحدة بموجب اتفاقية بريتن وودز سنة 1945إلى تأسيس الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و منظمة العالمية للتجارة من أجل تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي و استقرار النظام النقدي الدولي مع استقرار أسعار الصرف، و التوسع في التجارة الدولية ، تصحيح اختلالات موازين المدفوعات و تشجيع الاستثمارات الدولية لتحقيق التنمية الاقتصادية للدول، دفع الدول إلى إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية خاصة الدول النامية بإصلاح معمق للاقتصاد تحت إشراف المؤسسات بريتن وودز (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي) من أجل الانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومع زيادة نسبة الاندماج العالمي للاقتصاديات بعد سقوط الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية وسيادة النظام الليبرالي مع بداية الخمسينات حدثت تغيرات و تطورات دولية مهمة خاصة فيما يتعلق بالمعايير التجارية التي تهدف إلى استقرار المبادلات التجارية ، و التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي خاصة بعد ما حققته التجارة من انفتاح

ثم التحرير المالي الذي يعد من أهم ملامح التطور الاقتصادي منذ بداية السبعينات التي نادى بها كل من shaw و Mckinnon سنة 1973 بعد فترة طويلة من الكبح المالي الذي عانت منه الدول خاصة النامية منها بوضعها مجموعة من القيود و العراقيل على النشاط المالي و المصرفي كتسقيف معدلات الفائدة، و فرض احتياطي إلزامي كبير مع توجيه الائتمان، و قد أكدا أن هذه السياسة تعرقل عملية النمو الاقتصادي في الدول النامية.

كما أن الهدف الأسمى للسياسات الاقتصادية و الممثلة بالمربع السحري لكالدور هو تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي و هذا ما تسعى إليه الدول خاصة النامية لن تتم إلا بإشراك القطاعات الاقتصادية كالصناعة، الفلاحة و التجارة و القطاع المالي و غيرها في عملية النمو، و لهذا البحثين الاقتصاديين في أبحاثهم عن العوامل أو المتغيرات التي تؤثر في النمو الاقتصادي، و نأخذ قطاع التجارة و الذي أكد العديد من الباحثين المهتمين في هذا المجال على أهمية التجارة الدولية و خاصة الانفتاح التجاري بتحرير الصادرات أن لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي بعدت دراسات نظرية و تطبيقية التي أثبث العلاقة الإيجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي.

و مع التطور التكنولوجي وثورة المعلوماتية و الاتصال وتشكيل تكتلات اقتصادية عملاقة، و زيادة ارتباط الأسواق خاصة الأسواق المالية التي جعلت و كأن العالم يعيش في قرية صغيرة نجد الفاعلون فيها يتكونون من منظمات دولية و شركات متعددة الجنسيات تحت رداء يسمى ظاهرة العولمة و من مظاهرها العولمة الاقتصادية التي نقسم إلى قسمين عولمة لإنتاج و نجد أكثر الفاعلين فيها المنظمة العالمية للتجارة و الشركات متعددة الجنسيات و القسم الأكثر توسعا و شمولية و وضوحا وهي العولمة المالية والتي نتج عنها التحرير المالي جراء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و حركة رؤوس الأموال عبر تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات تكامل الأسواق المالية، و مع بداية السبعينات أصبح الباحثين الاقتصاديين يهتمون بسياسات التحرير المالي و علاقتها الإيجابية بالنمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية و أصبح شرط من شروط تطبيق برنامج التعديل

الهيكلي في إطار الإصلاح الاقتصادي الذي يفرضه صندوق النقد الدولي في الدول النامية ، و قد أثبتت العديد من الدراسات النظرية و التطبيقية في الدول المتقدمة و حتى النامية على الأثر الإيجابي برفع معدلات النمو عند تطبيق سياسات التحرير المالي.

و الجزائر بلد من البلدان النامية التي تسعى للانفتاح و الاندماج في الاقتصاد العالمي من أجل تنويع مصادر لتحقيق نمو إقتصادي مستمر و حقيقي بعيدا عن المحروقات. كما نعلم جميعا أن الإقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على النفط في صادراتها و حتى إيراداتها، حيث تصل صادرات الجزائر بـ 98% من المحروقات و تساهم بـ49% في الناتج المحلي الإجمالي[1]. و هذا ما بينته الصدمة النفطية لسنة 1986،حيث أدى إنخفاض أسعار النفط إلى تراجع صادرات الجزائر وتدهورت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية آن ذاك، مادفع بالجزائر للجوء إلى المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) لتصيح الإختلالات الهكلية الذي فرضت عليها إصلاحات إقتصادية عميقة بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي و الإنتقال من الإقتصاد المخطط إلى الإقتصاد السوق، لقد أثبتت الجزائر جديتها في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية للاندماج في الإقتصاد العالمي بداية من صدور قانون النقد و القرض 10/90 و ما تبعه من تعديلات في هذا القانون من أجل التحرير المصرفي و صولا إلى تحرير النظام المالي الجزائري، كما مست هذه الإصلاحات السياسة الجبائية و السياسة التجارية و تمثلت هذه التعديلات في تخفيض التعريفات الجمركية و رفع الإحتكار عن الصادرات الواردات و تحرير التجارة الخارجية كليا إبتداء من 1994، كل هذه الإصلاحات كانت من أجل مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية تحت شعار حرية التجارة و العولمة المالية، إن تبني سياسة الإصلاح استهدفت تشجيع قطاعات الإنتاج الموجهة للتصدير بتحرير التجارة من القيود المفروضة عليها لتمكين المنتجين من استيراد معدات الإنتاج لتحسين منتجاتهم و رفع قدراتهم الإنتاجية رغم كل الإجراءات و التسهيلات التي قامت بها الحكومة الجزائرية إلا أن الصناعات غير قادرة على

[1]- فاطمة الزهراء زرواط و صارة بورجة:« **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الإقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية للفترة ما بين 1980-2013)** ، مجلة التنمية و السياسات الإقتصادية، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، 2014، 79-102، المعد العربي للتخطيط، ص80.

المنافسة الدولية، و رغم أن برنامج التعديل الهيكلي سجل نتائج إيجابية خاصة في إعادة توازن المؤشرات المالية الكبرى إلا أن كان له آثار سلبية خاصة على المستوى الإجتماعي فارتفعت بنسبة البطالة و لولا ارتفاع أسعار النفط في السداسي الثاني من سنة 1999 الذي مكن الحكومة من تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و التخلص من المديونية الخارجية و كذلك نلاحظ ارتفاع في معدل النمو الاقتصادي، إلا أن الجزائر لم تستفد من الدروس السابقة و أصيب الإقتصاد بصدمة بترولية أخرى سنة 2014 نعيش نتائجها الآن.

و لهذا مع كل التطورات العالمية الحاصلة و التي يجب على الجزائر مواكبة هذه التطورات سنعالج الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يؤثر التحرير المالي و الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في الجزائر؟

و من هذا المنطلق يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يمكن لسياسات التحرير المالي أن تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية؟
- كيف تسفر النظريات التجارة الدولية في رفع معدلات النمو؟
- هل تمكنت الجزائر فعلا في تحرير القطاع المالي بعد إصدار قانون النقد و القرض 10/90 و التعديلا ت التي أجريت بعده؟
- هل توصلت الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات بعد كل الإجراءات المتخذة لهذا؟
- ما هو واقع النمو في الجزائر خاصة بعد تطبيق الإصلاحات الاقتصادية ،خاصة برامج الانعاش الاقتصادي الثلاثة؟

الفرضيات:

- وجود علاقة سببية ثنائية الإتجاه بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي؛
- وجود علاقة سببية أحادية الإتجاه بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي.

دوافع اختيار الموضوع:

في الحقيقة هناك عدة أسباب جعلتنا نبحث في هذا الموضوع ، فبالإضافة إلى الدوافع الشخصية و المتمثلة في رغبتا الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالمالية الدولية،و كذا ميولنا للبحث في موضوعات العلاقات الاقتصادية الدولية، وفضولنا الزائد على التعرف على المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي ، هناك دوافع موضوعية منها:

- انتشار ظاهرة التحرير المالي والانفتاح التجاري بصفة لم يعرف النظام الرأسمالي مثلها منذ نشأته، وأثر هذا الانتشار بصورة كبيرة ومباشرة على كل مكونات الاقتصاد الحقيقي، فموضوع التحرير المالي والانفتاح التجاري حقيقة موضوع جدير بالاهتمام والتحليل؛
- حداثة الموضوع في حد ذاته و محاولة إثراء المكتبة الجامعية بدراسة موضوع جديد، خاصة وأن الموضوع يدرس أحد انشغالات الدول النامية، باعتبار أن الجزائر واحدة من هذه الدول؛
- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات باستمرار؛
- صلة الموضوع بمجال تخصصي ،وهو تحليل اقتصادي .

أهمية البحث:

يكتسي البحث في الموضوع أهمية بالغة خاصة أننا في عصر العولمة التي تستوجب على الدول أن تكون منفتحة إقتصاديا بشكليه المالي و التجاري و ما لهما من أثر في تحسين معدل النمو خاصة في الدول النامية، و الدور الذي يلعبه القطاع المالي باعتباره القلب النابض في إقتصاد الدولة و يجب تطوره و تحديثه على حسب التطورات العالمية الحاصلة و الرفع من كفاءة أداءه لتعبئة موارده المالية و كذا مواجهة المنافسة الخارجية، كما أن الجدل لازال قائما بين سياسات التحرير المالي و النمو الاقتصادي في الدول النامية، و كذلك بالنسبة للتجارة التي

أجمعت الدراسات و الأبحاث بوجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي خاصة من ناحية الصادرات فهي تعمل على تحسين القدرات و الكفاءات الإنتاجية من خلال انتقال التكنولوجيا و التقنيات الحديثة، و الجزائر و احد من دول العالم يجب عليه مواكبة التطورات العالمية بانفتاحها على العالم الخارجي خاصة وأنها على مشارف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و انضمامها لمنطقة الحرة الكبرى العربية سنة 2009، و عقد اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية منذ سنة 2002،ودخوله حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.

أهداف الموضوع:

من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق مايلي:

- ✓ التعرف على التحرير الاقتصادي بشقيه الانفتاح التجاري و المالي؛
- ✓ تحليل أعمال Mc Kinonn و Shawو الأثر الإيجابي عند تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي و الأعمال التي عكس ذلك؛
- ✓ التعرف على أهمية التجارة الخرجية ومدى مساهمتها في النمو الاقتصادي؛
- ✓ أهمية التحرير المالي في تطور الجهاز المصرفي الجزائري؛
- ✓ أهمية الإصلاحات الاقتصادية في تطور التجارة الخارجية الجزائرية؛
- ✓ تحليل البرامج و الإصلاحات الاقتصادية و مدى استهدافها للنمو،
- ✓ التعرف على الدراسات القائمة على أثر التحري المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي؛
- ✓ دون أن ننسى الهدف الأساسي للدراسة وهو أثر التحرير المالي و الانفتاح الاقتصادي على النمو في الجرائر دراسة قياسيةخلال 1970-2014.

حدود الدراسة :

حتى يتم معالجة الإشكالية المطروحة في هذا الموضوع ،تم تحديد الإطار العام وحدود البحث في نقاط الهدف منها تركيز جهودنا داخلها وعدم الخروج عنها ،وتتمثل هذه الحدود في :

1. **حدود المصطلحات** : تتمثل هذه المصطلحات في التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي كمتغيرين مستقلين ،وآثارها على النمو الاقتصادي في الجائر كمتغير تابع باعتباره المتغير الذي تعبر عن هدف الدراسة ؛
2. **الحدود المكانية**: حصرناها في دراسة المحيط الدولي والداخلي:

- **دراسة المحيط الدولي**: ويتعلق الأمر في هذا السياق بظروف ظهور التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي ، وكذا بتأثيراتهما على اقتصاديات مختلف دول العالم، المتقدمة منها والنامية؛
- **دراسة المحيط الداخلي**:وهنا يتعلق الأمر بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال التركيز على مدى تأثر معدل نموها الاقتصادي بالتحرير المالي والانفتاح الاقتصادي؛

3. **الحدود الزمنية** : في الجانب النظري حددت فترة الدراسة ،أما في الجانب التطبيقي حددت فترة الدراسة انطلاقا من 1970-2014.

أدوات البحث:

أثناء قيامنا بإنجاز هذا البحث قمنا باستعمال الأدوات الآتية:

1. اعتماد عدة مراجع من كتب، مجلات، تقارير، مذكرات، تقارير، ملتقيات وطنية ودولية، دوريات ،وكانت هذه المراجع باللغتين العربية والأجنبية(فرنسية وإنجليزية) ؛
2. الاستعانة بشبكة الإنترنت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة التي يتعذر علينا إيجادها في المكتبات؛

3. المعطيات الإحصائية من جداول وأشكال تتعلق بواقع الاقتصاد العالمي عموما، واقتصاد الجزائر بصفة خاصة؛

4. الاتصال بالأساتذة الجامعيين المختصين في المجال من أجل الاستشارة وطلب التوجيه؛

ولتحليل أثر التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، قمنا بدراسة وباستخدام **Eviews9**،واستعمال منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة **JOHANSEN** و اختبار سببية **قرانجر** المطورة بالنسبة للمدى الطويل **(تودا ياماموتو)**

X. صعوبات البحث:

الصعوبات التي تلقيناها أثناء إنجاز هذا البحث لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين، و يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. من أهم صعوبات الدراسة أن الظاهرة في حد ذاتها ظاهرة حديثة،ويمكن أن تكون الدراسة أكثر دقة على المدى الطويل لأن العديد من الآثار يمكن أن لا تظهر مباشرة ،وإنما تظهر على المدى الطويل ؛
2. عدم توفر الإحصائيات الدقيقة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ،وهذا ما يؤثر على دقة نتائج الدراسة؛
3. الموضوع يتطلب أن يكون هناك تتبع دائم للتطورات الجارية على المستوى العالمي ككل سواء تعلق الأمر بالقضايا الاقتصادية أو السياسية، خاصة وأن السياسة وسيلة من الوسائل المستعملة لتحقيق أغراض وأهداف اقتصادية؛
4. اختلاف الإحصائيات بين صندوق النقد الدولي، والديوان الوطني للاحصائيات ، و كذلك من نفس المرجع خاصة بنك الجزائر هذا ماصعب من حيرتنا في اختيار الإحصائيات.

منهج الدراسة:

للوصول إلى أهداف الدراسة استعمالنا عدت مناهج منها منج وصفي تحليلي الذي اعتمدنا عليه في الفصول النظرية بوصف الظواهر الاقتصادية و التعرف عليها (خطوات التي يمر بها الانفتاح الاقتصادي، أنواع العولمة الاقتصادية، خطوات و شروط نجاح تطبيق التحرير المالي في الدول النامية، .....)، و استعمال منهج تحليلي و قياسي في الفصل التطبيقي للتأكد من صحة الفرضيات من عدمها و الإجابة على الإشكالية الرئيسية حيث اعتمدنا على بعض الاختبارات القياسية و أدوات التحليل الاقتصادي.

هيكل الدراسة :

للوصول إلى أهداف الدراسة و الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى أربعة فصول، فقمنا في **الفصل الأول** بالتعرف على التحرير الاقتصادي و المراحل التي يمر بها، و التعرف على العولمة الاقتصادية بأنواعها عولمة الإنتاج و العولمة المالية التي جاءت نتاج لسياسات التحرير المصرفي، و نذهب إلى تعريف التحرير المالي و أهدافه، دوافعه، و شروط نجاحه في الدول النامية، تحليل أعمال Mc Kinonn و Shaw 1973 و الأعمال المساندة لهم و الأعمال المعارضة؛

أما في **الفصل الثاني** فسنخصصه لدراسة التجارة الخارجة و الانفتاح التجاري و النظريات التجارة التي تفسر قيام التجارة و علاقتها بالنمو الاقتصادي؛

أما **الفصل الثالث** فسنعالج فيه التطور المالي في الجزائر بالتعرف على تطور الجهاز المصرفي و أهم الإصلاحات و التعديلات التي طرأت عليه وتقييم سياسة التحرير المالي في الجزائر، وخصصنا المبحث الثاني لتطور التجارة الخارجية للجزائر و دراسة وضعية ميزان التجاري في كل مراحل التي مرت بها التجارة الخارجية خاصة في مرحلة الإصلاح و

الانفتاح التجاري، كما خصصنا المبحث الأخير للفل الثالث لتطور النمو في الجزائر منذ التخطيط المركزي إلى غاية برامج دعم النمو, أخيرا **الفصل الرابع** و الذي سنتطرق فيه إلى دراسة القياسية لمعرفة أثر التحرير المالي و الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2014)، فسنقوم بتحليل مؤشرات التحرير المالي و مؤشر الانفتاح التجاري مع تحليل وضعية ميزان المدفوعات ثم معرفة مدى مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وكذا تطور نصيب الفرد من الإجمالي الناتج المحلي،كما سنتعرف على الدراسات و الأبحاث التجريبية و التطبيقية حول العلاقة بين التحرير المالي و النمو الاقتصادي و كذلك الدراسات حول العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي بشقيه الصادرات و الواردات و الدراسات التي تجمع بين الانفتاح التجاري و التحرير المالي و علاقتهما بالنمو الاقتصادي، و ستتم فيه الدراسة القياسية ببناء نموذج قياسي لدراسة أثر التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باعتماد على المتغيرات التالية : مؤشر التحرير المالي، M_2ى بالنسبة لـ PIB و الإئتمان المحلي للقطاع الخاص بالنسبة لـ PIB و مؤشر الانفتاح التجاري و مؤشر النمو الاقتصادي معبرا عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و استخراج الناتئج المحصل عليها.

وأخيرا ينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تتضمن خلاصة للفصول مع اظهار النتائج النظرية و التطبيقية، وصولا إلى بعض التوصيات التي ارتأينا أن تكون في صميم الموضوع.

الفصل الأول

الإنفتاح الإقتصادي و التحرير المالي في ظل العولمة

تمهيد للفصل الأول:

شهد الاقتصاد العالمي جملة من التطورات المتواصلة والسريعة والتغيرات المتلاحقة تمثلت أساسا في ظهور العولمة بشقيها أي العولمة الإنتاجية والعولمة المالية ، والتي ساهمت والى حد بعيد في تنامي دور المؤسسات المالية ، و ظهور كم هائل و متنوع من الخدمات المالية التي تقدمها، و المجالات الاقتصادية التي تمولها، و ما ساعدها في الوصول إلى ذلك الاستخدام المتزايد للتقنيات المالية الحديثة، حيث أدى كل من الانفتاح الاقتصادي من خلال التحرير المالي و تزايد حركة التدفقات المالية نحو الدول النامية إلى زيادة نموها الإقتصادي.

و عليه سنحاول خلال هذا التطرق إلى أهم الجوانب النظرية:

- العولمة الإقتصادية؛
- الانفتاح الاقتصادي
- التحرير المالي .

المبحث الاول: العولمة الاقتصادية

في ظل العولمة و الانفتاح الاقتصادي الذي يشهده عالمنا اليوم و نشاطات المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي،و المنظمة العالمية للتجارة)، حيث وصف الفيلسوف الفرنسي **كورنليس كوستر باديس** العولمة بأنها ظاهرة تفكك تفتت المرجعيات و المنابع المرجعة للدلالة و هي تشكل ظاهرة فريد في تاريخ البشرية و بداية تشلغم الدول الوطنية، و حملت نفس المعاني كتابات **فوكوياما** في أطروحته نهاية التاريخ و الإنسانية ، التي تسعى دائما إلى استدامة هذا التغير من خلال إرساء دعائم التحول إلى اقتصاد السوق في العديد من الدول المتقدمة و النامية و المتحولة[1]،فالعولمة تعد ظاهرة حديثة نسبيا حيث ظهر مصطلح العولمة في النهاية الثمانينات و بداية التسعينات أي بعد انتصار القيم الأمريكية في العالم بعد سقوط الإتحاد السوفياتي و كذلك بعد تطبيق الدول النامية لسياسات الإصلاح الاقتصادي و التوجه نحو الانفتاح الاقتصادي الذي ساهم في بروز العولمة بشكل كبير، لأنها تعد ظاهرة قديمة، منذ نشأة لمؤسسات بريتن وودز.

المطلب الأول: مفاهيم العولمة الاقتصادية

- فقد تعددت التعاريف لظاهرة العولمة و عدم الوصول إلى تعريف دقيق لها لكثرة الجدل حول مفهوم مصطلحها لكثرة أبعادها السياسية و الاقتصادية ، الثقافية و حتى التكنولوجية.وبما أن الصندوق النقد الدولي مؤسسة من مؤسسات العولمة فيعرف العولمة: "أنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم بوسائل متعددة منها: زيادة حجم و تنوع معاملات السلع الخدمات عبر الحدود، و التدفقات الرأسمالية الدولية ،و كذلك سرعة و مدى انتشار التكنولوجيا[2]"؛

[1]– واثق علي الموسوي:" **الاستقرار الاقتصادي ، الصناديق السيادية، الربح، الموازنة العامة ، السوق** "، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 51.

[2]– غالم عبد الله:" **العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2014، ص21.

- و بما أنها جاءت نتيجة الانفتاح الدول على العالم الخارجي، فقد عرفت العولمة على أنها :" حرية حركة السلع و الخدمات و الأيادي العاملة، و رأس المال و المعلومات عبر الحدود الوطنية و الإقليمية[3]؛
- كما أن العولمة ظاهرة قديمة ارتبطت بالنظام الاقتصادي الرأسمالي، و جديد فيها سرعة انتشارها بتطبيقها صيغ و أساليب حديثة تتناسب مع التطورات الحديثة، بالذات ما يتعلق بالإقتصاد المعرفة و ما يتضمنه من تطور علمي و تكنولوجي[4]؛
- كما تعرف على أنها: " فرض للعلمنة فالعولمة هي أحادية القطبية و سيادة النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه أمريكا في كافة المجالات السياسية الاقتصادي ة وكذا الثقافية والاجتماعية و إن كانت العولمة الاقتصادية أبرز أشكال العولمة [5]"؛
- و يعرفها الباحث الإجتماعي الإنجليزي أنتوني جيدنز بأنها: " مرحلة جيدة من مراحل بروز و تطور الحداثة تتكثف فيها العلاقات الإجتماعية على الصعيد العالمي حيث يحدث تلاحم غير قابل للفصل في الداخل و الخارج و يتم فيها ربط المحلي والعالمي بروابط إقتصادية و ثقافية وسياسية و إنسانية[6]"؛
- لقد تعددت تعاريف العولمة بتعدد أشكالها و مظاهرها، إل أننا نجد أن مفهوم العولمة يستند إلى ثلاثة عناصر مهمة و هي: إنتشار المعلومات و إتاحتها للجميع، أما الثاني فيتمثل في إزالة الحدود بين الدول و جعل العالم يعيش وكأنه في قرية صغيرة، و الثالث هو ازدياد معدلات التشابه في المجتمعات و المؤسسات؛
- ويعرف بول سويزي العولمة: "أنها صيرورة الرأسمالية التاريخية يتحول فيها خط الإنتاج الرأسمالي من دائرة عولمة المبادلة و التوزيع و التسويق و التجارة إلى دائرة الإنتاج الرأسمالي و عولمة رأس المال الإنتاجي و قوى و

[3]- عمر صقر:" **العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة**"، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2001- 2002، ص5.

[4]- فليح حسن خلف:" **العولمة الاقتصادية**"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010، ص9.

[5]- شذا جمال الخطيب" **العولمة لمالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**"، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا ، مصر، 2002، ص12.

[6]- عبد المنصف حسين رشوان:" **العولمة و آثارها – نظرة تحليلية–**" ، المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص14.

علاقات الإنتاج الرأسمالية، مما يؤدي إخضاع العالم كله إلى النظام الرأسمالي تحت قيادة و هيمنة القوى الرأسمالية العالمية و سيادة نظام التبادل الشامل و المتميز لصالح الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة[7]؛

☜ و تعرف العولمة الاقتصادية كأنها ترابط في النمو الاقتصادي و تصنف أشكال الترابط فيما يلي[8]:

- ✓ التجارة الخارجية للسلع و الخدمات؛
- ✓ الإستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ هناك أشكال أخرى للتعاون بين المؤسسات، مثل المشاريع المشتركة، و تقاسم التكنولوجيا أو العلامات التجارية بالتراخيص المتعاقد عليها، و التعاقد الدولي (La soutraitance international) ، وحقوق الامتياز؛
- ✓ الهجرة الدولية؛
- القروض و المعونات الخارجية؛
- تكامل السياسات الاقتصادية الكلية .

[7]- واضح فواز و زياني الصادق:" **السياسة المالية و الاقتصادي ة للحكومات لتطوير الأسواق المالية و الحد من أي أزمة ممكنة**"، الملتقى الوطني حول" **الأسواق المالية و العولمة المالية و الاقتصادية**" ، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تمنراست، 09-10 أفريل 2013، ص7.

[8]- Nada Saliba, **Mondialisation et libéralisation financière :** endettement et crises dans les pays émergents d'Asie":**Le cas de la Thaïlande, la Corée du Sud, l'Indonésie et la Malaisie",** Thèse de doctorat, UNIVERSITE SORBONNE NOUVELLE – Paris 3,Septembre 2009, p19 .

المطلب الثاني:خصائص أهداف ومظاهر العولمة

أولا: خصائصها

تتميز العولمة بالخصائص التالية[9]:

- ✓ حرية التجارة الخارجية من خلال حرية انتقال السلع و الخدمات و الرؤوس الأموال، و العمل أي كل عوامل الإنتاج عبر الحدود بدون أي عوائق أو عراقيل؛
- ✓ سيادة آلية السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية من خلال التطور التيكنولوجي و الإتصالات و المعلومات ، و المواصلات بالشكل الذي يسمح لعمليةالإنتاج أن تكون بتكلفة الإنتاج أقل و أحسن جودة و بإنتاجية عالية، و بسعر بيع تنافسي؛
- ✓ زيادة التوجه نحو الاعتماد الاقتصادي المتبادل نتيجة ما أسفرت عليه الحقبة الأخيرة من القرن العشرين من تحولات، من خلال إتفاقيات تحرير التجارة ، و تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية في ظل وجود ثورة التيكلوجيا و المعلوماتية التي جعلت العالم مترابط ببعضه و كأنه يعيش في قرية صغيرة، بحيث تأثر و تتأثرفيما بينها بشكل يدعم عملية توزيع الإنتاج حسب تقسيم الدولي الجديد للعمل؛

و قد ترتب عن زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل عدة آثار منها:

- زيادة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج؛
- سرعة انتقال الصدمة الاقتصادية سواء كانت إيجابية أو سلبية؛
- زيادة أهمية التجارة الدولية و اعتبارها عامل محدد لزيادة النمو في الدول المختلفة؛
- زيادة الكبير في درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي؛

[9]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، دار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2002-2003، ص23-24

- ✓ و جود أنماط جديدة في تقسيم العمل بحث لم يعد بإمكان أي دولة أن تنتج بمفردها منتوجا معينا بشكل يدعم عملية التخصيص مهما كانت قدرة هذه الدولة على الإنتاج؛
- ✓ تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات من خلال تأثيرها على الإقتصاد العالمي باستحواذها على ثلثي التجارة الدولية بانتشارها في مختلف دول العالم، عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و نقل التكنولوجيا ؛
- ✓ تعاظم دور الإستثمار الأجنبي؛
- ✓ الاهتمام بالتقدم التكنولوجي من خلال العمل على تحفيز الإبداع و الاختراع و الابتكار بشكل يخدم الاقتصاد العالمي في ظل العولمة؛
- ✓ توحيد الأسوق من خلال إقامة تكتلات إقليمية أو جهوية من أجل حرية انتقال السلع و الخدمات و العمالة؛
- ✓ تلاشي دور الدولة في مجالات التدخل في السياسة النقدية و المالية؛
- ✓ كما سلف الذكر أن المؤسسات الدولية لها دور الفعال في نشأة و تعميق ظاهرة العولمة الصندوق النقد الدولي و البنك العالمي و المنظمة العالمية للتجارة ، و لهذا نجد أن أولى مظاهر العولمة هي عولمة أسعار الصرف و أسعار الكثير من المنتوجات و المواد الأولية، ثمو عولمة الإنتاج نتيجة دور الفعال الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات و عولمة رؤوس الأموال و الاستثمار، و لهذا سنتطرق إلى مظاهر العولمة الاقتصادية.

ثانيا: أهداف العولمة

تتمثل أهداف العولمة فيما يلي[10]:

- ✓ الوصول إلى سوق عالمي واحد مفتوح دون حواجز أو رسوم جمركية أو إدارية، أو قيود مالية أو معازل عرقية أو جنسية أو معنوية، بل إقامة سوق متسع يمتد و يشمل العالم كله و يشمل كافة قطاعاته و مؤسساته و أفراده، أي الوصول بالعالم كله إلى أن يصبح كتلة واحدة متكاملة و متفاعلة؛
- ✓ كثرة الإحتكاك و التكامل و التدوال سوف يدفع إلى ظهور لغة اشتقاقية تزيد من عملية التقارب اللغوي، إلى أن يصل العالم إلى التحدث بلغة واحدة ؛
- ✓ تكثيف عمليات الإختلاط و المزج بين عناصر الجنس البشري، حتى يحدث التقارب و الانسجام و الائتلاف، و يستخدم لتحقيق هذا الهدف قدر متعاظم من الحراك الحضاري لتأكيد الهوية كل العالمية.

المطلب الثالث: مظاهر العولمة الاقتصادية

تعتبر العولمة الاقتصادية من أكثر أشكال العولمة وضوحا نظرا إلى ما توصل إليه من تطور و تكامل في الأسواق العالمية خاصة منها المالية، و النمو السريع للاستثمارات الأجنبية المباشرة , غيرها من العوامل التي أدت بتطور العولمة مما أدى بها إلى تشكيل مظهريين رئيسيين هما:

أولا: عولمة الإنتاج:

تتمثل عولمة الإنتاج في تطور و تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات و الاستثمار الأجنبي و تطور التجارة الدولية من خلال:

[10]– غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص31.

أ- عولمة التجارة الدولية:

تميزت الفترة ما بعد الحرب الثانية خاصة بعد مؤتمر بريتن وودز تزايد المبادلات الدولية و التي ساعدها في ذلك إبرام اتفاقيات لتحرير التجارة الخارجية التي تمثلت في الإتفاقية العامة للتعريفة الجمركية GATT التي تمت بعدت دورات اتفاقيات في تخفيض التعريفة الجمركية و التي انتهت باتفاقية دورة الأروجواي و التي مثلت خطوة كبيرة في تحرير التجارة الخارجية و تأسيس المنظمة العالمية للتجارة في مؤتمر مراكش بالمغرب سنة 1994 و أصبحت سارية المفعول ابتداء من 1995/01/01 والتي تنص على تحرير التجارة الدولية بمختلف جوانبها (الصناعة، الزراعة، الخدمات ، الملكية الفكرية، و الجوانب التجارية المتعلقة بالإستثمار،.....)، و لهذا نلاحظ أنه في تسعينات زاد حجم المبادلات التجارية العالمية حيث بلغ معدل نمو التجارة العالمية ضعفي نمو الناتج الإجمالي العالمي و بالتالي زاد نصيب التجارة العالمية و يعود الفضل إلى الشركات متعددة الجنسيات بزيادة نمو التجارة العالمية و زيادة نمو الناتج الإجمالي العالمي،إضافة إلى التجارة الدولية في الخدمات المالية المصرفية من خلال الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات GATS و أصبح التعاون في الخدمات المالية ضرورة فرضتها الظروف و المصالح الدولية المشتركة، و كذلك الدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمة العالمية للتجارة في تعميق هذا الإتجاه[11]؛

و تتمثل هذه الزيادة في معدل نمو التجارة العالمية في تحرير التجارة بشكل متزايد من سنة لأخرى قد وصل إلى تحرير أكثر من 95٪ من التجارة العالمية سنة 2002[12] .

ب- عولمة الاستثمار الأجنبي المباشر:

يلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر زاد بمعدل أسرع و أكبر من معدل نمو التجارة العالمية و في تسعينات وصل معدل نمو الاستثمار الأجنبي بمتوسط 12%، و يرجع ذلك إلى تطبيق العديد من الدول النامية سياسة

[11]-عمر صقر، مرجع سبق ذكره، ص11.

[12]- عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، دار الجامعية رمل الإسكندرية، 2006، ص45.

الإصلاح الاقتصادي و انتهاج اقتصاد السوق من خلال فتح أسواقها لهذه الاستثمارات[13]، و تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات التي ساهمت و عمقت ظاهرة العولمة و التي تعمل على تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها لإحداث المزيد من عولمة العمليات في مجال التكنولوجياو الأسواق، كما أن هذه الشركات تمارس نشاطها من خلال الإستثمار الأجنبي المباشرالذي يعمل على تمويل الكثير من الإستثمارات الإنتاجية ويؤدي إلى خلق أسواق تصديرية و يزيد من الإنتاجية و التنافسية ، من خلال الإعتماد على تقنيات الحديثة، إذ يعد الإستثمار الأجنبي المباشر قناة من قنوات نقل التقنيات الحديثة عن طريق تقديم حزمة تشمل نظم و أساليب التخطيط و التنظيم و الإدارة و الإنتاج و التسويق و المعرفة الفنية و رأس المال[14].

و للاستدلال على العولمة الإنتاجية هناك عدة عوامل يمكن الإعتماد عليها:

وسائل الإنتاج و ورأس المال، و الخبرات و المهارات و نشرها خارج حدود دولة الأم.

و هذا بظهور منتجات معينة تنصع في بلدان مختلفة و باعتماد على هذا الأسلوب يصعب انتساب سلعة معينة إلى بلد واحد باعتبار أن السلعة تنتج أجزاء في العديد من المصانع المنتشرة في عدة دول، ذلك بتعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات أكثر فأثر في ظل العولمة بسبب عمليات التعاون و التحالفات الضخمة فيما بينهما و هذا للسعي إلى عقلنة التتكاليف و الأعباء حيث تتجه الشركات إلى إعادة تنظيم هياكل الإنتاج حول و حدات أكثر تخصصا و مرونة مع ترك لنتجين آخرين إنتاج سلعة أو أجزاء أخرى سعيلذا إلى تقليل التكاليف و تعظيم الربيحية[15] .

ثانيا: العولمة المالية:

إن تزايد سرعة ارتباط الأسواق المالية في التسعينات و بداية القرن الواحد و العشرين جعل أسواق العالم تتأثر ببعضها البعض مما كثر الحديث على أن هذا العام أصبح يعيش و كأنه في قرية مالية واحدة أو سوق نقدي كوني

[13]– غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 40.

[14]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008، ص 217

[15]- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص ص213-214.

واحد ، وهذا يرجع إلى ثورة مالية على حسب رأي بعض الاقتصادي ن و ظهور أدوات و مشتقات مالية جديدة

1- مفهومها

- لقد اعتبر بعض المؤلفين أن العولمة المالية هي عبارة عن تكامل مالي دولي ، كما أنها ظاهرة من مظاهر العولمة الاقتصادية التي ترتبط بدورها بنشاط الشركات متعددة الجنسيات.

كما عرف F. Teulon العولمة المالية أو التكامل المالي بأنها ظاهرة تتميز بسوق موحد لرؤوس الأموال تسير على الصعيد العالمي و ذلك نتيجة التحركات الآنية للمعلومات، و رفع الرقابة عن الصرف و تجانس الخدمات المالية المقترحة على المقترضين، و لهذا أصبح للأعوان الاقتصادي الحرية في الاقتراض أو توظيف رؤوس أموالهم سواء في أسواق محلية أوفي الأسواق الدولية[16]؛

- وتعرف على أنها ذلك الترابط والتشابك الشبه كامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف الدول و الذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، و رفع الحواجز على حركية رؤوس الأموال في الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا مابين 1979-1982، ثم بعد ذلك في باقي الدول الصناعية الرئيسية الأخرى، إضافة إلى تطبيق أسعار صرف مرنة و تحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية[17]؛

كما عرفت بأنها الظاهرة التي نمت و تطورت بالموازاة مع نمو التجارة العالمية و نمو الإستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أنها عرفت انتشارا كبيرا بدخول نظام تعويم الأسعار الصرف و إزالة الحدود و و القوانين الردعية للنظام المالي على المستويين المحلي و العالمي[18]؛

---

[16]- بولعسل شمس الدين، **العولمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية –دراسة حالة الدول العربية–**، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص8.

[17]. – محفوظ جبار، **العولمة المالية و انعكاساتها على الدول المختلفة**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 7، جامعة باتنة، ديسمبر 2002، ص 185

[18]- عبد المطلب عبد المجيد، **العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، مرجع سبق ذكره، ص49

☜ و في الأخير يمكن أن العولمة المالية جاءت نتيجة النمو السريع للمبادلات المالية الدولية لإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال بتعاظم دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

2- أسس العولمة المالية

من خلال التعاريف السابقة أن العولمة المالية ظهرت نتيجة النمو السريع للمبادلات المالية الدولية و أصبح السوق المالي موحد بدون حواجز و لاعراقيل تعيق المعاملات المالية هذه التغيرات الاقتصادي ة أدى بدول العالم للخضوع و مسايرة هذه التطورات فأولها دول الأنجلوساكسونية التي سارعت في سير الإبداعات المالية ابتداء من سنة 1972 ثم تلتها دول أخرى في سنوات الثمانينات التي اجتاحتها موجة الإبداعات المالية كفرنسا و ايطاليا، سويسرا ، ألمانيا و اليابان، هذا ماجعل العولمة المالية ترتكز على قاعدة 3D تتمثل فيما يلي:

2-1- **إزالة الوساطة المالية** Désintermédiation: و تعني الطريق المباشر للمتعاملين الدوليين في الأسواق المالية أي "مالية مباشرة" بدون المرور بالوسطاء الماليين و البنكيين (التمويل غير المباشر)، قصد القيام بعمليات الاقتراض و التوظيف[19]، أو بمعنى آخر انتقال العمل من اقتصاديات الاستدانة (تمويل غير مباشر)إلى اقتصاديات الأسواق المالية (تمويل مباشر)، و لهذا تراجع دور التقليدي للبنوك في الوساطة المالية، هذا ما بينته إحصائيات البنوك التجارية الأمريكية التي انخفض نصيبها في تمويل الأصول المالية الشخصية من 50% إلى 18% خلال الفترة 1980-1995 مقابل ارتفاع نصيب المؤسسات المالية غيرالمصرفية إلى حوالي 42% خلال نفس الفترة ، هذا يختلف من بلد إلى آخر، لأن البنوك التجارية في مختلف دول العالم تدرك المنافسة القوية و لاشك ما يجري من عملية إعادة الهيكلة أسواق رأس المالو هو ما يمس آلياتها[20] . إلا أن السبب الرئيسي الذي دفع بالتمويل من الأسواق المالية هو الأزمة المديونية ابتداء من 1982، حيث تميزت الفترة من 1960 إلى

[19]- بن سعيد محمد، **أسس العولمة المالية و أثرها على البيئة الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الأسواق المالية و العولمة المالية و الاقتصادية، المركز الجامعي أمينالعقالالحاجموسآقأخموكب تامنغست، يومي 09-10 أفريل 2013

[20]- نفسه

1970 بتحركات دولية لرؤوس الأموال تتم من دول الشمال إلى دول الجنوب، أي أهم الدول المصنعة تمول العجز الخارجي بما يعرف بالدول السائرة في طريق النمو[21]؛

2-2- **رفع القيود التنظيمية** Déréglementation:وهو مصطلح مبالغ فيه كونه يعطي صورة لأسواق دون نصوص تنظيمية و لا مراقبة، ففي حقيقة الأمر نجد هذا المصطلح يتحدث عن أنسبة للتنظيمات كانت سارية المفعول و ذلك قصد تشجيع المنافسة أو مايسمى بالإبتكارات المالية Innovation financière[22].كما يمكن تعريف رفع القيود التنظيمية هو إلغاء أو تجديد كل القوانين و التنظيمات التي كانت تقيد عمل المؤسسات و الأسواق المالية و إدخال سلسلة كاملة من الأدوات المالية الجديدة لإدارة مختلف التذبذبات الحاصلة في معدلات الفائدة ، و معدلات الصرف و المتمثلة في المشتقات المالية (الاختيارت ، و العقود المستقبلية،.....) إلى جانب تحرير مختلف المعاملات في أسواق الصرف[23]. وهي تعتبر أهم أسس العولمة المالية، حيث سمحت للسوق أن يشتغل بكل حرية و بفضلها توسعت دائرة أعمال البنوك محليا ودوليا من خلال ما قامت به السلطات المالية للدول الصناعية حيث كيفت تنظيم المبادلات بطريقة تسهل الحركة الدولية لرأس المال[24].

و قد ساهمت هذه القاعدة في عملية تحرير حركة رؤوس الأموال التي بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية السبعينات ثم توسعت إلى باقي دول العالم ، وانفتاح النظام المالي الياباني 1983-1984، ثم انهيار الأنظمة المحلية للرقابة في أروبا مع خلق سوق موحد لرؤوس الأموال سنة 1990[25].

---

[21]- بولعسل شمس الدين، العولمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الدول العربية-،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2007/2006، ص19.

[22] - نفسه.

-نادية العقون،**العولمة الإقتادية و الأزمات المالية: الوقاية و العلاج "دراسة لأزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية**[23]، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الحاج لخضر -باتنة-2012-2013، ص50

[24]- بن سعيد محمد، **أسس العولمة المالية و أثرها على البيئة الاقتصادية**، مرجع سابق.

[25]-Dominique Plihon, **Les jeux de la globalisation financière ,mondialisation au delà de mythes** , p71

ولعل من أسباب رفع القيود التنظيمية Déréglementation مايلي[26]:

- ظهور الرغبة في تشجيع المنافسة قصد التخفيض من تكلفة الحصول على الأموال؛
- ظهور احتياجات تمويل معتبرة لاسيما عند الإدارة العمومية؛
- ضرورة فتح الأسواق المحلية لغير المقيمين؛
- تطور سوق أورو- عملات Marché Eurodevise و الذي يعتبر بمثابة سوق موازية غير منتظمة.

2-3- إزالة الحواجز الفاصلة بين الأسواق Décloisonnement de marché:

يعتبر من أحد الشروط الأساسية للعولمة المالية، فيعد من جهة انفتاح الأسواق الوطنية نحو الأسواق الأجنبية، أو بمعنى آخر ازالة الحواجز الموجودة بين الأسواق الوطنية و الأسواق الأجنبية هذا من جهة ، و من جهة أخرى فإن إزالة الحواجز البينية الفاصلة بين الأسواق الوطنية نفسها، فيحدث شبه تقارب بين **الأسواق الوطنية :**السوق النقدية (أموال قصيرة الأجل)، السوق المالية (أموال طويلة الأجل)، سوق الصرف، و كذلك السوق لأجل و الأسواق المشقة)[27].

إذن لقد عملت العولمة المالية على تكامل الأسواق الوطنية مع الأسواق الأجنبية، و كذلك تكامل الأسواق الوطنية فيما بينها.فالعولمة المالية لاتعني انفتاح الأسواق مع بعضها البعض بل أيضا انفتاح الأقسام الموجودة داخل هذه الأسواق و توسعها.

26- بولعسل شمس الدين، **العولمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية- دراسة حالة الدول العربية-**، مرجع سبق ذكره، ص18.

27- نفسه، ص14.

ثالثا : مخاطر العولمة

سنحاول التعرف العولمة الاقتصادي ة على حدا ،ومخاطر العولمة المالية على الدول النامية على حدا :

1- مخاطر العولمة الاقتصادية على الدول النامية

العولمة الاقتصادية خطر على كثير من البلدان النامية، و ذلك للأسباب التالية:

- اتجاه معدل التبادل التجاري الدولي لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية ، و ذلك لكون هذه الأخيرة غير قادرة على المنافسة الخارجية بسبب هشاشة اقتصادياتها، و عدم قدرتها على التنافس مع تركيز بعض الدول النامية على تصدير المواد الخام على غرار الجزائر؛
- المخاطر الناجمة عن التحرير المالي لان الأزمات المالية تأتي من التقلبات الفجائية لرأس المال أو التعرض لهجمات المضاربة المدمرة، أو حدوث أزمات في النظام المصرفي و هروب الأموال الوطنية إلى الخارج، إضافة إلى مخاطر غسيل الأموال و دخول الأموال القدرة[28].

2- مخاطر العولمة المالية على الدول النامية

أما بالنسبة لمخاطر العولمة المالية على الدول النامية أو المشاكل الناتجة عن عولمة الأسواق المالية هي عديدة نذكر منها:

- إن زيادة ارتباط الاقتصادي ات يبعضها البعض، يؤدي إلى أن حدوث أي أزمة اقتصادية في إحدى الدول الاقتصادي ة الكبرى، يظهر في الحال عبر مختلف الدول الأخرى، مع إمكانية حدوث آثار مدمرة على تلك الدول التي لا تستطيع مواجهة تلك الأزمات والمشاكل القادمة من الخارج؛
- تؤثر العولمة المالية على الأنظمة النقدية والمالية من خلال عدم الاستقرار الناتج عن التذبذب المتزايد في مصادر التمويل هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقدان الدول لسيطرتها على سياستها النقدية والمالية؛
- المخاطر الناجمة عن التقلبات المفاجئة لرأس المال؛

[28]. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص 234.

- مخاطر التعرض لموجات المضاربة؛
- مخاطر هروب رؤوس الأموال الوطنية؛
- تزايد مخاطر أنشطة تبييض الأموال[29].

لهذا يجب على الدول النامية:

- التعامل مع العولمة المالية بمرونة وذلك باتخاذ الإجراءات الأزمة و المناسبة حتى تستطيع تحقيق مصالحها وتعظيم مكاسبها ؛
- إنشاء أنظمة مالية قوية وعميقة وزيادة كفاءتها وإتباع سياسات اقتصادية سليمة مع إدارة الأعمال والمخاطر المالية بشكل جيد؛
- إدخال التقنيات الحديثة المساعدة في النشاطات المالية؛
- وضع تشريعات وقوانين صارمة تحكم نشاط الأسواق المالية.[30]

المبحث الثاني: الانفتاح الاقتصادي

لقد تنامت وبشكل كبير خلال السنوات الأخيرة ظاهرة الانفتاح الاقتصادي،ومن خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالانفتاح الاقتصادي.

المطلب الأول:مفهوم و خطوات الانفتاح الاقتصادي

أولا: تعريف الانفتاح الاقتصادي

- إن كلمة انفتاح هي عكس كلمة انغلاق، لا يمكن أن يكون هناك انفتاح فبل أن يكون هناك انغلاق بمعنى أن نقول انفتحت الأبواب أي أن هذه الأبواب كانت مغلقة و لهذا فإن التحرير الاقتصادي سبقه انغلاق اقتصادي عن الخارج ؛

---

[29]. برودي نعيمة ، بلعربي عبد القادر: " **تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين...؟**" ، ملتقى دولي حول: " **سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات _ دراسة حالة الجزائر والدول النامية–**" ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 22 _11 نوفمبر 2006 ، ص ص(08-11).

[30] . رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، :" **العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية** "،الملتقي الدولي حول : "**سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية–**"،جامعة بسكرة (20-2006/11/21)، ص 12.

- و في الكثير من الأدبيات الاقتصادية نجد أن مفهوم التحرير الاقتصادي مرادفا لمصطلح الإصلاح الاقتصادي ويعني تقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تشجيع القطاع الخاص، أو بمعنى آخر التخلي الجزئي للدولة عن دورها كمسئول عن إدارة عوامل الإنتاج و توفير الخدمات للأفراد و تركها لجهات أو قطاعات قادرة على إدارتها بالتوافق مع المتغيرات الحديثة و إشباع حاجيات الأفراد بشكل يحقق الهدف المطلوب للجميع[31]؛
- تعنى سياسات التحرير الإقتصادى زيادة الرفاهية الاقتصادية وذلك بتحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والسلع النهائية والعمل ،ولكن لابد من وجود رقابة حكومية وإدارية على النشاط الاقتصادي الخاص ، بالإضافة إلى تقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة[32]؛
- كما يمكن تعريفها: بأنها تلك السياسة التي تدير الاقتصاد المحلي بنظام السوق، والذي يقوم بهذا الدور الأساسي في النشاط الاقتصادي هو القطاع الخاص، حيث يهدف هذا النشاط الاقتصادي إلى تحفيز الربح[33]، ولهذا فإن سياسات التحرير الاقتصادي ترتكز على التقليل أو إزالة القيود على التجارة الخارجية؛
- الانفتاح هو" تحرير حركة السوق من التنظيمات المقيدة، وهي لا تشمل سوقا معينة، و إنما كل سوق تجاري و مالي"؛
- فحسب صندوق النقد الدولي فإن الانفتاح الاقتصادي مرتبط بالتجارة الخارجية لأن في كتب المحاسبة الوطنية أن درجة الانفتاح الاقتصادي تقاس على أساس :

---

[31]– بريش عبد القادر:" **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في الغلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص53.

[32]– هيثم محمد فتحي:" **أثر التعاون على تخفيف سياسة التحرير الاقتصادي في السودان**"، مُقدَّمة لورشة " واقع ومستقبل التعاون والجمعيات التعاونيَّة بالسودان"، مؤسسة السودان، نوفمبر 2015، على الموقع
.http://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php

[33]– حيرش عبد القادر:" **دور التحرير المصرفي في تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2012-3013، ص03.

$$\frac{(\text{صادرات } X + \text{واردات } M)}{PIB}$$

كلما كان البسط كبير كانت درجة الانفتاح أكبر هذا من جهة، و من جهة أخرى فإن الانفتاح الاقتصادي يتعلق بحرية رؤوس الأموال تشترط أن لا يكون أرباح المساهمين أو فوائد الدائنين متمركزة في قطر جغرافي معين" فحجة مناصري الصندوق أن حرية حركة رؤوس الأموال تويل الفوارق التنموية بين الدول ودعم النمو الاقتصادي العالمي، و من إيجابيات حرية حركة ورؤوس الأموال أنها تعمل على نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية و التي تعتبر من أهم أسباب المحاكاة الأنظمة المتقدمة في الإنتاج والتراكم والاستهلاك و نقل نماذج النمو الغربية[34].

ثانيا: الخطوات التي يمر بها التحرير الاقتصادي

على حسب[35] McKinnon: في كتابه "النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي " بأن يجب على عملية التحرير الاقتصادي أن تمر بخطوات منتظمة و مرتبة، لأن أي دولة لا تستطيع أن تقوم بعملية التحرير دفعة واحدة، لهذا يجب أن تتبع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى:السيطرة المالية وضبط الإنفاق الحكومي و إصلاح السياسة الضريبية و المالية العامة و ذلك بـ:

- تقليص نسبة الإنفاق الحكومي من الناتج الوطني؛
- فرض الضرائب من القاعدة العريضة ذات الشريحة الضعيفة على كل المؤسسات التجارية و المواطنين؛
- توفير المناخ المناسب للتحصيل الضريبي في ظل السوق اللامركزي وذلك بتطوير نظامها الضريبي؛

[34]– رمضاني محمد:" **أثر سياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2011-2012، ص ص(176-177).

[35]– رونالد ماكينون، ترجمة طيب بطرس و سعاد الطنبولي، **النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي** ، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، الطبعة الأولى 1996، ص17.

الخطوة الثانية: تحرير القطاع المالي و المصرفي: على الاقتصادي ات المتحررة أن تدعم قطاعها المالي بالعمل على:

- جعل أسعار الفائدة إيجابية حسب الأسعار الواقعية سواء للمقترضين أو الدائنين؛
- إرغام المؤسسات المقترضة الوفاء بمستحقاتها و التزاماتها؛
- وضع حدود صارمة من تدفق الإئتمان الجديد حتى ثبات مستوى الأسعار.

الخطوة الثالثة: تحرير التجارة و الإستثمار و حركة رؤوس الأموال: من الأفضل تحرر التعامل على أساس الحساب الجاري على نحو أسرع من تحرير تدفق رؤوس الأموال الدولية؛

- تحرير التجارة يجب أن يساير عملية تحرير الأسعار في التجارة الداخلية؛
- توحيد سعر الصرف لجميع المعاملات الحساب الجاري يجب أن تسبق إلغاء ضوابط الاستيراد و التصدير.

✓ فحسب المذهب الجزائري أن سياسة الانفتاح تتكون من عنصرين أساسين هما[36]:

- التخلي التدريجي عن الطابع الدغمائي لتنظيم التجارة الخارجية وخضوعها لمتطلبات الواقع الدولي، لا شعارات المرحلة الإشتراكية؛
- التبني الرسمي للانفتاح، حيث أصبحت الإستراتيجية الجديدة لسلطة إعادة الهيكلة من أجل تحقيق التنمية الوطنية باشراك الرأس المال الأجنبي و المحلي.

[36]– عجة جيلالي:" **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**"، دار الخلدونية، للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى' 2006، ص123.

☜بمعنى أن سياسة التحرير الإقتصادي تشمل مفهومين أساسين التحرير المالي و الإنفتاح التجاري اللذان هما محور دراستنا ، حيث تعتمد الأولى على تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية و تحرير حساب رأس المال و السماح للمحافظ الإستثمارية على اختلاف آجالها المشاركة في العملية الإقتصادية واستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشرو إزالة كافة القيود على التدفقات المالية المغادرة[37]،

أما المفهوم الثاني فيتمثل في إزالة الحواجز الجمركية أمام حرية تنقل السلع و الخدمات حتى تتقارب الأسعارالمحلية للسلع و الخدمات المتبادلة دوليا مع الأسعار العالمية كما تتأثر أسعار الخدمات غير متبادلة، كما يؤثر على مستوى رفاهية المستهلك[38].

المطلب الثاني : أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي

تتحدد أهداف سياسة الانفتاح الاقتصادي فيما يلي:

- ✓ الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي ؛
- ✓ إحداث توازن في الموازنات العامة و موازين المدفوعات من خلال:

- ترشيد الإنفاق العام؛
- زيادة الموارد الضريبية؛
- تنشيط الصادرات؛
- زيادة الادخار و الاستثمار؛
- إعطاء دور حيوي للقطاع الخاص للمساهمة في التنمية و إصلاح القطاع العام؛

[37]– التكامل الإقتصادي العالمي، **تجربة بلدان أعضاء المؤتمر الإسلامي**،مجلة التعاون الإقتصادي في البلدان الإسلامية، 2001، ص3.

[38]– عبدوس عبد العزيز، **سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرةالتنافسية للدول دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011، ص3.

- كبح جماح الاستهلاك من خلال إلغاء الدعم و فرض ضرائب على الاستهلاك؛
- معالجة المشاكل المتعلقة بالفقر و البطالة و تدني مستويات الدخل و سوء توزيعه؛

✓ الإعتماد على آليات السوق(العرض و الطلب) في تحديد أسعار الصرف و تحقيق توازن ميزان المدفوعات[39].

المطلب الثالث : درجة الانفتاح الاقتصادي

إن التطورات و التغيرات الحادثة منذ منتصف الثمانينات و حتى نهاية التسعينات من القرن الماضي تشير إلى أن الدول النامية قد أخذت بالأسباب و باشرت بالإجراءات من أجل الانفتاح أكثر على العام الخارجي، حيث بدأت تظهر تكتلات اقتصادية جديدة للدول النامية و حديثة التصنيع كالنمور الآسيوية مما زاد من تكامل و اندماج هذه الدول في إقتصاد العالمي، و مما لاشك فيه أن من مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي درجة الانفتاح الاقتصادي .

إن التحول في اقتصاديات الدول النامية كان إيجابيا في تحقيقها لمعدلات نمو متزايدة من سنة لأخرى و الجدول التالي يوضح مع معدلات النمو لمجموعات من الدول.

الجدول رقم (1-1):معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من الدول

الوحدة بالنسبة المئوية

	2000-1995	2001-2000	2002-2001	2003-2002	2004-2003
الدول المتقدمة	3,1	1,2	1,2	2,0	3,1
الدول النامية	4,1	2,8	3,9	5,0	6,4
الدول الإنتقالية	1,1	5,6	0,5	7,0	7,6

المصدر: إكرام مياسي:" **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**"، دار هومه للطباعة و التوزيع، الجزائر 2011، ص75.

[39]- هيثم محمد فتحي:" **أثر التعاون على تخفيف سياسة التحرير الاقتصادي في السودان**، مرجع سابق، ص28.

رغم أن الدول النامية حققت معدلات نمو مرتفعة بأكثر من مرتين بالنسبة للدول الصناعية' إلا أن خبراء الأمم المتحدة يعتبرون أن هذا النمو غير كاف من أجل تضييق الفجوة في مستوى التنمية بين الدول النامية المتقدمة، وحسب رأيهم أن على الدول النامية أن تسجل معدلات نمو أكثر من 6%، كما أن هذا الارتفاع في معدلات النمو حققته الدول الصناعية حديثا و على رأسها دول شرق و جنوب آسيا بنسبة 8,3%و أوروبا الشرقية بنسبة 6,6% و آسيا الوسطى بنسبة 6,8% سنة 2004، إن الارتفاع في معدل النمو يرجع إلى تطبيق هذه البلدان لسياسات الإصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي و التي شملت الانفتاح على التجارة و الاستثمار، هذا ما أدى إلى انتعاش التدفقات المالية في الأسواق الدول النامية، رغم أن الدول النامية و الانتقالية حققت معدلات نمو مرتفعة لكن لم تأثر على الفجوة الموجودة بيت الدول النامية و الدول المتقدمة لوجد علاقة اقتصادية غير متكافئة بينهما.

كما يمكن معرفة مدى انفتاح الدول النامية و الانتقالية من خلال المؤشر الانفتاح الاقتصادي و الذي يوضح درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي و يمدى ارتباطه به، و الذي يعبر عنه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{درجة الانفتاح} = \frac{\text{صادرات + واردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

كما أن هذا المؤشر يبرز مدى مساهمة التجارة الخارجية (صادرات، واردات) في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للدولة، و بمعنى آخر يبرز مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير و الاستيراد لهذه الدولة.

حيث كلما كان هذا المؤشر مرتفعا دل على أن هذه الدولة تعتمد و بشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادي ة العالمية، بجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي، كما يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق الاعتماد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته و الحصول على السلع و الخدمات الاستهلاكية و الاستثمارية و التبعية للخارج و من ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية و السياسة المالية و التجارية و الاقتصادي ة للشركاء التجاريين و الاتفاقيات و التكتلات الاقتصادية[40].

و الجدول التالي يوضح هذه العلاقة لمختلف مجوعات الدول.

الجدول رقم (1–2) : درجة الانفتاح الاقتصادي لمجموعات الدول

الدول	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	درجة الانفتاح %
المتقدمة	2001	24577132	5244377	5515946	43,87
	2002	25432082	5475048	5741800	44,11
	2003	28626503	6306834	6645126	45,24
	2004	31782615	7446395	7877073	48,21
	2005	33314361	8126956	8718662	50,57
النامية	2001	6659394	2263898	2214929	67,26
	2002	6712239	2419369	2325427	70,69
	2003	7414587	2823429	2693396	74,41
	2004	8549776	3598980	2344010	82,33
	2005	9962981	4343952	4000894	83,76
الإنتقالية	2001	442093	198435	168403	82,98
	2002	574024	218224	198321	72,57
	2003	713997	276700	250943	73,90
	2004	945773	371462	326072	73,75
	2005	1197861	246392	396816	71,90

المصدر: إكرام مياسي:" **الإندماج في الإقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**"، دار هومه للطباعة و التوزيع، الجزائر 2011، ص78.

[40]– عبدوس عبد العزيز،مرجع سبق ذكره،ص 69.

من خلال الجدول نلاحظ أن الدول النامية و كذلك الدول الإنتقالية وصلت إلى درجت انفتاح مترفعة جدا مقارنة مع الدول المتقدمة التي سجلت معدلات الانفتاح أقل من الدول النامية بمعنى أن الدول النامية لها ارتباط أكبر بالأسواق العامية خاصة أنها تستورد السلع الاستهلاكية و الاستثمارية، هذا ما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة الأسعار العالمية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للتحرير المالي

إن التطورات العالمية الحاصلة التي جعلت من العالم يعيش و كأنه في قرية صغيرة بفعل التكتلات الإقتصادية و الإندماجات العالمية بإزالة كافة القيود و تحرير المعاملات، مانتج عنه العولمة المالية التي تعتبر الناتج الأساسي لسياسات التحرير المالي التي تعتبر من أهم ملامح النظام المالي الجديد، و هيمنة نظام إقتصاد السوق، و التحرير المالي الناجح هو الذي يحقق معدلات فائدة حقيقية موجبة من شأنها أن ترفع من الإدخار وثم الإستثمار، و لهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالتحرير المالي .

المطلب الأول : مفاهيم و أساسيات حول التحرير المالي

كما رأينا في المبحث السابق أن التحرير المالي يعمل على جعل النظام الاقتصادي أكثر حرية و أكثر ملائمة مع مذهب التحرير الاقتصادي، كما يعتبر من أهم الخطوات التي يمر بها التحرير الاقتصادي .

أولا: تعارف حول التحرير المالي:

- يمكن تعريف التحرير المالي بالمعنى الضيق أنه مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى خفض درجة القيود المفروضة على القطاع المالي؛

- أما بالمعنى الواسع فيشمل مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تطوير الأسواق المالية و تطبيق نظام غير مباشر للسياسة النقدية و إنشاء نظام إشرافي قوي[41]؛
- من وجهات نظر إقتصادية و مالية فإن التحرير المالي يقضي بالتخلي عن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية، بما فيها تثبيت أسعار الفائدة، الرقابة على تدفقات رؤوس الأموال عبر الحدود و المنافسة الأجنبية،وتوجيه القروض إلى قطاعات محددة، حيث ينجم عن هذا التخصيص غير الكفء للموارد المالية التأثير السلبي على النمو و الاستثمار والادخار[42]، بمعنى آخر هو محاولة لتخفيف القيود الحكومية على المؤسسات المالية وعملها و أدواتها؛
- ويرى [43]Kaminsky and Schmukler (2003)أن التحرير المالي عبارة عن تحرير كل من: تحرير حساب رأس المال الخارجي، تحرير القطاع المالي المحلي بالإضافة إلى تحرير الأسواق المالية ، كما يضيف أنه عند القول أن الدولة في حالة تحرير تام للقطاع المالي يجب تحرير على الأقل قطاعين من القطاعات الثلاثة المذكورة سابقا و القطاع الثالث محرر جزئيا، أما إذا تم تحرير قطاعين فقط جزئيا في هذه الحالة تصنف الدولة تحت تحرير القطاع المالي الجزئي.

كما يتضمن المفهوم الشامل للتحرير المالي مايلي:

1-التحرير المالي الداخلي (المحلي): و يشمل على التحرير المصرفي و تحرير أسواق رأس المال

---

[41]- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص140 .

[42] Hassane Souheil," **Effet de la libéralisation du système financier Tunisien sur l' Evolution des risques des banques**", thèse ,Université LAVAL,2000,p28.à partir du site d'internet: www.irec.net/upload/file/mémoires et théses 338 pdf.

[43]- محمد عشري حسن عبد الهادي:" **التحرير المالي و النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط لشمال افريقيا**"، ملتقى دولي الأول حول :"التحرير المالي و النمو الاقتصادي والأزمات المالية في دول منطقة الشرق الأوسط لشمال افريقيا، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 03-04 ماي 2016.

أ- **التحرير المصرفي**: و يتمثل في إعطاء البنوك المركزية و المؤسسات الاستقلالية التامة وحرية إدارة أنشطتها المالية بإلغاء كل القيود و الضوابط المفروضة على العمل المصرفي و هذا من خلال :

- **تحرير معدلات الفائدة على القروض و الودائع**: وذلك عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة وتركها تتحدد في السوق بالالتقاء بين عارضي الأموال وطالبيها بغرض الاستثمار عن طريق الملائمة بين الاستهلاك والإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي ،ولايمكن أن يحدث هذا ما لم تثبت الأسعار عند حد معين؛
- **التخلي عن سياسة توجيه الائتمان**: وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة،وكذلك وضع سقوفا ائتمانية عليا على القروض الموجهة لباقي القطاعات الأخرى؛
- **-فتح المجال المنافسة**: المصرفية أمام القطاع الخاص الوطني و الأجنبي:وهذا بإلغاء وإزالة كل القيود والعراقيل التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية الخاصة[44].

ب-**تحرير أسواق رأس المال**: و تتمثل في :

- تسهيل المشاركة لكل من الشركات و المستثمرين في أسواق المال و الحرية في تسعير الإصدارات الجديدة؛
- خفض الرقابة على الإستثمارات ؛
- التوسع في الأدوات المالية؛
- تحرير القواعد الحاكمة لكل أنواع الأدوات المالية التي يصدرها النظام المصرفي[45].

[44] - Ben Gamra S, et Clévenot M, « **Liberalisation finnanciere et crises bancaires dans les pays Emergents : La pregnance du role des instutions », CEPN CNRS Worning paper N°8, Universite de Paris 13, 2006, p4 .**

[45]- محمد عشري حسن عبد الهادي ،:" **التحرير المالي و النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط لشمال افريقيا**"، مرجع سبق ذكره .

2- التحرير المالي الخارجي: و يتمثل في:

- **تحرير المعاملات المتعلقة بحساب رأس المال و الحسابات المالية لميزان المدفوعات**:أي العمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على الصفقات المرتبطة بالحسابات الجارية وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والحقيقي وتدفقات رأس المال،حيث يعتبر تحرير تدفق رأس المال أحد جوانب تحرير القطاع المالي والذي يعني حرية تحويل التدفقات النقدية و المالية العابرة لحدود البلد والخارجة منه في إطار التكامل المالي والاقتصادي العالمي؛

- **تحرير حركة رؤوس الأموال**: كما تشمل عملية تحرير حركة رؤوس الأموال تتعلق بحرية القطاع الخاص المقيم و الأجنبي في تحريك رؤوس الأموال خارج البلد وداخلها، وإن كان هذا لايعني انعدام الضوابط على هذه الحركة، حيث ثمة دائما وفي أي بلد إجراءات و قيود تنظم هذه الحركة، فيمكن أن تكون على نطاق واسع و تشمل كافة المعاملات المرتبطة بحساب رأس المال، وقد تكون جزئية تقتصر على تحرير بعض مكونات حساب رأس المال و الاحتفاظ بقيود على بعضها الآخر و تتلخص أهم المعاملات في حساب رأس المال فيما يلي[46]:

- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بالاستثمار في سوق الأوراق المالية (الأسهم و السندات و الأوراق الإستثمارية....)؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بأصول الثروة العقارية؛
- ✓ المعاملات الخاصة بالائتمان التجاري و المالي و الضامنات و الكافلات و التسهيلات المالية التي تشمل التدفقات للداخل (الائتمان الممنوح للمقيمين من جانب غير مقيمين) أو على التدفقات للخارج (الائتمان الممنوح من المقيمين لغير المقيمين)؛
- ✓ المعاملات المتعلقة بالبنوك

[46]- شذا جمال خطيب :" **العولمة المالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**"، دار مجدلاوي، عمان الأردن، 2008 ،ص ص (31-32).

- ✓ التجارية وهي تشمل الودائع غير المقيمة، و اقتراض البنوك من الخارج (تدفقات إلى الداخل) و على القروض و الودائع الأجنبية (تدفقات إلى الخرج)؛
- ✓ الممعاملات المتعلقة بتحركات رؤوس الأموال الشخصية: و تشمل المعاملات الخاصة بالقروض و الودائع أو الهدايا أو المنح أو التركات...

و الشكل التالي يمثل ملخص لعناصر التحرير المالي:

الشكل رقم (01): عناصر التحرير المالي

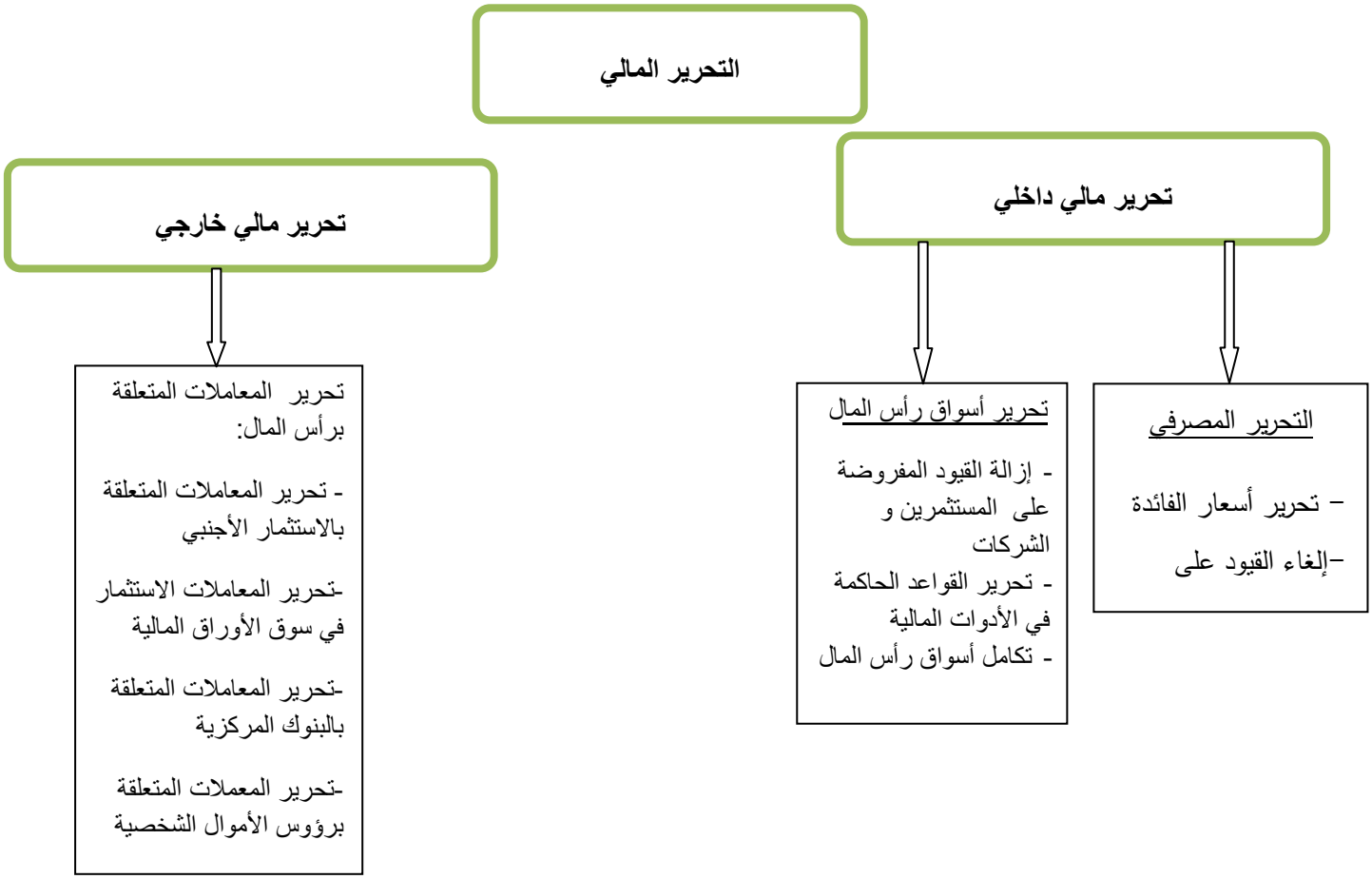

المصدر :من إعداد الباحثة إعتمادا على عناصر التحرير المالي السابقة.

أوضح كل من Ben Gamra S, et Clévenot M في دراساتهم 2005-2008 أن العناصر الثلاث لسياسة التحرير المالي تتمثل وفق المعادلة التالية:

$$FL = 1/3\ LSBI + 1/3LMF + 1/3\ LCC$$

حيث: FL: التحرير المالي.

LSBI: التحرير المصرفي الداخلي LMF: تحرير السوق المالي

LCC: تحرير حساب رأس المال

☚ كما يرى Williamson and Mahar 1998 أن للتحرير المالي ستة أبعاد رئيسية و هي[47]:

- إزالة القيود على سياسة الائتمان ؛
- تحرير أسعار الفائدة ؛
- حرية الدخول إلى القطاع المالي أو المصرفي؛
- استقلالية البنوك؛
- الملكية الخاصة للبنوك؛
- تحرير تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

ثانيا: أهداف و دوافع وأساليب التحرير المالي

1- الأهداف: يمكن تلخيصها كما يلي:

- تعبئة الإدخار المحلي الذي يسمح بتمويل الاقتصاد من أجل الرفع في معدلات الاستثمار؛
- تمكين البنوك و المؤسسات المالية المحلية من الإندماج في الأسواق المالية العالمية[48]؛

[47]- – محمد عشري حسن عبد الهادي :" **التحرير المالي و النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط لشمال افريقيا**"، مرجع سبق ذكره .

[48]- بريش عبد القادر، مرجع سبق ذره، ص58.

- امكانية وصول بسعر فائدة الذي يسمح بتوازن الطلب و العرض على القرض؛
- خلق علاقة بين السوق المالي المحلي و الأجنبي من أجل جلب القروض الأساسية لتمويل الإستثمار؛

و الهدف الرئيسي من هذه السياسة هي رفع معدلات الفائدة الحقيقية و تساوي معدلات الفائدة المدينة و الدائنة في ظل المنافسة التامة.

2- الدوافع :

- ضرورة تحديث القطاع المصرفي من أجل تكييفه و التطورات الحاصلة في الأدوات المالية و أسواق رؤوس الأموال فقد شهدت العمليات المالية بدء من الثمانينات تطورا كبيرا خاصة بعد تحرير حركة رؤوس الأموال ، وظهور تكنولوجيا بنكية جديدة و ابتكارات مالية مستحدثة قادتها أسواق المال الأمريكية؛
- تختلف أولويات الدول من خلال ما تستهدفه من التحرير المالي وفق ظروف المرحلة التي تمر بها، فقد تسعى دولة معينة أساسا من التحريرالمالي إلى استقطاب رؤوس الأموال، بينما تسعى دولة أخرى إلى نقل المعرفة التقنية و الخبرات ، وأخرى إلى اختراق أسواق جديدة أو تطوير و تعميق السوق المحلي ، لكن القاسم المشترك بين جميع هذه الأولوياتمن التحرير المالي يزكي روح المنافسة في القطاع المالي و بالتالي زيادة الكفاءة في أنشطة الوحدات العاملة في هذا القطاع ، ومن ناحية أخرى فإن أهمية تحرير المؤسسات ة أسواق المال تكمن في رفع كفاءة استخدام الموارد المالية المتوفرة من خلال توظيفها في مشروعات و منتجات منتجة و تدر عوائد مجزية و بالتالي تنمية وتطوير الإقتصاد؛
- جعل القطاع المالي أكثر مرونة وفعالية و أمانا وابتكارا بما يكفل الحفاظ على تنافسيته، فالتحرير عموما يؤدي إلى زيادة التنافس في المحيط المالي و تقوية فاعلية الوحدات الوساطة في تعبئة المدخرات ؛

- توفير العديد ممن المنتجات و الأدوات التي بإمكانها أن تسد الثغرات الناجمة عن عجز بالتمويل و بالتالي إضفاء الاستقرار على تنفيذ السياسات المالية و النقدية و البرامج الانمائية؛
- تطبيق السياسات المنافسة في مختلف المجالات الاقتصادي ة من أجل إزالة الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الكليين، الذي يعتمد على الاستقرار التام للأسعار الذي يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية؛
- معالجة الاختلالات الهيكلية للإقتصاد الوطني من أجل تعزيز مقومات النمو الاقتصادي و تحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية؛
- زيادة النمو الاقتصادي أن التحرير الماليمن خلال الأسواق المالية الحرة تؤدي إلى التخصيص الكفئ للموارد خاصة المدخرات على النطاق العالمي، بحيث تتيح للمستثمرين قدر أكبر للتوسع في عملية الإنتاج بتوسيع النشاط الاقتصادي ، هذا ما يؤثر على الزيادة في النمو الاقتصادي ، حيث أن الموارد المالية في التحرير المالي تتجه نحو المجالات التي يتحقق من استخدامها فيها أكبر مردود و العائد و نفع ممكن؛

كما أن الدول النامية التي تنفتح على التحرير المالي للوصول إلى الأسواق المالية العالمية و بالتالي إمكانية الحصول على ما تحتاجه من أموال لسد فجوة الموارد المحلية لقلة المدخرات من أجل تمويل الإستثمارات المحلية و بالتالي زيادة في معدل النمو الاقتصادي ، و ذلك استنادا لأفكار المدرسة اليبرالية الجديدة التي تتبناها المؤسسات الدولية[49].

3- أساليب و إجراءات التحرير المالي

تختلف أساليب التحرير المالي من بلد لآخر حسب الأهداف المحددة للسياسة العامة، فهي إما إجراءات لتحسين السياسة النقدية أو لتشجيع المنافسة في القطاع المالي ، أو لتطوير الأسواق المالية، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

[49]- العقريب كمال، القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال و تحدي الأزمات المالية دراسة نماذج من الدول العربية، جامعة الجزائر 3، 2012-2011

- إلغاء القيود على سعر الفائدة بتوسيع مدى حركتها و إزالة السقوف المفروضة عليها؛
- تحسين درجة الشفافية في المعاملات مع زيادة أوجه الحماية للمودعين المستثمرين[50]؛
- تحسين السياسة النقدية من خلال تطويرالأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية؛
- زيادة استقلالية المؤسسات المالية؛[51]
- تشجيع المنافسة في القطاع المالي كتقليل الحواجز أمام الانضمام إلى السوق أو الانسحاب منه، توسيع نطاق عمل المؤسسات المالية وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة و نقلها إلى القطاع الخاص الأجنبي والمحلي؛
- دعم تنظيم واعيل هيكل الجهاز المصرفي والإشرافي ،يتضمن تكوين رأس مال البنك وتحسين درجة الشفافية في المعاملات وزيادة درجة الحماية للمودعين والمستثمرين[52].

المطلب الثاني: شروط نجاح التحرير المالي

اتفق العديد من الكتاب على مجوعة من الشروط لإنجاح عملية التحرير المالي من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة:

أن نجاح عملية التحرير المالي تتوقف على مراقبة ثلاثة فرضيات التالية حسب :shaw et Mc kinnon:

- ✓ Appofondissement التعميق الفعلي للقطاع المالي؛
- ✓ وجود علاقة إيجابية بين معلات الفائدة و الإدخار؛
- ✓ التكامل المثالي بين النقود و الاستثمار[53].

- كما في سنة 1991 شدد على المراقبة النقدية و المالية قبل الدخول في عملية الحرير المالي؛

---

[50]- مزيود ابراهيم، **"انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية و المصرفية العربية-واقع و تحديات- حالة بعص البلداالربية،** أطروحة دكتوراه في العلم الإقتصادية، جامعة الجزائر3،**2010-2011**، ص61

[51]– غالم عبد الله ، مرجع سبق ذكره، ص141

[52]– محمد حمو، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2009، ص83

[53] - R. Mckinnon, »Money and capital in Economic development », Washington, Brookings institution, 1973,p93.

- و حسب Fry 1997 التجربة الدولية تشير إلى خمسة شروط ضرورية من أجل إنجاح عملية التحرير المالي وهي :
- وجود نظام إشرافي الحذر و الإشراف على البنوك التجارية؛
- درجة استقرار الأسعار
- نظام جبائي يضمن الدين العام و يسمح بتخفيض الضغط التضخمي؛
- تعظيم ربح (الفائدة) بالإعتماد على الكفاءة في البنوك التجارية؛
- نظام جبائي الذي لايخضع لمقاييس تتميز بتضمين على نشاط الوساطة المالية[54].

كما يوجد عدت شروط أساسية أخرى لانجاح عملية التحرير المالي من بين الشوط الضرورية التي يمكن تلخيصها كما يلي:

1-استقرار الإقتصاد الكلي:

من أهم الركائز لاستقرار الإقتصاد الكلي هو استقرار المستوى العام للأسعار(وجود معدل تضخم منخفض) و عجز طفيف في الميزانية، لأن ارتفاع في معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض في قيمة العملة و ارتفاع سعر الفائدة التي تؤثر على الإستثمارات وبالتالي يحدث لااستقرار في الإقتصاد الكلي الذي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي و اضعاف النظام المصرفي و المالي,و العديد من الكتاب ك Fry 1989 و Neal et 1984Hanson فسروا على أن برنامج التحرير المالي يتوقف على السياسة النقدية و المالية و سعر الصرف approprié(مناسب) و بالإضافة إلى السياسة التجارية adéquate، يعتبر Fry 1989 أيضا بأن السياسة التي تستهدف استقرار الأسعار النظام الجبائي و مصداقية الإصلاحات هي العامل الرئيسي الذي يفسر نجاح الإصلاحات في الدول الآسيوية و فشل التحرير في دول أمريكا اللاتنية في سنوات السبعينات و الثمانينات.

[54] - Fry MJ, " In favor of financial Liberalisation ",The Economic journal, vol 107,N°442,May 1997,p755.

McKinnon 1991 جاء ليدعم فكرة Fry 1989 و أشرك النظام المالي إلى النظام النقدي، و اعتبر أن هذان النظامين مترابطين و يجب الأخذ بهما قبل البدء في التحرير المعدلات.هذا التصرف لو حظ في أندونيسيا و أسريلانكا الذان قما بإصلاحات نقدية و مالية في نفس الفترة، بعكس كوريا التي فضلت الإنتظار حتى نهاية عملية الإصلاحات حتى تتجنب خطر كل انزلاق نقدي غير مستحسن[55].

أ- اسقرار الأسعار أهم عامل لإستقرار الإقتصاد الكلي:

تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود ليتماشى وحاجة المتعاملين الإقصادين وهي هدف البنك المركزي للرقابة على النقود و معدلات الفائدة و شروط القروض[56].

وحسب مؤديي التحرير أن أهم ركائز استقرار الأسعار هي:

- ✓ معدل تضخم منخفض يهدف إلى تحقيق أسعار حقيقية ؛
- ✓ إذا كان معدل التضخم متوسط فإن نمو المعدلات الإسمية لن يكون مرتفعا، وتجنب مديونية و خسارة المؤسسات
- ✓ إذا كان معدل التضخم مرتفع هذا يعني أن الدولة غير قادرة في التحكم في استقرار الأسعار الاقتصادية؛

ولهذا اقترح Galbis1994 أنه من غير الضروري أن ننتظر اسقرار الإقتصاد لكن من أفضل أن نقوم بالتحرير التدريجي لكي نتوخى الآثار السلبية للتضخم، قد ذكر تجربة البرازيل في تحرير قطاعها المالي سنة 1975 بوجود ضغط تضخمي و عجز مالي هام، و قال Galbisأن هذه الإستراتيجية البرازيلة لم تصل إلى حل أمثل[57].

---

[55] -R. Mckinnon,1991, **« Financial ControlIn The Transition From Classical Socialism To A Market Economy"**, The journal of EconomicPerspecives,Vol 5, N°4, p124

[56]- عبد المجيد قدي، **"المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** –دراسة تحليلية تقييمية-"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الأولى 2005، ص53.

[57] . -Bouzid Amaria, **« Les conditions Préalable à la réussite des Réformes Financières Au Sein des Pay Emergement »,** 3em Journées D'Economie Monétaire et Bancaire, Lile 22/23Juin2006 ., p10.

و من أجل تحقيق الإسقرار الإقتصادي العام يجب اتخاذ عدة إجرات وقائيةو علاجية، و التي بدورها تمكن من التنسيق بين السياسات الإقتصادية و سياسة التحرير المالي[58]:

- الإجراءات الوقائية: هي عادة إجراءات تتخذ قبل وقوع الأزمات المصرفية، بتصميم هياكل قانونية و تنظيمية للحد من المخاطرالمالية و حماية المودعين، تصحب هذه الإجراءات رقابة حكومية على النظام المصرفي و يتضمن وجود رقابة محاسبية خارجية، كما تتابع إدارة البنوك و تمنعها من التد ليس.
- الإجراءات العلاجية: هي عادة تتحذ بعد وقوع الأزمات المصرفية ، و تكون على شكل تأمين الودائع، إذ تتدخل الحكومة في البنوك التي تعاني من مشاكل مالية لحماية حقوق المودعين، زحقوق الملكية الحكومية، كما يتدخل البنك المركزي عن طريق الإقراض لتوفير السيولة النقدية، و القيام بإجراءات التصفية، و تكون الإجراءات العلاجية عندما ترى السلطات النقدية أن الإعتراف بوجود خسائر كبيرة لها تأثيرات سلبية غير مقبولة سياسيا.

☚ **و خلاصة القول أن اسقرار الأسعار شرط ضروي لاستقرار الإقتصاد الكلي من خلال: التقليل من مدى رفع أسعار الفائدة و بالتالي التحكم في معدل التضخم، و هذا بتطبيق سياسة التحرير المالي.**

ب– السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية أداة مهمة في تخفيض معدل التضخم obtention كما تستعمل كشرط لتتحصل على مساعدة مالية في إطار برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي العجز المالي مهم لتنصرف نحو التحرير:

- على المدى القصير، التعديل المالي يركز على تخفيض النفقات العمومية و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المفلسة من أجل تفادي إقصاء الإستثمار الخاص و العمل على تخفيض معل التضخم؛
-

[58]- بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، **"دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات –واقع و تحديات-"**، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعليي، الشلف، الجزائر،2004.

- على المدى الطويل، تتطلب ميزانية الدولة إصلاح جبائي ملائم، على السلطات أن تباشر في توسيع الواء الضريبي. بتبسيط الهيكل الجبائي و تصحيح بخفض معدلات الضريبة من أجل الزيادة الملاءمة[59].

شدد Fry 1989 على نجاح الإصلاح النتقدي شرط للتحكم في الإنزلاق المالي، لايمكن تحقيق التحرير المالي بوجود عجز مالي كبير إلا إذا تدخلت الدولة بتمويله بخلق نقدي.

Robini et S.I Martine 1992 أكدوا في هذا الشأن أن من إيجابيات الكبح المالي يسمح للحكومات بالحصول على تمويل بنكي بتكاليف ضعيفة. السياسة المالية .....التي تسعى إلى ترشيد الإنفاق الحكومي و تطبيق نظام جمع الإيرادات لرفع حذوذ انجاح عملية التحرير المالي.

على ضوء ماسبق، فإن التنسيق بين السياسة الماية و النقدية له أهمية كبرى تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الإقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في إنخفاض الغرض الكلي من السلع و الخدمات عن الطلب الكلي، نظرا لوصول الإقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لايمكن زيادة حجم الإنتاج، و إعاد التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي للتخفيض من حدة الضغوط التضخمية[60].

☚و في الأخير يمكن القول أن الاستقرار الإقتصاد الكلي يؤخذ كشرط ضروري و غير كاف من أجل انجاح عملية الإصلاح المالي، هذا المؤشر يعطينا نمو إقتصادي بمعدل مقبول و معدل تضخم منخفض و بارتفاع معدل الفائدة الحقيقي.

[59] - Ben Gamra S, op cite, p19.

[60]- طرشي محمد، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي – الشلف-، 2013/2012، 40.

2. توافر المعلومات و التنسيق بينهما:

من أهم المعلومات التي يجب توافرها تلك المتعلقة بسيولة المؤسسات المالية لصالح المودعين و المستثمرين، و معلومات عن إدارة المؤسسات المالية التي تساعد على على تحديد مخاطر الإستثمار و العائد المتوقع,و كذلك لايمكن أن نغفل على أهمية المعلومات المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية باعتبارها تؤثر في القطاع المالي ة تتأثر به.

إن التنسيق بين المعلومات يعتمد على تحديد العلاقة بين معدل الفائدة و درجة المخاطرة من جهة، و معدل الفائدة و الأرباح المتوقعة من جهة أخرى،حيث يرى مؤييدو التحرير المالي أنالمشروعات الأكبر مخاطرة في حالة زيادة معدلات الفائدة هي الأكبر عائدا و العكس صحيح.

إن عدم التنسيق بين المعلومات ينطوي على صعوبة تمييز المقترضين بين المشروعات الفاشلة و المشروعات الناجحة ، و يرفع كلفة الحصول على المعلومات، و التي تعرض الأسواق المالية للإخفاق، ولهذا أصحت الدراسات الحديثة للتحرير المالي تدعو إلى ضرورة تبني الإفصاح و الشفافية في كافة المعاملات المالية و الاقتصادية[61] .

3. الإشراف الحذر:

إن الإشرا ف الحذر يتطلب إشراف حكومي قوي من أجل منع الإنحرافات و المحافظة على انضباط، و السوق تفادي وقوع الأزمات المالية و المصرفية ، و يهدف الإشراف الحذر على المؤسسات المالية كما أقرته لجنة بازل 1985 إلى مكافحة التسيب عن طريق الإهتمام بمواجهة المخاطر و ضمان الشفافية الذي يأتي بالإفصاح عن المعلومات و التدقيق المالي و الاهتمام بالهكل التنظيميو الإداري للبنوك و المؤسسات المالية

[61]- بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، مرجع سابق.

لجهات رقابية، و تسهيل تدفق المعلومات ،إقامة هيئات إشرفية تتمتعباستقلالية كبيرة بهف تحقبقب استقرار القطاع المالي[62].

4. التدرج في عملية التحرير المالي:

أثبت الدراسات أن التدرج في تطبيق عملية التحرير المالي يؤدي إلى تحفيز النشاط الاقتصادي و الحفاذ على استقرارا المتغيرات الاقتصادي ة، لذا فإن تطبيق سياسة التحرير المالي يجب أن يبدأ من المستوى المحلي بقطاعييه الحقيقي و المالي، ثم ينتقل إلى المستوى الخارجي.

و يتكون التدرج الأمثل في تحرير القطاع المالي منخلال ثلاث مراحل متتابعة و هي[63]:

- **المرحلة الأولى**: ينبغي أن يبدأ الإصلاح أولا بالتحرير القطاع الحقيقي من خلال مجموعة من الإصلاحات الهيكلية في مختلف القطاعات الاقتصادي ة،كما أن السيطرة المالية يجب أن تسبق عملية التحرير المالي، بالإضافة إلى تحقيق استقرار الإقتصاد الكلي؛
- **المرحلة الثانية**: تتمثل في التحرير المالي الداخلي، و هذا من خلال التدرج في تحرير معدلات الفائدة على القروض و الودائع، وزيادة المنافسة في القطاع البنكي، وفتح المجال أمام القطاع المصرفي الخاص؛
- **المرحلة الثالثة**: و في الأخير يأتي التحرير على المستوى الخارجي بقطاعيه الحقيقي و المالي، بحيث القطاع الحقيقي يتم فيه إلغاء كل القيود على التجارة الخارجية و السماح للتحويلات المالية لأغراض خدمة التجارة. أما في القطاع المالي ترفع فيه الرقابة على تدفق و انتقال ررؤوس الأموال في التجارة الخارجية على المدى القصير، و تشجيع الأجانب بالدخول في الأسواق المالية المحلية من أجل زيادة المنافسة و الكفاءة.

[62]- بريش عبد القادر،مرجع سبق ذكره، ص42

[63]- غالم عبد الله، مرجع سابق، ص 144

و بهذا التسلسل سوف يتكامل التحري الماي الداخلي و الخارجي بشكل يؤدي إلى فعالية أكثر في سياسة التحرير المالي، فيتحقق نمو كل من القطاع المالي و القطاع الحقيقي.

5. **الإستقرار السياسي:** إن الاستقرار السياسي شرط ضروري لإنجاح عملية التحرير المالي' لأن عدم استقرار السياسي للدول يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ، ولهذا من الضروري توفير مناخ سياسي ملائم يسوده لاسقرار والحرية في ظل نذام مبني على أساس الديموقراطية، و يؤكدهذا التوجه الدراسة لـ Durgoon2008 التي وجدت أن المتغيرات السياسية تؤثر في عملية التحرير المالي و كلما زاد هامش الحرية السياسية و الاستقرار السياسي نجحت عملية التحرير المالي في تحقيق أهدافها.و الجدول التالي يوضح خطوات التي يمر بها التحرير الاقتصادي و المالي:

الجدول رقم (1–3): خطوات التي يمر بها التحرير الاقتصادي و المالي

القطاع	داخلي	خارجي
الحقيقي	**المرحلة 1:** - استقرار الإقتصاد الكلي؛ - تحرير الأسعار؛ - الخوصصة.	**المرحلة 3:** - تحرير العمليات الجارية (رفع القيود التجارية)؛ - خلق سوق صرف و التحويل الخارجي للنقد
المالي	**المرحلة 2:** - إعادة هيكلة و خوصصة النظام البنكي؛ - خلق أو إعادة تنشيط النظام النقدي.	**المرحلة 4:** - الغاء المراقبة على حركة رؤوس الأموال؛ - التحول الكلي للنقدأي العملة المحلية.

Source : Zeghoudi Ahmed et Abou-bakr Asma :" **Les conditions préalables du succès d'une politique delibéralisation financière"**, Le Premier Colloque International sur :« Libéralisation financière, croissance économique et crises financières dans les pays de la région MENA », Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh, 03-04 mai 2016.

المطلب الثالث: نظرة عامة حول سياسات التحرير المالي

أولا: مؤيدي سيلسة التحرير

1- أعمال MCKINONN et SHAW:

بفضل التطورات النظرية لـ (Mc Kinonn و Shaw 1973) اتخذ مفهوم التطور المالي أبعادا جديدة تعدى إطار النقاشات الأكاديمية، بانتقاد Mc Kinonn لمبدأ الكبح المالي[64] دفع عن سياسة التحرير النالي في الدول النامية، و الذي لقي صدى جد إيجابي من طرف المنظمات الدولية كالبنك العالمي و صندوق النقد الدولي، كما تشهد سياسات التحرير المالي على أنها تقدم كعلاج لضعف النمو الاقتصادي في الدول النامية.

إن الكبح المالي يتجسد في تثبيت معدل الفائدة الحقيقي تحت مستوى توازن السوق (تصقيف معدل الفائدة)، المبالغ المرتفعة للإحتياطات البنكية، ضرورة تمويل المشاريع الحكومية قليلة المردودية بصفة أولية و بمستوى تضخم عالأي أن الكبح المالي يرتكز على نظرية نمو تفضيل السيولة لكينز 1936[65] الذي يؤكد أنه لضمان التشغيل الكامل ، يجب أن يكون مستوى سعر الفائدة التوازني أقل من سعر تفضيل السيولة، كذلك يجب أن تكون معدلات الفائدة ضعيفة لتجنب انخفاض في الأجور. إضافة أن الكبح المالي هو سيطرة الدولة على النظام المالي بواسطة البنوك العمومية. هذه الوضعية que générer ازدواجية التضخم مع تأخر في عملية النمو الاقتصادي ،وخلاصة نموذج Mc Kinonn و Shaw 1973 تتمثل في الشكل التالي:

[64]- الكبح المالي هو مجموعة من القيود و الضوابط التي من شأنها أن تعيق السير الحسن للنظام المالي مما يؤدي إلى تجزئة الأسواق المالية، وبالتالي لاتسمح للوساطة المالية بتوظيف مامل قدراتها المتاحة التي توفرها لها التكنولوجيا التي تكلكها.

[65] - Jude C .EGGOH, **« Croissance Economique et Développement Financier : éléments d'analyse théorique et empirique »**, Thése de dotcorat, Université D'ORLEANS, 2009,p

الشكل رقم (1–2) :يوضح أثر الكبح المالي على الإدخار و الإستثمار(Fry 1978)

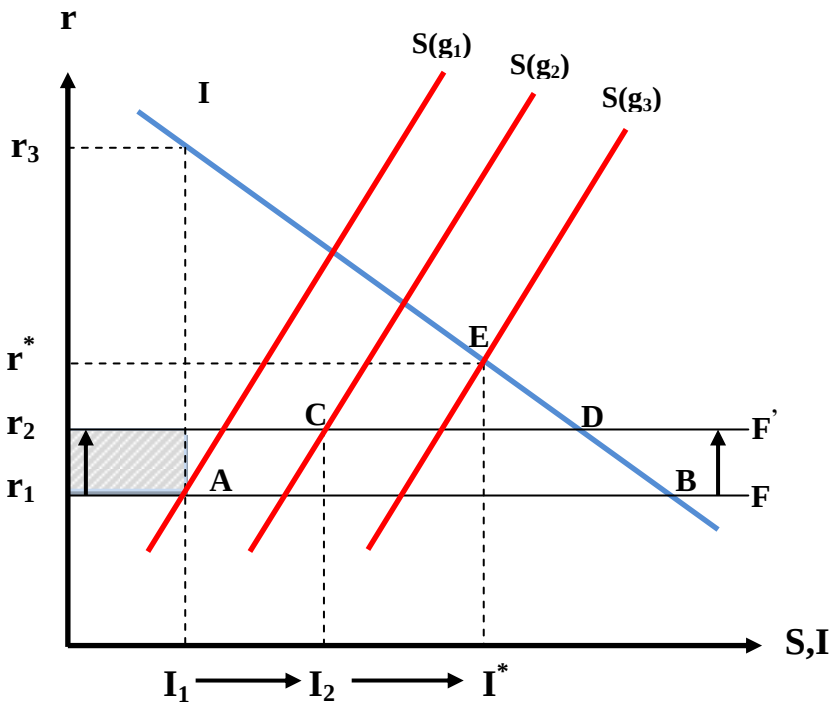

La source : Jude C .EGGOH, **« Croissance Economique et Développement Financier : éléments d'analyse théorique et empirique »**, Thése de dotcorat, Université D'ORLEANS, 2009,p28.

فرضية النموذج: الإستثمار(I) دالة عكسية لمعدل الفائدة الحقيقي r ، أما الإدخار (S)هو دالة متزايدة (طردية) لمعدل النمو PIB (g) و معدل الفائدة $g_1<g_2<g_3$ و $r_1<r_2<r^*$، أين يكون r^* معدل الفائدة التوازني الذي يتساوى عنده الإستثمار مع الإدخار ($I^*=S^*$). F يمثل الضخط المالي الذي يثبث سعر الفائدة أقل من السعر التوازني .تفسير نتائج النموذج: بدء من معدل النموالأساسي g_1 ، يكون مستوى الإستثمارعند I_1يسمح بتسقيف معدل الفائدة على الودائع البنكية في r_1 ، و في نفس هذا المستوى من الإستثمار تحدد البنوك معدل الفائدة على القروض عند r_3، و هامش الربح الذي تتحصل عليه البنوك يكون مساويا لـ$r_1-(r_3)$، وبما أن القطاع المالي مقيد فان هذا الهامش من الربح يمكن للبنوك أن تستعمله في المنافسة غير السعرية أو تقديم خدمات مصرفية جديدة. عند تثبيت معدل الفائدة في مستوى r_1 فإننا نلاحظ أن الطلب على الإستثمار يتمثل في (AB) الذي لم يحصل على التمويل اللازم لعدم كفاية الإدخار.

إن التحرر من الضغط المالي الذي يمثل الإنتقال من F إلى F' يعبر عن رفع معدل الفائدة من r_2، نتيجة تمويل إستثمارات ضعيفة المردودية في السابق و المعبر عنها بالمنطقة المخططة في الشكل أعلاه. r_2, تمثل الوضعية الإدارية لمعدل الفائدة، إن الإنتقال من (AB) إلى (CD) و الذي يعبر عن الزيادة في الإستثمار و في كفاءته نتيجة الزيادة في حجم المدخرات و بالتالي الزيادة في النموالاقتصادي ، و مع استمرار ارتفاع معدل الفائدة إلى مستواه التوازني r* يتحقق التوازن المطلوب بين الإستثمار I* و الإدخارS* و هذا يعبر عن الوضع الأمثل لتحقيق معدلات نموإقتصادي أعلى.

إن تحليل Mc Kinonn و Shaw يظهر الآثار المترتبة عن الكبح المالي (معدلات فائدة أقل من قيمتها التوازنية) هو تخفيض الإدخارو بالتالي تثبيث الإستثمار أقل من مستاواه الأمثل أي أن تمويل مشاريع ضعيفة الجودة مما يؤثر على الإنتاج.

☜ إن مقاربة Mc Kinonn و Shaw للتحرير المالي تتلخص في إلغاء تدخل المباشر للدولة و ترك الحرية للسوق في تحديد الأسعار التوازنية ، و كذلك أن التحرير المالي هو إلغاء الوساطة المالية غير الرسمية في السوق من خلال تحرير القطاع المصرفي (تقسيم الأنشطة البنكية، و تخفيض الحواجز، و خصخصة البنوك) و في النهاية تطور سوق رأس المال[66].

2- الأعمال المساندة و تمديد لمقاربة Mc Kinonn و Shaw و دور سياسة معدلات الفائدة:

هناك عدة باحثين قاموا بمتابعة أعمال Mc Kinonn و Shaw ك Kapure 1976، Galbis 1977، وVogel et Buser1976 و طوروا النماذج الاقتصادي ة الكلية في إطار أن الكبح المالي تمارسه السلطات المحلية بتثبيت معدل الفائدة على الودائع أقل من قيمته التوازنية في السوق. هنا

[66] - Jude C .EGGOH, **« Croissance Economique et Développement Financier : éléments d'analyse théorique et empirique »**, Thése de dotcorat, Université D'ORLEANS, 2009,p28-29.

نعبر عن التحرير المالي زيادة معدلات الفائدة الحقيقية. طورKapur 1976 النموذج الديناميكي لإستقرار الأسعار في الاقتصادي ات الدول النامية، و من أهم خصوصيات هذا النموذج: الأخذ بالحسبان نظام مالي متكون من بنوك تجارية، معدل تضخم فعلي متوقف على التضخم المتوقع و زيادة الطلب عن العرض. و قد برهن أن سياسة الإستقرار بزيادة معدلات الفائدة على الودائع أكثر فعالية في المدى القصير من سياسة تتمحور أساسا على تقليص وتيرة نمو الكتلة النقدية،كما توصل كل من Kapur(1976) وGalbis (1978)[67] إلى أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى تنشيط الادخارات المالية وتوفير رؤوس الأموال لمختلف القطاعات الإنتاجية مؤديا إلى تحسين مجالات الاستثمار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي .و قد توصل Matheison[68]1979 إلى أنه في حالة الكبح المالي عند تسقيف معدلات الفائدة على القروض فإن معدلات الفائدة على الودائع تكون أقل من مستواها التوازني، مما يؤثر سلبا على حجم الودائع المصرفية نتيجة عزوف أصحاب الفوائض المالية عن الإيداع لدى البنوك الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض حجم القروض الموزعة. أما Galbis 1988 فقد قدم نموذجا درس من خلاله أثر معدل الفائدة على معدل النمو الاقتصادي ،حيث قسم الاقتصاد إلى قطاعين [69]:

- **قطاع تقليدي**: حيث يكون تمويل الإستثمار بتمويل ذاتي؛
- **قطاع حديث**: يعتمد على تمويل الإستثمار من القطاع المصرفي

و قد استنتج Galbis أن ارتفاع معدل الفائدة نتيجة التحرير المالي يؤدي إلى زيادة الودائع لدى البنوك التجارية و تعتبر كإيداعات من القطاع التقليدي و هذا ما يزيد من حجم الإئتمان للقطاع الحديث.

[67] - Jude C .EGGOH, op cit, p29-30.

[68]– بوفليح نبيل، طرشي محمد:" **التحرير المالي كآلية لتفعيل دور البنوك التجارية في تمويل الإقتصاد الجزائري و احداث تعميق مالي**"، ملتقى دولي الأول حول النظام المالي و النمو الاقتصادي ، 06 و 07 ماي 2014، المدرسة العاليا للتجارة، الجزائر.

[69]- نفس المرجع السابق.

3- انتقادات فرضيات Mc Kinonn و Shaw المدرسة الهيكلية:

إن حجج الكبح المالي الذي قدموه Mc Kinonn و Shawعلى النطاق الواسع بسبب النتائج المخيبة التي توصلو إليها.

فإن المدرسة الهيكلية الجديدة طورت هذا.

بالنسبة لـ 1983Van Wijnbergen[70] أن نموذج الكبح المالي لايأخذ بالحسبان تجزئة النظم المالية في الدول النامية. بجاب الأسواق المالية الرسمية توجد أسواق غير رسمية، كما أن معدل الفائدة الإسمي يتحدد بتساوي العرض مع الطلب على القرض و النقد، و يعمل أصحاب النقد كالبنوك في هذا السوق بمعنى أنهم وسطاء ماليون بين الإدخار و الإستثمار. حسب Taylor 1983 أن هذه الأسواق غالبا ما تكون " تنافسية , سريعة".

بالنسبة للمدرسة الهيكلية الجديدة أن التحرير المالي يمكن أن يؤدي إلى ظهور الركود التضخمي.بسبب تراجع النمو و ارتفاع في معدلات التضخم، و هذا راجع إلى استقطاب القطاع المالي غير الرسمي للأموال في حالة ارتفاع معدل الفائدة بدلا من القطاع المالي الرسمي، مما يؤدي إلى انخفاض في الإستثمار، و بالتالي انخفاض في معدل النمو الاقتصادي .يلعب سعر الفائدة في القطاع غير الرسمي دورا أساسيا يتمثل في:

- التكلفة الحدية للقرض؛
- يعتبر عامل محدد للطلب على النقود.

في الواقع أن في النماذج الهيكلية الجديدة أن العائلات تصل إلى ثلاثة نماذج من الأصول المالية على شكل:

- ذهب أو النقود؛
- الودائع البنكية؛

[70]-Bamba KA, **IMPACT DE LA LIBERALISATION FINANCIERE SUR L'INTERMEDIATION BANCAIRE DANS** L'UMOA, Conférence des Institutionsd'Enseignement deRecherches Economiques etde Gestion en Afrique(CIEREA), Université cheikh Anta Diop de Daka ,Sénégal, 2003, p12,13 .

- القروض في الأسواق غير الرسمية.

تظهر القروض في الأسواق غير رسمية كبديل للودائع البنكية، إضافة إلى ذلك يكمن لرؤوس الأموال أن تنتقل بكل حرية بين القطاعين، و المشكلة تتمثل في تحديد أي من القطاع البنكي الرسمي أو القطاع غير الرسمي الذي يحفز النمو الاقتصادي .

4- المدرسة الكينزية الجدد:

لقد بين الكينيزيون الجدد أن للتحرير المالي آثارا مشؤومة على الطلب الفعلي و النمو، إذ إعتمد هدا النموذج على النظرية النقدية ما بعد الكيزيين.

في بداية الأمر يكزن عرض النقود داخليا endogène و يحدد الطلب على القروض، أما فيما يتعلق بمحددات معدل الفائدة، فإن هذا التيار يفسر ذلك حسب مدارس عديدة:

- حسب مدرسة Markup فإن معدل الفائدة خارجي Exogène بينما هو داخلي جزئيا حيب مدرسة التفضيلات لأجل السيولة التي من أشهر روادها Nrayو خلافا للنيوكلاسيك Mc Kinonn و Shaw، فإن تحليل التحرير المالي لايتم بناء على آثار الإدخار و منح القروض و لكن عن طريق الطلب الفعلي[71]؛

توصل كل من Dutt و 1991Burkett[72] إلى أن ارتفاع معدلات الفائدة يؤثر سلبا على الإستثمار، وهذا عكس ما توصلت إليه نظرية التحرير المالي، بمعنى أنه عند ارتفاع معدلات الفائدة على الودائع ينخفض الطلب الفعال بسبب انخفاض الربح فينخفض الإستثمار و بالتالي ينخفض الإنتاج، و هذا الأثر السلبي يفوق الأثر الإيجابي لانخفاض معدلات الفائدة على القروض الناجمة عن ارتفاع الموارد القابلة

[71]- أشواق بن قدور،"**تطور النظام المالي و النمو الإقتصادي**"، الطبعة الأولى،2013، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ص ص31-32.

[72]- بوفليح نبيل، طرشي محمد ، مرجع سبق ذكره، ص7.

للإقراض، بالإضافة إلى أن انخفاض في الأرباح يهبط من معنويات المستثمرين فينخفض ما الاستثمار بدرجة كبيرة.

و قد انحصرت الانتقادات التي تعرض لها كل من Mc Kinonn و Shawمن طرف المدرستين الهيكلية و الكينزية الجديدتين فيما يلي[73]:

- إنتقاد فرضية الأثر الإيجابي لإرتفاع معدلات الفائدة على الإدخار والإستثمار؛
- الأخذ بعين الإعتبار مشكل عدم كفاءة الأسواق المالية في الدول النامية ومشكل عدم تناظر المعلومات.
- هم الدور القطاع لما ليغير الرسمي.

وقام كل من Prasad, Rogoff, Wei and Koseبدارسة نظرية وتطبيقية في آن واحد لمعرفة التأثيرات المحتملة لسياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الدول النامية،وحسب هؤلاء فإن هذه السياسة تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي لهذه الدول وذلك بطريقة مباشرة وغير مباشرة من خلال مجموعة من القنوات المباشرة وغير المباشر كما هو مبين،(The direct and indirect transmission channels)،فيما يرى البعض أن فرضية التحرير المالي سببت في حدوث أزمات مالية في كثير من الدول مثل : الأزمة المالية للمكسيك 1994-1995، أزمة جنوب شرق آسيا 1997-1998، و أزمة البرازيل و روسيا و كثير من دول أمريكا اللاتينية 1998-1999.

و سنعرض بعض الدراسات التي تدعم فرضية أن التحرير المالي يسبب في حدوث أزمات مالية[74]:

---

[73]- بن علال بلقاسم، بن بوزيان محمد، التطور **المال أساس نجاح تطبيق سياسة التحرير المال في الدول النامية حالة نظام المصرفي و المالي الجزائري 1990-2011** دراسة قياسية.

[74]- - محمد عشري حسن عبد الهادي:" **التحرير المالي و النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط لشمال إفريقيا**، ملتقى دولي الأول حول :"**التحرير المالي و النمو الاقتصادي والأزمات المالية في دول منطقة الشرق الأوسط لشمال إفريقيا**، مرجع سابق.

- افترض Arestis & Demetriades 1999 أن التحرير المالي في الدول النامية مع مؤسسات ضعيفة يؤدي إلى حدوث حالة عدم التوازن المالي؛
- بينما اقترح Weller1999 أنه يتوجب على الدول قبل أن تطبق سياسة التحرير المالي أن ترتكز على المؤسسات المستقرة ماليا؛
- كما اقترح Demirgucs – kunt & Enrica2001 نظاما ماليا يساعد البنوك على مواجهة الأزمات و تتمثل في جعل البنوك و المؤسسات المالية أكثر تحررا، و بالتالي تتحمل جزء من المخاطر،مما يجعلها تحفظ على الاستقرار حتى لاتتحمل تكاليف الإفلاس والانهيار؛
- كما أرجع Arphasil 2001 أن مصدر أزمة جنوب شرق آسيا إلى قيام هذه الدول بتحرير كل من: معدلات الفائدة و حساب رأس المال في هذه الدول مما أوقعها في أزمة الديون و الالتزامات قصير الأجل من الخارج نتيجة تطبيقها لسياسة التحرير المالي؛
- و أنذر Wade 2001 أن تحرير حساب رأس المال يمكن أن يمثل خطرا يهدم الاقتصاد الوطني، عندما تكون البوك غير قادرة على التكيف و الملائمة مع الأسواق الدولية، و مؤسسات الاقتراض غير البنكية الأخرى خاصة إذا كان سعر الصرف مقيدا.

خلاصة الفصل الأول :

أثبتت الدراسات ان الانفتاح الاقتصادي والتحرير المالي المتسارع اللذان شهدهما الاقتصاد العالمي في الآونة الاخيرة ،ما هما الا نتيجة حتمية للعولمة الكبيرة التي يشهدها الإقتصاد العالمي ،وبالرغم من تاثيراتهما الايجابية على معدلات النمو وعلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، و انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي بشقيها التحرير المالي الذي نادى بها كل من Mc Kinonn و Shaw و هناك عدة دراسات مساندة لهما ترى أن الدول التي تحرر نظامها المالي من كل القيود ترتفع فيها معدلات النمو خاصة في الدول النامية ، وكما توجد عدة دراسات تعارض هذه الفكرة.

و بما أننا تناولنا في هذا الفصل مفهوم الإنفتاح الإقتصادي من خلال شقه الأول بمفهوم التحرير المالي و الدراسات التي تدعم هذا الجاب و ماله من أثر إيجابي على النمو الإقتصادي خاصة في الدول النامية، و لهذا سنتعرف في الفصل الثاني على الشق الثاني للإنفتاح الإقتصادي عن طريق الإنفتاح التجاري .

الفصل الثاني

نظريات التجارة الخارجية و سياسات الإنفتاح التجاري

تمهيد للفصل الثاني:

لقد بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية تأخذ حيزا كبيرا في الفكر الاقتصادي فيما بين مختلف دول العالم منذ بداية تكوين علم الاقتصاد على يد المفكرين الاقتصاديين، فلقد اهتم مفكرو المذهب التجاري في القرن السابع عشر بالتجارة الخارجية للدول و بسياساتها أيضا اهتماما كبيرا ، و من بعدهم عمل مجموعة من الكتاب الاقتصاديين الإنجليز التقليديون في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر و أواسطه على إدراج أبواب خاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية الدولية ، و من بينهم : دافيد ريكاردو ، آدم سميت و جون ستيوارت ميل ...الخ ، أما في العصر الحديث، فقد أصبحت من أهم المواضيع الاقتصادية .

ومن أجل ذلك تبحث نظريات التجارة الدولية عن أسس التبادل التجاري الذي يعود بالفائدة على طرفي المبادلة ، فمنذ العصور القديمة لم تكن الدولة لتتدخل في التجارة الدولية أو تفرض قيودا عليها فتميزت التعريفة الجمركية التي كانت تفرض حتى القرن السابع عشر بطابعها المالي ولم يكن هناك اهتمام يذكر بآثارها الحمائية ، إلا مع مرور الوقت أصبح باتخاذ سياسات تجارية ضرورة تمكن من زيادة ثروة الدولة وقوتها ، ولما لكل هذا من أهمية ارتأينا أن ندرس في هذا الفصل المفاهيم و الأسس التي تخص التجارة الدولية ،وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التجارة الدولية ،أنواعها ،مكوناتها ،وأسباب قيامها ،وكدا إلى مختلف نظريات التجارة الخارجية الكلاسيكية والحديثة، لنعرج في الأخير إلى أنواع السياسات التجارية مع التركيز على طبيعة السياسات التجارية في الدول النامية، أما المبحث الأخير سنخصصه للانفتاح التجاري من مفومه و مراحل تطوره و شروط نجاحه.

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها اليوم ،فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، ولذلك ونظرا لأهمية التبادل التجاري الخارجي، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى العناصر التالية.

المطلب الأول: تعريف وأنواع وعوامل تطور التجارة الخارجية

سنتناول في هذا المطلب تعريف وأنواع التجارة الخارجية،وكذا أهمية وأسباب قيام التجارة الدولية.

أولا: تعريف التجارة الخارجية

- التجارة الخارجية هي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والاستيراد،حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة لأخرى وفق إجراءات إدارية ومالية. [1]
- تعني التجارة الدولية أو التجارة الخارجية أو الاقتصاد الدولي تبادل السلع فيما بين الدول في العالم، وهذا الطابع الدولي للتجارة هو نتيجة التوسع على النطاق العالمي في تطبيق مبدأ تقسيم العمل ،و توطن الصناعة.[2]
- المفهوم العام للتجارة الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع و الأفراد و رؤوس الأموال، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات و منظمات اقتصادية مختلفة أيضا.[3]
- هي الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة.[4]

---

1. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان: " **التبادل التجاري– الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية** " ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص10.

2. حسين عمر: " **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد**" ، دار الكتاب الحديث: سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، الطبعة الثالثة ،بدون سنة ، ص11 .

3. رشاد العصار، وآخرون:" **التجارة الخارجية**" ، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى،2000 ص12.

- تعتبر التجارة الدولية صورة من صور العلاقات الاقتصادية مع العالم على سبيل المثال و بالتحديد، فهي صلة قائمة بين الإنتاج العمل و بذلك تؤدي التجارة الدولية دورها في الاقتصاد القومي مثل ما تؤديه من الاقتصاد العالمي. فالتجارة الدولية تمكن الدولة من الحصول على بعض السلع و الخدمات بأسعار أرخص من إنتاجها بنفسها، أو تمكنها من استهلاك السلع و الخدمات التي لا يمكن الحصول عليها من دون التجارة الدولية، مثل المواد الخام الشحيحة أو التكنولوجيا المتقدمة. [5]

☜ **من التعاريف السابقة نستنتج أن التجارة الدولية عبارة عن مختلف عمليات التبادل التجاري الخارجي سواء في صور سلع أو أفراد أو رؤوس أموال بين أفراد يقطنون وحدات سياسية مختلفة بهدف إشباع أكبر حاجات ممكنة، و تتكون التجارة الخارجية من عنصرين أساسيين هما: الصادرات و الواردات بصورتيهما المنظورة و غير منظورة.**

لعلّ أن هناك التباس في المفاهيم متى نقول التجارة الدولية، ومتى تستعمل التجارة الخارجية؟

قد شاع استخدام اصطلاح التجارة الدولية و اصطلاح التجارة الخارجية كمترادفين ،ومع ذلك يوجد فرق بينهما ،فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرة جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دولة معينة و دول أخرى تتعامل معها تجاريا، بينما مصطلح التجارة الدولية يشير إلى نظرة شاملة إلى مجمل العلاقات التّي تنمو بين دول العالم مجتمعة ،إذ أنها صورة من صور العلاقات مع العالم. [6]

4. سامي عفيفي حاتم:" **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993 ص36.
5. عادل أحمد حشيش: " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعية الجديدة للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2000، ص 2.
6. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سبق ذكره ص10.

و لقد تبلور هذا الاصطلاح الجماعي للدول المشتركة في التجارة ،من خلال الدعوة التّي نادت بها اتفاقية **بروتن وودز**(*) لإتاحة مجلات أوسع لتبادل السلع والخدمات و عناصر الإنتاج، ثم تبلور الاصطلاح بظهور التكتلات الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية ،و إزالة العوائق التي تقف أمامها.

☜ **إذن التجارة هي البيع والشراء، المقايضة والاستثمار ومختلف المعاملات للوصول إلى مبادلة قيم بين طرفين، فهي عملية تداول السلع والخدمات مابين أفراد المجتمع سواء في بلد واحد وتسمى بالتجارة الداخلية، أو بين الدول وتسمى بالتجارة الخارجية.**

ثانيا: أنواع التجارة الخارجية

لقد أدى التطور التاريخي إلى نشأة الدولة القومية بحدودها السياسية ،ولذا يعد مبدأ اختيار الحدود السياسية للدولة على درجة كبيرة من الأهمية لفهم طبيعة التجارة الدولية،و تنقسم التجارة الخارجية إلى فرعين هما:

- **التجارة الداخلية:** تتمثل في العمليات التجارية التي تتم داخل الإقليم في بلد معين ولها حرية تميزها عن غيرها ،لكنها تمتثل للقوانين، ويمثل هذا النوع من التجارة الشق الأكبر للتبادل التجاري، وسميت التجارة الداخلية كذلك لأنها تتم داخل نطاق القطر الواحد، وعادة ما تتم التجارة الداخلية من خلال قناتين ،هما تجارة الجملة وتجارة التجزئة، فمن خلال تجارة الجملة يتم تداول المواد والسلع بكميات كبيرة، أما تجارة التجزئة فيتم من خلالها تبادل السلع بكميات أصغر
- **التجارة الخارجية:** يقصد بها تلك التجارة التي تمارس خارج حدود السياسية للدول، بما أن العالم في حاجة دائمة إلى تبادل السلع والتكنولوجيا ورؤوس الأموال، وتقوم على أساس نقل البضائع خارج حدود القطر وتدعى بالصادرات،وإدخال البضائع من الخارج وتسمى الواردات، إذن التجارة الخارجية هي التي تتم بين الدول من خلال عمليات التصدير والاستيراد ،حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد من دولة لأخرى وفق إجراءات

(*)- عقدت الاتفاقية في مدينة برين وودز في الولايات المتحدة الأمريكية عام1944 ،و كان من أهم بنودها ربط الدولار بالذهب وبقية عملات العالم بالدولار.

إدارية ومالية محددة، ويمكن أن تتحول التجارة الداخلية إلى تجارة دولية،فمثلا التجارة بين ولايات الهند قبل عام 1945 ونشأة دولة الباكستان كانت تجارة داخلية بحتة، ثم تحولت وأصبحت تجارة دولية بعد إنشاء دولة الباكستان ،وقد يحدث العكس وتتحول التجارة الدولية إلى تجارة داخلية مثلما حدث عند تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية ،عندها تحولت التجارة الدولية التي كانت تقوم بين دول الإتحاد الأوروبي إلى تجارة داخلية[7] ،إلا أنه وفي السنوات الأخيرة شهدت المبادلات التجارية نمطا آخر،إذ اكتسب مصطلح **التجارة الإلكترونية** رواجا واسعا لدرجة أنه أصبحت رمز اللغة الخاصة بالثقافة المعلوماتية التي تعتبر مصدر الثروة التي حدثت في الألفية الثالثة، ونظرا للتطور السريع الذي طرأ على مفهوم التجارة الإلكترونية، ظهر العديد من التعريفات كل تعريف ينظر إليها من منظور معين، ويمكن أن نقول أن مصطلح التجارة الإلكترونية يعبر عن استخدام الحاسوب وتكنولوجيا الاتصالات في تبادل السلع والخدمات والمعلومات ،إذ يتم من خلال هذه التكنولوجيا الربط الفاعل بين البائعين والمشترين وتبادل المنتجات والمعلومات وتحويل الأموال.[8] و تضم التجارة الإلكترونية كل أشكال التعاملات التجارية التي تتم إلكترونيا عبر شبكة الانترنت،وتتم سواء بين المؤسسات بعضها مع البعض ،أو بين المؤسسة وعملائها وزبائنها،حيث تكون الشبكة عاملا أو أسلوبا لزيادة القيمة أو خلقها وتلعب طبيعة الخدمة أو نوعية السلعة الدور الأكبر في تحديد النمط الأمثل لعملياتها الرقمية ،وتهدف إلى:

- تحقيق الفعالية والسرعة، وذلك بتوسيع نطاق السوق وتلبية احتياجات العملاء.
- رفع الكفاءة بتخفيض التكاليف، وانتهاج طريق جديد للتجارة.
- تحسين نوعية المنتوج بتقاسم المعارف واكتساب الخبرات للوصول إلى الابتكار.

وتجدر الإشارة إلى أنه لا تختلف التجارة الدولية عن الداخلية من حيث أن قيامها بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة، أو بين الأشخاص في المدينة الواحدة ،هو نتيجة طبيعية للتخصص وتقسيم العمل، وقيام

7. رشاد العصار، وآخرون مرجع سبق ذكره ، ص12.
8. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص196.

التبادل الدولي هو نتيجة للتخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي.فهل يعني هذا أن نفس المزايا التي تتوافر في الاقتصاد الداخلي هي نفسها المتوفرة في الاقتصاد الدولي ؟ بعبارة أخرى هل النظرية التي تفسر قيام التجارة الداخلية صالحة لكي تفسر لنا أسباب قيام التجارة الدولية؟

بالنسبة **لأدم سميث***، فقد اعتبر أن التجارة الدولية هي امتداد للتجارة الداخلية فكلاهما قائم على تبادل فوائض الإنتاج، أما فيما يخص **دافيد ريكاردو**(*)، فقد اعتبر أن الفارق بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية يكمن في إمكانية عوامل الإنتاج من التنقل، فبالنسبة له عوامل الإنتاج لها القدرة على التنقل داخليا، بينما تجد صعوبة في التنقل على المستوى الخارجي،وهذا يعني أن هناك ميزات تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية، والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1. **الاختلاف في طبيعة الأسواق الدولية**: يعتبر الاختلاف في طبيعة الأسواق بين البلدان المختلفة، من العوامل التي تؤثر تأثيرا واضحا على طبيعة التبادل التجاري الدولي، وبالتالي يعطي مبررا لمعالجة مثل هذا التبادل بأسلوب خاص.[9]

(*)- Adam Smith هو فيلسوف إنجليزي الأصل ورائد في الاقتصاد السياسي،(1723–1790)، وهو صاحب كتاب **البحث عن طبيعة وأسباب ثروة الأمم**، هذا الأخير عادة ما يشار إليه باختصار باسم ثروة الأمم، ويعتبر أول عمل يتناول الاقتصاد الحديث، آدم سميث يعتبر مؤسس علم الاقتصاد الحديث على نطاق واسع.

(*)– David Ricardo دافيد ريكاردو (1823 - 1772) :هو اقتصادي بريطاني، وُلد في لندن لعائلة يهودية،قام بشرح قوانين توزيع الدخل القومي في الاقتصاد الرأسمالي، وله النظرية المعروفة باسم قانون الميزة النسبية ، وأهم أعمال ريكاردو على الإطلاق هو كتاب **مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب**، (1817) ويضم أهم تحليلاته ونظرياته الخاصة بالسياسات المالية والضريبية والتجارة الدولية ،والتي أصبحت أساساً لكثير من المفاهيم الاقتصادية الحديثة.

9. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي ،محمود شهاب: " **الاقتصاد الدولي: جوانب اقّتصاد الدولي المعاصر،العلاقات الاقتصادية الدولية العربية**" ،دار الجامعة الجديدة ، 1990، ص07.

2. صعوبة تنقل العمال ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى: من الواضح أن مقدرة العمال ورؤوس الأموال على التنقل داخل الدولة أوفر من مقدرتهم على التنقل من دولة إلى أخرى،حيث يتعرض انتقال العمال من دولة إلى أخرى عقبات منيعة لا تقارن بما يعترض تنقلهم داخل الدولة من صعوبات.

3. وجود عملات وطنية مختلفة :لكل دولة عملتها الخاصة،كما أن لها نظامها النقدي الخاص،وهكذا على حين يستعمل الناس عملة واحدة في المعاملات الداخلية يستخدم العالم عددا كبيرا من العملات التي لا تستعمل الواحدة منها في قياس القيم ولا تتمتع بقبول عام في الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها.[10]

4. اختلاف النظم النقدية والمصرفية: بالإضافة إلى اختلاف وحدات النقود بين البلدان المختلفة هناك أيضا الاختلاف في النظام المصرفي سواء كان بالنسبة لعملية الإصدار أو بالنسبة لعملية الودائع أو منح الائتمان، ولعل اختلاف شروط منح الائتمان من دولة إلى أخرى تشكل العامل المهم في التفرقة بين التجارة على المستوى الدولي ،وبين التجارة على المستوى المحلي. فالبنوك عادة لا تشدد كثيرا في منح القروض لتمويل عمليات التبادل على المستوى المحلي، في الحين إن تمويل التجارة الخارجية يتطلب إجراءات أكثر تعقيدا.

5. تباين واختلاف الوحدات السياسية فيما بين الدول: تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات تضمهم لسياسة واحدة ،وبالتالي يخضعون لقانون واحد وعادات وتقاليد ونظم تجارية واحدة، في الحين إن التجارة الدولية تقوم بين أفراد ووحدات ينتمون لدول مختلفة، لكل منها قانونها وتقاليدها ونظمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

6. تنوع السياسات الوطنية والنزاعات القومية: لكل دولة من الدول سياستها الاقتصادية التي تتبعها، والتي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأهداف القومية ،ولعل من أهم الأهداف التي تصبوا إليها الحكومات تحقيق الرفاهية الاقتصادية لمواطنيها دون غيرهم، وبالتالي فإن الحكومات تحرص على عدم التفرقة بين أشخاص يتمتعون

10.محمد زكي الشافعي:" **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة، ص 06.

بجنسية الدولة ،في الحين تعمل على معاملة الأجانب بأسلوب مغاير لذلك الذي تعامل به مواطنيها، كذلك الأمر بالنسبة للأفراد ،فهم دائما حريصين على تحقيق المصلحة الوطنية وذلك بدافع من ولائهم للوطن الأم وشعورهم بالانتماء. [11]

وبالتالي فالتجارة الدولية تعبر عن صورة من صور العلاقات مع العالم ،فهي تمكن الدول من الحصول على بعض السلع و الخدمات بأسعار أرخص من إنتاجها بنفسها ،أو تمكنها من استهلاك السلع و الخدمات التي لا يمكن الحصول عليها في حالة التجارة الداخلية، مثل التكنولوجيا المتقدمة ،و التي تعود بالنفع للطرفين ،حيث تعتبر التجارة الدولية المرآة العاكسة لكافة النشاطات الاقتصادية ،فهي محصلة لمختلف النشاطات ، فهي تؤثر وتتأثر بها. [12]

ثالثا: عوامل تطور التجارة الخارجية:

لقد عرف العالم التجارة الخارجية منذ العصور القديمة، و نمت مع نمو الحضارة ، فقد استورد المصريون القدامى الكثير من المنتجات من البلدان المجاورة لمصر و من المناطق الاستوائية ،كما بلغت سفن الفينيقيين مختلف أرجاء البحر الأبيض المتوسط ،و على الرغم من عقبات قيام المبادلات التجارية في ذلك الحين بسبب تخلف وسائل النقل والاتصال و خطورة الطرق البرية ،فضلا عن أن الإنسان لم يكن قد نجح في كبح جماح البحار ، فقد تطورت التجارة الخارجية .

و الجدير بالذكر أن التجارة الخارجية، قد تأثرت بمجموعة من العوامل التي ساعدتها على التطور و المضي قدما، و تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

11. عادل أحمد حشيش ،أسامة محمد الفولي ،محمود شهاب: " **أساسيات الاقتصاد الدولي**" ، دار الجامعة الجديدة ، 1998 ،ص 14.

12.Jacques B.Gelinas : **" La globalisation du monde, Laisser faire ou faire ?" ;** Montréal, édition Ecosociété, 2000 ; Pp .22-38.

- **رأسمال:** يعد العامل الرئيسي في أي نشاط اقتصادي، و قد يكون عبارة عن سيولة نقدية أو وسائل إنتاج تحقق فائض يستثمر في ميادين اقتصادية أخرى، تسمح بتضخيم الرأسمال، و بالتالي ارتفاع حجم الاستثمارات على الصعيدين الداخلي و الخارجي.
- **حرية التصدير و الاستيراد:** و يشمل هذا العامل جملة من التسهيلات و المساعدات التي تهدف إلى تنشيط عمليات التصدير و الاستيراد
- **التنظيم الجمركي** : و يتمثل في مجموع الرسوم الجمركية المطبقة على السلع المصدرة أو المستوردة ،ويعتبرها البعض من الاقتصاديين أنها عائق أمام التطور التجاري، بينما البعض الآخر يعتبرها أنها تخدم الاقتصاد الوطني .
- **وسائل النقل:** سواء كانت برية، بحرية أو جوية، فهي تساهم بصفة مباشرة في تطوير التجارة الخارجية
- **الأسواق:** هي الأماكن التي تتم فيها عمليات بيع و شراء المنتجات سواء كانت سلع أم خدمات.
- **الاستهلاك:** يعتبر أهم عامل يساهم في تطوير التجارة الخارجية، بحيث كلما ارتفع دخل المستهلك ارتفعت قدراته الشرائية التي تدفعه إلى البحث عن منتجات ذات جودة عالية التي غالبا ما تكون متوفرة في السلع المستوردة.
- **وسائل الاتصال:** و هي تلعب دورا مهما في نقل المعلومات الخاصة بالسلع و الخدمات، و ذلك ربحا للوقت، و هي تساعد في عمليات التوزيع من خلال الدعاية و الإشهار.

ويمكن تقسيم مراحل تطور التجارة الدولية إلى ما يلي:

المرحلة الأولى (1488-1763): ظهرت هذه المرحلة عن طريق الاكتشافات التي تمت في هذه الفترة و غزو القارات التي قام به التجار الأوروبيين، وهي تبدأ مع اكتشاف طريق الرجاء الصالح من طرف بارثولو ميو دياز Bartholomew Diaz (1488) و اكتشاف كريستوف كولوكمبس Christophe Colomb

لأمريكا1493، وفتح الطريق التجاري نحو الهند من طرف فاسكون دوقاما Vasco de Gama عام 1498؛ منه لعبت التجارة دور المحرك في فك العزلة مابين القارات.[13]

المرحلة الثانية (1763–1883): يعود ظهور هذه المرحلة إلى النظام الإنتاجي الرأسمالي في الجزء الثاني من القرن الثامن عشر، والذي كان مركزه "إنجلترا" والتي كانت تعتبر في ذلك الوقت لب الاقتصاد العالمي؛ ويتميز الإنتاج في هذه المرحلة بالوفرة، مما أدى إلى تصدير الفائض المنتج إلى المستعمرات والتي كانت مجبرة على شراء هذه المنتجات، والتي بدورها كانت تمون الدول الأوروبية بالمواد الأولية؛ وبالتالي سمحت هذه المرحلة بتقسيم التجارة ما بين الدول الأوروبية والدول المستعمرة، والتي سمحت بظهور ما يسمى بالتبادل اللامتكافىء ،والذي يعتبر منبع التخلف الذي وقعت فيه هذه الدول المستعمرة.

المرحلة الثالثة(1883–1980) تظهر هذه المرحلة مع ظهور أول شركة متعددة الجنسيات" Standard Oil Tust " لـ جون روكفلر "John D.Rockefeler"، وعليه من مميزات هذه الفترة هو ظهور الشركات المتعددة الجنسيات، وسيطرة العالم الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة.

المرحلة الرابعة (1980– يومنا هذا)

تتمثل هذه المرحلة بظهور الشركات العابرة للقارات ،والتي تتميز بطابع متميز بحكم وضعيتها المتمثلة في إمكانياتها المالية و التكنولوجية والتي تتعدى حدود البلدان و سلطة الدول؛ بالإضافة إلى ذلك تتميز هذه المرحلة بإعادة الهيكلة التي تربط بين الدول النامية و صندوق النقد الدولي، والتي من شروطها سياسة الانفتاح وتبنّي اقتصاد السوق؛ وفي هذه المرحلة ظهر ما يسمى بالعولمة والتي تدل على اندماج أسواق السلع وعوامل الإنتاج، بالإضافة إلى الآثار السلبية على البيئة، وزيادة تعرض البلدان للصدمات الخارجية، بالإضافة إلى زيادة نسبة السلع الداخلة في التجارة التي يتم تصديرها.

12. فؤاد محمد الصقار:" **جغرافية التجارة الدولية** " ،منشأة المعارف بالإسكندرية الطبعة الثالثة، 1997، ص 12-19

المطلب الثاني: مكونات التجارة الخارجية

تتكون التجارة الخارجية من ثلاث عناصر :

أولا: الصادرات

أ- مفهومها:

- هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع و الخدمات التي يؤديها المقيمون لغير المقيمين في البلد ، و ذلك بغض النظر عن المقيمين إن كانوا متواجدين داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها [14].
- و هي كذلك اتفاق أجنبي على السلع و الخدمات المنتجة داخل التراب الوطني ، الأمر الذي يؤدي إلى الزيادة في دخل البلد المصدر .

ب-أقسامها:

تنقسم الصادرات إلى:

❖ **صادرات منظورة** : و تشمل السلع و البضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين خارجها ،و تنتقل عبر الحدود من الداخل إلى الخارج ،و كذلك تسمى المرئية لكونها تظل تحت نظر عون الجمارك و يخضعونها في سجلاتهم .

❖ **صادرات غير منظورة** : تمثل حركة الخدمات التي تتم بين المقيمين في الدولة و آخرين موجودين خارج حدودها ، و تشمل هذه الصادرات : النقل ، التأمين ، السياحة ، الدراسة أو العمل في الخارج ، خروج رأسمال للاستثمار في الخارج ، النفقات الدبلوماسية و نفقات البعثة و تسمى الغير المرئية لكونها لا تقع تحت نظر رجال الجمارك و لا يخضعونها في سجلاتهم .

14.عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب :" **الاقتصاد الدولي** " ، الدار الجامعية ، بيروت ،2003، ص 45.

ثانيا: الواردات

أ- **مفهومها:**

- هي تلك العمليات المتعلقة بالسلع و البضائع التي يقوم بها بصفة نهائية الغير المقيمين سواء كانوا داخل الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها ، و بصفة أخرى تمثل الإنفاق المحلي على السلع و الخدمات المنتجة في الخارج ،و تعتبر تسربا من الإنفاق الكلي .

و يرتبط الاستيراد بميزان المدفوعات الدول ، و لهذا في مجال الاستيراد يحتوى هذا الميزان على أنواع مختلفة من التدفقات أهمها :

- ❖ استيراد البضائع المختلفة
- ❖ استيراد مختلف الخدمات كنفقات الشحن و التأمين، موارد السياحة و الأرباح...
- ❖ استيراد مختلف رؤوس الأموال عن طريق الاقتراض أو دخول الاستثمارات المباشرة

ب-أقسامها:

يمكن التمييز بين عدة أقسام من الواردات نذكر منها:

- ❖ **الواردات المنظورة** : تتعلق بالسلع و البضائع التي يتم شراءها و تحويلها من الخارج إلى الداخل البلد ،و سميت كذلك بالمرئية نظرا لمرورها برجال الجمارك الذين يسجلونها في سجلاتهم
- ❖ **الواردات الغير المنظورة** : و هي متعددة و متنوعة ،و تتعلق بمجال الخدمات نذكر منها :
  - خدمات النقل و التأمين على الصعيد الدولي
  - دخول رأس مال المتمثل في الأموال المستثمرة في الخارج
  - العمليات الحكومية المحققة مع الخارج كالاقتراض ، النفقات الدبلوماسية ، البعثات ، عوائد الحقوق الأدبية و الصناعية و الامتيازات التجارية.

و يمكن تقسيم الواردات من حيث مدة البقاء إلى مؤقتة و أخرى نهائية:

❖ **الواردات المؤقتة:**

هي بضاعة و مواد يتم استيرادها لمدة ، ثم يعاد تصديرها بعد انقضاء المدة مثل :

- مواد و آلات الأشغال التي تجلبها الشركات المستثمرة إلى بلد ما ثم ترجعها بعد انتهاء الأشغال إلى بلدها الأصلي.
- البضاعة المستوردة بغية عرضها في المعارض و الصالونات ، ترجع إلى مصدرها بعد انتهاء مدة العرض .
- استقبال أجهزة و آلات لإصلاحها

❖ **الواردات النهائية:** وهي عبارة عن سلع و خدمات أو أموال يتم استيرادها بصفة نهائية.

ثالثا: الميزان التجاري[15]

- يشتمل الميزان التجاري على الصادرات و الواردات السلعية، بما في ذلك الذهب الغير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين و غير المقيمين، وفي حين تكون الصادرات مقومة بالقيمة (F.O.b) أي قيمة السلعة حتى ثمنها على السفينة في ميناء الذهاب ، فإن الواردات تقوم بالقيمة (C.a.F) أو (C.I.F) أي قيمة السلعة في ميناء الوصول .
- و يقال أن الميزان التجاري في صالح الدولة ،أي موافق إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي يعد فيها الميزان تفوق قيمة الواردات منها ، أي يوجد فائضا ، كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة ،أي غير موافق ، إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات فيها .

و هناك مجموعة من الصعوبات العملية في تقييم الصادرات والواردات، يتم حصرها فيما يلي:

15.عادل حشيش، مجدي محمود شهاب:" **الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 43.

- من الصعب معرفة ما إذا كانت سلعة معينة مصدرة من قبل البلد تمثل حقيقة صادراتها الفعلية ، أم أن الأمر يتعلق بإعادة التصدير .
- الاستيراد من السلع في الموانئ الحرة ليست مسجلة ،رغم أن البلد بإمكانه استعمال هذه السلع المستوردة من الخارج .
- إن تطور وسائل الاتصال الجديدة و كذلك نقص المراقبة الدقيقة في حدود البلد يصعب من مشاكل إحصاء حركة السلع، فتقيم الطرود البريدية و كذلك التهريب و التجارة في السوق السوداء، أو العائلات الرحل كلها تزيد من صعوبة إعطاء أرقام صحيحة عن الميزان التجاري
- إن معطيات الميزان التجاري على أساس الحسابات الخارجية الموجودة بالبنوك تختلف عن الإحصائيات التي تقدمها الجمارك ، حيث أن الأولى معدة على أساس تحويل الأموال المتعلقة بعمليات التجارة الخارجية ، أما الثانية أي إحصائيات الجمارك لا تهتم إلا بقيمة السلع التي عبرت الحدود الوطنية .

☜عندما نتكلم على التجارة الدولية نستعمل المصطلحات التالية:

معدل التبادل الدولي:

معدل التبادل الدولي لبلد معين هو عبارة عن الوحدات المستوردة التي تحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة تصدرها للخارج وهناك تعريفات كثيرة لمعدل التبادل الدولي:

معدل التبادل الدولي الصافي :

وهو عبارة عن النسبة بين أسعار الصادرات و الواردات و التي يعبر عنها كالآتي:

$$N= P_X /P_M$$

حيث N: معدل التبادل الدولي الصافي

P_X : الرقم القياسي لأسعار الصادرات

P_M: الرقم القياسي لأسعار الواردات

وفي هذا المجال نجد أن هناك ثلاث حالات:

- إذا كان خارج القسمة أكبر من 1 فإن ذلك يعني أن معدل التبادل الدولي الصافي في صالح الدولة.
- إذا كان خارج القسمة يساوي 1 فإن ذلك يعني أنه لا يوجد أي تغير نسبي في أسعار الصادرات و الواردات في الدولة.
- إذا كان خارج القسمة أقل من 1 فإن ذلك يعني أن معدل التبادل الدولي الصافي في غير صالح الدولة.

وهكذا فإن معدل التبادل الدولي يقيس التكلفة الحقيقية للواردات معبرا عنها بالصادرات.

معدل التبادل الدولي الإجمالي:

وهو النسبة بين الرقم القياسي لكمية الصادرات و الرقم القياسي لكمية الواردات و التي يعبر عنها كالآتي:

$$G= Q_M/Q_X$$

حيث G : معدل التبادل الدولي الإجمالي

Q_M: الرقم القياسي لكمية الواردات

Q_X: الرقم القياسي لكمية الصادرات

وكلما كان خارج القسمة كبيرا كان هذا في صالح الدولة ،وهذه العلاقة تعتبر أساسا عن عدد الوحدات المستوردة التي تحصل عليها البلد مقابل كل وحدة تصدرها سواءا كانت قيمة الصادرات مساوية أو أكبر أو أقل من قيمة الواردات .

والتعريفين الأول و الثاني يسميان معدل التبادل السلعي تمييزا عن معدل التبادل الحقيقي والذّي يبين العلاقة بين النفقة الحقيقية لوحدة من الواردات والنفقة لوحدة من الصادرات ، وعلى ذلك فإن معدل التبادل السلعي

يمثل قيمة السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية ، أمّا معدل التبادل الحقيقي فهو يمثل العمل الوطني بالنسبة للعمل الأجنبي.

☜ **وأكثر التعريفات استخداما في التجارة الدولية هو معدل التبادل الصافي، وهو إذن العلاقة بين ثمن الوحدة من الصادرات و ثمن الوحدة من الواردات.**

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الدولية وأهمية قيامها

قبل التطرق لأهمية التجارة الدولية ،لابد من معرفة أسباب قيامها.

أولا: أسباب قيام التجارة الدولية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، و تتمثل أهم هذه الأسباب في:

- ليس لكل دولة نفس الإمكانيات التي تكفي لإنتاج كل السلع و الخدمات.
- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة نظرا لاختلاف البيئة.
- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.
- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.
- وجود فائض في الإنتاج.
- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية.
- رفع مستوى المعيشة.

ثانيا: أهمية قيام التجارة الدولية

أما عن أهمية التجارة الدولية نقول :

تعتبر التجارة الدولية أحد أهم مجالات التفاعل بين الاقتصاد المحلي واقتصاديات العالم الخارجي لما يتضمنه من تدفق السلع والخدمات من و إلى الدولة و ما تخلقه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي ،حيث أنها لا تعترض سبيل انسياب السلع و الخدمات داخل الأسواق.[16]

كما تعد التجارة الدولية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع من المجتمعات سواءا أكان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا ،فهي تربط الدول مع بعضها البعض، إذ تساعد على توسيع القدرة التنافسية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة ، بالإضافة إلى زيادة رفاهية المجتمع عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص توفير المنتجات ،مما يترتب عن ذلك أن التجارة تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي ،و قدرة الدولة على التصدير و الاستيراد، و انعكاس ذلك كله على رصيدها من العملات الأجنبية ،و ما له من آثار على الميزان التجاري.[17]

وقد أصبحت عاملا أساسيا في الإستراتيجية الاقتصادية، فالدولة قد تستخدم سلطاتها في المعاملات التجارية لتحقيق أغراضها السياسية و الاقتصادية أو تنفيذ أهدافها الاقتصادية كحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الاحتكارية ،و إبقاء ما يلزم من الإنتاج المحلي لحاجة السوق الداخلي، و بالتالي فإن لها خاصية مزدوجة ،فهي من ناحية تستجيب للظروف و العوامل الخارجية ،و من ناحية أخرى تؤدي دورا هاما في الاقتصاد القومي.[18]

- **التجارة و التنمية الاقتصادية:** ترتبط التجارة الدولية ارتباطا وثيقا بمخطط التنمية ،حيث تتمتع بأهمية مميزة لما لها من قدرة على المساهمة في عملية التنمية ،فقد أبرز بعض الاقتصاديين درجة الارتباط بين التجارة و

16. **خالد** محمد السواعي :" **التجارة و التنمية**" ، دار المناهج للنشر و التوزيع عمان الطبعة الأولى ،2006، ص38 .
17. رشاد العصار و آخرون ،مرجع سبق ذكره ،ص 12.
18. عبد الرحمن زكي إبراهيم: "**مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية** "، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، بدون سنة، ص7.

النمو، و أظهرت الدراسات بأن نمو الصادرات كان ذا ارتباط كبير مع الناتج المحلي الإجمالي ،و بيّنت الأدبيات الاقتصادية بأن البلدان التّي تنمو بسرعة تميل إلى تصدير المزيد من السلع ،و أن زيادة الصادرات تقود لنمو سريع في الاقتصاد .[19] كما أن بعض الاقتصاديين يرون بأن الكثير من الدول النامية لا يمكنها إنتاج سلع و خدمات تساهم في رفع مستوى الرفاهية أو التنمية بتكاليف مقبولة ،وقد يزيد الطلب على المواد الغذائية عما هو ممكن إنتاجه محليا، و كما هو معروف فإن معظم دول العالم الثالث تحاول الحصول على معدات و آلات و خبرات إدارية و فنية من الدول الصناعية ،مقابل المواد الخام فتساهم صادراتها في عملية التنمية بما تدره من عملات أجنبية التّي هي بمثابة قدرة على شراء عناصر الإنتاج ، لذلك فإن قدرة الدولة في الحصول على العملات الأجنبية من خلال تصديرها للسلع و الخدمات، و العملات الأجنبية تحدد قدرتها على شراء السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد العالمي.

- **التجارة و توزيع الدخل**: إن التجارة الدولية لا تقتصر على تبادل السلع و الخدمات بين الدول المختلفة فحسب ،بل إنها كذلك أسلوب لتوزيع الدخل القومي و العمل الاجتماعي ،و أنها لا تعمل بالضرورة من أجل المساواة بين جميع دول العالم، ويرجع ذلك إلى التباين في مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول الزراعية المتخلفة ،و لا تقتصر المبادلات الاقتصادية بين الدول على تبادل السلع فحسب ، بل إنها تتضمن كذلك تبادل عناصر العمل ،و يترتب على انتقالات الأشخاص من دولة إلى أخرى بقصد العمل عدة آثار أهمها:

  - إعادة توزيع عناصر العمل بين دول العالم
  - تبادل الخبرة الفنية و زيادة الكفاية الإنتاجية للعمل
  - خلق حركات دولية لانتقال رؤوس الأموال و السلع بين الدول

19. خالد محمد السواعي ،مرجع سبق ذكره ،ص 39.

ثالثا: معيار أهمية التجارة الدولية

تختلف التجارة الدولية في الاقتصاد القومي من دولة إلى أخرى ،و يرجع ذلك إلى التفاوت الموجود بين الدول في عدد السكان و ما لديها من موارد و خدمات وما بلغته من تقدم صناعي، و تقاس هذه الأهمية بعدة وسائل أهمها: [20]

- **متوسط نصيب الفرد من التجارة الدولية:** يوضح هذا المتوسط مدى مساهمة التجارة الدولية في حياة الفرد في الدولة موضوع البحث، ويتم الحصول عليه بجمع قيمة الصادرات و قيمة الواردات تم يقسم المجموع على عدد السكان ويمكن صياغته على النحو التالي:

متوسط دخل الفرد = قيمة الصادرات+ قيمة الواردات / عدد السكان

- **متوسط ميل الاستيراد:** و يمثل نسبة قيمة الواردات إلى الدخل القومي و الذي بمكن صياغته على النحو التالي:

متوسط ميل الاستيراد = قيمة الواردات / الدخل القومي

فكلما كانت قيمة الواردات من سلع استهلاكية و إنتاجية كبيرة بالنسبة لقيمة الدخل القومي، كلما دلّ ذلك على اعتماد الحياة الاقتصادية في تلك الدولة على الاستيراد من العالم الخارجي، ففي هذه الحالة فإن متوسط ميل الاستيراد مرتفع.

☜ **وبصفة عامة إن أثر التجارة الدولية على اقتصاديات الدول النامية اتضح أكثر من أي وقت مضى ،وذلك أن هذه الدول تحكمها أوضاع التخلف الاقتصادي ،ولذلك يكون متوسط دخل الفرد منخفضا،**

20. عبد الرحمن زكي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص12.

مما ينتج عنه انخفاض مستوى الاستهلاك ،الإنتاجية ،و الاستثمارات، و بالتالي هبوط مستوى الدخل ،و هكذا تدور دائرة الفقر من جديد ،فيمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من هذه الدائرة و خاصة عند تشجيع الصادرات ،و بالتالي الحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا في زيادة الاستثمارات، و بالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

سنحاول في هذا المطلب أن نعرض النظريات المفسرة للتجارة الدولية، والغرض من ذلك أن نحدد أسس التجارة ومزايا أو منافع التجارة وأشكال هذه التجارة أي السلع والمنتجات التي يتعامل بها استيرادا أو تصديرا من خلال ثلاث نظريات رئيسية.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية

قبل أن نتطرق إلى أهم الأفكار والنتائج التي جاءت بها النظرية الكلاسيكية، سنتطرق وفي عجالة إلى أهم المذاهب الفكرية التي جاءت قبل ظهور النظرية الكلاسيكية، واهتمت بالتجارة الخارجية.

أولا: المذاهب الفكرية الاقتصادية التي جاءت قبل النظرية الكلاسيكية

في ظل التطورات التي ميزت الرأسمالية التجارية الممتدة من القرن الخامس عشر إلى منتصف الثامن عشر تبلور المذهب الميركنتيلي، ثم حل محله المذهب الطبيعي الفيزيوقراطي ،بالإضافة إلى انتشار أفكار اقتصادية مستقلة لبعض المفكرين الإقتصادين آنذاك أمثال " **دافيد هيوم**" [*] ،"**جيمس ستيوارت**" [*]وغيرهم. ولقد نتج الفكر

[*]– David Hume (26 أفريل 1711 –25 أوت 1776)، فيلسوف واقتصادي ومؤرخ اسكتلندي وشخصية مهمة في الفلسفة الغربية وتاريخ التنوير الاسكتلندي.

التجاري في ظل تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وخضوع التجارة الخارجية لشتى العقبات الحمائية،وتتلخص أراء التجاريون في أن ثروة الدولة تقاس كما تقاس ثروات الأفراد بما لديها من نقود من ذهب وفضة، والوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسة للدولة التي لا تمتلك مناجم ذهب أو فضة هي التجارة الخارجية ،ولا يأتي ذلك إلا إذا تحقق فائضا في الصادرات عن الواردات والذي هو هدف السياسة الاقتصادية للدولة من تجارتها الخارجية ،وقد انطوت آراء التجاريون على مختلف القيود والعقبات في وجه التجارة الخارجية ،وكانت دعوتهم إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالذات في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق فائض في هذه التجارة يسمح بتدفق الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة وبالتالي زيادة قوتها في مواجهة الدول الأخرى.وقد قامت حكومات أوروبا في ذلك الوقت بإجراءات بغرض تعظيم الفائض في الميزان التجاري ،تتمثل في مايلي :

- فرض قيود شديدة على الاستيراد عن طريق الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد على السلع الاستهلاكية، في الحين سمحت باستيراد المواد الخام اللازمة لعمليات تصنيع الصادرات. وفي نفس الوقت قامت الحكومات بدعم الصادرات من خلال منح إعانات للمصدرين وتنشيط صادراتها للخارج. وقد لعبت المستعمرات دورا هاما في تحقيق الغرض من التجارة الدولية ،فقد كانت المستعمرات مصدرا رخيصا للحصول على المواد الأولية وسوقا نشطا لتصريف المنتجات ،مما أدى إلى تعظيم الفائض في الميزان التجاري.
- استفادت الدول الأوروبية وخاصة إنجلترا من خدمات نقل البضائع والمواد الأولية بحرا، حيث حرمة القوانين البريطانية استخدام سفن أجنبية في نقل البضائع بين إنجلترا ومستعمراتها، ومنعت السفن الأجنبية من التجارة في السواحل الإنجليزية.

(*)- John Stuart Mil (1806-1873) ،هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في لندن عام 1806، العديد من المقالات والكتب، تناول فيها بالبحث قضايا فلسفية وسياسية واقتصادية ،ومن أهم مؤلفاته كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي ،و إن أسمى المبادئ عنده هي حرية الفرد والتنوع والعدالة وصولا إلى السعادة البشرية.

- قامت الحكومات دول الأوروبية باتخاذ سياسات اقتصادية محلية بفرض تعظيم القدرة التنافسية لصادراتها ،وذلك بإصدار القوانين واتخاذ إجراءات من شأنها تحسين جودة السلع الموجهة للتصدير ،وذلك من خلال تحديد الخصائص التي يجب أن تتوفر في السلع المصدرة.
- الاهتمام برفع إنتاجية عنصر العمل من خلال زيادة مهارات عنصر العمل ،في نفس الوقت لم تسمح لأجور العمل بأن ترتفع ،حيث قامت الدولة بفرض أسعار تحكمية للفئات المختلفة من العمال ،وعدم السماح لأجور العمل بأن تتحدد وفقا لظروف العرض والطلب حتى لا ترتفع تكاليف السلع المصدرة.

21

ومع مشارف القرن الثامن عشر،أخذ المذهب التجاري يؤول إلى الزوال نتيجة الأحوال الاقتصادية التي سادت في تلك الحقبة،وبالنظر كذلك إلى الثغرات الهائلة التي اتصف بها، هذا ما أدى إلى ظهور مبدأ جديد ألا وهو الفكر الفيزيوقراطي الذي أسسه الطبيعيون في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في فرنسا ،كرد فعل مباشر لأراء و سياسة التجاريين في حدثين أساسيين هما :[22]

- إهمالهم للقطاع الزراعي بشكل خطير.
- ازدياد القيود الحمائية المفروضة على التجارة و الصناعة.

و من هنا تبرز فلسفة الطبيعيين التي تعتمد أساسا على فكرة النظام الطبيعي و العمل بمقتضاه وفق شعار "**دعه يعمل دعه يمر** "أي: دع الأفراد يعملون و دع السلع تنتقل بحرية دون تدخل الدولة ، من خلال امتناع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، و إزالة كل القيود التي تعيق حرية التجارة الخارجية لأنها لا تنسجم مع معطيات القوانين الطبيعية ،لذا فقد نادى الطبيعيون بتحرير الصادرات الزراعية من أية قيود جمركية، كمية أو إدارية كانت مفروضة عليها قبلها، حيث انكب رواده على الاهتمام بالتجارة الداخلية والأنشطة الإنتاجية خاصة

21. إيمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة : " **مبادئ الاقتصاد الدولي** " ، المكتب الجامعي الحديث 2007، ص20.

22. سعيد النجارة :" **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين** "، دار النهضة العربية، بيروت،1973 ، ص66 .

الزراعية منها،والتي تخدم الاقتصاد المحلي عوض التركيز على التجارة الخارجية كما فعل التجاريون، ولقد بدأ تحليلهم التجاري من فكرة أن فرض قيود على تصدير المواد الغذائية كما كان يفعل التجاريون،سيؤدي إلى انخفاض أثمانها، ومن تم انخفاض مستويات الأجور، وما قد ينشأ منه من انخفاض في نفقة الإنتاج الصناعي وتشجيع الصادرات الصناعية. ومن هذا التحليل المنطقي اهتدى الطبيعيون إلى أن قيود التصدير كانت هي السبب الرئيسي في انخفاض أثمان الحاصلات الزراعية، أما "**دافيد هيوم**" تدور نظريته على فكرة أساسية مفادها أن المعدن النفيس يتوزع تلقائيا على البلاد المشاركة في التبادل الدولي دون اللجوء إلى التدخل من طرف الدولة كما صرح به التجاريون،فكل زيادة تحدث للدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يناسب نشاطها الاقتصادي ،هذه الزيادة السابقة ستؤدي إلى زيادة أثمان السلع في تلك الدولة بالنسبة لأثمان السلع في البلاد الأخرى ،مما يعجل في حدوث تناقص في صادراتها وزيادة وارداتها، وهذا ما يؤدي إلى حدوث رصيد تجاري سالب الذي ينجر عليه خروج الذهب إلى بقية العالم،وبناءا على ما سبق أوضح هيوم أنه لا يمكن أن تحقق أي دولة فائضا أو عجزا في ميزانها التجاري بصورة دائمة ،ومن ثم لا يمكن أن تتراكم الثروات لدى الدول الأخرى ،ولذلك من المستحيل أن نجد دولة تتراكم لديها الثروات بصورة دائمة ،حيث تحقق مكسبا دائما من تجارتها الخارجية ،في حين تحقق الدول الأخرى عجزا مستمرا[23]. وقد استهل **جيمس ستوارت ميل** أفكاره بإنتقاذ نظرية **دافيد هيوم** من منطلق عدم وجود ارتباط بين كمية النقود ومستوى الأسعار.ومن تم فإن من مصلحة الدولة حسبه تقيد التجارة الخارجية حتى تحصل على رصيد إيجابي في ميزانها التجاري ، وهذه هي نفس الفكرة التي وصل إليها التجاريون، كما ساهم **جيمس ستيوارت ميل** في التميز بين ثلاث مراحل للتجارة وهي:

- **المرحلة الأولى(مرحلة التجارة الناشئة)**:حيث يقتصر فيها نشاط الدولة على التبادل الداخلي.

23. عبد الرحمان يسرى وآخرون: " **الاقتصاد الدولي** " ، الدار الجامعية الإسكندرية ، بدون سنة النشر ،ص 21-22

- **المرحلة الثانية(مرحلة التجارة الخارجية)**:تنطلق سلبية في الأول، لكن سرعان ما تصبح إيجابية إذا ما توافرت السياسة الاقتصادية الرشيدة.
- **المرحلة الثالثة (مرحلة التجارة الداخلية)**: تتجسد في آخر المطاف إذ أن المنافسة الشرسة بين الدول سينتج عنها انكماش للأسواق الخارجية، ولذلك قد تعم البطالة إلا إذا لجأت الدولة إلى تشجيع الهجرة.[24]

ثانيا: النظرية الكلاسيكية في التجارة الخارجية

تعتبر النظرية الكلاسيكية كرد فعل للفكر التجاري، ظهرت منذ القرن التاسع عشر أي في ذلك الوقت الذي شهد مولد الثورة الصناعية والمجتمع الصناعي، حيث أصبح هذا المجتمع الصناعي يقوم على التجارة الدولية ولا يستطيع أن يعيش بغير التبادل الدولي،[25] وتعتبر النظرية الكلاسيكية نقطة انطلاق في تحليل تطور نظرية التجارة الدولية، إذ أن الكلاسيكيون هاجموا أراء التجاريون وسياساتهم وأخذوا على عاتقهم بيان فوائد التبادل التجاري بين الدول وتوافرت النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية على تفسير ثلاثة أمور:

- الأمر الأول يتعلق بتحديد ماهية السلع التي تدخل في التجارة الدولية، أي التعرف على أسباب التجارة الدولية.
- تحديد نسب التبادل بين تلك السلع التي ستستقر في التجارة الدولية أي تحديد النفع العائد من التجارة الدولية بالنسبة لكل دولة.
- كيفية تحديد التوازن في العلاقات الدولية إذا طرأ ما يخل به.[26]

24. محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد :" **النقود، والبنوك، والعلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، بيروت،1997، ص269.

25. عادل أحمد حشيش، مجدى محمود شهاب :"**أساسيات الاقتصاد الدولي** " ،مرجع سابق ، ص111.

26. زينب عوض الله:" **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، المكتبة الاقتصادية، دار الجامعية، ص11.

و من أهم رواد هذه النظرية نجد المفكرين الاقتصاديين الآتي ذكرهم في مايلي:

* **نظرية النفقات المطلقة أدم سميت (1723–1790)**: لقد أقر "**آدم سميث**" بأن التجارة الدولية تقوم أساسا لتفسير فائض الإنتاج المحلي، و للتغلب على ضيق السوق المحلية ،وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير و تستفيد الدولة من التخصص و التقسيم الدولي للعمل الذي تكون تأثيراته معتبرة ،وبصفة عملية في حالة الصناعات الصغيرة أو الخاصة التي تستجيب لحاجات ورغبات فئة قليلة من الأفراد ،حيث يكون عدد العمال قليل يعملون كفوج واحد من أجل إنتاج السلعة.[27]فآدم سميت يفسر نظرية التجارة الدولية بالمزايا الاقتصادية التي يمكن أن تكتسبها أي دولة تمارس التجارة الدولية أو الخارجية، وذلك عندما تتمتع بالمزايا المطلقة في إنتاج بعض السلع بالنسبة للدول الأخرى، وإذا غابت تلك المكاسب أو المزايا، فإن التجارة الدولية تتوقف.ولكن كيف نقرر أن علاقة تجارية خارجية معينة (تصديرا أو استيرادا) مفيدة للاقتصاد أو ضارة به؟ المعيار الأساسي لوجود هذه المزايا أو عدمه هي القدرة على تقديم هذه السلعة في السوق الدولية بأثمان منافسة ،أي بنفقات إنتاجية أقل وبصورة مطلقة ، وهذه القدرة ترتبط غالبا بالفروق في الموارد الطبيعية لأطراف العلاقة ،وهذه الفروق ترتبط بالوفرة أو الندرة وبالظروف الجغرافية وبمستوى التكنولوجيا والمعرفة المتاحة والجهد والمهارات الإنسانية ،وغالبا ما تؤدي هذه الظروف إلى اختلاف القدرات الإنتاجية الكمية أو الكيفية ،وينعكس هذا الاختلاف في القدرات إلى اختلاف في مستويات التكاليف و الأثمان من دولة إلى أخرى وهذا الاختلاف هو الذي يخلق المزايا أو التكاليف.[28]

وقد جاء "**آدم سميث**" في كتابه المشهور بعدة انتقادات لهدم آراء التجاريين فيما يتعلق بمصدر الثروة وهو الذهب و أن الوسيلة للحصول عليه هو التجارة الخارجية ،و بيّن أيضا أن الذهب ليس ثروة في حد ذاته ،و إنّما

27- Adam Smith : "**Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations**" ,nouvelle traduction par Philippe Jaudel ,Economica, Paris ,2000, p 9.

28. مصطفى رشدي شيحة :" **الأسواق الدولية : المفاهيم والنظريات والسياسات** "، دار الجامعة الجديدة ،2004، ص61.

قيمة تتمثل في مقدار ما يستطيع الحصول عليه من سلع و خدمات وهي تكثر أو تقل حسب سعر الذهب، وعلى ضوء نظريته في الثروة يمكن التعّرف على نظريته في التجارة الدولية، حيث أن هذه الأخيرة مفيدة لا لأنّها تأتي بالذهب و الفضة ،ولكن لأنّها تؤدي إلى اتساع السوق بالنسبة لصادرات الدول ،حيث أن اتساع السوق يؤدي إلى زيادة تقسيم العمل الذي يزيد الناتج الكلي للسلع و تزداد مقدرة البلد على ادخار جزء من هذه الزيادة لتضيفه إلى رأس مالها ،و هذا سيزيد من قدرتها على زيادة إنتاجها في المستقبل.[29]

وقد وضع "سميث" أسس السياسة الاقتصادية الكلاسيكية في مبدأ الحرية الاقتصادية "**دعه يعمل دعه يمر**"، حيث ركز على أهمية التجارة الحرة لزيادة الثروة لجميع الدول المتاجرة ،ولإيضاح رأي "**آدم سميث**" أكثر ،نفترض مثال دولتين هما إنجلترا و البرتغال ينتجان سلعتين هما القماش والقمح و إن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة بينهما كان كالتالي:

الجدول رقم (02-01): التكاليف المطلقة

	القماش	**القمح**
إنجلترا	3 دولارات للوحدة	4 دولارات للوحدة
البرتغال	6 دولارات للوحدة	2 دولارات للوحدة

المصدر: جمال الدين لعويسات :" **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**" ، دارالهومة للطباعة و النشر الجزائر ،بدون سنة ،ص 25.

و يتضح من هذا المثال أن ثمن القماش في انجلترا أقل منه في البرتغال ،الأمر الذي يؤدي إلى قيام منتجي القماش في انجلترا بتصديره إلى البرتغال ، وارتفاع ثمن القمح في انجلترا عنه في البرتغال يحمّل منتجي القمح على تصديره، وسوف تكون نتيجة ذلك اتساع سوق القماش أمام المنتجين الإنجليز ،و سوق القمح أمام المنتجين

29. أحمد بديع بليح: " **الاقتصاد الدولي**" ، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1994، ص 254 .

البرتغاليين ،و بهذا يزداد مدى تقسيم العمل و التخصص في صناعة القماش في انجلترا وفي صناعة القمح في البرتغال، مما يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمل في الدولتين ،و بالتالي إلى زيادة الناتج الكلي بهما ،و هكذا يمكن لكل دولة أن تحصل على حاجتها من السلعة من أكفأ المصادر الإنتاجية وأرخصها ، فالشرط الأساسي لقيام التجارة بين الدولتين في رأيه هو تلك الميزة المطلقة فيما يخص المنتجات التي تصدرها الدولة، وعلى ذلك يجب توفير جميع الإمكانيات للمنتجين حتى يستطيعوا أن ينتجوا سلعا أكثر يتمتعون بها بميزة مطلقة ،والنتيجة هي زيادة التخصص، الإنتاجية و الثروة في الدولة المعنية.[30]

☜ " **إذا كان في مقدور بلد أجنبي أن يمدّنا بسلعة أرخص مما لو أنتجناها نحن فلنشتريها منه ببعض إنتاج صناعتنا** " ،نستنتج من هذه المقولة إلى وجوب جعل التجارة حرة بين البلدان المختلفة والتي تدعو إليها نظرية التكاليف المطلقة ،و بأنها هدف السياسة الاقتصادية الواجب إتباعها على كل دولة ،لأنها ستؤدي إلى زيادة الثروة لكل بلد ، فالعوائق المختلفة للتجارة الخارجية مثل القيود الجمركية ستؤدي إلى تضييق حجم السوق الدولي.

* **نظرية الميزة النسبية دافيد ريكاردو(1770- 1840)**:في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الكبير الإنجليزي دافيد ريكاردو بنسف النظرية السابقة ،وذلك في كتابه المشهور عن التجارة الخارجية عام 1817(الاقتصاد السياسي والضرائب)،والذي أعلن فيه عن قانون الميزة النسبية المشهورة الذي يستند على مجموعة من الافتراضات ،وهي :

1.وجود دولتين وسلعتين في التبادل التجاري

2.تجارة حرة مع وجود المنافسة التامة في الأسواق ،حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق والأسعار السائدة فيها ،ومن تم فإن الجميع متلقون للأسعار ويستطيع الجميع الحصول على

32.جمال الدين لعويسات :" **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**" ، دارالهومة للطباعة و النشر الجزائر ،بدون سنة ،ص 25.

معلومات عن السوق ،وكذلك الدخول الحر والخروج من الصناعة لمن يشاء ،وأن تتساوى جميع أسعار السلع مع التكلفة الحدية لإنتاجها.

3. حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة، وعدم قدرتها على التنقل بين الدول.

4. ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة، وهذا يعني أن عدد ساعات العمل المبذولة في إنتاج وحدة واحدة من السلعة المنتجة لا يتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة من السلعة، وهذا يعني أن منحنى عرض السلعة يكون أفقيا.

5. ثبات التكنولوجيا وانعدام التغيرات والتطورات التكنولوجية في داخل كل دولة من الدولتين، ولكن المستوى التكنولوجي يختلف من دولة إلى أخرى.

6. إنعام نفقات النقل والتعرفة الجمركية.

7. يتوفر لكل دولة ثروات طبيعية محدودة ،وجميع الوحدات المكونة لكل ثروة طبيعية معينة متشابهة.

8. استخدام نظرية العمل للقيمة في تثمين السلع، وقيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.

9. تجانس العمل والأذواق في الدول المختلفة التي يجري بينها التبادل التجاري.

10. التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

ولتوضيح نظرينه أورد دافيد ريكاردو مثالا يوضح فيه إنتاج البرتغال وإنجلترا من سلعتين هما النبيذ والمنسوجات ،حسب ما هو موضح في الجدول التالي :

الجدول رقم (02-02): الميزة النسبية (وحدات العمل التي تتطلبها وحدة واحدة من الإنتاج/ السنة)

الدولة	النبيذ	المنسوجات
البرتغال	80	90
إنجلترا	120	100

المصدر: علي عبد الفتاح أبو شرار : " **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الثانية 2010 ، ص35 .

نلاحظ من الجدول أن ريكاردو افترض وجود بلدين هما البرتغال وإنجلترا وأن كل منهما يسخر موارده الاقتصادية في إنتاج سلعتين هما النبيذ والمنسوجات ،وافترض أيضا أن إنتاج وحدة من المنسوجات في السنة يحتاج إلى عمل 90 رجلا في البرتغال والى عمل 100 رجل في إنجلترا ،وإن إنتاج وحدة من النبيذ في السنة يحتاج إلى عمل 80 رجلا في البرتغال والى عمل 120 رجلا في إنجلترا ،ومن الملاحظ أن ريكاردو يعتمد على نظرية العمل للقيمة في قياس نفقات إنتاج السلع.وبناء على البيانات الواردة في الجدول رقم 02 فإن البرتغال لها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين على إنجلترا لان تكلفة إنتاج كل وحدة من النبيذ ووحدة المنسوجات مقاسة بوحدات العمل هي أقل في البرتغال منها في إنجلترا لكلا السلعتين .وعليه فإن العمل في البرتغال أكثر كفاءة منه في إنجلترا ،ولكن من الممكن أن تحقق البرتغال مكاسب أكبر إذا تخصصت في إنتاج سلعة النبيذ وقامت بتصديرها لإنجلترا لأنها تتمتع بتفوق نسبي أكبر في إنتاج وحدة النبيذ مقارنة بإنتاج وحدة المنسوجات .وبالرجوع إلى الجدول رقم(02) نجد أن التكاليف النسبية لوحدة النبيذ في البرتغال تساوي 90/80 = 0.9 وهذا يعني أن تكاليف إنتاج وحدة واحدة من النبيذ يعادل تكاليف إنتاج 0.9 وحدة من المنسوجات، أما في إنجلترا فإن التكاليف النسبية لوحدة النبيذ يساوي 100/120=1.2 ،وهذا يعني أن تكاليف إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في إنجلترا تساوي تكاليف 1.2 وحدة من المنسوجات ،وبالمقارنة نجد أن التكلف النسبية لوحدة النبيذ المنتجة في البرتغال أقل من مثيلتها في إنجلترا أي أن (0.9 <1.2).ومن تم فإنه من مصلحة البرتغال أن تتخصص في إنتاج النبيذ وتصديره إلى إنجلترا

،وتستورد منها المنسوجات التي تنتجها بتكلفة نسبية أقل من التكلفة النسبية للمنسوجات البرتغالية ،وهذا ما يدفع إنجلترا إلى التخصص في إنتاج المنسوجات. ويمكن توضيح المعلومات الواردة في الجدول رقم (02)، حيث أن 120/100=0.83 وهي التكاليف النسبية للمنسوجات في إنجلترا، أما التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال فإنها 80/90=1.12، إذن فإن التكاليف النسبية للمنسوجات في إنجلترا أقل من التكاليف النسبية للمنسوجات في البرتغال (1.12>0.83) وبعد التخصص وقيام التجارة بين الدولتين فإن كلاهما يحقق مكسبا ،فإذا صدرت البرتغال وحدة من النبيذ تكلفها عمل 80 رجلا في السنة واستوردت وحدة من المنسوجات كانت ستكلفها عمل 90 رجلا في السنة ،فإنها بذلك توفر عمل 10 رجال في السنة ،أما إذا صدرت إنجلترا وحدة منسوجات تكلفها عمل 100 رجل في السنة ،واستوردت وحدة نبيذ كانت ستكلفها عمل 120 رجلا في السنة ،فإنها توفر عمل 20 رجلا في السنة.[31]

وطبقا لهذه النظرية فإن ريكاردو يؤكد بأنه ليس كل الدول تستطيع أن يكون لديها ميزة مطلقة في الإنتاج،ففي كثير من الدول وخاصة الدول النامية منها قد لا يتوفر لديها ميزة مطلقة في أي من سلعها ،وذلك بسبب الطرق التقليدية في الإنتاج أو غير الكفؤة أو بسبب عدم تمكنها من بناء مشاريع ضخمة للاستفادة من الوفرة في التكاليف، كما هو الحال في الدول المتقدمة اقتصاديا، لهذا بين ريكاردو أن شرط توفر ميزة مطلقة للدولة في إحدى السلع ليس ضروريا لكي تحقق هذه الدولة مكاسب من الدخول في التجارة الدولية،بل يكفي أن يتوفر للدولة ما أسماه **ريكاردو** بالميزة النسبية في إحدى أو في بعض السلع التي تنتجها،وبالتالي فإن قيام التجارة المربحة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع عبر الدول وليس التكاليف المطلقة.

☜ **وصفوة القول أن هذه النظرية وصلت إلى نتائج أساسية، متمثلة في أن البلد يتخصص كليا في المنتج الذي لديه فيه ميزة نسبية، وهذا الأخير ناتج عن الأسعار قبل التبادل، والتي بدورها محددة بالإنتاجية**

31.علي عبد الفتاح أبو شرار : " **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الثانية 2010 ، ص36.

النسبية للعمل في مختلف الصناعات، كذلك نموذج "ريكاردو" يبين أن سياسة أحادية في تحرير التجارة كافية للحصول على الرفاهية؛ إن نتيجة التخصص الكلي عادة ما يؤدي إلى وجود رد فعل سلبي للتبادل الدولي، حيث اختفاء كل الصناعات لبلد معين ماعدا الصناعة التي يجب أن يتخصص فيها البلد، قد يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد وإلى إضعاف تطورها.[32]

* **نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل 1806-1873)**: لقد أوضح **جون ستيوارت ميل** أن القيمة التبادلية للسلعة لا تحدد على أساس تكلفة إنتاجها ،و إنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحدد التعادل بين البلدين على سلع الآخر، ذلك أنه لا يوجد معدل فريد يحقق التعادل بين قيمة الصادرات للبلد وواردته ،و بالتالي معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين ،لا بد أن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين الصادرات و الواردات للبلد الآخر،وأي معدل غير هذا المعدل يؤدي إلى الاختلال بين قيمة الصادرات و الواردات ،بحيث بقع أحد البلدين في فائض و يقع الأخر في عجز. [33] إذن كان **لجون ستوارت ميل** دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية طلب كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية (معدل التبادل الدولي) فوفقا لهذه النظرية الذي يحدد معدل التبادل الدولي هو الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، وقد قام ميل بتحليله لا على أساس الأثمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للكميات المتبادلة منهما ،وإنما على أساس ثمن كل سلعة مقوما في شكل وحدات من الأخرى ،فالقيم الكلية للسلع المتبادلة ستساوي ثمنا عندما يكون:

32. رشاد العصار و آخرون ،مرجع سبق ذكره، ص25.

33. أشرف أحمد العدلي : " **التجارة الدولية** "، مؤسسة رؤية للطباعة و النشر للتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006.

عرض السلعة (أ) يساوي ثمن السلعة (ب) معبرا عنه بالسلعة (أ)

عرض السلعة (ب)

عرض السلعة (ب) يساوي ثمن السلعة (أ) معبرا عنه بالسلعة (ب)

عرض السلعة (أ)

وعلى ذلك فمعدل التبادل التجاري بين سلعتين هو الكمية التي يجب إمداد السوق بها من كل سلعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من السلعة الأخرى ،ولهذا فهو المعدل الذي يتم عنده تبادل كل السلعتين بالأخرى أو هو سعر إحدى السلع مقدرا بوحدات من السلعة الأخرى. ويشرح **"ميل"** نظريته بافتراض أن هناك دولتين إنجلترا و ألمانيا اللّتان تنتجان المنسوجات و الكتان، وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02-03) :المثال العددي لنظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

	المنسوجات	**الكتان**
إنجلترا	10 وحدات	10 وحدات
ألمانيا	10 وحدات	20 وحدة

المصدر: صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد: " **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1983، ص288 .

ومن هذا الجدول يتبين أن المنسوجات في كلا من إنجلترا و ألمانيا تكلّف قدرا من العمل أكبر مما يكلّفه إنتاج الكتان ، ولكن تتمتع ألمانيا بميزة نسبية عن إنجلترا في إنتاج الكتان ،في حين تتمتع إنجلترا بميزة نسبية بالنسبة لألمانيا

في إنتاج المنسوجات ،ولذلك فمن المفيد بالنسبة للدولتين أن تتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا ،في حين تتخصص ألمانيا في إنتاج الكتان و تستورد المنسوجات من إنجلترا.[34]

إذن لقد أوضح جون ستيوارت ميل أن القيمة التبادلية للسلعة لا تحدد على أساس تكلفة إنتاجها ،و إنما تتحدد عند ذلك المستوى الذي يحدد التعادل بين طلب كل من البلدين على سلع الآخر، ذلك أنه لا يوجد معدل فريد يحقق التعادل بين قيمة الصادرات للبلد وواردته ،و بالتالي معدل التبادل الدولي الذي يحقق التساوي بين قيمة الصادرات لأحد البلدين لا بد أن يكون هو نفس المعدل الذي يحقق التساوي بين الصادرات و الواردات للبلد الآخر.وأي معدل غير هذا المعدل يؤدي إلى الاختلال بين قيمة الصادرات و الواردات، بحيث يقع أحد البلدين في فائض و يقع الأخر في عجز.

مما سبق يمكن أن نقول أن جون ستيوارت ميل أوضح أن توزيع النفع من التجارة الدولة يتوقف على عاملين أساسيين هما [35] :

1- الطلب: أي حجم طلب كل من البلدين على سلع الآخر، و يطلق على هذا القانون الطلب المتبادل ، و على ذلك يعود النفع الأكبر من التجارة إلى صاحب الطلب الصغير و يؤدي النفع الأقل إلى صاحب الطلب الأكبر، ولقد استخلص جون ستيوارت ميل من هذه القاعدة أن النفع الأكبر من التجارة يؤول إلى الدول الفقيرة ويؤول النفع الأقل إلى الدول الغنية

2- مرونة الطلب: أي مدى مرونة طلب كل من البلدين على سلع الأخرى ،حيث تميل نسبة التبادل إلى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على سلع الدول الأخرى قليل المرونة، أي أن حجم الطلب لا يتأثر كثيرا بتغير السعر ،و العكس في حالة السلع التي طلبها مرنا، فكلما ازدادت مرونة طلب دولة على سلعة دولة

40. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد: " **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1983، ص288 .

35. أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 25.

أخرى ثان،ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات ،مما يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات ،و منه خروج الذهب من الأول إلى الثانية و إلى حصول الأخير على معظم الربح من التجارة الدولية .

فحسب جون ستيوارت ميل أن البلدان المتقدمة اقتصاديا هي التي تحصل على الربح القليل من التبادل الدولي لأنها لديها طلب كبير على المواد الأولية، فهذا التنبؤ المتفائل للدول النامية و الموجودة عند الكلاسيك لم يتحقق على أرض الواقع بل حدث العكس من ذلك .

إن تحليل جون ستيوارت ميل قد مكننا من استخلاص نتيجتين هامتين [36]:

1. الربح من التبادل الدولي ناذرا ما يكون متساويا بين الأطراف الداخلية في التبادل ،و حالات التوزيع اللامتكافئ للربح هي أكثر شيوعا.
2. البلدان التي بها أفضلية مقاربة في إنتاج منتجات ذات الطلب الدولي الكبير لها أكبر الخطوط في اكتساب أرباح مرتفعة من التبادل، بالمقابل فهي تستورد كمية قليلة من المواد الأولية.

☜ و عموما يمكن القول أنّ النّظرية الكلاسيكيّة قد فتحت الباب لنقاشات مستقبلية واسعة حول تفسير قيام التجارة الدّولية من خلال إجابتها عن سبب قيام التّبادل الدّولي (نظرية التكاليف النسبيّة)، و النفع المتأتي منها (نظريّة الطلّب المتبادل) ، إلاّ أنّها في تحليلها اعتمدت تارة على جانب العرض و تارة على جانب الطلّب ، ولم تحدث مزجا بينهما في وقت واحد ، لأنّ العوامل المؤثّرة في كلا من العرض و الطّلب معا هي المحدّدة للسّلع الدّاخلة في التجارة الدّولية و معدّلات تبادلها، وهذا ما سنطّلع عليه في المطلب القادم.

36. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب ، " **الاقتصاد الدولي** "، مرجع سبق ذكره ،ص 130.

المطلب الثاني :النظرية النيوكلاسكية

ظلّت النّظريّة الكلاسيكية قائمة حتّى الحرب العالميّة الأولى لا يرقى الشّك إلى صحّتها، غير أنّ وقوع الحرب أدخل الرّيب في صحّتها بالنّظر إلى بزوغ ملامح عالم يتّسم بنموّ الاحتكارات، و انتشار حركة الاستثمارات، و صراع القوى العظمى على غنائم الأسواق والمستعمرات.هذه التّغيّرات ألّبت فكر الاقتصاديين المعاصرين لإعادة النّظر و من جديد في النّظريّة التّقليديّة للتّجارة الدّوليّة كان نتاج ذلك تبلور اتجاهين كل اتجاه ينظر للنّظريّة بزاوية معيّنة ، و يمكن حوصلة هذين الاتجاهين في مايلي:

الاتجاه الأوّل :ويتمثّل في محاولات تصحيح النّظريّة، ويتزّعم هذه الاتجاه الإنجليزي مارشال.

الاتجاه الثاني : ويمثّل الاتجاه الرّافض للنّظريّة ، ويحاول بناء نظرية جديدة ،و يمثله كلّ من هابرلر و هكشر و أولين .

أولا: **نظرية الطلب المتبادل (Marchal/Edgworth)**:

ترجع فكرة الطلب المتبادل إلى جون ستيوارت ميل، و تتلخص فكرة الطلب المتبادل في أن عرض إحدى طرفي المبادلة للسلعة المنتجة من طرف هي في الواقع تمثل الطلب على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر، و كذلك فإن عرض الطرف الآخر للسلعة التّي ينتجها هو في الواقع يمثل طلبه على السلعة التّي ينتجها الطرف الأول ، ويتحدد معدل التبادل الفعلي نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين ،أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل.

وقد قام **ألفرد مارشال**(*) بتحليل فكرة ميل في الطلب المتبادل ثم قام **أدجورث** باستكمال ما أبداه مارشال ،وبناءا على فكرة الطلب المتبادل فإن منحنياته تحدد سعر التبادل الدولي.

(*) - Alfred Marshall(1842 في لندن-1924 في كامبردج)هو اقتصادي بريطاني ولد في في كامبريدج، اتجه في بداية دراسته إلى دراسة الرياضيات والفلسفة، لكنه سرعان ما تحول عنهما إلى دراسة الاقتصاد،و أصبح من الاقتصاديين الأكثر تأثيرا في عصره، أهم مؤلفاته كتاب "**مبادئ الاقتصاد السياسي**".

بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض التّي استندت إليها، فكانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول إنما يتم على أساس المقايضة ،و انصبت كل التحاليل على حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتين و تجاهلوا التكاليف الأخرى، و إن عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة الكاملة داخل الدولة الواحدة وأن قيمة المبادلة تحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة ،ففي الواقع لا يعبر عن قيمة أيّ سلعة بسلعة أخرى ،ولكن بثمن نقدي ،و الإنتاج لا ينحصر في سلعتين و إنما في كثير من السلع إلى غير ذلك ، لذلك قد قام مجموعة من الاقتصاديين من أمثال Senior ، Edgworth ،Taussig Lonfield بتوسيع نطاق النظرية و استبعاد فروضها المبسطة.[37]

ثانيا:النظرية الحديثة للميزة النسبية(نظرية نفقة الاستبدال لهابرلر):

اعتمدت التحليلات الكلاسيكية السابقة في تفسيرها لأسباب قيام التجارة الدولية على نظرية العمل في تحديد القيمة، غير أن الواقع يشير عكس ذلك تماما، فالعمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد، إذ توجد عوامل إنتاج أخرى في كل دولة إلى جانبه كالأرض أو رأسمال... الخ، لذا يقترح **هابرلر** إحلال نظرية تكلفة الفرصة البديلة محل نظرية العمل في تحديد القيمة عند تفسير أساس التجارة الدولية . ولقد إستهدف الاقتصادي **هابرلر** من خلال نظريته إعادة عرض نظرية التكاليف النسبية لدافيد ريكاردو على أساس لا يمكن الاعتراض عليها ،و ذلك باستخدام فكرة تكلفة الإحلال أو تكلفة الفرصة البديلة كما تسمى في بعض الأحيان ،و عليه لا تعنى نظرية هابرلر نقدا لنظرية دافيد ريكاردو بل تأييدا لها ، فهابرلر الذي يعتمد على فكرة نفقة الاستبدال في تفسير التبادل الدولي ينقل هذه الفكرة من ميدان التبادل الداخلي إلى ميدان التبادل الدولي ،ويرى أنها صالحة في الميدانين على السواء.**ونفقة الاستبدال**: أو نفقة الاختيار ليست نفقة إنتاج يتم إنفاقها بالمعنى الصحيح ،وإنما هي فكرة تعبر عن الاختيار بين سلعتين ،يمكن إنتاج أيهما باستخدام عامل معين من عوامل الإنتاج ،وإنما لا يمكن

37. زينب حسين عوض الله:" **الاقتصاد الدولي**" ، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة ،2004 ، ص 17.

إنتاجهما معا في وقت واحد ،وعلى هذا يمكن القول بأن نفقة الاختيار أو الاستبدال ليست نفقة ،وإنما هي النفقة التي ضحى بها من أجل إنتاج سلعة من السلع.

و لقد رأى هابرلر أن نفقة الاستبدال بالمعنى السابق تصلح أساسا لتفسير التبادل الدولي، فالبلد المعين يتمتع بعوامل إنتاج عديدة وهو يستخدمها جميعا ،وإذن يجب التخلي عن فكرة ريكاردو القائلة بأن العمل هو عامل الإنتاج الوحيد وهذه العوامل جميعا تشارك في إنتاج السلع المختلفة ،وعلينا أن نحسب نفقة إنتاج هذه السلع بمعيار مشترك غير العمل ،هذا المعيار المشترك هو نفقة الاختيار، أي النفقة التي يضحى بها لإنتاج السلعة ويرى هابرلر أن نفقة الاستبدال، هذه تسمح بمقارنة المزايا الطبيعية التي يتمتع بها البلد المعين في إنتاج سلعة معينة بالنسبة لمزاياه في إنتاج سلعة أخرى ،وعندئذ يمكن أن تقارن نفقة الاستبدال جميع السلع بالنسبة لسلعة نموذجية نستخدمها ،ولكن هل هذا ممكن عملا ؟ يجيب هابرلر بأنه أمر مستطاع ويضع قانونه التالي:

نسبة التبادل بين سلعتين تكون مساوية لنسبة استبدالها الواحدة بالأخرى.

وينتهي هابرلر إلى القول بأن أثمان السلع في داخل كل دولة تتناسب مع نفقات استبدال هذه السلع ،والبلد الذي يتمتع بميزة مقارنة في إنتاج إحدى هذه السلع يستطيع أن يحقق الكسب من وراء التبادل الدولي.[38] و بالتالي فهو يحتفظ بهيكل النظرية التقليدية لريكاردو، إلا أنه يضع فكرة نفقة الاستبدال موضع فكرة النفقة النسبية، فإذا افترضنا مع هابرلر أن الدولة تمتلك عنصرين للإنتاج وهما العمل و رأس المال ،و إنها تستطيع أن تنتج سلعتين، فإنه يمكن للدولة أن تستخدم عناصر الإنتاج هذه في إنتاج إحدى السلعتين دون الأخرى ، وفي جميع الحالات فإن إنتاج الدولة سيكون محدودا بكمية عناصر الإنتاج التي تمتلكها ، و لهذا فإنها كلما أنتجت أكثر من إحدى السلعتين فإنها لابد و أن تنتج أقل من السلعة الأخرى.

38. أحمد بديع بليح :"**الاقتصاد الدولي:مدلولات ميزان المدفوعات المصري،تطور الاقتصاد الدولي،نظريات التجارة الدولية**" ،توزيع منشأة المصارف بالإسكندرية، 1993 ،ص279.

ورغم كل هذا فقد أخفق هابرلر في تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية بين الدول و أن تحليل نظرية التجارة الخارجية على شكل وحدات مادية هو تحليل ناقص و محدود ،لأنه اعتمد على أسلوب المقايضة ،وفي الأساس المبادلات التجارية بين الدول تتم على أساس النقود ،أي على أساس الأثمان ،وقد جاءت النظرية السويدية لسد هذا النقص.[39]

ثالثا: **النظرية السويدية هكشر أولين (نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج)** :

لقد علمنا فيما سبق، أنّ النّظريّة الكلاسيكية عموما، و نظريّة التّكاليف النّسبية خصوصا ترجعان دافع قيام التّجارة الدّولية إلى اختلاف النّفقات النّسبيّة، لكنّها لم توضّح لنا أسباب اختلاف هذه النّفقات المتعلقة بالسلّع من بلد لآخر. ولملء هذا الفراغ، جاءت نظريّة نسب عناصر الإنتاج الّتي أقام عمادها الأولى الإقتصادى السويدي **هكشر** ،و أكمل بناءها النّهائي تلميذه **أولين**(*) .فلقد لقد طور كل من هيكشر و أولين نظرية الميزة النسبية في تفسير أسباب قيام التجارة الدولية، ،إذ أوضح في البداية أن التبادل الدولي هو امتداد طبيعي للتبادل الداخلي ،ثم بينا أن اختلاف التكاليف النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين الدول، بمعنى أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تحتاج إلى مقادير كبيرة من عناصر الإنتاج المتوفر لديها نسبيا ،وفي نفس الوقت لا تحتاج سواء مقادير قليلة من عناصر الإنتاج التي تكون نادرة نسبيا لديها، فلو كانت ظروف العرض النسبي لعناصر الإنتاج في ثلاث دول على النحو التالي:

39. زينب حسين عوض الله :" **الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

(*)– Bertil Ohlin (23 أفريل –3 أوت 1979)، هو اقتصادي سويدي فاز بجائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية في عام 1977 بالاشتراك مع الاقتصاد البريطاني جيمس ميد لمساهمتهم الإبداعية لنظرية التجارة الدولية وتحركات رأس المال الدولي كتب للصحف السويدية حوالي 1200 مقالة في الصحف منها حوالي 700 ظهرت في السنوات من 1931 إلى 1943.

الجدول رقم (02-04): المثال العددي للنظرية السويدية هيكشر أولين

	الأولى	الثانية	الثالثة
وفيرة	العمل	الأرض	رأس المال
متوسطة الوفرة	الأرض	رأس المال	العمل
نادرة	رأس المال	العمل	الأرض

المصدر: عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، " **التبادل التجاري– الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية** " ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004، ص49.

فإن الدولة الأولى سوف تتجه للتخصص في إنتاج السلع التي يتطلب إنتاجها تشغيل عددا من العمال كالمحاصيل الزراعية ،والدولة الثانية تتجه للتخصص في إنتاج السلع التي تحتاج إلى أراضي واسعة كتربية الماشية ،وتتجه الدولة الثالثة للتخصص في إنتاج السلع التي تستخدم رأس المال بكميات كبيرة مثل صناعة السيارات. إذن فالتجارة الخارجية حسب هيكشر – أولين ترجع إلى اختلاف التكاليف النسبية، بالإضافة إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج ، فبعض الدول غنية بعنصر العمل ،و بالتالي تتخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل ، و بعضها غنية بعنصر رأس المال وبالتالي تتخصص بإنتاج السلع كثيفة رأس المال ، و بعضها غني بعنصر الأرض فتخصص بإنتاج السلع كثيفة الأرض ، حيث أن العنصر الوفير يكون رخيص الثمن ،و بالتالي إنتاج السلعة يكون بأقل تكلفة .هذا الاختلاف في الوفرة يؤدي إلى اختلاف التكاليف النسبية، و بالتالي كل دولة تنتج السلعة التي تستخدم العنصر الوفير لديها و تترك إنتاج السلع التي يحتاج للعنصر النادر للدول الأخرى الغنية بذلك العنصر ،و هذا ما يستدعي قيام التجارة الدولية بين هذه الدول .

إن نظرية الوفرة النسبية في عوامل الإنتاج تستطيع تفسير قيام الدول الصناعية باستيراد السلع التي تستخدم عنصري العمل والأرض بكثافة في الدول النامية وتصدر لها السلع التي تستخدم رأس المال بكثافة غير أن قيام

التجارة بين الدول المتشابهة الوفرة في عوامل الإنتاج كالدول الصناعية جعلت النظرية غير قابلة للتعميم ،لهذ بدلت محاولات وأفكار حديثة لتفسير قيام التجارة الدولية ،[40] فالعناصر الأساسية إذن لهذه النظرية في تحديد أشكال الإنتاج تتوقف على عنصرين هما:

- الوفرة أو الندرة لعناصر الإنتاج
- كثافة الاستخدام.[41]

☜ ومن هنا خرج هيكشر أولين بالفكرة التالية:

- من البداهة تفاوت نسب عناصر الإنتاج عند الخلق المادي للسّلع.
- يرى أنّ هنالك تماثلا لدالة الإنتاج للسّلعة الواحدة في أي مكان في العالم.
- تقرّ النظرية بأنّ الأسعار النّسبيّة لعوامل الإنتاج يمكن أن تتأثّر بأذواق المستهلكين، مما قد يقلّل أو يلغي الميزة النّسبيّة لهذا العنصر أو ذاك[42].

وعليه يمكن الجزم بأنّ نموذج هكشر وأولين يقرّر أنّ الدّافع الرّئيسي لاختلاف الأسعار النّسبيّة للسّلع بين قطر و قطر هو التفاوت في الوفرة و النّدرة النّسبيّة لعناصر الإنتاج ، بالإضافة إلى تماثل أذواق المستهلكين في كامل الأقطار.فعمليات الإنتاج لمختلف السلع تحتاج إلى نسب مختلفة من مختلف عوامل الإنتاج، وبما أن أثمان السلع النهائية يتوقع لها أن تعكس نفقات إنتاجها، فإن تكلفة العوامل التي تستخدم بكثافة أكبر لإنتاج هذه السلع سيكون لها الأثر القوي على أثمانها. [43] ظاهرها تعتبر النظرية محاولة للتخلي عن النظرية التقليدية، و لكن يؤخذ على أن هذه النظرية أنها افترضت قيام التبادل الدولي بين دولتين، في حين أن التجارة الدولية كما هو

40. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص49.

41.مصطفى رشدي شيحة ،مرجع سبق ذكره، ص94.

42. Brahim Guendouzi: "**les relations économiques internationales** ", édition El Maarifa, Alger, 1998, p18.

43. أحمد بديع بليح ،مرجع سبق ذكره، ص 282.

معروف تشترك فيها جميع الدول، كما أن هذه النظرية أوردت تفسيرا سكونيا للتجارة الخارجية ،و افترضت تماثل وظائف الإنتاج بين الدول المختلفة ،و هذا يعتبر كنقص لهذه النظرية.[44]

رابعا: **لغز فاسيلي ليونتياف**:[(*)]

منذ صياغة نظرية هيكشر أولين في الثلث الأول من القرن العشرين ، ظهرت عدة محاولات لاختبار صحتها ،و من أبرز المحاولات التي جرت لاختبار صحتها تلك المحاولة التي قام بها لينونتياف ما بين (1953-1956) [45] ، إذ قام ليونتياف باختبار صحة نظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج ، ومدى انطباقها على التيار الفعلي للتجارة الدولية ،وذلك بأخذ الولايات المتحدة وبقية العالم، حيث أنه يعتبر أن الولايات المتحدة تتوفر أو تنعم برأس المال مقارنة بدول العالم الأخرى، و أراد أن يبين أن الصادرات الأمريكية من المفروض أن تحتوي على عامل رأس المال يفوق وارداتها؛ ولكنه تحصل في اختبار على عكس ذلك؛ حيث لاحظ أن الصادرات الأمريكية تحتوي على عامل العمل يفوق رأس المال، وهذا ما يناقض نظرية النفقات النسبية لعوامل الإنتاج؛ وهذا ما دفع ليونتياف إلى تفسير هذا التناقض عن طريق عكس الفرضية الابتدائية المتمثلة في أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على رأس المال، حيث حسب هذا الأخير فإن هذا الاختبار يبين أن الولايات المتحدة تحتوي نسبيا على عامل العمل أكثر من عامل رأس المال،باعتبار أن معرفة العمال و خبرتهم رأسمال بشري، و مهما قيل عن محاولة ليونتياف المعروفة "**بلغز**

---

44. خالد محمد السواعي ،مرجع سبق ذكره، ص 20.

(*)- Leontief Wassily (أوت 1905-5 فيفري1999) أمريكي الأصل، كان اقتصادياً ذائع الصيت لأبحاثه في كيفية تأثير التغيرات في قطاع اقتصادي على القطاعات الأخرى. وقد حصل ليونتيف على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية عام 1973 .،كان والده أستاذ في الاقتصاد ،درس الفلسفة وعلم الاجتماع والاقتصاد. حصل على العضوية الفخرية من اليابان من مركز البحوث الاقتصادية بطوكيو، وعضو في معهد فرنسا عام 1968. حصل على العديد من الجوائز الفخرية من جامعة بيزا عام 1953، والدكتوراه الفخرية من جامعة بروكسل عام 1962، و"دكتوراه الجامعة" من جامعة يورك عام 1967 ،وحصل على رتبة فارس عام 1968، كذلك حصل على جائزة برنارد في الاقتصاد من ألمانيا الغربية عام 1970، ودكتوراه فخرية من جامعة لوفين عام 1971، ودكتوراه فخرية من جامعة باريس الأولى (السوربون) عام 1972.

45. حازم العبلاوي : " **نظرية التجارة الخارجية** "، دار الهدى للنشر و الطباعة و التوزيع ، 1995 ،ص 55.

ليونتياف" فهي محاولة رائدة في هذا المجال ، فلقد فتحت الأبواب لعدد من الدراسات تناولت بلدان أخرى ،ومعظم هذه الدراسات لا تؤيد نظرية هكشر أولين.

☜ **فهل معنى ذلك أنها نظرية خاطئة ؟**

إذا كانت الفرضيات المبنية عليها هذه الطريقة فرضيات واقعية ،نقول أن النظرية تنطبق ،و إذا كان الإنتاج المنطقي للنتائج من الفرضيات قد تم بصورة سليمة ،نقول أن النظرية صحيحة ،و عليه نقول أن نظرية هكشر أولين صحيحة منطقيا ،ولكنها لا تنطبق عمليا .

غير أنّ السّؤال الّذي قد يطرح وهو: كيف حلّ ليونتيف لغزه هذا ؟ وما هي أهم التّحاليل الّتي فسّرت هذه المتناقّضة المشهورة؟.

لقد أرجع ليونتيف ذلك إلى كون أنّ العامل الأمريكي يتميّز بكفاءة عالية تفوق أي عامل آخر ، فكفاءته تكافئ كفاءة ثلاثة عمال آخرين من قطر آخر ،إضافة إلى عامل قوة التنظيم الإداري للمؤسسات الأمريكية و حرصها على الانضباط و التّركيز في العمل، و اعتمادها نظام التّرقية و التّحفيز و التّشجيع و اللاّمركزيّة في اتخاذ القرار،إلاّ أنّ هذا التّفسير لم يلق قبولا عاما،و لا يتّفق كثيرا مع الدّراسات المعاصرة للسّياسة التجاريّة الأمريكيّة ، بالنّظر إلى تطوّر العوامل المتحكّمة في هذه السّياسة عمّا كانت عليه في السّابق.

ولقد حاول بعض الاقتصاديين تقديم تفسيرات مختلفة لهذه الظّاهرة تمثّلت فيما يلي:

- عدم التّوفيق في الاقتصاد الوطني و المتمثل في أنّ بعض الصّناعات المحليّة ذات الكثافة الرأسمالية ستدفع عناصر الإنتاج (العمل) أكثر مما تدفع الصّناعات المنافسة الموردة ، مما ينتج عنه نقص في إنتاج السّلع الرّأسماليّة ، و يترتب على ذلك زيادة العجز الدّاخلي ، مما يحتّم على البلد المعني زيادة الاستيراد.

- الطّلب الخارجي للسّلع ذات كثافة العمل هو أكبر من الطّلب على السّلع ذات الكثافة الرأسماليّة، والعكس صحيح بالنسبة للطّلب الدّاخلي الموجه أساسا لاقتناء السّلع الرأسماليّة المستوردة أكثر من اقتناءه للسّلع ذات الكثافة من العمل.
- القيود الحكوميّة على التّجارة، مما يجعل أسعار السّلع المحليّة الرأسمالية أعلى من مستوى أسعار السّلع الأجنبية، لذا فإنّ المنتج الأمريكي سيوجه إنتاجه إلى الدّاخل عوض الخارج.
- إضافة نفقات التّعليم و التّدريب للقوى العاملة المستخدمة في الصادرات الصّناعية إلى نصيب رأس المال باعتباره رأس مال ثابت وخصمه من نصيب العمل،مما يؤدي إلى القضاء على متناقصة ليونتيف[46].

☜ يتبقى أن نلاحظ أن هذه النظرية النيوكلاسكية وإن حاولت أن تعطي تفسيرا للنظرية الكلاسيكية فإنها تختلف معها ، فبينما ترى المدرسة الكلاسيكية أن أسباب اختلاف المزايا النسبية بين الدول والتي تؤدي إلى قيام تجارة دولية ترجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة ،ترى المدرسة النيوكلاسكية أن السبب يرجع إلى اختلاف الوسائل الإنتاجية المستخدمة في كل دولة ،أي أن المدرسة النيوكلاسكية ترى أن السبب يرجع إلى اختلاف ما تملكه كل دولة من عناصر الإنتاج ،ومدى وفرتها النسبية لديها ،والفارق بين النظريتين كبير ،فالنظرية الأولى ترى أن الاختلاف يرجع إلى اختلاف أساليب الإنتاج المستخدمة في الدول المختلفة ،أي إلى الاختلاف في الإنتاجية من دولة إلى أخرى ،أما النظرية الثانية، فإنها ترى على العكس أن أساليب الإنتاج واحدة ،ولكن تختلف الدول من حيث تمتعها بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.[47]

46. مصطفى رشدي شيحة :"**المعاملات الاقتصادية الدّوليّة** " ، دار الجامعة الجديدة للنّشر , الإسكندرية , 1993 , ، ص57.

47. زينب عوض الله :" **الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره، ص44.

المطلب الثالث: النظريات الحديثة

لقد بينت الاختبارات التجريبية التي أجريت على تحليل أثار التناقض الذي تحصل عليه ليونتياف عدة دراسات نظرية وتطبيقية، مما سمح من إعادة النظر في تفسير التجارة الدولية، ولقد تمثلت الاتجاهات الجديدة في تفسير التجارة الدولية في إدخال ما يسمى بالابتكار، ، أي بإدخال الديناميكية في تفسير التجارة الدولية، وعلى أساس وجهة النظر هذه ظهرت تحاليل حول العاملية والتكنولوجيا الجديدة التي ترتكز على تأهيل العمل وعلى التقدم التكنولوجي بصفتهما العنصرين اللذين يحددان التخصص الدولي،ويكون إذن منطق الاختلاف كمبدأ للتبادل الدولي من خلال الفارق في تأهيل العمل والفارق التكنولوجي، كما اعتبرت المبادلات بين القطاعات للمنتجات المتشابهة بين البلدان ذات المستوى الإقتصادى المتقارب أبطلت صلاحية الفروق في العوامل أو في المستوى التكنولوجي بوصفهما العناصر المحددة لهذا النوع من التبادل، واعتبرت أن منطق التشابه أساس التبادل الدولي.

أولا: نظرية رأس المال البشري: (Findley–Kierkowsky)

تتمثل إحدى المحاولات لتفسير ملاحظات "ليونتيف" من تناقض ظاهري في أخذ رأس المال البشري بعين الاعتبار، و رأس المال البشري إنما هو نتيجة استثمار في تدريب اليد العاملة يسمح بتوفير عمالة ماهرة تزيد من إنتاجية العمل، فحسب تحليل أولي يمكن اعتبار العمالة الماهرة كنتيجة لاختلاف عاملين أساسيين : العمل ورأس المال ، و النشاط التربوي الذي يجعل من العمال غير الماهرين عمالا ماهرين يعتمد على عامل يسمى رأس المال التربوي الذّي يمكن إدماجه في رأس المال بصفة عامة، وعليه البلد الذّي يوجد فيه رأس المال وافرا نسبيا سيصدر سلعا كثيفة من حيث العمالة الماهرة ، في الحين ‘ن البلد الّذي يقل فيه رأس المال نسبيا سيصدر سلعا ذات كثافة من حيث العمالة غير الماهرة.[48]

48. جمال الدين لعويسات ، مرجع سبق ذكره ، ص 33– 36.

ثانيا: **نظرية مهارة العمالة و التخصص (Keesing):**

يرى " Keesing " أن العمالة ليس هي عاملا وحيدا و متجانسا من بين عوامل الإنتاج، إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات، فهو يميز بين ثمانية فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط:

- العلماء و المهندسون
- التقنيون و المصممون الصناعيون
- الإطارات الأخرى
- القيادات
- عاملو الآلات و الكهرباء
- البقية من العمال اليدويين ذوي المهارة
- الموظفون بالمكاتب
- العمال غير الماهرين وشبه الماهرين.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العمالة الماهرة بالنسبة للبلدان الأخرى، مما يعاكس التناقض الظاهري الذي استحلاه " ليونتيف"، كما تشير الأعمال التي أجراها "Keesing " إلى أن النموذج الذي وضعه "هكشير و أولين" قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستناد إلى الأرصدة التي نسميها أرصدة عاملية، شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية أكثر تجانسا.

ثالثا: **نظرية الفجوة التكنولوجية و الصادرات (Bosner):**

قام "Bosner " بتطوير نظرية الفجوة التكنولوجية على أساس ما لاحظه من أن المؤسسة التي تنتج سلعة جديدة يمكنها الاستفادة من احتكار في تصدير هذه السلعة إلى أن تظهر مؤسسات أخرى تنتج سلعة مماثلة لها، ومن البديهي أن التقدم التكنولوجي لمؤسسة من شأنه أن يضيف للبلد الأصل للمؤسسة المخترعة ميزة نسبية

جديدة ، فالعنصر المحدد للتجارة الدولية يكمن إذن في الفجوة التكنولوجية القائمة بين البلدان ، بحيث أن البلدان المتقدمة تصدر سلعا ذات كثافة من حيث التكنولوجيات الجديدة و تصدر البلدان الأخرى سلعا مبتدئة.

رابعا: **نظرية دورة المنتوج والتجارة الدولية:**

ينطلق vernon1966 من فكرة الاحتكار التكنولوجي المرتبط بالابتكار المركز حول المنتوج الجديد نفسه ومن حيث دورة حياته ، أي أن المنتوج يمر بثلاثة مراحل هي : الظهور، النمو ، النضج والزوال :

1. **مرحلة الإنتاج الجديد:** يكون المنتوج جديدا ذو كثافة تكنولوجية ،وفي هذه الدورة لا ينجم عنها التجارة الخارجية ،وهناك عدة أسباب تبين كيفية أن المنتوج يصنع ويستهلك في البلد المبتكر له، ومن جملة هذه الأسباب:[49]

- البلد المبتكر هو وحده فقط الّذي له سكان قادرين على شراء المنتوج الجديد ،لأن تكلفة الإنتاج مرتفعة ويصعب تحديدها.
- ظهور منتوج جديد هو استجابة لحاجة لدى سكان البلد المرتفعة.
- إن الإنتاج الوطني هو أولا وقبل كل شيء مرغوب بالطلب الداخلي الذي هو ممثل وحيد للرغبات وحجم المشتريات الممكنة من طرف المستهلكين المحلين.

2. **مرحلة الانتشار في الدول الأخرى:** تبدأ وتتزايد صادرات البلد المبتكر نحو البلدان المتطورة، ويمكن تفسير ذلك بالأسباب التالية:

- بعد انقضاء وقت معين يكون المنتوج قد تنوع،وبدأ كل نوع في الإنتاج نحو النمطية.

49. جمال الدين لعويسات ، نفس المرجع ،ص25.

- عندما يصبح السعر في تناقص يسعى المنتج لتوسيع سوقه، ويحدث هذا التوسع خاصة على مستوى أسواق الدول المتطورة على اعتبار أن المستهلكين فيها يتمتعون بدخل مرتفع يجعلهم قادرين على شراء المنتوج الجديد.
- تحاول الشركة المبتكرة تمديد احتكارها المؤقت بالاستغلال المبكر للأسواق الأجنبية ،وذلك أنه على المستوى الوطني سرعان ما تبدأ المحاولات في التقليد ،مما يهدد السوق الداخلية للشركة المبتكرة، وبقدر ما تتقادم التكنولوجيا الخاصة بهذا النوع من المنتجات وتصبح نمطية ،بقدر ما يفقد البلد المبتكر ميزته النسبية.

3. **مرحلة النمطية الشديدة:** خلال هذه المرحلة يحدث انقلاب في اتجاه المبادلات ،البلد المبتكر يصبح مستورد والبلدان المتطورة التي قلدته في صنع المنتوج مصدرة، ويمكن تفسير ذلك في استبدال المنتوج، حيث تتخلى عنه تدريجيا الشركة المبتكرة له بهدف صنع منتجات جديدة ،يحول المنتوج المستبدل إلى منتوج ذو كثافة في اليد العاملة القليلة التأهيل،إضافة إلى أهمية تكلفة الإنتاج. وقد تكون المنافسة شديدة في السوق ويتحول صنع هذا المنتوج تدريجيا إلى البلدان النامية ،حيث تصبح التكنولوجيا مبتذلة ، مما يتناسب مع وضعية هذه البلدان.[50] وهكذا تبين هذه الأطروحة سلوك الشركات المتعددة الجنسيات – الرائدة في مجال الابتكارات – في غزوها للأسواق الدولية ، و في مقابل توحي بإمكانية تصنيع البلدان النامية من خلال انتقال النشطة الإنتاجية ذات التكنولوجيا المتقدمة إليها.

خامسا: نظرية تشابه الأذواق لليندر:

أول من قام بتحليل التبادل الدولي للسلع المتشابهة ما بين دول ذات تطور متشابه هو الاقتصادي ستفان ليندرLinder (1961)، حيث يشترط أن يكون الإنتاج مرتبط بالطلب ،وبالتالي يكون الإنتاج أكثر فعالية

50. زينب عوض الله ،" **العلاقات الاقتصادية الدولية** " ،مرجع سبق ذكره ص 56.

كلما كان الطلب كبير، وأن الإنتاج الداخلي متأثر أساسًا بالطلب الداخلي؛ وعليه تقوم الدولة بتصدير السلع التي لديها سوق واسعة، وهذا راجع إلى الإنتاج الكبير الحجم من أجل تمكين الشركات المحلية من تحقيق وفورات حجم و تخفيض كلفتها ومن ثم أسعارها والتي تسمح لها من الحصول على أسواق أجنبية؛ ومع افتراض أن الدول المتشابهة في الدخل ستكون متشابهة الذوق، واستنتج "ليندر" أن فرص التصدير لكل دولة ستكون نفسها، فالتبادل الدولي ما بين دولتين متشابهتين يتم على تنوع سلع تنتمي إلى نفس الصنف، وبالتالي التجارة هنا عبارة عن تبادل داخلي للقطاعات، بالإضافة إلى ذلك فإن فرص التبادل تزداد كلما كانت هذه الدول متقاربة من حيث الدخل المتوسط. [51]

كثافة التجارة عند ليندر هي قياس لحجم التجارة لدى الدول بعد استبعاد تأثير حجم الدول على حجم التجارة بينها،وتقاس كثافة التجارة بميل البلدان لاستيراد من بعضها البعض،ويمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في البلدين كلما كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة،ويرجع لينذر هيكل الطلب إلى مجموعة من العوامل أهمها الدخل المتوسط،فهو يرى أنه كلما زاد متوسط الدخل في بلد ما يؤدي إلى زيادة تحول الطلب إلى سلع معقدة التركيب سواء كانت سلعا استهلاكية أو استثمارية، وعلى هذا الأساس فإن التجارة المحتملة تكون أكثر كثافة، بالرغم من التسليم بأن هناك عوامل أخرى تحدد الطلب مثل المناخ، العادات والتقاليد، الدين... ويرى لينذر أن التجارة الفعلية هي محصلة لما يسميه بالقوى الخالقة للتجارة والقوى المعيقة لها، وتتمثل القوى الخالقة للتجارة في:

- عناصر المنافسة الاحتكارية.
- التفوق التكنولوجي والمهارات الإدارية و وفرات الحجم.
- الاختلاف في درجة تمثيل الطلب للمنتجات المختلفة في البلدان المختلفة.

51 . رشاد العصار، وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص44.

- اختلاف نسب عناصر الإنتاج بالنسبة للسلع ذات الطلب المتداخل. في البلدين.

إلا أنه في حالة وجود عوائق للتجارة فإن التجارة الفعلية تناهز التجارة المحتملة،وأما بالنسبة للقوى المعيقة للتجارة فهي كمايلي:

- عامل المسافة.
- نفقات النقل.
- قيود الإنسان على التجارة وهناك أسلوبين السعري و الكمي.[52]

سادسا: نظرية المنافسة غير الكاملة و المبادلات فيما بين الفروع (Krugman) :

يمكن التمييز في هذا المجال بين نظريتين:

الأولى تتناول البحث في تنافس احتكار المنتجين (قلة البائعين مقابل كثرة المشترين) وتبادلات السلع المختلفة، أما **الثانية** فتحلل التنافس الاحتكاري (سوق يمثله كثرة البائعين و المشترين و تباين السلع أيضا) و التبادل الدولي لسلع متباينة.

تأتي التجارة فيما بين الفروع – حسب الطريقة الأولى– كنتيجة لتبادل سلع متماثلة تماما، ففي الاقتصاد المغلق نجد أن الإنتاج يقوم به محتكر واحد في كل بلد ، بينما نجد في الاقتصاد المفتوح أن مؤسستين تنتمي كل واحدة منها إلى أحد البلدين – تقومان بإنتاج نفس السلعة – و هذان السوقان المكتفيان ذاتيا يشكلان – عندما يفتح المجال للمبادلة – سوقا واحدة تسعى كل واحدة من المؤسستين حينئذ لكسب جزء منه في البلد الشريك، ويتحول هكذا النموذج إلى نموذج احتكار ثنائي حيث أن كلا من المؤسستين تسعى لكسب جزء من السوق في البلد الأجنبي، ويتحقق التوازن عندما تضمن كل من المؤسستين لنفسها نصف السوق في البلد الشريك وتكوين التجارة في هذه الظروف متصالبة تماما و قائمة على التبادل بين الفروع.

52. زينب عوض الله ، مرجع سبق ذكره ،ص 55

أما النظرية الثانية القائمة على المنافسة الاحتكارية فإن التجارة فيما بين الفروع تظهر و كأنها تبادل لسلع متشابهة و لكن غير متماثلة ، إذ هي مختلفة فيما بينها و هذه الاختلافات بين سلع متقاربة في نوعيتها سوف تمكن المستهلكين من إشباع طلب على الاختلاف، مما سيؤدي إلى قيام تبادل ، ومن الاقتصاديين من قدموا أمثال GrubelوLloyd تفسيرات أخرى للتبادل فيما بين الفروع حيث يعتقدون وجوب التمييز بين المحددات وفقا لطبيعة السلع المتبادلة التي قد تظهر على شكل سلع متماثلة ومتجانسة أو كسلع مختلفة أو كسلع تكنولوجية أو قابلة للانقسام ، فالحالة الأولى تخص تبادل سلع متجانسة وظيفيا رغم إمكانية اختلافها من حيث عناصر ثلاثة (مكان إنتاجها، فترة إستعمالها، التغليف...) وتخص الحالة الثانية تبادل سلع مختلفة وظيفيا (سلع بديلة)، و تتعلق الحالة الثالثة بتبادل سلع تكنولوجية أو قابلة للانقسام وتكون التجارة فيما بين الفروع –حينئذ– ناتجة عن الإختراع و الفجوة التكنولوجية مما يتطلب تحليلا نيوتكنولوجيا ومن ناحية أخرى نلاحظ تقسيم عمليات إنتاج السلع تسمح بقيام التجارة في مجال التصدير و الاستيراد مرتبطة بعمليات التركيب الجارية في بلد أجنبي مثلا، كل هذه العناصر تساعد على توسيع المبادلات فيما بين الفروع.[53]

53. جمال الدين لعويسات ،مرجع سبق ذكره ، ص 35.

المبحث الثالث: السياسات التجارية بين التحرير والتقييد

ينطوي تعبير " سياسة التجارة الخارجية " على معنى واسع يتعذر الإلمام به إلماما كافيا يغطي جميع جوانبه المتشعبة و يعكس جميع معانيه المتعددة.

المطلب الأول: المفهوم و الأهداف

سنحاول من خلال هذا المطلب تعريف السياسات التجارية، و تعداد أهدافها.

أولا: مفهوم سياسة التجارة الخارجية

تعرف سياسة التجارة الخارجية على أنها:

- اختيار الدولة وجهة معينة و محددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية) ،و تعبر عن ذلك بإصدار تشريعات و اتخاذ القرارات و الإجراءات التي تضعها موضع التطبيق.[54]

- يقصد بالسياسة التجارية في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة.

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.[55]

- مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة للتدخل في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق بعض الأهداف.[56]

☜ **و بصفة عامة إن السياسة التجارية هي جزء من السياسة الاقتصادية وإلا وسيلة من الوسائل كالإجراءات المالية و السياسات النقدية التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية.**

54. أحمد عبد الخالق: " **الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية**"، دون دار النشر 1999، ص129 .

55 . زينب حسين عوض الله:" **العلاقات الاقتصادية الدولية**"، مرجع سبق ذكره، ص200.

56. السيد عبد المولى:" **الوجيز في التشريعات الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1999 ص219.

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية

تعمل سياسة التجارة الخارجية على تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، و الاجتماعية و، الإستراتيجية:

* **الأهداف الاقتصادية:** تتمثل في:

– زيادة موارد الخزينة العامة للدولة و استخدامها في تمويل النفقات العامة بكافة أشكالها و أنواعها.

– حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية.

– حماية الاقتصاد الوطني من خطر الإغراق الذي يمثل التمييز السعري في مجال التجارة الخارجية أي البيع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.

– حماية الصناعة الناشئة أي الصناعة حديثة العهد في الدولة حين يجب توفير الظروف الملائمة و المساندة لها.

– حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني كحالات الانكماش والتضخم.[57]

* **الأهداف الاجتماعية:** تتمثل في:

– حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الزراعيين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدولة.

– إعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات و الطبقات المختلفة.[58]

* **الأهداف الإستراتيجية:** تتمثل في:

– المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية و الغذائية و العسكرية.

57. رعد حسن الصرن:" **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** "، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول،2000 ،ص279.
58 . أسامة محمد الفولي و مجدي محمود شهاب:" **مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر 1997، ص 168.

- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول مثلا.[59]

المطلب الثاني: أنواع السياسات التجارية

لقد جرت عادة الاقتصاديين على تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين رئيسيين: سياسة حرية التجارة وسياسة الحماية ويطلق مصطلح حرية التجارة على الوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، أما سياسة الحماية فتعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريق أو بآخر على اتجاه المبادلات الدولية وعلى حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على العناصر مجتمعة. وفي مايلي نشير كل من سياسة الحرية وسياسة الحماية على التوالي:

أولا: سياسة حماية التجارة الخارجية

أ- تعريف سياسة حماية التجارة الخارجية:

تعرف سياسة حماية التجارة الخارجية على أنها:

- تبني الدولة لمجموعة من القوانين و التشريعات و اتخاذ الإجراءات المنفذة لها بقصد حماية سلعها أو سوقها المحلية ضد المنافسة الأجنبية.[60]

- قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.[61]

ب- حجج أنصار حماية التجارة الخارجية :

59 . مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ، ص132.

60. أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص137.

61. عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس:" **اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية** "، الدار الجامعية. الإسكندرية 1996، ص255.

إن أنصار الحماية التجارية يدعّمون أقوالهم بالحجج التالية التي بعضها اقتصادي،وبعض الآخر غير اقتصادي:

الحجج غير الاقتصادية:

- **دعم الأمن القومي** : يعتبر من أقوى الحجج التّي ينادي بها أنصار الحماية قولهم أن الحماية تساعد على تحقيق الاستقلال الإقتصادى في أوقات السلم ،و إعداد البلاد لخوض زمام حرب قد تتعرض إليها في أية لحظة ،حيث أن أوقات الحرب يتعذر الاستيراد من الخارج فتضطر الدولة إلى أن تعتمد على إنتاجها المحلي إلى حد كبير لسد حاجيات المواطنين، فقد تؤدي الحرية التجارية إلى ارتباط الدولة ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي من حيث التزويد بالسلع الضرورية منها الغذائية والاستهلاكية ،مما يضعها في مركز حرج إذا نشبت حرب و انقطع عنها مورد تموينها بهذه السلع.[62] لذا قد يتطلب من الدولة حماية سوقها المحلي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي ،ومن أجل سعيها إلى تحقيق هدفها يتطلب قيام الحكومة بفرض ضريبة جمركية تسمح بتواجد هذا القدر من الحد الأدنى الإنتاج المحلي.[63]

- **حماية القطاع الزراعي** : قد تؤدي الحرية التجارية في بعض البلدان التي تؤهلها ظروفها للتخصص الصناعي إلى القضاء على الزراعة فيها، نظرا لأن ترك الزراعة للمنافسة الأجنبية يقضي على الزراعة الوطنية مما يعود بالضرر على المزارعين ،و التي تمثل قطاعا هاما في الهيكل الاجتماعي للدولة ،إذ تحافظ على توازن الإنتاج فيها ،و بالتالي يجب على الدولة حماية الإنتاج الزراعي من المنافسة الأجنبية ومن الأمثلة الدالة على ذلك، تعهد الحكومة البريطانية بحماية إنتاجها الزراعي المحلي من المنافسة الأجنبية ،و ذلك بدفع مساعدات سنوية للفلاحين لتعويض الفرق بين تكاليف الإنتاج المحلي و ثمن المحاصيل الزراعية المستوردة ،فضلا على أن حماية القطاع الزراعي يعتبر ضمن سياسة ما يسمى **بالأمن الغذائي** " توفير المواد الغذائية لمواجهة الحرب".[64]

---

62. عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب: "**الاقتصاد الدولي** "، مرجع سبق ذكره ،ص 229.
63. رشاد العصار وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص 109.
64 . عادل أحمد حشيش مجدي محمود شهاب: "**الاقتصاد الدولي** " ،مرجع سبق ذكره ، ص 230.

- **الحفاظ على الشخصية و المصالح القومية**: مما لاشك فيه هو أنّ انفتاح الدولة على العالم الخارجي نتيجة التجارة و سهولة المواصلات و الاتصالات يساعد على سرعة انتشار العادات و التقاليد و القيم العقائدية ،و لذلك قد ترى الدولة أن مصلحتها القومية تقتضي تقييد التجارة وحماية البلد من تسلل قيم وعادات و أفكار غير مرغوب فيها ،حيث تلجأ بعض الدول إلى وضع قيود على الواردات التي تتسبب بالإضرار بالمصالح القومية كالكمبيوتر و الأجهزة العلمية الدقيقة.[65]

- **الحجج الاقتصادية** : والتي تهدف في مجملها إلى زيادة الدخل الحقيقي للاقتصاد القومي، ومعالجة ما قد يقوم به من اختلال فتتمثل فيما يلي:

- **تحسن المعيشة**: و ذلك بما تؤدي إليه الحماية من رفع السعار و زيادة الدخول، فهي تمنع دخول السلع الأجنبية إلى البلد المعني ، أو بكميات قليلة و أسعار مرتفعة ،مما ينتج عن ذلك بيع السلع المحلية المماثلة بكميات أكبر مما يترتب عنه زيادة دخول أصحاب الصناعات و ترتفع أجور العمال و يتحسن مستوى المعيشة.[66]

- **حماية الصناعة الناشئة**: تعتبر أهم الحجج بالنسبة للدول المتخلفة ، و تتلخص في أنه يجب على الدولة أن تقوم بحماية الصناعات الناشئة فيها و إلا لما استطاعت هذه الصناعة الصمود في وجه المنافسة الأجنبية التي تمتاز عليها بالتجربة الطويلة و الأيدي العاملة المؤهلة و الظروف الملائمة ،مما يمكنّها من التمتع بمزايا الإنتاج الكبير و بنفقة أقل من النفقة التي تنتج بها الصناعات الناشئة في البلد التي بدأت نهضتها الصناعية متأخرة ،و كما هو معروف حتى تستطيع الصناعات الناشئة منافسة الصناعة المنافسة يجب عليها الوصول إلى نفس درجتها من النمو ،فلكي تشجّع على اكتمال نموها

يجب حمايتها عن طريق فرض رسوم جمركية ،مما يترتب عن ذلك ارتفاع سعر الواردات من منتجات أجنبية منافسة ،ويتيح للصناعات الناشئة تغطية نفقة الإنتاج.

---

65 . رشاد العصار و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 110.

66 . أحمد بديع بليح: "**الاقتصاد الدولي**" ،مرجع سبق ذكره، ص 237.

- **اجتذاب رؤوس الأموال:** قد يكون الغرض من الحماية إغراء رؤوس الأموال الأجنبية للدخول إلى الدولة بقصد الاستثمار المباشر تجنبا لعبئ الرسوم الجمركية المفروضة ،و هكذا يستخدم إجراء الحماية بقصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس مال أجنبي ،حيث يساعد هذا الأخير وما يصاحبه من أساليب فنية جديدة مستخدمة في الإنتاج على تطوير فنون الإنتاج محليا ورفع كفاءته ،ولكن هناك بعض الآثار السلبية يمكن أن تضّر بالاقتصاد الوطني ،وهو تسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي المتولد عن تلك الاستثمارات إلى الخارج في شكل فوائد على القروض، أو جزء من الأرباح المجنية ،و بالتالي إتباع هذه السياسة في ظل الحماية يتوقف على ضوابط و أحكام متقنة ،حيث في ظل هذه الأخيرة يمكن أن يساعد رأس المال الأجنبي على النهوض بمستوى الدخل القومي ودفع تنمية بعض الفروع الإنتاجية الجديدة.[67]

- **حماية العمل القومي:** إذ تؤدي الحماية إلى رفع مستوى العمالة ،أو على الأقل المحافظة عليه ،مما يساعد على إدراك خطر البطالة و زيادة فرص الاستثمار المربح في الداخل ،و بالمثل تخلق الحماية أنواعا جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة، كما أن التوسع في سياسة الاكتفاء الذاتي داخل الدولة يؤدي إلى زيادة فرص العمل و التشغيل بها ،بالإضافة إلى رفع مستوى أجور العمال لأنها تمكن من رفع الأثمان ،ومن ثم رفع الأجور على عكس نظرية الحرية في التبادل الدولي الذّي يدفع بالمنتجين إلى محاولة تقليل نفقاتهم بتخفيض الأجور.[68]

- **الحماية كمصدر إيراد الدولة:** حيث تدل كل الدراسات على أن الرسوم الجمركية مورد قوي من الموارد الحكومية في كثير من الدول، حيث أن هذه الرسوم في ظل الحماية هي وسيلة سهلة من وسائل الحصول على الإيراد.[69]

68. زينب حسين عوض الله : " **الاقتصاد الدولي** "، مرجع سبق ذكره، ص 284.
69. أحمد بديع بليح ،"**الاقتصاد الدولي**" ، مرجع سبق ذكره ،ص 238 .
70. عادل أحمد حشيش مجدي محمود شهاب: "**الاقتصاد الدولي** "، مرجع سبق ذكره، ص 235.

- **حجة عجز الميزان التجاري:** ويتجلى ذلك من خلال تضييق الواردات في سبيل تحسين حالة الميزان التجاري، وهي حجة قد يكون لها وضع خاص في حالات الدول ذات الميزان التجاري الذي لا يميل إلى غير صالحها لفترات طويلة.

- **حجة تحسين شروط التجارة** : يعتقد بعض الاقتصاديين من أنصار سياسة الحماية أن الدولة المطبقة للحماية ،قد تستطيع بمفردها تحسين شروط التبادل الدولي ،حيث أن هذا الاعتقاد يقوم على فرضية مفادها أن الدولة سوف تحصل على وارداتها بأقل الأسعار مما كانت تدفعها قبل تطبيق سياسة الحماية ،و إذا افترضنا بقاء أسعار صادراتها على ما هي عليه ،فإن شروط التجارة لهذه الدولة سوف تميل لصالحها ، ويتحقق ذلك إذا أدّت سياسة الحماية إلى تقليل واردات الدولة ،وكان عرض المصدر الأجنبي غير مرن بحيث يفضّل هذا المصدر تخفيض أسعار منتجاته عن تخفيض الكمية التي يصدّرها ،و أمّا إذا اتسم عرض المنتج بالمرونة اللانهائية ،فإن تطبيق الحماية لن يؤدي إلى تحسين شروط التجارة ، أمّا معارضوا سياسة الحماية فيرون أن أيّة مكاسب يمكن أن تحصل عليها الدولة المطبقة للحماية في شكل تحسن في شروط تجارتها يمكن أن تزول إذا اتبعت الدولة المصدّرة نفس السياسة [70].

ت- أدوات لسياسة حماية التجارة الخارجية:

تعتمد الدول المنتهجة لسياسة الحماية التجارية على الأدوات التالية:

- **الأدوات السعرية:** يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على أسعار الصادرات و الواردات و أهمها:

- **الرسوم الجمركية:** تعرف على أنها:"ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات، و تنقسم إلى:

71. رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص 108 .

❖ الرسوم النوعية: و هي التي تفرض في شكل مبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة على أساس الخصائص المادية (وزن، حجم....الخ).

❖ الرسوم القيمية: و هي التي تفرض بنسبة معينة من قيمة السلعة سواء كانت صادرات أو واردات ،و هي عادة ما تكون نسبة مئوية.

❖ الرسوم المركبة: و تتكون هذه الأخيرة من كل من الرسوم الجمركية النوعية و القيمية.

- **نظام الإعانات:** يعرف نظام الإعانات على أنه كافة المزايا و التسهيلات و المنح النقدية التي تعطي للمنتج الوطني لكي يكون في وضع تنافس أفضل سواء في السوق الداخلية أو الخارجية.[71]

و تسعى الدولة من خلال هذا النظام إلى كسب الأسواق الخارجية و ذلك بتمكين المنتجين و المصدرين المحليين من الحصول على إعانات مقابل بيع منتجاتهم في الخارج و بأثمان لا تحقق لهم الربح.

- **نظام الإغراق:** يتمثل نظام الإغراق في بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة إنتاجها أو يقل عن أثمان السلع المماثلة أو البديلة في تلك الأسواق أو يقل عن الثمن الذي تباع به في السوق الداخلية.[72] و نميز له ثلاثة أنواع هي:

❖ الإغراق العارض: يحدث في ظروف طارئة كالرغبة في التخلص من منتج معين غير قابل للبيع في أواخر الموسم.

❖ الإغراق قصير الأجل: يأتي قصد تحقيق هدف معين، كالحفاظ على حصته في السوق الأجنبية أو القضاء على المنافسة، و يزول بمجرد تحقيق الأهداف.

71. أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص155.

72 . مجدي محمود شهاب، مرجع سبق ذكره ، ص151.

❖ الإغراق الدائم: يشترط لقيامه أن يتمتع المنتج باحتكار فعلي قوي نتيجة حصوله على امتياز إنتاج سلعة ما من الحكومة، أو تنتجه لكونه عضوا في إتحاد المنتجين الذي له صبغة احتكارية، كذلك يشترط أن تكون هناك ضرائب جمركية عالية على استيراد نفس السلعة من الخارج.[73]

الأدوات الكمية: تنحصر أهمها في نظام الحصص، تراخيص الاستيراد، المنع(الحظر)

- **نظام الحصص**: يدور هذا النظام حول قيام الحكومة بتحديد حد أقصى للواردات من سلعة معينة خلال فترة زمنية معينة على أساس عيني (كمية) و قيمي (مبالغ).
- **الحظر (المنع)**: يعرف الحظر على أنه "قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية.[74]

و يكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

❖ حظر كلي: هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

❖ حظر جزئي: هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول و بالنسبة لبعض السلع.

- **تراخيص الاستيراد**: عادة ما يكون تطبيق نظام الحصص مصحوبا بما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد الذي يتمثل في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص (إذن) سابق من الجهة الإدارية المختصة بذلك.

الأدوات التجارية: تتمثل في:

- **المعاهدات التجارية**: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينها تنظيما عاما يشمل جانب المسائل التجارية و الاقتصادية، أمور ذات

73. محمد عبد العزيز عجيمية :" **الاقتصاد الدولي**"، دون دار نشر، 2000، ص119.

74 . رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره ، ص 289.

طابع سياسي أو إداري تقوم على مبادئ عامة مثل المساواة و المعاملة بالمثل للدولة الأولى بالرعاية، أي منح الدولة أفضل معاملة يمكن أن تعطبها الدولة الأخرى لطرف ثالث.

- **الاتفاقات التجارية:** هي اتفاقات قصيرة الأجل عن المعاهدة، كما تتسم بأنها تفصله حيث تشمل قوائم السلع المتبادلة و كيفية تبادلها و المزايا الممنوحة على نحو متبادل، فحصي ذات طابع إجرائي و تنفيذي في إطار المعاهدات التي تضع المبادئ العامة.
- **اتفاقيات الدفع:** تكوم عادة ملحقة بالاتفاقات التجارية و قد تكون منفصلة عنها، تنطوي على تنظيم لكيفية تسوية الحقوق و الالتزامات المالية بين الدولتين مثل تحديد عملة التعامل، تحديد العمليات الداخلية في التبادل...الخ.[75]

ثانيا: سياسة حرية التجارة الخارجية

تتم دراسة حرية التجارة الخارجية في:

أ- تعريف سياسة حرية التجارة الخارجية:

- تعرف سياسة حرية التجارة بأنها السياسة التي تتبعها الدول و الحكومات عندما لا تتدخل في التجارة بين الدول من خلال التعريفات الجمركية و الحصص و الوسائل الأخرى.[76]
- إنها تعني عدم التدخل الحكومي في توزيع السلع والخدمات بأي صورة من صور التدخلات الحكومية و ترك الأمر لقوى السوق لتعمل في ظل المنافسة لتحديد الأسعار التي تباع و تشترى بها السلع ،ويقع على المجتمع مسؤولية تعميق هذه الحرية بضمان وفرة السلع في الأسواق وعدم إتاحة الفرصة لأي شخص لاحتكارها، و السماح للأفراد ضمن نطاق إمكانياتهم و رغباتهم إيجاد الطريقة المثلى لعملية الشراء أو بيع

75. أحمد عبد الخالق، مرجع سبق ذكره، ص170.
76. رعد حسن الصرن، مرجع سبق ذكره ،ص 286.

السلع بالطريقة التي تشجع رغباتهم ، حيث يرتبط نظام حرية التجارة بفكرة التوافق بين مصالح الفرد و مصالح المجتمع، فإذا توافرت للفرد حرية العمل لتحقيق مصالحه الذاتية إنّما تتحقق مصالح المجتمع بصورة آلية ،فالحرية لا تعني بالضرورة ضمان القدرة الحالية للفرد في الحصول على السلع ،وإنما إبراز دوافعه و طاقاته للحصول على نفس القدرة في المستقبل.[77]

☜ **و من هنا نستنتج أن سياسة الحرية تتركز على ضرورة إزالة كل العقبات أو القيود المفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات.**

ب- الآراء المؤيدة لسياسة حرية التجارة الخارجية: تتمثل مجمل الحجج في:

- **منافع التخصص الدولي:** حيث يتم تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية أي تتيح للدولة التمتع بمزايا تقسيم العمل و التخصص في الإنتاج ،كما أن تقسيم العمل يتوقف على مدى اتساع السوق، فإذا كان هناك حرية في التبادل فإن السوق تصبح واسعة وشاملة ،و يستخلص أنصار الحرية من ذلك أن إطلاق تيارات التبادل بين الدول يجعل كل منها مختص في إنتاج السلع المناسبة حسب الظروف وبتكاليف منخفضة ،مما يزيد من الحجم الكلي للسلع المنتجة ،و هذا بدوره يؤدي إلى حسن استغلال موارد الدولة.[78]فإذا ما توفرت الحرية تعود بالمكاسب على جميع الدول لأن كل دولة سوف تتخصص في السلع التي لها ميزة نسبية في إنتاجها و تستبدل ما يفيض منها عن حاجة الطلب المحلي بسلع أخرى مستوردة من الخارج من هنا تتاح لكل دولة بعد التخصص تبادل مجموعة من السلع أكبر بكثير مما كان يتاح لها لو أنّها خصصت كل مواردها لإنتاج حاجياتها من مختلف السلع.[79]

79. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، مرجع سبق ذكره، ص 167 .

80. مجدي محمود شهاب، عادل أحمد حشيش: " **الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره، ص 224 .

81. حسين عمر، سبق ذكره ،ص 55 .

- **منافع المنافسة:** فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية ،فضلا عن انخفاض الأثمان في صالح المستهلكين ،فمن ناحية تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا و فعالية ، سعيا وراء زيادة الأرباح و خفض النفقات ،أما من ناحية المستهلكين تحول المنافسة دون قيام الاحتكارات ،حيث يعتمد التوسع في حجم المشروعات على اتساع السوق الذي تتيحه حرية التجارة، فالمستهلك يستطيع أن يحصل على أجود أصناف السلع بأحسن الأثمان، أما المنتج فيمكنه التوسع إلى أقصى حد في نواحي الإنتاج التي توفر له أسباب التفوق ،وينتج عن ذلك لاستغلال موارد العالم على أحسن وجه.[80]
- **توازن الإنتاج:** تؤدي حرية المبادلة إلى قيام إنتاج متوازن في جميع قطاعات الاقتصاد القومي بحسب موارده الإنتاجية، في الحين أن الحماية قد تؤدي إلى عدم التساوي و العدالة في فروع الإنتاج ،و يزداد الأمر سوءا إذا كان الفرع الإنتاجي الذي يضحى به هو الفرع الذي تملك فيه الدول القدرات الأصلح عن نظيره.[81]
- **الحماية قد تؤدي إلى سياسة إفقار الغير:** ظهرت هذه الحجة في الأوساط الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية ، وأساس هذه السياسة هو أن الرسوم الجمركية المرتفعة قد تدعو إلى خفض حجم التجارة الدولية ،وكما هو معروف فإن التجارة الدولية ما هي إلا تبادل في السلع و الخدمات بين الدول، فلن تستطيع أي دولة تصدير فائض إنتاجها بصفة مستمرة دون أن تستورد فائض إنتاج العالم الخارجي ،كما أن رفع الرسوم الجمركية قد تؤدي إلى نقص حجم الإنتاج و انتشار البطالة.[82]

82. زينب حسين عوض الله: "**الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره ، ص 280 .

81 . أحمد بديع بليح : "**الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره ،ص 240.

82. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب: " **الاقتصاد الدولي** " ،مرجع سبق ذكره ،ص 228 .

ت- أدوات سياسة حرية التجارة الخارجية: لأن معظم دول العالم اليوم تتحول إلى اعتماد سياسة الحرية التجارية سواء كان ذلك في مجال السلع و الخدمات ،نجد أن معظم الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود و العوائق و الحواجز التي من شأنها أن تمنع (توقف) حركة التجارة عبر الدول ،و بالتالي فالأدوات المستخدمة في هذا التحول تنحصر أساسا في:

- **التكامل الاقتصادي:** يأخذ التكامل الاقتصادي أشكالا عدة منها:

❖ **منطقة التجارة الحرة:** و هو اتفاق مجموعة الدول على إلغاء كافة الرسوم الجمركية و القيود الكمية المفروضة على التبادل فيما بينها ،مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية و ما تفرضه من قيود كمية على تبادلها مع الدول غير الأعضاء.[83]

❖ **الاتحادات الجمركية:** يقصد بالاتحاد الجمركي معاهدة دولية تجمع بمقتضاها الدول الأطراف أقاليمها الجمركية المختلفة في إقليم جمركي واحد حيث:

1. توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج.

2. تعمل الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي على تنسيق سياساتها التجارية قبل الخارج بصفة خاصة، من حيث عقد المعاهدات و الاتفاقات التجارية.[84]

❖ **الاتحادات الاقتصادية:** هو تنظيم يتعدى تحرير المبادلات التجارية إلى تحرير حركة الأشخاص و رؤوس الأموال و إنشاء المشروعات ،و ذلك بفرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية،حيث تحقق في المستقبل وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم.

❖ **السوق المشتركة:** تتفق الدول الأعضاء في حالة السوق المشتركة على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول الأخرى غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود

85. محمد عبد العزيز عجيمية:" **الاقتصاد الدولي**"، مرجع سبق ذكره ، ص142.

84. عادل أحمد حشيش:" **أساسيات الاقتصاد الدولي**"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2002 ، ص 287.

المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل، و رأس المال و من أمثلتها السوق الأوربية المشتركة التي تأسست عام 1958.[85]

- **التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية:** الهدف الأساسي من إنشاء منظمة التجارة العالمية هو السعي لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف هدفه حرية التجارة الدولية من خلال تطبيق مبدأ التخفيض المتوالي للرسوم الجمركية أي يجب على جميع الدول الأعضاء في المنظمة الدخول في اتفاقيات للمعاملة حيث تنطوي على مزايا متبادلة لتحقيق تخفيض كبير للتعريفات الجمركية و يختلف معدل خفض الرسوم من سلعة إلى أخرى.[86]
- **تحديد التعامل في الصرف الأجنبي:** أي تعويم سعر الصرف بترك قيمة العملة الوطنية تتحدد تلقائيا في سوق الصرف بتفاعل قوى العرض و الطلب في السوق الأجنبي لمنع أي دولة من احتكار التعامل في النقد الأجنبي.

☜ ختاما قد تجدر الإشارة إلى أنه قد جرت العادة عند الاقتصاديين على تقسيم السياسات التجارية إلى نوعين سياسة الحرية و سياسة الحماية ، ورغم سهولة هذا التقسيم ،فإنه لا يفرق بين الدرجات المختلفة لكلاهما، إلا أنه ناذرا أن تتحقق هاتان الصورتان في الحياة العملية و يدل الواقع الملموس على أن السياسات التي تطبقها مختلف الدول في التجارة الخارجية تحتوي مزيجا من السياستين، بحيث يصعب تحديد مدى كل منهما على حدى، فالمسألة إذن مسألة درجات متفاوتة بينهما.

85. عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس، مرجع سبق ذكره، ص279.
86. رعد حسن الصرن ، مرجع سبق ذكره ، ص 288.

ثالثا: السياسات التجارية للدول النامية

لقد كان عقد الثمانينات مليئا بالاضطرابات الاقتصادية العالمية التي تركت آثارها السلبية على البلدان النامية ،حيث أن هذه الأخيرة عانت من الانخفاض الشديد في معدلات النمو ،مما يؤدي إلى تراكم المديونية الخارجية مع الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة الدولية ،حيث يعتقد بعض الاقتصاديين أن تدهور الأوضاع الاقتصادية للدول النامية آتية من طبيعة علاقاتها التجارية مع الدول المتقدمة طالما أن صادراتها هي عموما مواد أولية و استيراد مواد مصنعة ،أمّا فيما يخص السياسات التجارية المتبعة فهي ترمي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، وذلك من خلال سياستين :

- **التصنيع بقصد إحلال الواردات** : منذ الحرب العالمية الثانية إلى غاية السبعينات من القرن الماضي ، حاولت عدة بلدان نامية تسريع تطورها من خلال تحديد مستورداتها من السلع المصنعة و تبني إستراتيجية التصنيع خدمة للسوق المحلي ،وذلك بهدف القضاء على العجز الموجود في ميزان مدفوعاتها ،و التي تعاني منه معظم هذه الدول.[87] وفي الواقع الأمر، إن لهذه السياسة هدف مزدوج القضاء على عجز ميزان المدفوعات، من جهة وتحقيق التنمية الاقتصادية من جهة أخرى، كما تراوحت هذه السياسة بين إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة الإنتاجية تارة و الصناعات الخفيفة الاستهلاكية تارة أخرى، و هي تطبق على مرحلتين:[88]

  - **المرحلة الأولى** : تتمثل في تصنيع السلع البسيطة كالملابس ،حيث أن هذه المنتجات لا تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة و لا إلى تقنيات وتكنولوجيا عالية، كما أن هذه المنتجات تتلاءم و الظروف السائدة في الدول النامية ،و التي تتمثل في توفير اليد العاملة غير المؤهلة و الرخيصة من أجل القيام بمشروعات صغيرة ذات تكنولوجيا متواضعة.

89. خالد محمد السواعي، مرجع سبق ذكره ، ص19.

88. عادل أحمد حشيش :" **العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،مرجع سبق ذكره ، ص 30 .

❖ **المرحلة الثانية** : تتمثل في إنتاج السلع الاستهلاكية كالسيارات، و تعتبر هذه المرحلة التحدي الأكبر بالنسبة لهذه الفئة من الدول ، ذلك أنّها تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة و أحدث التكنولوجيا و الكفاءة و المهارة العالية ،و هذا ما لا يتوفر في هذه الفئة .

كما أن هناك عوامل منها داخلية و خارجية تساعد في فعالية هذه السياسة ،حيث تتمثل العوامل الداخلية في أن كل دولة اتبعت هذه السياسة ،فإنها تتمكن من تحقيق زيادة في الإنتاج التي تسمح بإشباع الاحتياجات المحلية و الاستغناء عن الاستيراد و توجيه الفائض إلى الخارج بغية الحصول على العملة الصعبة، أمّا العوامل الخارجية فتتمثل في المساعدات من رأس المال ،سلع، تجهيزات و القروض لعمليات التصنيع ،و التحديث الاقتصادي الداخلي.إلا أن هذه السياسة وجهّت لها انتقادات تمثلت في :

- إن الهدف المنشود وراء هذه السياسة هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي و التحرر من التبعية الأجنبية ،إلا أنّ عن طريق تطبيق هذه السياسة (مرحلة 2) يلزم الدول النامية على استيراد كل من رأس المال و التكنولوجيا من الخارج ،مما يترتب عنه تقوية تبعية هذه الدول للخارج و التي تتمثل في الاقتراض الخارجي ،و بالتالي السيطرة على الاقتصاد المحلي.
- إن هذه السياسة لم تمكن الدول المتخلفة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم و التمتع بالقدرة التنافسية ،حيث أن هذه الدول ليس بإمكانها إنتاج إلا صناعات صغيرة الحجم ،و التي لا تتوافق مع المواصفات التي تتطلبها المنافسة الأجنبية.

إستراتيجية الصناعة الموجهة للتصدير:هذه السياسة تقوم على إستراتيجية تنمية الصادرات بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية بإقامة و تشجيع صناعات تصديرية تتمتع فيها الدول بميزة نسبية ،حيث تستطيع هذه السلع اختراق السوق الدولية ،مما يؤدي إلى زيادة الصادرات، و بالتالي حدوث فائض في ميزان المدفوعات و الذي من الممكن استخدامه لتحقيق التنمية الاقتصادية ، و قد حاولت بعض الدول

إعتاق هذه السياسة بتحرير تجارتها باعتبار، أن هذه الحرية تنمي الصادرات كما و نوعا من خلال المنافسة الدولية ،إلاّ أن درجة الحرية و نوعية الإجراءات المستعملة تختلف حسب طبيعة كل نظام سياسي لكل دولة .

و لتشجيع نمو الصادرات يجب المحافظة على سعر صرف يساعد في زيادة ربحية المنتجين المحليين عند بيعهم للبضائع في الأسواق العالمية، فيتوجب على الدول تخفيض عملاتها بين الحين والآخر للوصول للتوازن – دون فائض أو عجز– والمحافظة على سعر المرتبط بارتفاع التضخم.[89]

كما يمكن اتخاذ الإجراءات بهدف تشجيع الصادرات و التي تتمثل في :

- تقديم مساعدات و تسهيلات ائتمانية للتصدير، قروض لإقامة الصناعة، و تقديم إعانات بدعم الشركات التي تقوم بالتصدير.
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية على التوطن، باعتبارها تجلب معها رأس المال و التكنولوجيا، مما يزيد من قدرة البلد التنافسية.
- تشجيع الصناعات التي تعتمد على كثافة العمل أو توافر المواد الأولية داخل الإقليم ،خاصة صناعة النسيج و الأحذية من أجل تصديرها إلى البلدان المتقدمة .وينبغي عند تبني هذه السياسة تصدير السلع المحلية التي تستخدم بكثافة المواد المحلية المتوفرة في تلك الدولة.[90]

90. خالد محمد السواعي،مرجع سبق ذكره، ص 199 .

91. مصطفى رشدي شيحة ،" **المعاملات الاقتصادية الدولية** " ،مرجع سبق ذكره ، ص 170 .

المطلب الثالث: الإنفتاح التجاري

إن الأساس الفلسفي للنظام الاقتصادي العالمي الذي تعتبر منظمة التجارة العالمية إحدى أركانه يقوم على مبادئ الليبرالية الاقتصادية الجديدة، وفي إطار الترويج للنظام العولمي الذي يقدم مبدأ تحرير التجارة على أنه ينتج ازدهار التبادل وإن هذا الازدهار هو الذي يدفع بعملية التنمية

أولا : مفاهيم حول الإنفتاح التجاري و مزاياه

1- تعريف الإنفتاح التجاري:

لقد تعرفنا في الفصل الأول على التحرير الإقتصادي و الخطوات التي يمر بها منها تحرير التجارة الخارجية، كما رأينا كذلك أن مفهموم التحرير الإقتصادي مرتبط بمفهوم الإنفتاح التجاري و لهذا يمكن تعريفه:

- التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف؛
- هو جملة من الإجراءات و االتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الصادرات و الواردات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلا[91]؛
- إلغاء القيود على الصادرات و الواردات و تخفيض التعريفة الجمركية على الواردات و التخلص من السبل الأخرى لتقييد الواردات كالقيود غير التعريفية و الفنية، الصحية.....، وعدم إلزام المنتجين المحليين أو المستثمرين الأجانب بشراء نسبة من معينة من مدخلات الإنتاج من المصادر المحلية، و عدم إلزام الشركات الأجنبية بتصدير نسبة معينة من إنتاجها.....[92]
- أما بالنسبة للمؤسسات الدولية فإن تحرير التجارة الخارجية تعني:
  - التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير ؛

[91] - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية-، ديوان المطبوعات الجامعية،الطبعة الثانية، 2005، الجزائر،ص249.

[92] - منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الإقتصادية الثالثة و الثلاثون. دمشق، سوريا، 2010/03/23.

- إتباع سياسات حيادية بين التصدير و الإستيراد؛
- التخفيض التدريجي لقيمة الرسوم الجمركية إلى غاية التخلي عنها نهائيا

كما تستهدف عملية التحرير التجاري إلغاء التفضيلات التي كانت تتمتع بها دول معينة أو مجموعة من السلع بالنسبة للرسوم الجمركية، و التخفيض التدريجي لعدد من السلع الممنوعة من الإستيراد أو التي وضع عليها سقف أو شروط للإستيراد، بالإضافة إلى إلغاء الدعم الحمائي للمنتوج المحلي؛

☚ إن الهدف من إلغاء لنظام الحصص و و تقليص من القيود التعريفية يكمن في جعل الصناعة الوطنية أكثر تنافسا.

أما التعريف الأساسي و الأكثر تداولا للإنفتاح فيتمثل في فتح الحساب التجاري لميزان المدفوعات، و يعني ذلك إزالة مافة الحواجز التعريفية و غير التعريفية أمام حرية تنقل السلع و الخدمات، و تتمثل النتيجة لذلك في التقارب بين الأسعار المحلية للسلع و الخدمات التبادلية دوليا من جهة و الأسعار العالمية من جهة أخرى، كما يتوقع كذلك أن تتأثر أسعار السلع و الخدمات غير تبادلية و إن كان بصورة غير مباشرة. و نتيجة أخرى تتعلق بمستوى رفاهية المستهلك ، بإزالة الرسوم الجمركية المشوهة للأسعار عن السلع و الخدمات للسلع المستوردة، يصبح المستهلك حرا في اختيار مابين السلع المستوردة و السلع المصنعة محليا، و تزداد مكاسبه مع تنوع فرص الإستهلاك و لنفس تلك الأسباب ينتظر أن تساعد حرية الإختيار مابين المدخلات المستوردة و المصنعة حاليا على ترشيد الإنتاج من خلال خفض تكلفة الإنتاج الناتجة عن تشوه الأسعار بشرط احترام الممارسات التنافسية.[93]

[93] - التكامل مع الإقتصادالعالمي – تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي-، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2006، ص3.

كما يوجد أربع أشكال لتحرير التجارة:[94]

1- التحرير من جانب واحد: و فيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز الحمائية حيث ترى الدولة أنها تصبح أكثر إستفادة من التجارة الدولية من خلال خفض القيود أمام باقي الدول؛

2- التحري الثنائي: حيث تتفاوض دولتين على تخفيض الحماية بالنسبة لتجارتهما معا؛

3- التحرير الإقليمي:و تقوم فيه مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الإقليمية فيما بينهم، بحيث تحصل دول أعضاء التكتل على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، و غالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل الأشكال التالية:

- منطقة التبادل الحر؛
- الإتحاد الجمركي؛
- السوق المشتركة؛
- التكامل الإقتصادي.

4- التحرير متعدد الأطراف: و فيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال إتفاقيات مفتوحة لإنضمام الدول إليها العروفة بالمنظمة العالمية للتجارة.

☚كما أن الهدف الأساسي من تأسيس المنظمة العالمية للتجارة هو تحرير التجارة الخارجية من أجل تقوية الإقتصاد العالمي و رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي.

[94] - محمد صفوتقابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008،ص ص16-17.

2- مزايا التحرير التجاري:

يتميز التحرير التجاري بعدت منافع و مميزات للدول نذكر منها:[95]

1- زيادة التنافسية: من التعريف السابق أن إزالة التشوه في الأسعار بإزالة العوائق التي تعيق التجارة الخارجية يؤدي إلى ترشيد الإنتاج بتخفيض تكاليفه و زيادة استخدام التكنولوجيات الحديثة ، هذا ما يؤدي به إلى إحداث آثار تنافسية هامة في الإقتصاد؛

2- التقليص من التزامات الحكومة: الناجمة عن تكلفتها بإجراءات التجارة الخارجية من جهة و تحملها لتكاليف ناجمة عن التحديد الإداري لأسعار الصرف، مما يجعل الحكمة تنصرف لمهام أخرى؛

3- المساعدة على عملية الإندماج الإقتصادي بين الدول : بمختلف أشكال الإندماج الذي سبق ذكره في التعريف .

ثانيا: خطوات تحرير التجارة الخارجية:

بما أن التحرير التجاري نابع من النظام الرأسمالي الذي ينادي بالحرية الإقتصادية لإن تطور التجارة من تطور النظام الرأس المالي و هذا ما سنلاحظه من خلال الجدول التالي:

[95] - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره،ص ص 249-250.

الجدول (02-05) مراحل تطور تحرير الجارة في ظل تطور النظام الرأسمالي

المرحلة 1	- تم فيها تقسيم العمل الدولي إلى شكلين من التخصص: تخصص في القطاعات التقليدية، و التخصص في الإقتصاد المنجمي و في قطاع الخدمات المرتبطة به؛ - تخصصت الدول المتقدمة في صناعة السلع المصنعة و السلع الإستهلاكية و هيمنتها على قطاع التصدير؛ - عجز الدول النامية على التصدير بسبب سياسة العمل الرخيص و ضيق السوق المحلي و عجزها في دفع النمو
المرحلة 2 من 1946 إلى 1989	- التحرر السياسي؛ - انقسام دول المركز إلى دول رأسمالية و دول إشتراكية؛ - تغيير شكل التخصص الدولي باتباع سياسة احلال الواردات مما أدى إلى زيادة استراد السلع الوسيطية لإنشاء صناعات خفيفة التي تزيد من تصدير معدات التجهيز؛ - تعاظم دور الشركات متعددة الجنسيات باستحواذها على التكنولوجيا الحديثة و تعميق الثورة التكنولوجية، و المساهمة في نشر الرأسمالية و إنشاء مؤسسات بريتن وودز؛ - عقد اتفاقيات متعددة الأطراف التي من أبرزها GATT، بسبب ما تعرضت له الحرية التجارية خاصة من طرف الدول النامية التي قيدت من استيرادها للتقليل

	من عجز ميزان مدفوعاتها.
المرحلة 3 و هي المرحلة الحالية بداية من 1990	– سقوط النظام الإشتراكي و سيطرت النظام الرأسمالي على العالم؛ – الإحتكارات المالية من طرف الشركات متعددة الجنسيات؛ – انتصار للقيم الأمريكية؛ – انتشار ظاهرة العولمة خاصة العولمة الإقتصادية و منها العولمة المالية، – التحرير التجاري بانشاء المنظمة العالمية للتجارة.

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على محمد صفوت قابل، مرجع سابق ص 20-22.

ثالثا: إجراءات و شروط نجاح تطبيق سياسة التحرير التجاري:

قبل أن قيام الدولة بتحرير تجارتها الخارجية يجب أن تقوم بعدة إجراءات لضمان نجاح هذه السياسة و سنتطرق إلى إجراءات تطبيق التحرير التجارة ثم شروط نجاحها.

1- إجراءات تطبيق التحرير التجاري:

على كل دولة قبل أن تقوم بادماج أسواقها المحلية بالأسواق العالمية أن تتخذ مجموعة من الإجراءات لتعزز تنافسية مؤسساتها المحلية و من بين هذه الإجراءات نذكر منها: [96]

- ✓ إقامة هيئات و مؤسسات استشارية لدعم الصادرات و العمل على حل المشاكل التي تواجهها في إطار استراتيجية واضحة المعالم لتطوير الصادرات، بالإضافة إلى إزالة العراقيل الإدارية و التنظيمية و حتى القانونية، بحيث تقوم هذه الهيئات إلى مرافقة السلع المصدرة من المؤسسات المنتجة إلى الأسواق النهائية؛
- ✓ إنشاء صناديق لدعم و تمويل الصادرات، لتشجيع المؤسسات المصدرة و تحفيز إنتاج القطاعات التي تتوفر فيها ميزة نسبية تمكن من التصدير، مما يسمح للدولة بالتخصص و تعظيم المكاسب من الإندماج الدولي؛

- أحمد حبيب زغودي، **"أثر التحرير المالي على النشاط الإقتصادي –حالة الجزائر للفترة 1990-2008-"**، رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا، قسم اقتصاديات المالو الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2011، ص37.

- ✓ إزالة المزايا الجمركية بشكل تدريجي و دعم المؤسسات الوطنية من أجل تمكينها من رفع كفاءتها التنافسية، و قدرتها على البقاء بعد الإنفتاح التام على السلع الأجنبية؛
- ✓ توسيع البنية التحتية و تطوير تدريب يد العاملة و تكوينها، لأن الإهتمام بهذا الجانب يمكن من تعزيز تنافسية الإقتصاد و يدعم قدرته على استيعاب التكنولوجيا و التغيرات السريعة التي تطرأ على الإقتصاد العالمي.

2- شروط نجاح سياسة التحرير التجاري:

و من أجل تطبيق هذه الإجراءات تعتمد الحكومة على مجموعة من الأدوات أهمها:

- ✓ وجود سياسات إقتصادية كلية سليمة، و تعويم سعر الصرف العملة بهدف إعطاء القيمة الحقيقية لهذه العملة تعكس الواقع الإقتصادي؛
- ✓ تغيير نظام الأسعار بالتخلي التدريجي عن القيود الكمية و التخفيض التدريجي للدعم المخصص للسلع الإستهلاكية (خبز، حليب، زيت....) ؛
- ✓ تغيير نمط تدخل الدولة في التجارة الدولية؛
- ✓ من الأفضل قبل القيام بإجراء التخفيضات في مستويات التعريفة الجمركية زيادة الصادرات، وهذا يتم بالتزامن مع تخفيض سعر الصرف ليمكن من تحقيق مكاسب مبكرة من عملية التحرير عن طريق زيادة الصادرات و الإنتاج العمالة[97]؛
- ✓ تبسيط إجراءا التصدير و الإسترداد باختصار عدد المستندات و الوثائق المطلوبة من المصدرين و المستوردين، و تسهيل الإجراءات بالموانئ و المطارات و الحدود البرية؛
- ✓ التسويق الدولي للمنتجات المحلية بالمشاركة في المعارض الدولية و الإتصال بالمتعاملين الأجانب.[98]

[97] - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص251.
[98] - أحمد حبيب زغودي، مرجع سابق، ص38.

رابعا: خطوات التحري التجاري من خلال الإتفاقيات متعددة الأطراف:

سنتبع أهم خطوات التحرير التجاري التي مر بها من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف:

	النشأة	الأهداف
هافانا ميثاق	قرر المجلس الإقتصادي و الإجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة عقد مؤتمر في هافانا عاصمة كوبا في الفترة 1947/11/21 إلى 1948/03/24صدر ميثاق هافانا الذي أوصى بانشاء هيئة دولية للتجارة و تهيئة الظروف للتقدم الإقتصادي و الإجتماعي	– ضمان زيادة الدخل الوطنيو الطلب الفعلي و التوسع في الإنتاج و إستهلاك و مبادلة السلع ؛ – مساعدة و تشجيع التنمية الصناعية و الإقتصادية للدول النامية و تشجيع انتقال تدفقات رؤوس الأموال ؛ – تسير وصول جميع الدول إلى الأسواق و مصادر المواد الأولية و وسائل الإنتاج؛ – تخفيض التعريفة الجمركية و غيرها من الحواجز التي تعيق التجارة الدولية؛ – تمكين البلد المتخلفة من تنمية تجارتها و اقتصادها وتفادي اللجوء إلى تدابير تسبب إضطراب التجارة أو التأخير التقدم الإقتصادي.
		–
	1948 إنشاء لجنة مؤقتة لهيئة التجارة	– المصادقة على ميثاق هافانا.
	1950	دعم GATT باعتبارها أول معاهدة متعددة الأطراف تعقد لتنظيم التجارة الدولية و التي دعت إلى وضع هذا الميثاق عام 1945
اتفاقية العامة للتجارة و	اتفاقية متعددة الأطراف أبرمت في أكتوبر 1947 بتوقيع 23	– تحرير التجارة الدولية و بالتالي الزيادة في حجمها؛ – تخفيض التعريفة الجمركية و إلغاء القيود الإدارية على

التعريفة الجمركية GATT	دولة و أصبحت سارية المفعول 1948/01/01	الواردات – السعي المتواصل لإزالة هذه الحواجز و فتح الأسواق. – السعي إلى زيادة تصاعدية ثابتة في حجم الدخل الوطني؛ – تنمية و توسيع الإنتاج و المبادلات التجارية السلعية الدولية و الخدمات؛ – تشجيع الحركة الدولية لرؤوس الأموال و مايرتبطبها من استثمارات دولية ؛ انتهاج المفاوضات كوسيلة لحل المشاكل المتعلقة بالتجارة الدولية، و فض المنزاعات. – كما عملت GATT بمبدأ التخفيض الجمركي عبر عدة جولات، أهمها جولة كينيدي(1962–1968) و جولة نيكسون (1973_1980) و جولة الأوروغواي 1986 إلى غاية الاتفاق على انشاء منظمة عالمية للتجارة 1994.
المنظمة العالمية للتجارة OMC	تم الإعلان عليها في مراكش بالمغرب 1994 ضمن آخر جولات GATT و هي جولة الأوروغواي و دخلت حيز التنفيذ في 1995/01/01	– هدفها الأساسي تحرير التجارة الدولية؛ – تقوية الإقتصاد العالمي و رفع مستوى الدخل الوطني الحقيقي و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية بتحرير التجارة؛ – التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لتنسيق السياسات التجارية و النقدية و المالية؛ – ادماج اقتصاديات دول أروبا الشرقية و الدول النامية في الإقتصاد العالمي، والإستفادة من الإمكانيات المادية والبشرية و الطبيعية المتاحة لديها؛ – منح الدول النامية معاملة تفضيلية بمنحها فترة أطول من تلك الفترة الممنوحة للدول المتقدمة في الإندماج في

		إقتصاد السوق؛ – إيجاد حل خاص بفض النزاعات التجارية التي قد تنشأ بين دول الأعضاء؛ – توفير الحماية اللازمة للسوق العالمية لجعله يعمل في بيئة مناسبة لنختلف مستويات التنمية ؛ – توسيع وخلق أشكال جديدة لتقسيم العمل الدولي و زيادة نطاق التجارة الدولية؛ – السعي إلى تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد مع حماية البيئة و الحفاظ عليها و دعم الوسائل الكفيلة لتحقيق ذلك؛ – خلق منافسة في التجارة الدولية تعتمد على الكفاءة الإقتصادية في تخصيص الموارد.

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على:– محمد صفوت قابل، مرجع سابق ص46

– جميلة الجوزي، ميزان مدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث العدد 11، 2012.

خلاصة الفصل الثاني :

إن التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يمكننا أن نتصور العالم بدونها ،حيث لا يمكن لأي دولة أن تستقل باقتصادها عن بقية دول العالم، إذ أن العالم كله تقوم بين دوله علاقات اقتصادية عرفها التاريخ منذ عقود زمنية طويلة مضت ،ولقد تعددت نظريات التجارة الدولية في محاولة لكل نظرية تفسير وتحديد النمط الذي يحكم التجارة الدولية ،وتنوعت السياسات الاقتصادية بين سياسة التحرير والتي تنادي بها الدول الرأسمالية عن طريق المنظمة العالمية للتجارة ،وسياسة التقييد والتي غالبا ما تتبعها الدول النامية ،في محاولة منها لحماية صناعاتها الناشئة ،وتتحدد أهمية التجارة الدولية أساسا في أنها تقوم في بلد ما بتزويد المستهلكين بالسلع والخدمات التي يحتاجونها ولا يستطيعون إنتاجها محليا عن طريق نشاط الاستيراد ،وكذلك يستطيع بلد ما التخلص من فائض السلع المنتجة بتصديرها إلى بلدان أخرى ،وعليه فإننا نجد أن التجارة الدولية تخلق شبكة من الروابط والعلاقات بين الدول المختلفة وتؤثر على اقتصادياتها ،وخاصة على أسواق السلع والخدمات ،وعلى الأسواق المالية والنقدية.

الفصل الثالث

تطور النظام المالي و السياسات التجارية

و النمو الإقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل:

بعد استقلال الجزائر انتهجت النظام الإشتراكي من أجل بناء إقتصادها عن طريق المخططات التنموية إلا أن هذه المخططات باءت بالفشل خاصة في بداية الثمانينات وأقدمت الجزائر على عدة تعديلات كالتطهير المالي المؤسسات و استقلالية البنوك إلا أن هذا لم يأتي بالناتج الإجابية فتدهور حالة الإقتصاد خاصة بعد الصدمة البترولية لسنة 1986 التي جعلت الإقتصاد في حالة ركود، ارتفعت المديونية الإقتصاد زد على ذلك الخدمة الدين، وضعف الجهاز المصرفي الذي يعد القلب النابض للإقتصاد، و مع تأزم الأوضاع الإقتصادية جعل الجزائر تلجأ إلى المؤسسات الدولية لطلب مساعدة من أجل الخروج من هذه الأوضاع و الذي فرض عليها القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية، و أن تنتقل من الإقصاد الإشتراكي نحو اقتصاد السوق، و لهذا اتخذت الجزائر عدة إجراءات لتحرير اقتصادها ابتداء من صدور قانون النقد و القرض سنة 1990 و بذل مجهودات من أجل التحرير النقدي و المالي بالانتقال من استعمال الأدوات المباشرة للسياسة النقدية إلى استعمال الأدوات غير مباشرة و تحرير أسعار الفائدة للوصول إلى معدلات حقيقية موجبة. كما أن أعطى هذا القانون دفعا قويا لتحرير التجارة الخارجية إعتبارا من سنة 1994 التي تعتبر كتحرير كلي للتجارة الخارجية خاصة أن الجزائر كانت ملزمة بعدة اتفاقيات قيد التنفيذ كالشراكة مع الإتحاد الأروبي، الانضمان إلى المنظمة العالمية للتجارة، و المنطقة الكبرى الحرة العربية.

إن الهدف الأساسي لانتهاج سياسات إقتصادية هو الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، إلا أن النمو في الجزائر عرف عذة مراحل من التطور فقد عرف تذبذا خلال مرحلة المخططات التنموية ليعرف انخفاضا و حتى أنه سجل معدلات نمو سالبة بعد الأزمة البترولية 1986 ليرتفع بعد سنوات التعديل الهيكلي و لاستكمال الإصلاحات و اصلاح ما خلفه برنامج التعديل من سلبيات خاصة على السياسات الإجتماعية و لدعم النمو من وجهة نظر أخرى بنظرية كينزية تم برامج الإنعاش و دعم النمو

ولهذا أقدمنا على تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: النظام المالي الجزائري و تحرير؛

المبحث الثاني: تطور السياسة التجارية الخارجية في الجرائر؛

المبحث الثالث: النمو الإقتصادي في الجزائر.

المبحث الاول : النظام المالي الجزائري و تحريره

يعتبر النظام المصرفي العمود الفقري في اقتصاد أي بلد.' تجميع المدخرات من مختلف الأعوان الاقتصاديين.' منح القروض والتسهيلات الائتمانية لطالبيها،ومن خلال هذا المبحث سنحاول تبيان اهم الاصلاحات التي شهدها النظام المصرفي الجزائري..

المطلب الاول : النظام المالي الجزائري مابين الفترة الممتدة(1962–1990)

وقسمناها الى ثلاث مراحل :

أولا: الجهاز المصرفي خلال(1962– 1970):

كان النظم البنكي الذي ورثته الجزائر عن النظام الاستعماري بعد الإستقلال، يتكون من أكثر من عشرين بنكا، كلها بنوك أجنبية. وقد اقتنعت الجزائر مبكرا بصعوبة إيجاد الإنسجام اللازم بين نظام بنكي ذو نزعة ليبرالية، خدم تحت الوصاية الاستعمارية، و نظام إقتصادي ذو نزعة إشتراكية يهدف إلى تبني سياسة تنموية تتمتع بالإستقلالية، وقد تكرست هذه القناعة مبكرا من خلال التردد و الرفض اللذين أبداهما هذا النظام البنكي الموروث في تمويل عمليات التراكم(الإستثمارات) التي تقوم بها المؤسسات الوطنية، التي أرادتها الدولة أن تكون ركيوة هذه السياسة المستقلة في الإقتصاد، و تركيزها على تمويل أنشطة الإستغلال و عمليات التجارة الخارجية التي ترتبط بشكل وثيق بالقوةا لإستعمارية, و كان ذلك من بين الأسباب العميقة التي دفعت الجزائر إلى تأميم هذا النظام الأجنبي و تأسيس نظام بنكي وطني تسيطر عليه الدولة ،و تتمثل مهمته الأساسية تمويل التنمية الوطنية.

أ- إقامة جهاز مصرفي جزائري منذ 1962:

- بتاريخ 29 أوت 1962 تم فصل الخزينة العامة للجزائر عن الخزينة الفرنسية، و هو ماسمح للجزائر القيام بعض المهام التقليدية للوظائف التقليدية لوظائف الخزينة العامة ، و التدخل في بعض الميادين الإقتصادية كالتكفل بالأنشطة الزراعية و الصناعية استجابة لمتطلبات الإقتصاد الملحة[1]؛
- يعتبر إنشاء البنك المركزي الجزائري في حد ذاته حدثا تاريخيا و مكسبا للجزائر بعد استقلالها أمام مهام و الوظائف التي أسندت له ففي مجملها لا تختلف عن المهام التقليدية للبنوك المركزية في مختلف الدول.

ب- إنشاء و تطوير نظام مالي مستقل : حيث كان البنك المركزي بالجزائر يصدر العملة الموجودة(الفرنك الفرنسي) حتى 10أفريل 1964 و ابتداءا من هذا التاريخ تم إصدار العملة الوطنية بالدينار[2] .

ووفقا لقانون المالية 1965 فإن البنك المركزي قد وضع كلية لخدمة الخزينة العامة، يمنحها تسبيقات و قروض غير منتهية بدون قيد أو شرط، على ذلك كان البنك المركزي لا يخرج عن كونه محاسب للخزينة العامة؛

- انشاء الصندوق الجزائري للتنمية بمقتضى القانون 165-63 الصادر في 7ماي 1963: الفراغ الذي أحدثته البنوك الأجنبية في تمويل الإقتصاد الوطني، أدى إلى التعجيل بإنشاء هذا الصندوق بغرض تمويل المؤسسات الوطنية أمام عدم قدرة هذه الأخيرة الحصول على القروض البنكية الأجنبية، وقد أوكلت له مهام منها إنجاز و تنفيذ برامج الإستثمارات المخططة من قبل إدارة التخطيط تسيير ميزانية التجهيز؛
- إنشاء بنك متخصص في تمويل السكن وهو الصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط CNEP بتاريخ 10 أوت 1964؛

[1]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية' الجزائر، الطبعة الثانية،2008، ص173

[2]- خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي،"**البنوك الإلكترونية-البنوك التجارية-السياسة النقدية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008،ص181

- اتخذ قرار تأميم البنوك الأجنبية في عام 1966[3] تأسست على إثره بنوك وطنية تعود ملكيتها كليا للدولة، على أن يقوم كل بنك من هذه البنوك الوطنية الجديدة بتمويل مجموعة من قطاعات الإقتصاد الوطني ، وكان هدفها السيطرة و التحكم في الموارد المالية الوطنية و توظيفها من أجل بناء أسس هذه الدولة و إقامة تنمية وطنية سريعة و مستقلة. فنتج عن ذلك مجموعة من البنوك وهي:

- **البنك الوطني الجزائري BNA**: أنشىء بموجب الأمر 66-187 بتاريخ 13 جوان 1966 برأسمال قدره عشرون مليون دينار جزائري وجاء محل البنوك التالي: (القرض العقاري التونسي و يضم ستون وكالة بتاريخ 1جويلية 1966، القرض الصناعي التجاري أدمج بتاريخ 1 جويلية 1967 ، البنك الوطني للتجارة و الصناعة في إفرقيا أدمج بتاريخ 1 جانفي 1968، بنك الخصم بمعسكر أدمج بتاريخ 5 ماي 1968، وبنك باريس أدمج في 4ماي 1968) و قد اعتبر البنك الوطني الجزائري أداة للتخطيط و دعامة للقطاع الإشتراكي و الزراعي ،وإقراض المنشآت الصناعية ، ودعم التجارة الخارجية؛

- **القرض الشعبي الجزائري CPA**: أنشىء بتاريخ 20 ديسمبرو بموجب القانون رقم 66-30 المعدل بالأمر 67-75 في 11ماي 1967، برأس مال يقدر بخمسة عشرة دينار جزائري و جاء المركزي الجزائري للحل محل البنوك الشعبية (القرض الشعبي الجزائري و هران، قسنطينة، عنابة-و الصندوق المركزي الجزائري للقرض الشعبي)، كما أدمجت فيه ثلاثة بنوك أجنبية (شركة القروض المارسيلية جوان 1968، الشركة الفرنسية للتسليف 1972، و البنك المختلط الجزائر – مصر جانفي 1968)، كما تتمثل وظائف هذا البنك في إقراض الحرفيين و قطاع السياحة و الصيد البحري و التعاونيات غير الفلاحية في ميادين الإنتاج، التوزيع و التجارة،. كما يقوم بدور الوسيط في العمليات المالية للإدارة الحكومية فيما يخص إصدار السندات العامة و فوائدها و تقديم القروض

[3]- الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي و البنكي**، ديوان المطبوعات ثالجامعية،، 2013، ص324

و السلف مقابل سندات عامة إلى الإدارة المحلية و تمويل مشتريات الدولة ، الولايات البلديات، و الشركات الوطنية؛

- **البنك الخارجي الجزائري BEA**: تأسس بموجب المرسوم رقم 67-204 بتاريخ 1 أكتوبر 1967، و تميز عن المصرفين السابقين أن تأسيسه مثل الحلقة الأخيرة من إجراءات التأميم المصرفي، وضم خمسة بنوك أجنبية و هي:(القرض الليوني الذي أمم في 12 أكتوبر 1967، الشركات العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي للجزائر و حوض المتوسط، باركليز بنك) ،و تتمثل مهام البنك الخارجي الجزائري في منح الإعتمادات عن الإستيراد و إعطاء ضمانات المصدرين، و وضع إتفاقات و إعتمادات مع البنوك الأجنبية، كما أنه يمارس كل العمليات المصرفية التقليدية.

ثانيا: الإصلاحات من(1970-1982):

رافق تشكل النظام النقدي الوطني تطورا وظيفيا على مستوى نظام التمويل، و الذي كان يسعى إلى بناء الصيغة الملائمة التي تمكن البنوك الوطنية من خلالها تغطية كل حاجيات التمويل في الإقتصاد الوطني في إطار العقيدة التي قامت عليها التنمية الإقتصادية و الإجتماعية للبلاد. الذي كان الإنشغال الأساسي قبل 1971 يتمثل في السعي إلى الإستمرار في ضمان تواصل تمويل النشاط الإقتصادي أمام شح الموارد المالية من جهة و عدم قيام القطاع البنكي الأجنبي بدوره التمويلي من جهة أخرى. و لهذا قامت الجزائر بإصلاح مالي سنة 1971:

- **الإصلاح المالي سنة1971**:

جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970- 1973) بهدف إزالة الإختلال و تخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات، كما أجبر قانون المالية المؤسسات العمومية على مركزية

حساباتها الجارية و كل عملياتها الاستغلالية على مستوى بنك واحد تحدده الدولة حسب اختصاص البنك في كل القطاع[4] ؛

هذا الإجراء الذي اتخذته وزارة المالية يبين بطريقة غير مباشرة دور البنك المتمثل في إعطائه إمكانية تسيير و مراقبة حسابات المؤسسة التي تفتح لديه حساباتها، ويكون عبارة عن حسابين لها في البنك ، يخصص الحساب الأول لتمويل نشاطات الاستثمار بينما يستعمل الثاني في تمويل نشاطات الإستغلال[5].

- إن الإصلاح الذي أدخاته الدولة على النظام المصرفي سواء تعلق الأمر بتمويل الإستثمارات المخططة أو إنشاء الهيئة الفنية للمؤسسات المصرفية و الهيئة العامة للنقد و القرض ، و إلغاء صندوق الجزائري للتنمية و تعويضه بالبنك الجزائري للتنمية وفقا للمرسوم 46-71 المؤرخ في 1971/06/30، كل هذه الإجراءات كانت تهدف إلى ضرورة ضمان المساهمة الفعلية لكل موارد الدولة لتمويل الإستثمارات المبرمجة سواء في التخطيط الرباعي الأول (1970-1973) و الرباعي الثاني(1974-1977)[6].

و ابتداء من [7] 1978 بدأ التراجع عن آليات القرض التي حددت بموجب إصلاح 1971، فقد تم التخلي عن تمويل المؤسسات بواسطة القروض البنكية متوسطة الأجل و تعويضها بقروض طويلة الأجل التي تمنحها الخزينة. وهكذا نشهد حلول هذه الأخيرة محل النظام البنكي في تمويل الإستثمارات العمومية المخططة.

و على الرغم من أن هذا التحول جاء لغرض التخفيف من الضغوط الموجودة على خزينة البنوك فقد كان من نتائجه الأساسية تضييق الوظيفة التمويلية للبنوك و حصرها في إطار محاسبي. و قد أدخل ذلك نوعا من السلبية

[4]- بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ،مرجع سابق، ص 174

[5]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص326

[6]- بلعزوز بن علي ، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ، مرجع سابق، ص 175

[7]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص326

على مسار كل النشاط البنكي سواء على مستوى توزيع القروض، مع تعاظم دور الخزينة في هذا المجال أو على مستوى إضعاف إرادتها في تعبئة الإدخار.

ثالثا: إعادة هيكلة المؤسسات 1982 :

- **قبل 1986**:

انطلقت الإصلاحات الهيكلية للقطاع الإقتصادي مع بداية الثمانينات، و قد تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي بسبب النتائج السلبية التي أظهرتها حصيلة السبعينات للاستثمارات العمومية المخططة.

و لم يقتصر الإصلاح على القطاع الحقيقي فحسب ما عرفته هذه المرحلة من إعادة هيكلة كل من البنك الوطني الجزائري و القرض الشعبي الجزائري فانبثق عنهما مصرفان هما على التوالي: البنك الفلاحي للتنمية الريفية BADR يختص في تمويل القطاع الزراعي الذي أهمل في سنوات السبعينات، و بنك التنمية المحلية BDL لتزويد الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية التابعة لها بهيئات متخصصة في التمويل.

كما عرف الإقتصاد الوطني في نهاية 1985 صعوبات مالية نتيجة انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة بسبب تدهور أسعار المحروقات و انخفاض قيمة الدولار، الأمر الذي أدى إلى توقف معظم المخططات التنموية، و الدخول في مرحلة التفكير في إعادة النظر في مبادئ تسيير الإقتصاد.

- **مرحلة الإصلاحات (1986-1989)**:

لقد أدت سياسة التسيير الإداري و المركزي للقطاع المالي إلى تهميش البنوك الجزائرية وفقدانها للمصداقية المالية فأثر سلبا على الإقتصاد، حيث انخفضت كفاءة الإستثمارات نتيجة انخفاض تكلفة رأس المال و مستويات النمو

، هذا ما استدعى إلى تطبيق سياسة إصلاح إقتصادي و مالي لإعادة مكانة الجهاز المصرفي، بالإصلاحات المتمثلة فيما يلي:

أ- الإصلاح المالي سنة 1986:

في سنة 1986 تم إدخال إصلاح جذري على الوظيفة البنكية من أجل إرساء المبادئ العامة للبنوك العمومية و توحيد الإطار القانوني الذي يسير المؤسسات المصرفية ،و ذلك بموجب قانون القرض و البنك(86-12)الصادر في(19_08- 1986)، حيث بدأ الإعتماد فيه على المردودية و الربحية و الأمان في تسيير البنوك العمومية خاصة في مجل منح القروض بمختلف أنواعها ،و من هنا دخل مفهوم جديد يسمى بالخطر البنكي في إدارة البنوك التجارية الجزائرية.

و تم استحداث المخطط الوطني للقرض الذي يعتبر جزء من الخطة الوطنية للتنمية ،حيث يحدد الأهداف التي يجب بلوغها في جمع مصادر النقد و الأولويات في توزيع القروض، و بمقتضى المادة 26 من القانون فإن المخطط الوطني للقرض يعمل على تحديد مايلي[8]:

- حجم وطبيعة مصادر القروض الداخلية و القروض التي تمنحها كل مؤسسة قرض؛
- حجم القروض الخارجية المجندة؛
- مستوى تدخل البنك المركزي في الإقتصاد؛
- كيفية و نمط تسيير مديونية الجزائر.

فقد أرسى هذا الإصلاح مجموعة من المبادئ التي أصبحت تشكل معالم النظام النقدي الجديد ،و التي تتمثل على الخصوص فيما يلي[9]:

[8] - لشعب محفوظ، **القانون المصرفي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية، 2001، ص23

- استعادة البنك المركزي لدوره كبنك البنوك، و أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية و إن كانت هذه المهام تبدو في أحيان كثيرة مقيدة؛
- وضع نظام بنكي ذو مستويين تم بموجبه الفصل بين البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض و بين نشاطات البنوك التجارية؛
- استعادة مؤسسات التمويل لدورها داخل نظام التمويل من خلال تعبئة الإدخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض، فأصبح بإمكان البنوك أن تستلم الودائع مهما كان شكلها و مدتها، و أن تقوم بتحديد القروض دون تحديد لمدتها أو للأشكال التي تاخذها, كما استعدت حق متابعة استخدام القرض و استرداده؛
- تقليص دور الخزينة في نظام التمويل و تغييب مركزة الموارد المالية.

ب- قانون استقلالية البنوك 1988:

رغم الإصلاحات التي جاء بها قانون القرض و البنك 1886 إلا أن الأزمة ظلت مستمرة، كما أن بعض الأحكام التي جاء بها قانون 1986 لم تعد تتماشى مع المستجدات التي طرأت على مستوى التنظيم الجديد للإقتصاد، هذا مادفع بالسلطات الجزائرية إلى اصدار قانون (88-06) الصادر يوم 12جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون (86-12) و المتضمن توجيه المؤسسات العمومية، حيث أصبحت البنوك

[9]- الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص327

أكثر استقلالية في إدارة مواردها المالية وفي منح القروض ،و بذلك أصبحت البنوك مؤسسات إقتصادية تهدف إلى تحقيق الربح و المردودية، كم تم انشاء سوق نقدي في مابين البنوك التجارية في ماي 1989[10].

ويمكن تحديد المبادئ التي قام علها قانون 1988 في النقاط التالية[11]:

- إعطاء الإستقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للإقتصاد و المؤسسات؛
- دعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الإقتصاد الكلي؛
- يعتبر البنك شخصية معنوية تجارية تخضع لمبدأ الإستقلالية المالية و التوازن المحاسبي، و هذا يعني أن نشاط البنك يخضع ابتداء من هذا التاريخ إلى قواعد التجارة ويجب أن يأخذ أثناء نشاطه بمبدأ الربحية و المردودية، و لكي يحقق ذلك يجب أن يكيف نشاطاته في هذا الإتجاه؛
- يمكن للمؤسسة غير المصرفية أن تقوم بتوظيف نسبة من أصولها المالية في إقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل التراب الوطني أو الخارجي؛
- يمكن لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الإقتراض على المدى الطويل .

عرفت البنوك على غرار المؤسسات الاقتصادية تحولات هامة كرست استقلاليتها المالية و أصبحت تتمتع بالشخصية المعنوية، لها رأسمال خاص موزعا على مختلف صناديق المساهمة التي تأسست بموجب القانون(88-03) المتعلق بإنشاء صناديق المساهمة، وفي هذا الإطار عرفت البنوك العمومية تحولات هامة مست جوانبها الإدارية والتنظيمية، حيث أصبحت عبارة عن شركات مساهمة تتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع لأحكام القانون التجاري، و التزامها بتوجيهات البنك المركزي.

[10]– عبد الرزاق عبد السلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة–تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح**–، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012، ص 106

[11]– بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ،مرجع سبق ذكره، ص184-185

وعلى الرغم من الإصلاحات المشار إليها إلا أن ما يمكن قوله أن البنوك العمومية لم ترقى إلى الدور الجديد المنوط بها، بسبب الإجراءات والقوانين المقيدة لأنشطتها ،ولم يتعدى دورها كونها أن أصبحت مجرد أداة لعبور ومحاسبة التدفقات النقدية التي تنتقل من الخزينة إلى المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما أصبحت التسهيلات الائتمانية تمنح بموجب قرارات إدارية،مما ترتب على زيادة أعباء القروض المشكوك فيها، مما أدى إلى عجز البنوك في تقديم السيولة إلى المؤسسات العمومية ، بل لجأت إلى طلب تسهيلات من البنك المركزي لمواجهة الوضع، هذه الوضعية المزرية التي عاشتها المنظومة المصرفية جعلت السلطات المعنية تتدخل لإنقاذ البنوك وإصدار قانون شامل ينظم العمل المصرفي ،ويحدد العلاقة بين مختلف مكونات المنظومة المصرفية الجزائرية.

المطلب الثاني: الإصلاحات الإقتصادية و بداية التحرير المالي

لقد تجسدت الخطوات الأولى من الإصلاحات من قانون (86-12)و القانون المعدل و المتتم له(88-03)في أهم المبادئ الإصلاحات الجذرية التي تم إدخالها على وظائف البنوك،و التي تضمنت إجراءات هامة فيما يخص الميزان المالي، إلا أن أهم الإجراءات التي جاء بها قانون 1986و التي كان من المفروض أن تجسد التنظيم الجديد لتمويل الإقتصاد من خلال المخطط الوطني للقرض لم يتم تطبيقها، حيث أن المادة 60 من قانون(86-12) ربط تطبيقها بإعداد قانون أساسي للبنك المركزي و مؤسسات القرض، إلا أن نشر هذا القانون الأساسي سجل تأخرا كبيرا، و النتيجة كانت أن القانون القرض و البنك لسنة 1986 لم يعد يتماشى مع المتغيرات الإقتصادية و الإجتماعية الحديثة خاصة بعد أحداث أكتوبر 1988 و التي أحدثت تغيرا جذريا سياسيا و إقتصاديا،رغم كل تلك الإصلاحات إلا أنها كانت في ظل نمط تسيير مخطط مركزيا أين تم تمويل الإستثمارات العمومية بالإعتماد على القروض المصرفية عن طريق الإصدار النقدي الجديد الذي أدى إلى رفع

معدلات التضخم و احداث اختلال في الحساب الخارجي مع وجود اختلالات تتعلق بتدفق الإئتمان و الإستثمار، وعدم التوازن بين الكتلة النقدية و الضخمة و عجز القطاعات الإقتصادية و ضعف إنتاجيتها[12].

وهذا ما استدعى إلى ادخال إصلاحات عميقة على هذا النظام بالإنفتاح على الإقتصاد الرأسمالي، و التمهيد للاندماج في اقتصاد السوق، حيث تعتبر سنة 1990 سنة فارقة في تاريخ النظام النقدي الجزائري بصدور قانون النقد و القرض 90-10[13].

أولا: قانون النقد و القرض 1990:

إن صدور قانون النقد و اقرض (90-10)الصادر في 14أفريل 1990 كان منعطفا حاسما فرضه اقتصاد السوق لإصلاح و انتعاش القطاع المصرفي الجزائري، بالرغم من أنه صدر في ظروف جد صعبة إلا أنه قبل القيام بعملية إصلاح إقتصادي لابد من إصلاح في النظام النقدي، لهذا جاء قانون النقد و القرض (90-10)ليحرر البنوك التجارية الجزائرية من القيود الإدارية المفروضة عليها، ويفتح المجال لإنشاء بنوك خاصة فوضع التعريف بالقانون الأساسي للبنك المركزي "بنك الجزائر" و نظم البنوك و القرض في آن واحد، و هو بذلك[14]:

- يجعل هيكلة القطاع المصرفي أرضية لعصرنته؛
- يعطي للبنك المركزي استقلاليته؛
- يمكن للبنك المركزي استعادة وظائفه التقليدية كبنك مركزي؛
- يزيل كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي؛

[12]- بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، العدد الأول، 2004، ص186.
[13]- غالم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص148
[14] – عبد الرزاق سلام، ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، مرجع سبق ذكره، ص107.

1- أهداف قانون النقد و القرض بتطبيق سياسة التحرير على القطاع المالي:

من الأهداف الأساسية لهذا القانون هو ارساء سياسة التحرير المالي و المصرفي في القطاع المالي في الجزائر و ذلك بعد تسجيل النتائج السلبية خلال مرحلة الكبح المالي قبل سنة 1990، و جاء هذا الإصلاح من أجل تحرير الإقتصاد و تحسين كفاءته من خلال تعزيز قوى السوق في تخصيص الموارد الإنتاجية و تقوية جوانب العرض في الإقتصاد، وهذا لارتباط الإصلاح المصرفي بالإصلاحات الشاملة في الإقتصاد الوطني و التي تهدف للاستقرار المالي و الإقتصادي و الوصول إلى معدل التضخم منخفض يدعم نجاح تنفيذ الخطوات المطلوبة لإصلاح القطاع المصرفي، و يمكن إيجاز أهداف هذا القانون فيما يلي[15]:

- تحرير القطاع المصرفي من التدخلات الإدارية و منح البنوك استقلاليتها، و ابعاد الخزينة العمومية عن نظام القرض، فلم تعد بعد الآن ملزمة بميكانيزمات منح القروض التي أصبحت موكلة للجهاز المصرفي فقط؛
- إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق، وإعادة تأسيس ملاءمة مؤسسات الدولة و البنوك؛
- رد الإعتبار للبنك المركزي فيما يتعلق بتسيير النقد و القرض، حيث يمنح قانون(90-10)صلاحيات واسعة لبنك الجزائر كإصدار النقود و المحافظة على استقرار قيمتها، تنظيم تداولها، ضبط سوق الصرف، الدخول في سوق النقدية و المشاركة عن طريق التفاوض في العقود الخارجية، و تتصدر هذه الصلاحية وظيفته في الرقابة النقدية فيصنع السياسة الملائمة لها و يشرف على تطبيقها؛
- تدعيم امتياز إصدار النقد بصفة محضة لفائدة البنك المركزي؛
- تولي مجلس النقد و القرض تسيير مجلس إدارة البنك المركزي؛

[15] – طرشي محمد، **متطلبات تحرير الخدمات المصرفية في ظل التحرير المصرفي و المالي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-، 2012-2013، ص240-241

- تشجيع الاستثمارات الأجنبية؛
- التطهير المالي للمؤسسات العمومية؛
- عدم التفرقة بين المتعاملين الإقتصاديين العموميين و الخواص في ميدان النقد و القرض؛
- إقامة نظام مصرفي متطور و قادر على ممارسة مهامه المصرفية بشكل يضمن تحقيق تراكم رأس المال وتوجيه مصادر التمويل؛
- توسيع شبكة البنوك التجارية و استحداث منتوجات بنكية جديدة؛
- تدعيم استقرار النظام المالي بسن مجموعة من القواعد الإحترازية التي تساير التطورات العالمية و تضمن الإنفتاح السليم على العالم الخارجي، بحيث تلتزم البنوك بجميع الإجراءات القانونية التي ينص عليها قانون النقد و القرض، وتخضع لرقابة الجنة المصرفية لها الحق في تطبيق عقوبات صارمة عليها في حالة خروجها عن القواعد و الإجراءات الواجب الإلتزام بها؛
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، و جعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

ويتم هذا التحول وفق مايلي[16]:

- ✓ جعل الأدوات النقدية تتماشى و فق قواعد السوق؛
- ✓ تحرير أسعار الفائدة ؛
- ✓ التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري و الرأسمالي؛
- ✓ إعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف؛

[16]- كمال عايشي، **أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الإقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر ، نوفمبر 2006.

- ✓ انشاء سوق نقدية و مالية حقيقية.

2- مبادئ قانون النقد و القرض:

إن قانون النقد و القرض حدد مهام كل هيئة متدخلة في القطاع المالي و المصرفي، ووضع حد للتفاعلات السلبية التي كانت تمارس من طرف السلطات التنفيذية بهدف تحقيق أهداف إجتماعية على حساب الاستقرار المالي، و لقد شكل هذا القانون دعامة مؤسسية و عملية عن طريق مجموعة من الأهداف الصارمة لتحقيق التوازن، و سمح بظهور إيطار قانوني و تنظيم جديد للقطاع المالي يستند إلى ميكانيزمات، و يمكن إبراز أهم مبادئ و خصائص النظام الجديد:

أ- الفصل بين الدائرة الإقتصادية و الدائرة الحقيقية:

كانت القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية، على أساس كمي حقيقي في التخطيط، وتبعا لذلك لم تكن أهداف نقدية بحتة، بل أن الهدف الأساسي هو تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الإستثمارية المخططة. و قد تبنى قانون مبدأ الفصل بين الدائرتين النقدية و الحقيقية، حتى تتخذ القرارات على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية و بناء على الوضع النقدي السائد[17].

ب- الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة المالية:

بالاعتماد على هذا القانون لم تعد الخزينة حرة في اللجوء إلى عملية القرض، و تمويل عجزها باللجوء إلى البنك المركزي بلا حدود و أو قيود، فأصبح هذا التمويل يخضع إلى بعض القواعد، وقد سمح هذا المبدأ إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاظم للخزينة؛

[17]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، مرجع سبق ذكره،ص 187.

- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي، و تسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- ✓ الحد من آثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية؛
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها الفعال؛
- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد.

ت– الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الإئتمان:

في نظام التوجيه كان هناك غموض الكبير على مستوى نظام التمويل، وجاء قانون النقد و القرض من أجل إبعاد الخزينة العمومية من منح القروض للإقتصاد ليبقى دورها يقتصر في تمويل الإستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة، ومن ثم أصبح توزيع القروض مسؤولية القطاع المصرفي في إطار المهامه التقليدية، و لذلك لبلوغ الأهداف التالية[18]:

- ✓ تراجع التزامات الخزينة في تمويل الإقتصاد؛
- ✓ استعادة البنوك و المؤسسات المالية لوظائفها التقليدية، خاصة في منح القروض؛
- ✓ أصبح توزيع القروض لايخضع لقواعد إدارية، و إنما يرتكز على مفهموم الجدوى الإقتصادية للمشاريع.

ث– إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة[19]:

قبل هذا القانون كانت الخزينة تلجأ في أي وقت و بدون حدود للبنك المركزي لتمويل عجزها، و على هذا الأساس كانت تتصرف و كأنها هي السلطة النقدية، ولهذا جاء قانون النقد و القرض للفصل بين الدوائر الثلاث السابقة، و هكذا تم إنشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع بالاستقلالية مقارنة مع مراكز القرار الإقتصادي

[18]- عبود عبد المجيد و بلحاج فراجي، **"الإصلاح النقدي في الجزائر و مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري"**، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017، ص62.

[19]– الطاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ص 347

الأخرى، ومن مهامها الرئيسية ضبط الكتلة النقدية بما يخدم الإقتصاد الوطني و أطلق على الهيئة التي تمارس السلطة النقدية بمجلس النقد و القرض، و حرص هذا القانون على أن تكون سلطة نقدية و حيدة و مستقلة:

- وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية ؛
- مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية؛
- و موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد و يتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

ج–أهمية السياسة النقدية:

من خلال مبدأ قانون 90–10 انشاء سلطة وحيدة و مستقلة من أجل إعادة الإعتبار للمبدأ السياسة النقدية كمتغير أساسي في الإقتصاد ، بعدما كانت مهمشة و مغيبة خلال ثلاثة عقود من الزمن، و نتيجة لذلك أرجع للبنك المركزي مهامه و وظائفه التقليدية منها:[20]

- إصدار الأوراق النقدية و القطع المعدنية؛
- تحديد قيمة و شكل حجم و مواصفات الأوراق النقدية و القطع المعدنية؛
- شروط كيفية مراقبة صنع و إتلاف الأوراق النقدية و القطع المعدنية؛
- منح رخص إنشاء البنوك و المؤسسات المالية الجزائرية و الأجنبية؛
- الترخيص بفتح و اعتماد مكاتب و وكالات تمثل البنوك الأجنبية ؛
- ضمن السوق النقدي السير الحسن للسوق النقدية من خلال تدخله بالأدوات المباشرة و غير المباشرة (معدل الخصم، سياسة السوق المفتوحة) .

[20]– بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية** ،مرجع سابق، ص 188

ثانيا:أهم التعديلات التي طرأت على قانون النقد و القرض 90-10:

رغم التعديلات التي أدخلت على قانون (90-10)إلا أنه تم الحفاظ على الإطار العام للإقتصاد الكلي الجديد، و تعتبر هذه التعديلات مجموعة من القوانين مكملة لقانون النقد و القرض.

1- الأمر01-01 المعدل و المتمم لقانون 90-10:

بموجب الأمر(01-01)المؤرخ في 27 فيفري 2001 و بأمر رئاسي و بصفة مباشرة مس هذا التعديل الجانب الإداري في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة، فتم و بشكل أساسي الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض و إلغاء مدة عهدة المحافظ و نوابه، بعدما أثبت بنك الجزائر عدم فعاليته للوصول إلى الأهداف المسطرة رغم الاستقلالية التي يتمتع بها جراء تطبيق قانون (90-10). و لهذا قام رئيس الجمهورية بتعديل قانون النقد و القرض ،و يهدف هذا التعديل إلى [21]:

- تحقيق الإنسجام بين السلطة التنفيذية و محافظ بنك الجزائر؛
- الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.

فيما يخص تسيير بنك الجزائر و إدارته يتولاها كل من:

- محافظ بك الجزائر؛
- ثلاثة نواب للمحافظ؛
- مجلس الإدارة بدلا من مجلس النقد و القرض؛
- مراقبان.

[21]- طرشي محمد، **متطلبات تحرير الخدمات المصرفية في ظل التحرير المصرفي و المالي**، مرجع سابق، ص243

أما مجلس الإدارة يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها القانون، و يتكون من :

- المحافظ رئيسا؛
- نواب المحافظ كأعضاء المجلس؛
- ثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية.

أما مجلس النقد و القرض مكلف بأداء السلطة النقدية، و يتكون من:

- أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر؛
- ثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في الإقتصاد و الشؤون النقدية.

و هكذا صار عدد أعضائه عشرة بدلا منم سبعة، و يعين هؤلاء بمرسوم رئاسي .

و لهذا جاء تعديل(01-01) ليدعم استقلالية السلطة النقدية بإعفاء مجلس الإدارة من ممارسة الصلاحيات في مجال النقد و القرض.

2- **الأمر 03-11** : الصادر في 26 أوت 2003 حمل هذا الأمر نصا جديدا من حيث تنظيمه و صياغته، بالرغم من أنه حذف أشياء كانت موجودة في نص(90-10) و أضاف أشياء لم تكن موجودة و ضبط أخرى كانت مصاغة بشكل عام، إلا أنه حافظ على أهم المبادئ التي جاء بها قانون النقد و القرض، و جاء هذا التعديل ضمن إلتزامات الجزائر في الميدان المالي المصرفي ، و استجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري، و إعادة هيكلة القطاع المصرفي و تكييفه مع المقاييس العالمية خاصة بعد فضيحة بنك الخليفة و البنك التجاري و الصناعي، و يهدف إلى ما يلي:

– تمكين بنك الجزائر من ممارسة نشاطه بشكل جيد وذلك من خلال فصل مجلس إدارة بنبك الجزائر المكلف بتسييره عن مجلس النقد و القرض التي وسعت صلاحياته المكلف بها في مجال السياسة النقدية ، سياسة سعر الصرف و التنظيم و الإشراف، وكذلك تقوية استقلالية اللجنة المصرفية و تعزيز الرقابة؛

– دعم التشاور بين الحكومة وبنك الجزائر في المجال المالي ،و ذلك من خلال[22]:

- إعلام مختلف مؤسسات الدولية بتقارير دورية؛
- تمويل إعادة الإعمار من الأحداث المأساوية التي عاشتها البلاد؛
- انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لإدارة الأرصدة الخارجية و المديونية الخلرجية؛
- تأمين مالي أحسن للبلد؛
- اعتماد إجراءات كفيلة لتحقيق سهولة أفضل في تداول في المعلومات المالية.

– تهيئة الظروف من أجل حماية أفضل للبنوك و الساحة المالية و الإدخار العمومي ،حيث يدعم هذا الأمر شروط و مقاييس اعتماد البنوك ويضع معايير دقيقة لمسيري البنوك؛

– إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات بنك الجزائر خاصة النشاطات المتعلقة بتسيير السوق النقدي و مركزية المخاطر و مركزية المستحقات غير مدفوعة؛

– تقوية الجانب الردعي لقانون النقد و القرض(90-10)،حيث نجد العديد من المواد المكونة له تنص على تسليط العقوبات للمخالفين فيما يتعلق بـ [23]:

- جريمة النصب و الاحتيال وإفشاء السر المصرفي؛

[22]– عبد الرزاق سلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة**، مرجع سابق، ص 121

[23]– طرشي محمد، متطلبات تحرير الخدمات المصرفية في ظل التحرير المالي و المصرفي، مرجع سابق، ص245

- استغلال أموال البنك لأغراض شخصية؛
- اختلاس و تبديد أموال البنك؛
- عرقلة أعمال اللجنة الرقابية المصرفية.

3- **الأمر 10-04**: يعد التعديل الثالث لقانون النقد و القرض و المؤرخ يوم 26 أوت 2010، و الذي أدخل بعض التعديلات على نص الأمر (03-11) الخاص بتوضيح دور بنك الجزائر في الحفاظ على الإستقرار النقدي و المالي ، و تعزيز مهام اللجنة المصرفية للرقابة، كذلك إعادة صياغة نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي في البنوك العاملة في الجزائر خاصة بعد بروز الأزمة المالية الدولية الخطيرة في نهاية 2007 إثر سقوط القروض الرهنية و تداعياتها على النظام المالي الدولي أهمية تعزيز صلابة النظام البنكي الوطني لحمايته ضد المخاطر بجميع أشكالها بما في ذلك المخاطر العملياتية التي تبقى جد مرتفعة في النظام البنكي الجزائري، لهذا صدر الأمر (10-04)الذي يهدف إلى ما يلي:

- اعطاء أهمية كبرى لوسائل الدفع فيما يخص التأكد من سلامتها و ملائمتها، حيث يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع و فعاليتها و سلامتها، و قد أضاف مهام جديدة لمجلس النقد و القرض و دعم هيكل الرقابة المصرفية بإضافة أعضاء جدد لتدعيم نشاط اللجنة المصرفية بالتشاور مع الحكومة ، حيث أصبحت لجنة الرقابة المصرفية تتكون من[24]:

- المحافظ: رئيسا يقوم بارسال تقرير اللجنة سنويا حول مراقبة البنوك و المؤسسات المالية إلى رئاسة الجمهورية؛
- ثلاثة أعضاء يختارون على حسب كفاءتهم في المجال المصرفي و المالي و المحاسبي؛

[24]- المادة 52 الأمر10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03-11الخاص النقد و القرض.

- قاضيين ينتدب الأول من المحكمة العليا و يختاره رئيسها الأول، وينتدب الثاني من طرف مجلس الدولة و يختاره رئيس المجلس بعد استشارة المجلس الأعلى للقضاء؛
- ممثل عن الوزارة المالية .

- دعم استقلالية بنك الجزئر لتحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية الذي يتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار وتوفير أفضل الشروط في مجال النقد و القرض و الصرف و الحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع الحرص على الاستقرار الدخلي و الخارجي للنقد؛
- يجب أن تملك الدولة سهما نوعيا في رأس مال البنوك و المؤسسات المالية ذات رؤوس أموال خاصة يخول لها بموجبه الحق أن تمثل في أجهزة الشركة، دون الحق في التصويت؛
- يتعين على البنوك و المؤسسات المالية الانخراط في مركزية المخاطر و يجب تزويدها بأسماء المستفيدين من القروض و طبيعة القروض الممنوحة وسقفها و المبالغ المسحوبة و مبالغ القروض غير المسددة و الضمانات المعطاة لكل قرض؛
- تلتزم البنوك و المؤسسات المالية بوضع نظام رقابي داخلي يهدف إلى التحكم في نشاطاتها و الاستعمال الفعال لمواردها و السير الحسن لمسارات الداخلية، و صحة المعلومات المالية، و الأخذ بعين الإعتبار مجمل المخاطر بما في ذلك المخاطر العملية؛
- أهمية خوصصة البنوك العامة حيث رخص النص (10-04) المساهمات الخارجية في البنوك و المؤسسات المالية التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية بـ 51% على الأقل من رأس المال[25].

[25]- المادة 83 الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010

المطلب الثالث: أثر سياسة التحرير المالي في الجزائر

إن الإصلاح النقدي الذي جاء به قانون النقد و القرض و التعديلات التي حدثت كلها جاءت من أجل تطوير القطاع المصرفي الجزائري و مواجهة التحرير المصرفي و المالي الذي تفرضه العولمة للإصلاحات الإقتصادية المالية للاندماج في الاقتصاديات العالمية

أولا: **أثر سياسة التحرير المالي على أسعار الفائدة:**

تشكل معدلات الفائدة المتغير الأهم في نشاط البنوك على أساس أنها تحدد قدرة البنوك في الوصول إلى الموارد (معدلات فائدة دائنة) من جهة و قدرتها على الإنخراط و التوسع في سوق التمويل (معدلات الفائدة المدينة) من جهة أخرى، حيث تعكس الأولى تكاليف الأموال التي تستعملها في النشاط و مدى انعكاس ذلك على تكلفة القروض التي تمنحها للإقتصاد، أما الحالة الثانية تعكس مدى قدرة البنوك على التنافس في سوق التمويل.

1- التحرير التدريجي لأسعار الفائدة:

لم يكن لأسعار الفائدة قبل صدور قانون النقد و القرض دور جدي في توزيع القروض و بالتالي في تخصيص الموارد بسبب غياب التداول النقدي و تهميش آلية الأسعار في اتخاذ مختلف القرارات الإقتصادية و المالية، و كانت أسعار الفائدة كمختلف الأسعار الأخرى تحدد إداريا، و لهذا لم يكن تخصيص الموارد مثاليا كما يعبر ذلك عن تراكم الديون غير الناجعة التي يمتلكها النظام البنكي العمومي على المؤسسات العمومية، واشتدت الضائقة المالية للبنوك[26]، فسارعت الجزائر بتطبيق الإصلاحات الإقتصادية التي فرضها عليها الصندوق النقد الدولي ، ومن بين الشروط الشروع في الإصلاحات الإقتصادية تحرير الأسعار، لهذا اعتمدت السلطات النقدية بتطبيقها لقانون النقد و القرض 1990 على سياسة التحرير لأسعار الفائدة متبعة في ذلك منهج **ماكينون و**

[26]- طاهر لطرش، مرجع سابق،ص 291-292.

شاو في تحرير القطاع المالي، و كان الهدف الرئيسي من تحرير معدلات الفائدة في الجزائر هو إعطاء أحسن تعويض للادخار بغرض تعبئته و توجيهه نحو تمويل الاستثمار من جهة، وإجبار المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية من جهة أخرى.

كما توجد أهداف أخرى منها[27] :

- رفع انتاجية رأس المال بانتقاء أكفأ للإستثمارات بهدف تحقيق نمو اقتصادي حقيقي؛
- رفع أسعار الفائدة الإسمية من شأنها أن تحد من ارتفاع التضخم و تسمح بسيادة أسعار فائدة حقيقية موجبة للمدخرين.

[27]– – بلعزوز بن علي، **أثر تغير أسعار الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/2003 ص288.

الجدول رقم (3-1) تطور معدلات الفائدة و التضخم في الجزائر:

	معدل إعادة الخصم	معدل التضخم	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة الحقيقي على الودائع	سعر الفائدة على القروض	سعر الفائدة الحقيقي على القروض
1995	14	29,77	16,58	13,19-	18,41	11,36-
1996	13	18,67	14,5	4,17-	19	0,33
1997	11	5,73	12,60	6,87	15,70	9,79
1998	09,5	4,95	9,125	4,175	11,5	6,55
1999	08,6	2,64	8,25	5,61	10,75	8,11
2000	06	0,33	7,5	7,17	10	9,67
2001	06	4,275	6,25	2,025	9,5	5,225
2002	05,5	1,41	5,33	3,92	8,58	7,17
2003	04,5	4,26	5,25	0,99	8,125	3,865
2004	04	3,96	3,64	0,32-	8	4,04
2005	04	1,38	1,95	0,57	8	6,62
2006	04	2,31	1,75	0,55-	8	5,69
2007	04	3,67	1,75	1,92-	8	4,33
2008	04	4,86	1,75	3,11-	8	3,14
2009	04	5,73	1,75	3,98-	8	2,27
2010	04	3,91	1,75	2,16-	8	4,09
2011	04	4,52	1,75	2,77-	8	3,48
2012	04	8,89	1,75	7,14-	8	0,89-
2013	04	3,25	1,75	1,5-	8	4,75
2014	04	2,91	1,75	1,16-	8	5,09

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على احصائيات البنك العالمي و بنك الجزائر

سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الإسمي – معدل التضخم

من خلال الجدول نلاحظ أن السلطات النقدية الجزائرية اتبعت التحرير التدريجي لأسعار الفائدة من أجل الوصول إلى أسعار فائدة موجبة، وكانت أول خطوة في هذا المجال تتمثل في تحرير أسعار الفائدة الدائنة اعتبارا من شهر ماي 1990 أي شهر واحد بعد صدور قانون النقد و القرض، و بذلك أصبح بإمكان البنوك أن تقوم

بتحرير معدلات الفائدة الدائنة و كان يهدف هذا التحرير المبكر لأسعار الفائدة الدائنة إلى السماح بتكوين معدلات فائدة حقيقية موجبة على الإدخار قصد تشجيع تراكم هذا الأخير في مرحلة تتطلب الحاجة المتزايدة إلى الموارد ،و ذلك استجابة للقاعدة التقليدية في التحرير المالي، جاء تحرير أسعار الفائدة المدينة متأخرا مقارنة بأسعار الفائدة الدائنة بسبب ما تحتويه هذه الأخيرة من مخاطر بارفاع هذه المعدلات إلى مستويات جد عالية تكون عائقا أمام المؤسسات (التي تعيش هي الأخرى ضائقة مالية حادة في تلك الفترة) في الحصول على التمويل اللازم لها بمعدلات معقولة، خاصة في ظرف تميز بوجود تضخم جد مرتفع في السنوات الشروع في الإصلاح النقدي ،حيث وصل إلى 29,77% سنة 1995، وفي سنة 1994 تم تحرير معدلات الفائدة المدينة بشكل نسبي بعد إلغاء السقف الأعلى الذي كان محددا عند 20% و قد رفق هذا التحرير تحديد هامش بنكي أقصى مؤقت يساوي 5% فوق متوسط الموارد البنكية، هذا ما أكدته التعليمة95/77 المؤرخة في 25 ديسمبر 1995 لترسي نهائيا و بشكل كامل حرية تحديد أسعار الفائدة المدينة عندما قامت بإلغاء تأطير هامش البنكي قصد ترقية و تحفيز وظيفة الوساطة المالية للبنوك في مناخ التنافس السليم[28]، و هذا ما نلاحظه في الجدول رقم (3-1) كما كان الهدف من هذا التحرير التدريجي لأسعار الفائدة الوصول إلى أسعار فائدة موجبة مع انخفاض في معدلات التصخم ابتداء من سنة 1997 حيث سجلت أسعار فائدة على الودائع موجبة مقارنة بالسنوات الأخرى التي كانت فيها أسعار الفائدة الحقيقية سالبةبسبب معدل التضخم المرتفع (يفسر انخفاض في معدلات التضخم إلى الإجراءات التي اتخذتها الجزائر لتطبيقها برنامج التعديل الهيكلي لتحرير الأسعار و تقليص الموازنة العامة) ، و بقيت أسعار الفائدة الحقيقية على الودائع موجبة إلى غاية سنة 2003، إلا أن الفترة مابين 2003-2014 كانت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة هذا راجع إلى انخفاض أسعار الفائدة الإسمية على الودائع و التي استقرت عند

[28]- الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص291-292

1,75% من سنة 2006، بسبب الفضائح التي أصابت النظام المصرفي خاص فضيحة بنك الخليفة و تصفية البنك التجاري و الصناعي سنة 2003 التي أثرت على نشاط هذ القطاع، و ارتفاع معدل التضخم بشروع الحكومة بتنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي كم ا سجل في سنة 2012 معدلا مرتفعا قدر بـ 8.89٪ بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمنتوجات الغذائية .

ثانيا: تطور الكتلة النقدية:

للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية التي هي من أهداف برنامج التثبيت الالإقتصادي 1994-1995 لابد من الحد من توسع الكتلة النقدية M_2 بتخفيض حجمها من 21% سنة1993إلى 14% سنة 1994، و بالتالي التحكم في في التدفق النقدي عن طريق رفع أسعار الفائدة الإسمية إلى مستويات مرتفعة.

و لهذا سنعرض تطور الكتلة النقدية لمعرفة تأثير معدل الفائدة على الإدخار

الجدول رقم (3-2): تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1994-2014: الوحدة: مليون دج

	نقود ورقية	ودائع تحت الطلب	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M_2 %
1994	222 986	252 847	465 187	**723 514**	15.70
1995	249 767	269 339	280 455	**799 562**	9.48
1996	290 884	298 217	325 958	**915 058**	14.64
1997	337 621	333 701	409 948	**1 081 518**	18.26
1998	390 420	435 952	766 090	**1 592 461**	19.57
1999	439 995	465 187	884 167	**1 789 350**	13.94
2000	484500	563700	974300	2 022500	14.13
2001	577200	661300	1 235000	2 473500	47.23
2002	664700	751600	1 485200	2 901500	18.75
2003	781400	862100	1 65600	3 299500	16.20
2004	784300	1291300	1 478700	3 644300	9.99
2005	921000	1516500	1 632900	4 070400	8.85
2006	1081400	2086200	1 766100	4 933700	19.49
2007	1284500	2949100	1 761000	5 994600	23.85
2008	1540000	3424900	1 991000	6 955900	15.67
2009	1829400	3114800	2 228900	7 173100	3.42
2010	2098600	3657800	2 524300	8 280700	12.30
2011	2571500	4570200	2 787500	9 929200	17.89
2012*	2952300	4729200	3333600	11015100	8.66
2013	3204000	5045800	3691700	11941500	8.21
2014	3658900	5944100	4083700	13686700	16.65

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

*** ابتداء من 2012 الإحصايات من إعداد الباحثة بالإعتماد على التقرير السنوي 2015، التطور الإقتصادي و النقدي في الجزائر، بنك الجزائر**

من أهداف برنامج التعديل الهيكلي التحكم في التوسع النقدي للوصول إلى التوازنات الإقتصادية الكلية من خلال رفع معدلات الفائدة الإسمية، من أجل تخفيض معدل نمو الكتلة النقدي M_2 خلال هذه الفترة و هذا ماوضحه الجدول أعلاه حيث كانت متوسط معدل نمو الكتلة النقدية حوالي 14٪ و هذا باتباع الحكومة

لسياسة تقشفية من أجل تخفيض عجز الموازنة العامة، وكذلك تخفيض العملة مع تقليص حجم الإنفاق العام. إلا أن هذه السبة بدأت في الإرتفاع لآنتهاج الحكومة لسياسة توسعية للبدأ في تنفيذ برنامج الإنعاش الإقتصادي، كما انخفضت هذه النسبة بنسبة أكبر سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

ثالثا: تطور القروض حسب القطاعات الإقتصادية:

كما رأينا سابقا فيما يخص تطور معدلات الفائدة، و اتباع الجزائر لسياسة الإنعاش الإقتصادي برفع الإنفاق الحكومي الذي يصاحبه ارتفاعا في سعر الفائدة، إلا أننا لاحظنا عكس هذا بانخفاض أسعار الفائدة في الفترة (2001-2004) هذا راجع إلى ضعف اندماج الإقتصاد الجزائري في الإقتصاد العالمي ، أي أن تمويل الإستثمارات كان من الإدخار الوطني المتراكم بدلا من أن يكون من السوق المالي، و وجود هامش كبير بين معدلات الفائدة الدائنة(القروض) و أسعار الفائدة المدينة(الودائع) ،هذا لايعبر عن وجود مؤشر ملائم للنظام المالي الذي يعكس مدى نجاح سياسة التحرير المالي في تحقيق أهم هدف لها وجود أسعار فائدة مرنة ،حيث يكون هامش أسعار الفائدة الدائنة و المدينة صغير جدا،مايدل على ضعف كفاءة الوساطة المالية و انعدام المنافسة التي تسمح بتحديد السعر الأمثل.

و لهذا سنعرض نسبة القروض الموجهة إلى القطاع العام و الخاص لمعرفة مدى تطبيق سياسة التحرير المالي في إلغاء القيود على النظام المالي.

الجدول رقم (3-3) يمثل تطور حجم القروض الممنوحة إلى القطاع العام و الخاص خلال الفترة 1998-2016

الوحدة: مليار دينار

	مجموع القروض	قروض موجهة للقطاع العام		قروض موجهة للقطاع الخاص	
			%		%
1998	**906,2**	**733,7**	**81,0**	**172,4**	**19,0**
1999	**1 150,7**	**929,6**	**80,8**	**221,0**	**19,2**
2000	**993,7**	**701,8**	**70,6**	**291,7**	**29,4**
2001	1078,4	740,3	68,64	337,9	31,33
2002	1266,8	715,5	56,48	551,0	43,50
2003	1380,2	791,4	57,43	588,5	42,64
2004	1534,8	859,3	55,99	675,4	44,01
2005	1779,8	882,4	49,58	897,3	50,42
2006	1905,4	847,0	44,45	1057,0	55,47
2007	2205,2	988,9	44,84	1216,0	55,14
2008	2625,5	1201,9	45,77	1413,3	53,81
2009	3086,5	1485,2	48,12	1600,6	51,85
2010	3268,1	1460,6	44,69	1806,7	55,28
2011	3726,5	1742,4	46,75	1983,5	53,22
2012	4287,6	2040,2	47,59	2247,0	52,40
2013	5156,3	2434,0	47,20	2722,0	52,78
2014	6504,6	3382,3	51,99	3121,1	47,98
2015	7277,2	3688,2	50,68	3588,3	49,30
2016	7907,8	3952,2	49,97	3955,0	50,01

المصدر: من عدة نشرات احصائية، البنك الجزائر.

إن هيمنة القطاع البنكي العمومي في الجزائر حيث كانت تمول الإقتصاد خاصة في عهد المخططات التنموية و اهمال القطاع الخاص أدى إلى ظهور العديد من المشاكل مما أثر على التنوع الإقتصادي خاصة أن القطاع العام لايهدف إلى الربحة و لا إلى الإرتقاء بالمنتوج إلى أحسن مستوياته للتنافسية و هذا ما يوضحه الجدول أعلاه ، إلا أنه ابتداء من سنة 2005 نلاحظ أن القروض الموجهة للقطاع الخاص أصبحت تفوق القروض الموجهة للقطاع العام بتشيع الإستثمارات و تطوير المؤسسات المتوسطة و الصغير من أجل تنويع الإقتصاد.

مثلت سنة 1990 نقطة تحول في تاريخ الجزائر من النظام الإشتراكي إلى اقتصاد السوق بمساعدة من الصندوق النقد الدولي بالقيام باصلاح جدري للإقتصاد بداية بتطبيق قانون النقد و القرض 10/90 و الذي كان له الفضل في تحرير الأسعار و كذلك أسعار الفائدة وصولا إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة هذا من ناحية التحرير الداخلي، أما من الناحية الخارجية فتح المجال أمام المستثمر الأجنبي و تشجيعه بغية في زيادة حجم الإنتاج و تنويع المنتجات و توسيع الإستثمارات الداخلية لتطوير التجارة الداخلية و الخارجية و هذا ما سنتطرق إله في المبحث الموالي.

المبحث الثاني: تطور السياسة التجارة الخارجية في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى المراحل التي مرت بها السياسة التجارية الجزائرية ،وأثر كل مرحلة على الاقتصاد الجزئري.

المطلب الأول: مرحلة تقييد التجارة الخارجية:

كما سبق لنا الذكر في المبحث الأول أن الجزائر مرت بمرحلة التخطيط المركزي و بدورها انقسمت إلى مرحلتين في تاريخ التجارة الخارجية الجزائرية، حيث تميزت المرحلة الأولى بمراقبة التجارة الخارجية فقط ، أما المرحلة الثانية شهدت تطور للسياسة التجارية الجزائرية في أسلوب شكل إحتكار للتجارة، التي اعمتدت فيمها الحكومة الجزائرية في استعمال أدوات سياسة الحماية التجارية.

أولا: مرحلة مراقبة التجارة:

كشفت فكرة الرقابة على المبادلات الخارجية للفترة الممتدة ما بين 1962-1972 عن وجود مفارقة من العسير إخفاؤها بين البناء الأيديولوجي للدولة و العلمية للسلطة، بحث سعت هذه الأخيرة بوسائل غير متناسقة إلى إحداث تعايش وهمي بين النهج الإشتراكي الذي يتطلب إحتكار الدولة للتجارة الخارجية، و بين النهج الرأسمالي الذي يكتفي برقابة ضيطية على هذا القطاع[29].

و لهذا عمدت الحكومة الجزائرية على تطبيق الإجراءات الخاصة بالرقابة على التجارة خاصة:

- الرقابة على الصرف؛
- استحداث معدلات جديدة للتعريفة الجمركية و تنويع تشكيلتها من أجل حماية الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية و تشجيع الصناعات التحويلية ، وفي سنة 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس تعريفة جمركية

[29]- عجة الجلالي، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة من إحتكار الدولة إلى إحتكار و الخواص**، مرجع سابق، ص 36

للتفريق بين المنتجات حسب طبيعتها و تخصيصها من جهة و حسب طبيعتها و مصدرها الجغرافي للدولة[30].

و صدر أمر آخر سنة 1968 الذي تميز بتوزيع الحقوق الجمركية حسب المناطق الجغرافية من جهة، و حسب و أصناف السلع المستوردة من جهة أخرى.

إن إصدار قانون 1968 كانت له أبعاد إقتصادية نذكر أهمها:

- تجسيد اقتصاد وطني خال من التبعية وقائم على التنويع الجغرافي للاستيراد، ووقف التدفقات الزائدة، و تشجيع الصناعات المحلية بتطبيق سياسة إحلال الواردات، و رفع معدل الحماية الفعلي لحماية الاقتصاد المحلي؛
- رفع نسبة مساهة الايراادت الجمركية في الإيرادات العامة للدولة.

- **تراخيص الاستيراد**: منح تراخيص الاستيراد لجميع السلع مقيدة الاستيراد التي تحتوي على طبيعة و قيمة السلعة مستوردة، و قيمة الرسم الجمركي الذي تخضع له، و كذالك أصلها و مصدرها.

- **نظام الحصص**: تم تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 188/63 الذي صدر بتاريخ 08 ماي 1963 و المتضمن تقييد الواردات، حيث يتم تحديد الحصص السنوية لكل مجموعة من السلع المرغوب في استرادها من مجوعة دول التي تحظى بامتياز التعامل التجاري مع الجزائر[31].

الجدول (3-4) : يوضح وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 1963-1969 الوحدة: مليون دج

	1963	1994	1965	1966	1967	1968	1969
الواردات	2887	3471	3314	3154	3154	4023	4981
الصادرات	3610	3589	3146	1070	3572	4098	4611

المصدر: الدوان الوطني للإحصائيات

[30] عجة الجلالي ،نفس المرجع السابق، ص ص 20-21.

[31] - عبد الرشيد ديب، **تنظيم و تطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر- أطروحو دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2003/2002**.،ص239.

ثانيا: مرحلة احتكار الدولة للتجارة:

إن هدف تطبيق سياسة الاحتكار هي استراد المواد التجهيزية و المواد الأولية، و المواد نصف المصنعة لاستغلال المواد الأولية المتاحة لديها، خاصة أن في هذه المرحلة طبقت الجزائر المخططات و بداية المخطط الرباعي الأول(1970- 1973) الذي بين نوايا الحكومة الجزائرية في احتكار قطاع التجارة الخارجية بإقرار مجموعة من الإجراءات في جويلية 1971 التي تنص على احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية كل واحدة على حسب المنتج المتخصص فيه، وكان الهدف منه هو التحكم في التدفقات التجارية و ادماجها في إطار التخطيط المركزي للنمو الإقتصادي و الإجتماعي، و لهذا أخضعت أكثر من 80% من الواردات للرقابة الدولة باستعمال أساليب الحماية خاصة تطبيق التعريفة الجمركية التي عرفت إصلاحات عميقة.

- **اصلاح 1973**: هذا الإصلاح جاء ليتماشى حسب التوجهات الإقتصادية الجديدة للدولة، حيث تم تعديل عدة معدلات في الحقوق الجمركية و أعيد توزيع نسبها، و إلغاء تصنيف البضائع حسب موقعها الجغرافي. والهدف من تطبيق التعريفة الجمركية لسنة 1973 التحكم في السياسة الجمركية المنسجمة مع التوجهات الإقتصادية المتبعة آنذاك ،و هي سياسة التقشف بكبح السلع الكمالية، و تنويع المبادلات التجارية بإلغاء الإمتيازات الجمركية الممنوحة للمجموعة الإقتصادية الأروبية، ما أثر بشكل كبير في حجم واردات سنة1973، كما ساهمت في تحقيق أهداف سياسة الصناعات المصنعة بتوفير حماية فعلية تشجع استعمال المواد الأولية و المنتجات الوسيطية الخاضعة لمعدلات منخفضة (3- 25%) وأحيانا معفاة ، و كذلك حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية غير متكافئة بإخضاع المنتجات المماثلة المستوردة إلى معدلات جد مرتفعة (40- 100%) ، وقد تم توزيع نسب التعريفة الجمركية على حسب درجة التصنيع وأهمية السلع المستوردة.و لضمان تغطية عجز

السوق المحلي من المواد الأساسية تم إعفاء (الحبوب، خضر ،زيوت،...) من الرسم الإجمالي الوحيد على الإنتاج المطبق سنة 1975[32].

ثالثا: مرحلة التحرير المقيد للتجارة الخارجية:

تميزت هذه المرحلة بالأزمة التي وقع فيها الإقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض أسعار النفط سنة 1986 ،و لهذا أصدر إصلاح آخر فيما يخص التعريفة الجمركية:

- **إصلاح التعريفة الجمركية سنة 1986**: جاء إصلاح 1986 بتعديلات مهمة بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 1986(قانون رقم06/86 المؤرخ في 06 جوان 1986)، و تم توزيع الحقوق الجمركية في مجموع 19 معدل موزع .

وكان الهدف من هذا الإصلاح هو:

- الحصول على موارد مالية غير نفطية لغرض تغطية عجز الميزانية بعد انخفاض مداخيل الجباية البترولية، حيث انتقلت إيرادات الخزينة من 5.5 مليار دولار سنة 1986 إلى 7 مليار دولار سنة 1987
- تضمن هذا الإصلاح أكبر معدلات للتعريفة الجمركية (19 معدل) و أكبر نسب مفروضة على الواردات (100%-120%) ، و لهذا عرفت معدلات التعريفة الجمركية في الجزائر تطرا تصاعديا منذ أن إنشاء أول تعريفة سنة 1963، بمعنى أن 28%من الواردات معفاة من الحقوق الجمركية، و 31% خاضعة لمعدل 3% ، وأن 40%خاضعة بمعدلات مابين 5%- 45%[33].

[32]- لخضر مداني، **تطور سياسة التعريفة الجمرمية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الإقتصادية الإقليمية ــدراسة حالة الجزائر في إطار التبادل الحر مع الإتحاد الأروبي**،رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،2005-2006،ص 150

[33]- لخضر مداني، **تطور سياسة التعريفة الجمرمية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الإقتصادية الإقليمية ــدراسة حالة الجزائر في إطار التبادل الحر مع الإتحاد الأروبي**،نفس المرجع السابق، ص 151.

- **اصلاح 1988**: إن المشاكل الإقتصادية التي كان يتخبط فيها الإقتصاد الجزائري خاصة بعد فترة إحتكار التجارة الخارجية كان إلزاما على الحكومة أن تعيد النظر في تنظيم التجارة الخارجية بعد تطبيق الجزائر للإصلاحات الإقتصادية و السياسية، مااستوجب اصدار قانون 1988 بمرسوم رقم(88-201) المؤرخ في أكتوبر 1988 و المتضمن إلغاء إحتكار الدولة للتجارة الخارجية ما عدا الميادين الإستراتيجية و تحرير عمليات الاستيراد و التصدير للمتعاملين الإقتصاديين المقيمين و غير المقيمين.

☚ لقد تميزت السياسة التجارية في الجزائر في هذه المرحلة بمجموعة من الإجراءات الرقابية لتمكين الدولة من احتكار التجارة الخارجية و سيطرتها على العديد من النشطات الإقتصادية الهامة و التحكم الجيد في تخطيط الواردات و حماية المنتوج المحلي.

المطلب الثاني: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

أولا: التحرير الجزئي للتجارة (1990-1993): عرفت هذه المرحلة بتخلي الجزائر عن النظام السابق بتطبيق برنامج التثبيت الإقتصادي الأول(1989-1990) و برنامج التثبيت الثاني (1991- 1992) تحت إشراف الصندوق النقد الدولي الذي يرمي إلى تطبيق إصلاحات إقتصادية بشروط و هي : تحرير التجارة الخارجية بإزالة العوائق الإدارية السعرية على الصادرات و الواردات سواء كانت سلعية أو خدماتية، و عدم تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي وإعطاء التحرير الكامل للإقتصاد و تركه لميكانيزمات السوق للقضاء على الإختلالات الهيكلية، وإعادة تخصيص الموارد الإقتصادية للرفع من كفاءة الإقتصاد الجزائري، و معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

و تزامنت مع هذه الفترة صدور قانون النقد و القرض 1990 الذي تضمن إدخال نظام يتمثل في شركات الإمتياز و شركات البيع بالجملة ،مما ساعد يشكل كبير في تفكيك الإحتكار على الواردات و نص

كذلك على أن لكل شخص طبيعي أو معنوي يملك سجلا تجاريا له الحق في استراد السلع ، ويمكن أن نقول أن قانون النقد و القرض كان الفضل في التحرير الجزئي للتجارة الخارجية، و لهذا ابتداءا من أفريل 1991 صار لكل مستورد الحق في في الحصول على النقد الأجنبي، وتم إلغاء تراخيص الإستيراد كما سمح لغير المقيمين بتحويل رؤوس أموالهم، مع بقاء رقابة إدارية على بعض الواردات بسبب القيود التجارية المفروضة عليها محليا، وأصبحت عمليات الاستيراد تتم عبر البنوك حتى يتمكن المستورد من الحصول على قرض بالعملة الصعبة وفق شروط ملائمة.

وقد جاء قانون المالية لسنة 1992[34] بتخفيض جوهري للتعريفات الجمركية، بعدما وصل في قانون 1986 إلى 120% و هو ما أدى إلى التهرب الجمركي و العزوف عن النشاط التجارة الخارجية، وتم تخفيضها إلى 60% كحد أقصى سنة 1992[35]، كما تم تطبيق قاعدة تصاعدية للتعريفات و جاءت كمايلي[36]:

- رسم الإستيراد يتكون من 6 درجات و هي(0,3 – 7%) بالنسبة لواردات المواد الأولية، (15%-25%)بالنسبة للواردات النصف مصنعة و(46%-60%) بالنسبة للمنتجات نصف تامة الصنع و المنتجات النهائية؛
- ضريبة إضافية على قسيمة الواردات؛

[34]- جاء قانون المالية لسنة 1992 الذي ينص على تخفيض في معدلات التعريفة الجمركية نتيجة الإتفاق الذي عقدته الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار التثبيث الإقتصادي. [34]

[35]- فيصل بهلولي، **التجارة الجزائرية الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورمتوسطية والإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، عدد11، 2012

[36]- سي محمد كمال، **قضايا في الإقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى 2017، س134

- رسم إضافي بمعدل 2,4% على أساس إصلاح التعريفات الجمركية و أيضا تخفيف عجز الميزان التجاري بتطور الصادرات و الواردات.

ثانيا: مرحلة التحرير الكلي للتجارة الجزائرية ابتداءا من 1994:

بعد الإختلالات الهيكلية التي أصابت الإقتصاد الجزائري سنة 1992 بسبب المديونية الخارجية، و العجز الدائم في الميزانية، التضخم و العسر المالي.لجأت الجزائر إلى الصندوق النقد الدولي الذي فرض عليها تطبيق إصلاحات إقتصادية عميقة في إطار برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 الذي مس إصلاح التجارة الخارجية. و في 12أفريل 1994 تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالإستيراد، و ذلك عبر مراحل، وأصدر بنك الجزائر بإلغاء لجنة AD-HOC المكلفة بعمليات الإستيراد التي تعد نوعا من أنواع تقييد التجارة الخارجية، وتجسيد حرية تمويل المواد الإستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة و كذلك القيود المتعلقة بالمعدات الصناعة، وإزالة الحدود المفروضة على آجال تسديد إئتمانات المستوردين بالسماح لإستراد كل السلع إلا المحظورة منها[37] .

و لتعزيز الإنفتاح و التكامل لإقتصادي خاصة وأن الجزائر كانت في طريق الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تم إصدار قانون 27-95 المؤرخ في 30 ديسمبر 1995 و المتضمن تخفيض التعريفة الجمركية من 60% كحد أقصى سنة1992إلى 50% سنة 1996، ثم إلى 45% في 1997/01/01 إلى 40% سنة 1998، وقد تم حصر المواد الممنوعة من الإستراد في ثلاثة مواد فقط التي تم إلغاءها في منتصف1995، أما من جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصديرو التي كانت تضم 20 قائمة تم إلغاءها، ففي جوان 1996 كان قطاع التجارة الخارجية خال من القيود الكمية[38].

[37]- فيصل بهلولي، **التجارة الجزائرية الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورمتوسطية والإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق.

[38]- نفسه.

و ابتداءا من يناير 2002أصبحت التعريفة الجمركية الفعلية المطبقة في الجزائر بالإضافة إلى معدل الإعفاء هي:

- 5% للمواد الأولية الخام؛
- 10% للمنتجات النصف مصنعة؛

و قد صاحب هذا التعديل في التعريفة الجمركية التوقيع الرسمي لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية في 22أفريل 2002،الذي دخلت حيز التطبيق في سبتمبر 2005.

و من خطوات الإنفتاح قامت الجزائر بالإنضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و التبادل التجاري الحر فيما بين الدول العربية الموقع عليه في تونس سنة 1981[39]، و تهدف إلى تحرير التبادل التجاري بين الدول العربي من الرسوم والقيود المختلفة لتسهيل تجارة الخدمات ، ودخلت الجزائر مع منطقة التبادل الحر العربية الكبرى حيز التطبيق سنة 2009، بإلغاء كافة الرسوم الجمركية و الضرائب ذات الأثر المماثل أمام السلع المستوردة ذات المنشأ العربي، كما قامت دول الأعضاء في المنطقة بالمثل بتنفيذ الإعفاءات الجمركية أمام الواردات من السلع جزائرية المنشأ[40].

[39]- ملال شرف الدين، **الإنفتاح التجاري و التوازنات الكلية لإقتصاديات شمال إفريقيا – دراسة حالة موازين مدفوعات الجائر، تونس و المغرب خلال الفترة من 2000–2013**، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، 2017، ص168

[40]- دريس رشيد، انعكاس **الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانيةلقسم العلوم الإقتصادية و القانونية، العدد11، جانفي 2014،، ص25

الجدول(3-5) :إجراءات تحرير التجارة في الجزائر

السنة	الإجراءات
1994	- و ضع قائمة للمنتجات التي يمنع استرادها، و تحرير 10مواد أساسية استرادها يتم تحت معايير تقنية و مهنية.
1994	- توحيد حتى 50٪لإجبارية استعادة مواردعوائد الصادرات باستثناء المحروقات .
1994	- إلغاء كل مامنع للتصدير باستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.
1994	- تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي غير الجديد
1994	- إلغاء قائمة الواردات الممنوعى التي أنشأت في أفريل 1994.
1995	- إلغاء الحصة الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقد عند استراد سلع التجهيز.
1995	- إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي على بعض المنتوجات القاضي باإلتزام بالمقاييس المهنية و التقنية (أدوية، حليب، سميد، قمح صلب، قمح لين)
1995 1996	- ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة و التعليم بالخارج عن طريق: ● بنك الجزائر في حدود سقف سنوي ● تفويض البنوك التجارية لمنافسة سقف السنوي و الوصول إلى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر.
1996 1997	- تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركية من 60٪ إلى 50٪؛ - و من 50٪ إلى 45٪.
1996	- ترخيص الدفع للنفقات غير السياسية في الخارج (سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار) تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي.
	- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية، الجزائر تقبل الإلتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي.

المصدر: مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**، دار حامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى 2009، الأردن، ص 148.

المطلب الثالث: تقييم واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الإنفتاح

أولا: تطور التجارة الخارجية من 1990– 1993

الجدول (3-6) تطور الصادرات و الواردات و الميزان التجاري الجزائري مابين 1990-1993

الوحدة: مليون دج

	1990		1991		1992		1993	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائيةو مشروبات	450	16907	957	30860	1743	50696	2265	47555
التموينالصناعي	2216	26867	4077	50555	7425	84017	8077	98353
الوقود و التشحيم	118600	840	226800	3393	237545	2380	228120	2679
آلات وسلع تجهيزية	547	26415	1227	38960	1727	34178	365	40445
معدات النقلو قطع الغيار	107	11707	124	9888	182	11492	38	12156
سلع استهلاكية	187	3980	403	5572	388	5567	695	3535
سلع غير مذكورة	172	302	1	7	-	217	1	310
المجموع	122279	87018	233589	139241	249010	188547	239552	205035
الميزان التجاري	35261		94348		60463		34517	

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

ص: الصادرات و: الواردات

نلاحظ من خلال الجدول أن الواردات الجزائرية ترتفع من سنة إلى أخرى بسبب الإلغاء الجزئي للقيود المفروضة على التجارة الخارجية بإزالة تراخيس الإستيراد في سنة 1991 ، و كذلك تخفيض الحد الأقصى للتعريفة الجمركية إلى 60% سنة1992 في إطار الإتفاق الذي وقعته الجزائر مع الصندوق النقد الدولي.

ثانيا: تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات الجزائرية 1994-2000

الجدول (3-7) تطور ميزان التجاري و الصادرات و الواردات الجزائرية 1994-2000

	1994		1995		1996		1997	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائيةو مشروبات	1 159	93 515	5 233	132 962	9 260	138 928	1 979,4	141 358,6
التموين الصناعي	10 791	165 203	17 886	236 944	44 226	157 639	25 257,4	145 210,4
الوقود و التشحيم	311 362	1 762	473 064	5 138	682 139	5 533	762 709,6	7 378,6
آلات وسلع تجهيزية	434	49 552	1 616	90 345	2 371	108 154	475,1	119 061,2
معدات النقلو قطع الغيار	72	24 224	84	34 397	222	55 012	791,8	51 207,1
سلع استهلاكية	520	4 881	568	13 002	2 593	32 227	554,2	36 750,4
سلع غير مذكورة	-	1 005	-	405		833		613,7
المجموع	**324 338**	**340 142**	**498 451**	**513 193**	**740 811**	**498 326**	**791 767,5**	**501 579,9**
الميزان التجاري	**-**	**15804**	**-**	**14742**	**242485**		**.290187,6**	

	1998		1999		2000		2001	
	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و
مواد غذائيةو مشروبات	2 002,2	145 413,2	2 017,2	145 486,6	2 651,5	167 013,1	2 220,5	169 992,2
التموين ا لصناعي	18 372,9	163 414,8	21 685,3	178 186,6	38 281,7	201 889,6	44 262,0	244 098,4
الوقود و التشحيم	566 616,1	6 869,4	811 266,5	9 870,2	1 611 973,6	9 427,5	1 428 968,1	10 271,4
آلات وسلع تجهيزية	883,3	127 980,9	2 941,8	152 676,4	2 983,0	163 997,0	2 664,6	193 536,0
معدات النقلو قطع الغيار	235,6	61 766,4	1 681,0	68 344,1	1 160,1	90 502,5	1 924,4	82 050,5
سلع استهلاكية	765,5	46 908,9	924,6	56 041,3	165,7	57 500,5	296,1	64 855,6
سلع غير مذكورة		4,9		67,9		95,5		58,3
المجموع	**588 875,6**	**552 358,6**	**840 516,5**	**610 673,0**	**1 657 215,6**	**690 425,7**	**1 480 335,8**	**764 862,4**
الميزان التجاري		**36517**		**229843.5**		**963789,9**	**715473,**4.	

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول نلاحظ أن الميزان التجاري سجلا عجزا خاصة في سنتين(1994و 1995)لإرتفاع في قيمة الواردات بسبب التحرير الكامل لقطاع التجارة سنة 1994 و تطبيق برنامج التثبيت الإقتصادي (1994-1995) الذي من شروطه تخفيض قيمة العملة الوطنية، كما تتمثل الزيادة في قيمة الواردات في زيادة الطلب على السلع الأجنبية الموجهة لتحريك الآلة الإنتاجية، كذا السلع الإستهلاكية المقابلة للطلب المحلي للسوق الداخلية. أما بالنسبة للصادرات فهي تتأثر بسعر البترول فقد انخفض سعر البرميل إلى 16.30$ سنة 1994 مقارنة 20,05$ سنة 1992[41].

[41] – منشورات الفصل الثالث النقود والقروض، الديوان الوطني للإحصائيات، WWW.ONS.DZ

و من سنة 1996 بدأ الميزان التجاري يسجل فائضا ،و هذا راجع إلى رفع الدعم عن الأسعار و تحرير مايعادل 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، حيث أدى رفع الدعم عن عن أغلبية المواد الإستهلاكية إلى تراجع النفقات العمومية بمبلغ 25.7 مليار$، ومن ثم تراجع عجز في الميزانية العامة[42]

أما بالنسبة للصادرات فقد ارتفع سعر البرميل إلى 21.7$ سنة 1996 كمانلاحظ ارتفاع في الرصيد التجاري سنة 2000 لإرتفاع سعر البرميل إلى 28,5$, بمعنى أن الرصيد الإيجابي الذي يسجله الميزان التجاري الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار نفط لاغير نظرا لهشاشة القطاع الإقتصادي رغم المجهودات التي بذلها الجزائر في سبيل تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

ثالثا: تقييم تطور الميزات التتجاري الجزائري خلال الفترة(2002 –2014):

الجدول (3-8) تطور الميزان التجاري 2002-2009:

الوحدة: بالمليون دولار

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	18825	24612	32083	44395	54741	60136	79298	45194
الواردات	12009	13534	18308	20044	21456	27631	39479	29294
الميزان التجاري	6816	11078	13775	24351	33285	32532	39819	15900

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك (CNIC)

نلاحظ أن الميزان التجاري إبتداء من سنة 2003 بدأ في الإرتفاع نتيجة ارتفاع قيمة الصادرات التي بدورها ارتفعت بارتفاع سعر البرميل من 24,85 سنة 2000 إلى 29,03 سنة 2003 وابتداء من هذه السنة بدأت أسعار النفط في ارتفاع مستمر كما نلاحظ أن الواردات ترتفع من سنة إلى أخرى بسبب توقيع الجزائر اتفاق عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي مما زاد من واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي التي سنلاحظها لاحقا.

[42]– زغيب شهر زاد، عيساوي ليلى، **آفاق إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**،، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة،العدد 03 ماي 2003، ص88

وسجل ميزان التجاري لسنة 2007 انخفاضا بقيمة 753 مليون دولار مقارنة بسنة 2006، ثم ارتفع في سنة 2008 بسبب ارتفاع في الكبير قيمة الصادرات لوصول أسعار النفط إلى الذروة القصوى في 2008/07/11 ب99,97 $ للبرميل الواحد لينخفض إلى 62,25$ سنة 2009 لتنخفض صادرات الجزائر بشكل كبير مع انخفاض كذلك في الواردات و بالتالي انخفاض فيالميزان التجاري لسنة 2009 ب23919 مليون دولار بسبب الأزمة المالية العالمية لـ 2008 و تراجع الأسعار العالمية

ثالثا: **التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الجزائرية:**

الجدول (3-9) يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية (2000-2009)

	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009
الإتحاد الأروبي	1 036 588,4	959 393,3	1 278 583,8	2 089 979,8	1 835 573,2	2 659 020,4	1 717 200,1
باقي الدول الأروبية	124 125,4	86 399,5	111 691,4	1151 382,5	150 476,1	202 063,2	166 660,9
أمريكا الشمالية	316 362,5	288 588,6	660 105,6	1 343 188,9	1 594 014,3	1 561 164,7	947 921,0
أمريكا اللاتنية	135 063,1	80 060,9	149 791,2	178 134,7	187 217,0	193 163,9	137 354,8
الإتحاد المغارب	19 223,7	19 770,0	32 097,3	37 505,2	53 272,9	104 322,3	63 542,9
الدول العربية	4 308,8	20 775,4	37 415,6	43 034,1	33 543,7	50 868,9	41 737,0
دول إفريقيا	3 148,7	4 251,7	2 333,9	1 096,4	47 261,9	23 116,3	6 866,5
آسيا	18 395,1	39 671,5	63 705,2	134 678,5	298 546,2	294 950,7	262 725,3
باقي دول العالم	-	2 281,0	1 723,7	0,8	14 257,9	6 349,2	3 627,5
المجموع	1 657 215,6	1 501 191,9	2 337 447,8	3 979 000,9	4 214 163,1	5 095 019,7	3 347 636,0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تمثل صادرات الجزائر النسبة الأكبر اتجاه الإتحاد الأروبي خاصة إيطاليا في الصدارة ثم فرنسا و تليها اسبانيا، ثم أمريكا الشمالية، كما نلاحظ ارتفاع الصادرات الجزائرية نحو آسيا ابتداء من سنة 2006، أما بالنسبة دول

المغرب العربي و الدول العربية فتشكل نسبة قليلة من صادرات الجزائر، حيث أن المغرب يحتل المرتبة الأولى ثم يليها تونس بالنسبة لصادرات الجزائر نحو دول المغرب.

الجدول (3-10) يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية(200-2009):

الوحدة: مليون دج

	2000	2002	2004	2006	2007	2008	2009
الإتحاد الأروبي	395 593,4	529 040,0	719 078,8	847 287,2	995 184,1	1 359 153,8	1 497 010,2
باقي الدول الأروبية	76 611,1	108 666,3	147 742,2	130 113,3	143 053,9	162 113,8	234 558,7
أمريكا الشمالية	105 026,2	119 411,2	97 765,2	122 975,6	181 290,9	206 637,4	176 130,1
أمريكا اللاتنية	19 394,0	38 733,5	90 369,7	101 777,9	126 395,8	179 792,7	151 069,1
الإتحاد المغارب	3 726,0	10 126,5	12 345,7	17 105,2	19 687,0	25 750,6	34 761,7
الدول العربية	10 575,4	29 106,7	37 066,3	35 762,2	43 053,2	45 771,9	79 131,2
دول إفريقيا	8 954,4	6 935,5	10 339,0	10 781,0	16 127,3	25 832,5	25 391,9
آسيا	65 757,9	104 887,0	189 951,5	273 830,9	375 667,2	545 067,8	637 861,4
باقي دول العالم	4 787,3	10 133,1	9 741,4	18 907,5	16 369,6	21 912,8	18 891,1
المجموع	690 425,7	957 039,8	1 314 399,8	1 558 540,8	1 916 829,1	2 572 033,4	3442 501,6

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

إن النسبة الأكبر من واردات الجزائر من الإتحاد الأروبي خاصة فرنسا ثم ايطاليا وتليها اسبانيا ، و تحتل آسيا المرتبة الثانية خاصة السلع الصينية التي اقتحمت السوق السوق الجزائرية ثم من دول أمريكا اللشمالية ، إلا أن

المبادلات بين المغرب العربي و من الدول العربية تبقى ضئيلة رغم انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة الكبرى التي دخلت حيز التطبيق سنة 2009 و رغم الغاء كل القيود التجارية فيما يخص الدول العربية.

المطلب الرابع: ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات:

من خلال ما ذكرناه الجزائر لعقد الشراكة مع الإتحاد الأروبي إلى منطقة تبادل حر في غضون سنة 2020، و انضمامها إلى المنطقة العربية الحرة سنة 2009, سعي الجزائر منذ أكثر من عشرين سنة للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة من أجل تحقيق هدفها الأسمى هو تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات المشكل الذي يعاني منه الإقتصاد الجزائري من أجل الإندماج في الإقتصاد العالمي، لهذا اتخذت الجزائر عدة إجراءات لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات التي نحن اليوم بأمس الحاجة إليها في ظل انخفاض أسعار النفط و عجز في ميزانية الدولة و عجز في الميزان التجاري و تآكل الإحتياطات الأجنية، و من بين هذه الإجراءات نذكر:

أولا: الإجراءات المؤسساتية:

إن عملية التحرير التجاري التي باشرت فيها الجزائر منذ بداية التسعينات كان الهدف منها تطوير الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كان إلزاما عليها أن تنشأ مجموعة من الهيئات من أجل تحقيق هذا الهدف و من بين هذه الهيئات:

1- **الديوان الوطني لترقية الصادرات(PROMEX)**: أنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم(328/96) الصادر في أكتوبر 1996 و وضع تحت وصاية وزارة التجارة، و من مهامه :

- إعادة برنامج لترقية و تحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسوق؛
- وضع و نشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الإقتصادي ،فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات و الإدارات؛
- انجاز الدراسات المستقبلية و تحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارة الخارجية.

2- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)**: أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي (93/96) الصادر بتاريخ 03 مارس 1996، و هي تتكون من 21 غرفة محلية باختصاص وطني تلعب دورا في تشجيع المبادلات الإقتصادية و التجارية و مواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر و المؤسسات الجزائرية في الخارج ، وهي مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري و صناعي و تتمثل مهامها فيما يلي[43]:

- تنظم كل التظاهرات الإقتصادية كالمعارض و المناظرات و الملتقيات التي تهدف خاصة إلى ترقية النشاطات الصناعية و التجارية و الخدمات و تطويرها؛
- تزويد المستثمرين الجزائرين و الأجانب بكل المعلومات و المعطيات التي يطلبونها؛
- تقوم بكل عمل يهدف إلى ترقية قطاع الصناعة و التجارة و الخدمات و تنميتها؛
- توطيد العلاقات وعقد إتفاقات و مبادلات تعاون مع المنظمات الأجنبية المماثلة؛
- تحقيق كل عملية و دراسة من الممكن أن تساعد في ترقية المنتجات و الخدمات الوطنية.

[43]- غرفة التجارة و الصناعة على الموقع WWW .CACI.DZ

3- **الشركة الجزائرية للتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)**: أنشأت حسب المرسوم التنفيذي(235/96) الصادر في(1996/01/10) من بين مهامها:

- ضمان تأمين الصادرات الجزائرية من المخاطر السياسية و التجارية؛
- ترقية و تشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛
- تأسيس بنك المعلومات في مجال الإعلام الإقتصادي.
- كما تعمل على ضمان القروض الممنوحة للمصدرين و المساهمة في التخفيف من المخاطر التجارية، وحدة الكوارث الطبيعية التي يواجهونها، كعدم القالقدرة على التسديد، أو عدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية و استكشاف أسواق جديدة[44].

4- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)**: تأسست سنة2004بموجب المرسوم التنفيذي رقم4-174 المؤرخ في 12 جوان 2004[45]، مهمتها الإشتراك في ترويج المنتج الجزائري لأكبر عدد من البلدان بالإضافة إلى:

- المساهمة في تطوير المنتجات المحلية و تنويع الصادرات الجزائرية من خلال المشاركة بوضع استراتيجية و طنية لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات[46]؛
- دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية و تسهيل دخولها إليها؛
- مساعدة المتعاملين الجزائريين في تجسيد علاقات العمل مع شركائهم الأجانب[47].

[44]- بن زكورة العونية و مسعودي و هيبة، أثر الإنفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على االنمو الإقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية- 2014/2002

[45] - الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية غلى الموقع WWW .ALGEX.DZ في يوم 2016/01/19

[46]- فيصل بهلولي مرجع سابق، ص119

[47]-الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية غلى الموقع WWW .ALGEX.DZ

5- **الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE**: بموجب قانون المالية لسنة 1996 تأسس الصندوق الخاص بترقية الصادرات FSPE، من أجل ترقية الصادرات خارج الحر وقات، و ذلك من خلال التكفل بجزء من التكاليف المتعلقة بجزء من التكاليف المتعلقة بنقل النتجات الموجهة للعرض و كذا تكاليف مشاركة الشركات في المعارض و الصالونات حسب عتبات التمويل التالية[48]:

- المشاركة في المعارض و الصالونات المتخصصة في الخارج؛
- نقل و عبور و مناولة البضائع الموجهة للتصدير.

ثانيا: الإجراءات التنظيمية:

تتعلق هذه الإجراءات بتسهيل عملية التصدير و تحفيزها من خلال الإعفاءات الضريبية و الدعم المالي، وتتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1- **الإعفاءات الضريبية**: إن أهم الإمتيازات التي يستفيد منها المصدرون تتعلق بـ:

- **الرسم على النشاط المهني** (TAP): إذ لايتم ادخال ضمن رقم الأعمال الخاضعة للرسم على النشاط المهني كل عمليات بيع و نقل السلع أساسا للتصدير.
- **الرسم على القيمة المضافة**(TVA): تعتبر كل المبيعات الموجهة للتصدير معفاة من الرسم على القيمة المضافة باستثناء بعض العمليات المتعلقة ببيع المنتوجات الفنية.
- **الضريبة على أرباح الشركات**(IBS): اعتبارا من قانون المالية لسنة 1996 فإن هذا الإعفاء يتمثل في مدة 5 سنوات بالنسبة للمؤسسات التي تحقق عمليات تصديرية من سلع و خدمات إلى الخارج، أما

[48]- من الموقع WWW .ALGEX.DZ

بالنسبة للخدمات تمنحها إعفاء لمدة 3 سنوات لفائدة و كالات السياحة و الأسفار ،كما تقدم تحفيزات ضريبية للفنادق.

2- **التسهيلات و الدعم المالي**: تم تأسيس صندوق خاص لترقية الصادراتFSPE بموجب قانون المالية لسنة 1996 ،حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح إعانات الدولة من صندوق خاص لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات لفائدة أي شركة تقوم بانتاج ثروات أو تقديم خدمات و لكل تاجر مسجل بالانتظام في السجل التجاري و ينشط في مجال التصدير،حيث يتم تحديد مبلغ إعانة الدولة تحت إشراف وزارة التجارة و حسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة.

3- **تسهيلات جمركية**: تشكل الأنظمة الإقتصادية الجمركية المنصوص عليها في قانون الجمارك المستقاة من اتفاقية الكيتو،حيث تسمح هذه الأنظمة بتحويل و استخدام و نقل البضائع دون دفع أي حق أو رسم دون القيام باجراءات التجارة الخارجية ،هذا ما يساهم في تقليل عبئ خزينة المؤسسة ،كما ينعكس إيجابيا على سعر المنتوج الموجه للتصدير.

6- **تسهيلات على مستوى الموانئ**: تم اتخاذ مجموعة من الإجراءات التسهيلية من طرف المؤسسة الوطنية للجزائر EPAL سنة 2003 تتمثل في إقامة مخازن لاستلام السلع الموجهة للتصدير، إنشاء منطقة خاصة على رصيف الموانئ لتحضير السلع الموجهة للتصدير، و إعفاءها لمدة 10 أيام من تكاليف تخزين السلع[49].

[49]- فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص119

من خلال هذا المبحث قمنا باتعرف على تطور السياسة التجارية في الجزائر من مرحلة الإحتكار إلى مرحلة التحرير و هذا استعدادا إلى عقد الشركة مع الإتحاد الأروبي التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005، و انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى سنة 2009، و سعيها منذ أكثر من عرين سنة للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، بهدف تنويع الإنتاج المحلي و تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات باتخاذها عدة إجراءات تنظيمية و مؤسساتية، وهذا كله من أجل الرفع في معدل النمو الإقتصادي و تحقيق التنمية المستدامة الّي سنتعرف عله في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: النمو الاقتصاد ي في الجزائر

يعتبر النمو الإقتصادي الهدف الأسمى الذي تصل إلية الدول من خلال اتباع سياسات إقتصادية سليمة، و لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الجوانب النظرية للنمو الاقتصاد ي باعتباره مؤشر مهم يعبر لنا على النمو الاقتصاد ي في بلد ما ،نتطرق أيضا إلى مراحل تطوره في الاقتصاد الجزائري خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصاد ية التي قامت بها الجزائر.

المطلب الأول: عموميات حول النمو الاقتصاد ي

هناك العديد من الأبحاث تعرضت إلى النمو و التنمية الاقتصاد ية من حيث مفهومها و نظريات التي تفسر عملية النمو لهذا ارتأينا أن لانتطرق إلا كل هذا لكثرة المراجع في هذا الموضوع ، و أن نتطرق إليه بصفة مختصرة لأن المهم عندنا هو تطور النمو في الاقتصاد الجزائري.

أولا: تعريف النمو الاقتصاد ي

- يعني النمو الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي، دون ربطه بضرورة حدوث تغيرات هيكلية؛[50]
- كما يعني الزيادة المستمرة في كمية السلع و الخدمات المنتجة من طرف الأفراد في محيط اقتصادي معين؛[51]
- كما يعرف على أنه الزيادة المتواصلة على الفترة الطويلة للكميات المعتبرة، كما أتواصلها يستلزم؛[52]
- كما يعرف سيمون كازنت[53] النمو الاقتصاد ي بأنه ارتفاع طويل الأجل في إمكانية عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و تستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكييف المؤسسي و الإيديلولجي و المطلوب لها؛
- أما الاقتصاد ي الأمريكي كوزينتس فيعتبره إحداث أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، و يعتبر الإستثمار في الرأس المال المادي البشري، و التقدم التقني و كفاءة النظم الاقتصاد ية من المصادر الأساسية للنمو الاقتصاد ي. فرأس المال المادي و البشري يؤثر إيجابيا على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب و التأهيل إلى الحد زيادة في نسبة القوى الفاعلة اقتصاديا، أما التقدم التقني معناه استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الإختراع أو الإبتكار، فضلا عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما فيما يخص النظم الاقتصاد ية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى مجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم و الوضع الأمثل للإنتاج؛[54]

---

[50]- رنان مختار:" **التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي**"، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009،ص42

[51]- Jean Arrouse": **les théorie de la croissance**", édition du seuil, Paris, 1999,p9

[52]

[53]- سيمون كازنت متحصل على جائزة نوبل في الإقتصاد سنة 1971.

[54]- جلال خشيب، **النمو الإقتصادي**، مقال موجود على الموقع الإلكتروني www.alukah.net اطلع عليه يوم 15-11-2017.

- كما يمكن إعطاء تعريف دقيق للنمو على أنه الزيادة في الناتج الناتج الداخلي للبلد مع كل مايحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي؛

من هذه التعاريف بمكن أن نستنتج الخصائص التالية:

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلد أن يترتب عنه الزيادة في الدخل الحقيقي للفرد:

بمعنى أن: **النمو الاقتصاد ي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني؛**

- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية بمعنى الزيادة النقدية في الدخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم؛
- يجب أن تكون الزيادة على المدى الطويل، أي أنها لا تختفي بمجرد اختفاء الأسباب.

ثانيا: طرق قياس النمو الاقتصاد ي

من استنتاجات التعاريف يمكن استخلاص كيفية حساب معدل النمو:

- من استنتاج الزيادة النقدية في دخل الفرد أن:

معدل النمو الاقتصاد ي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

- كما أن هدف النمو يتعلق بارتفاع المستمر للإنتاج، المداخيل و ثروة الأمة. و عادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو. إلا أن هذا القياس يطرح مشاكل تتعلق بمضمون الناتج المحلي الخام نتيجة اختلاف نظم المحاسبة الوطنية في تحديد حقل الإنتاج؛
- كما أن النمو الاقتصاد ي هو فعل تراكمي لايكمن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية معينة.

الناتج المحلي الخام = مجموع القيم المضافة + مجموع الرسم على القيمة المضافة +مجموع الحقوق الجمركية.

أو :

الناتج المحلي الخام= مجموع الإستهلاك النهائي + مجموع التراكم الخام للأصول الثابثة + مجموع تغير المخزون + مجموع الصادرات – مجموع الواردات[55].

- كما يمكن التمييز بين الناتج المحلي الخام الإسمي و الناتج المحلي االخام الحقيقي ، كما يعبر الأول عن قيمة الإنتاج بالأسعار الجارية حيث أن التغيرات التي تحدث فيه تكون نتيجة تغيير الأسعار لا الكميات، أما الثاني فإنه يزيل أثر السعر الذي لا يأخذ بعين الإعتبار إلا التغير في الكميات و هذا بقسمة الناتج المحلي الخام الإسمي على مؤشر الأسعار. و بالتالي فإن حساب معدل النمو يتم انطلاقا من التغير الذي يحصل في الناتج المحلي الخام من سنة إلى أخرى[56].

المطلب الثاني: مراحل تطور النمو الاقتصاد ي في الجزائر ما قبل الإصلاحات الاقتصاد ية:

أولا : النمو الاقتصاد ي في مرحلة التخطيط(1963–1989)

لقد تميزت هذه المرحلة مابعد استقلال الجزائر بالظروف المالية الصبعبة

أولا:المرحلة من (1970–1985): و هي فترة بدأ فيها التخطيط المركزي بتطبيق المخططات التنموية بداية بالمخططات الثلاثية ثم الرباعية و تمزيت هذه الفترة بتطبيق الجزائر لأسس النظام الإشتراكي وكان تسيير الاقتصاد اشتراكيا، حيث ارتكزت على الملكية العامة لوسائل الإنتاج و تدخل الدولة و التخطيط المركزي لتحقيق المصلحة العامة، و أن يكون العمال طرفا مهما في تسيير و مراقبة الشركات، و أهم مميزات الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة:

- اتباع نظام إشتراكي لتسيير الاقتصاد الوطني؛

[55]- عبد المجيد قدي:" **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية 2005،ص ص(34-35).

[56]– عبد المجيد قدي،مرجع سبق ذكره، ص36.

- تبني سياسة إقتصاد الموجه أي مركزية القرار حتى سنة 1976؛
- تبني المخطط الجزائري إستراتيجية أو نموذج الصناعات المصنعة أو ما يسمى بنموذج Debernis ؛
- تحول الاقتصاد الجزائري من الفلاحة إلى الصناعة ذات التكنولوجيا؛
- الإعتماد على قطاع المحروقات كمحرك للاقتصاد؛
- زيادة المداخيل من العملة الصعبة الناجمة من ارتفاع أسعار النفط خاصة في سنتي (1973، 1979)؛
- استبدال نموذج الصناعات المصنعة بنموذج التوازن المرجح الذي يدوم طويلا[57].

إن إتباع الجزائر للنظام الاشتراكي يعني أنها تعتمد بالدرجة الأولى على القاع العام في تطوير الاقتصاد ، و إعداد طريقة للتنمية بواسطة المخططات التنموية للوصول إلى الاستقلال الاقتصاد ي و الرفاهية و العدالة الاجتماعية، باعتمادها على التصنيع ثم الزراعة ، و أعادت تنظيم الاقتصاد بإنشاء قطاع الدولة الصناعي الذي توسع تدريجيا عن طريق تأميم الأملاك الصناعية الشاغرة، وتأميم رأس المال الأجنبي الصناعي أو عن طريق الاستثمارات الصناعية الجديدة ، فكان قطاع الصناعة محرك التنمية الاقتصادية و الاجتماعية [58]بتقليص معدل البطالة، حيث استهلك هذا القطاع نسب كبيرة من الاستثمارات المخططة مما نتج عنها نمو اقتصادي غير متوازن بين القطاعات ، و هذا ما يمثله الجدول التالي:

[57]- قدور بن نافلة و محمد بن مريم:" **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/ غوردن)**"، مجلة التنمية و سياسات الإقتصادية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 75،2015-109 المعهد الوطني للتخطيط، الكويت، ص 78.

[58]- بن أشنهو عبد اللطيف:" **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962–1980)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص86

الجدول رقم (3-11) : توزيع الإستثمارات حسب المخططات (1960-1978)

	المخطط الأول (1967-1969)		المخطط الثاني (1970-1973)		المخطط الثالث (1979-1997)	
	التوقع%	التنفيذ %	التوقع%	التنفيذ %	التوقع%	التنفيذ %
المحروقات	41,9	50,9	36,9	47,1	40,6	48,6
القسم الأول	47	40,6	48,9	46,2	47,6	44,5
القسم الثاني	11,1	8,5	14,2	7,6	11,8	6,9
مجموع الصناعة	48,7	55,3	44,7	57	43,6	62
الزراعة	16,9	16,4	14,9	13	13,2	4,7
البنى التحتية	34,4	28,3	40,4	30	43,2	33,3

المصدر: بن أشنهو عبد اللطيف:" **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص86.

من خلال الجدول نلاحظ إرتفاع في مخصصات الاستثمارات من مخطط إلى مخطط إلا قطاع الزراعة الذي قلت فيه مخصصات الاستثمار من مخطط إلى آخر، كما نلاحظ عدم التوازن مابين القطاعات مما يشكل اختلال في الاقتصاد الجزائري خاصة أنه أهمل القطاع الزراعي الذي بدوره يؤثر في عملية النمو الاقتصاد ي، كما أن نسب تنفيذ تقل عن نسب التوقع هذا ما يدل عن عدم نجاح هذه الخطط .

الجدول رقم(3-12) : إجمالي الاستثمارات خلال(1980-1989)

	المخطط (1980-1984)			المخطط (1985-1989)		إجمالي الإستثمارات	
طبيعة الإستثمارات	المخططة	المنفذة	نسبة كل قطاع من المنفذة %	المخططة	المنفذة	نسبة كل قطاع من المنفذة %	النسبة %
الصناعة	154,5	77	23	174,2	93	25	24,6
الزراعة	47,1	33,14	10	79	41	11	10,7
باقي القطاعات	199	208	62	279	237	64	64,5
المجموع	400	335	95	550	371	100	689

المصدر: صالح صالحي:" **محاضرات في الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط و محاولات التصنيع خلال الفترة 1966-1989**"، كلية العلوم الاقتصاد ية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1.

رغم المخصصات الضخمة للاستثمارات القطاعات من أجل دفع بعجلة التنمية إلا أن نسب تنفيذها تبقى ضئيلة جدا بسبب أن هذه المبالغ تجاوزت قدرة الأجهزة المؤسسية على مختلف مستويات التحكم، و كذلك ضعف كفاءة تقويم المشاريع و إعادة تقويمها، كما أن هذه الخطط التنموية توقفت سنة 1989 .

☚ في هذه الفترة سجل معدل النمو الاقتصاد ي في الجزائر معدلات عالية بقيادة النمو في القطاعات الصناعات التحويلية بسبب المكاسب النفطية الهامة خاصة بين سنتي 1973 و 1978.كما تميزت هذه الفترة بنمو إقتصادي معتبر حيث سجل معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي في بداية التخطيط 3.8% ، و استمر على هذا الحال إلى غاية سنة 1984 حيث ارتفعت هذه النسبة إلى 5.6%كما وصل إلى أقصى قيمة له بلغت 9.2% سنة 1978، أي أن متوسط الناتج المحلي الداخلي السنوي بلغ حوالي 5.7%. أما الفترة بين 1986 و 1988 تعتبر فترة صعبة بالنسبة للجزائر فسجلت معدلات نمو سالبة بسبب الأزمة التي أصابت الاقتصاد بانخفاض أسعار النفط (وصل سعر البرميل الواحد إلى 6 دولار) مما ساهم في تدهور الاقتصاد الجزائري، فسجل ميزان المدفوعات عجزا مستمرا، وانخفاض في مستوى الإستهلاك الحقيقي5,8% و 7,4% خلال سنة 1986 و 1987 على التوالي، و انخفاض في الناتج الحقيقي بنسبة 1,1% و 1,2%و 2,9% خلال 1986، 1987، 1988 على التوالي، و ارتفاع معدل التضخم كما رأينا سابقا و معدل البطالة مما أدى إلى انخفاض في معدل النمو الذي لم يتجاوز 1% في المتوسط سنويا بين سنتي 1986 و 1996.

إلا أن هذه السياسة تنتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لو يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل تأخر القطاع الفلاحي عن مسايرة ذلك الطلب المحلي.

إن اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطائه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصاد ية بسعر النفط على المستوى الدولي، هذا ما نتج عنه صدمة وكارثة اقتصادية خلال النصف الأخير من سنوات الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، غدا الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلي كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والتوسع، إلا أنها فترة بينت أن الاقتصاد الجزائري كان لا يعدوا كونه اقتصاد قائم على الاستدانة. ولكن منذ ذلك الحين (أزمة **1986**) دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصاد ي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات.

المطلب الثالث: النمو بعد الإصلاح الاقتصاد ي

أولا: النمو خلال فترة الإصلاح الاقتصاد ي(1990–2000)

تعتبر سياسات الإصلاح الاقتصاد ي الإجراءات المتخذة من قبل مختلف السلطات الاقتصاد ية بقصد تحسين أداء النشاط الاقتصاد ي وفق قواعد معاييرية مختارة مسبقا كالانتقال إلى اقتصاد السوق. ويتراوح المدى الذي يمكن لهذه الإجراءات الذهاب إليه أو تتناوله بين الضيق و الاتساع تبعا لعمق المشكلات و الإختلالات القائمة، خاصة أن الجزائر كانت تعيش تدهورا في نشاطها الاقتصاد ي و انعكاسات السلبية في تطبيق مبادئ الإشتراكية بعد النصف الثاني للثمانينات إلا أن الأوضاع الاقتصاد ية زادت تأمزما خاصة مع انخفاض أسعار النفط، و أمام هذه الوضعية المتدهورة للاقتصاد لمؤشرات الاقتصاد الكلي قامت الحكومة الجزائرية بعدت إصلاحات اقتصادية و نقدية مالية كما سلف الذكر في المباحث السابقة ابتداء من قانون النقد و البنك

و قانون 1988 المعدل و المكمل لقانون 1986إلا أن الأوضاع زادت عمقا و شمولية شملت كل المجالات الاقتصاد ي و الإجتماعي و حتى السياسي، ولهذا كان لزاما عليها أن تقوم بإصلاحات اقتصادية بعد فشلها في الإصلاحات السابقة، وقررت أن تنتهج آليات انتقال إلى اقتصاد السوق بعد انهيار النظام الاشتراكي في أوروبا الشرقية، وجاءت هذه الإصلاحات الاقتصاد ية في ظروف اقتصادية و اجتماعية و سياسية جد سيئة، و لهذا عقدت الجزائر اتفاق مع المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي و البنك العالمي) و تم عقد اتفاقين في هذا الإطار تضمن برنامج الاستعداد الائتماني الأول 31ماي(1989 -1990)أو ما يسمى بمعاهدة Stand-by و برنامج الاستعداد الائتماني الثاني(1991-1992) و كان الهدف منهما : التحكم في إدارة الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية و تحرير التجارة، تخفيض في معدل التضخم، الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة بتطبيق إصلاح نقدي و مصرفي المتمثل في قانون النقد و القرض 1990 .و بفشل هذين الإتفاقين السابقين، زيادة ضغط الأزمة الاقتصاد ية في الجزائر و استمرار ارتفاع المديونية الخارجية. أرغمت الجزائر للمرة الثانية اللجوء إلى المؤسسات الدولية للحصول على القروض و المساعدات المالية، و إعادة جدولة ديونها مع نادي باريس و لندن، الذي فرضت عليها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998 من أجل معالجة اختلالات ميزان المدفوعات و العودة إلى التوازنات الاقتصاد ية الكبرى من خلال إصلاحات عميقة و شاملة تشمل جميع القطاعات و جميع المؤشرات الاقتصاد ية ، حيث قسم هذا البرنامج إلى مرحلتين مرحلة التثبيث الاقتصاد ي 1994-1995 ثم تليها مرحلة التعديل لهيكلي(1995-1998):

1- **برنامج التثبيت الاقتصاد ي(1994-1995)**: يهدف هذا البرنامج إلى[59]:

- الحد من توسع الكتلة النقدية كما لاحظناه في المبحث الأول؛

[59]- بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، مرجع سابق، ص195.

- تخفيض في قيمة الدينار بنسبة 40,17% في أفريل 1994 (1دولار يقابله 36دينار)، قصد تقبيص الفرقبين السعر الرسمي و السعر الصرف في السوق السوداء تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف؛
- تحقيق نسبة نمو مستقر و مقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1993و بـ 6% سنة 1996، مع إحداث مناصب شغل لإمتصاص البطالة؛
- تحرير معدلات الفائدة؛
- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10%؛
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة كما رأيناه في المبحث الثاني؛
- رفع احتياطات الصرف لغرض دعم قيمة العملة المحلية.

2- **برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)**: بما أن برنامج التعديل الهيكلي أوسع وأشمل و أطول مدة حيث امتد لثلاث سنوات فإن هدفه الأساسي هو إعادة الإستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى إقتصاد السوق بأقل التكاليف و للوصول إلى ذلك، تم الإتفاق على تحديد الأهداف التالية:

- تحقيق نمو إقتصادي في إطار الإستقرار المالي، وكذا ضبط سلوك ميزان المدفوعات، حيث يتحقق متوسط نمو الناتج المحلي الإجالي خرج المحروقات بنسبة 5% خلال هذه الفترة؛
- العمل على إرساء نظام الصرف و استقراره، المرفق بإنشاء سوق مابين البنوك مع إحداث مكاتب للصرف من 1996/01/01، و العمل على تحويل الدينار من أجل المعاملات الخارجية الجارية ؛
- التخفيف من لإجراءات الجمركية و الضريبية ؛

- التخفيض التدريجي لعجز الميزان الجاري الخارجي، حيث ينخفض العجز من 6,9% منPIB 1994- 1995إلى 2,2% من PIB في 1997-1998 ؛
- توزيع الموارد مع مراعات القطاع الإنتاجي، و عدم زيادة الإستهلاك للفرد الجزائري خلال فترة البرنامج و تفضيل الإستثمارات الإنتاجية خارج المحروقات، مع توسيع قدرات تصدير الغاز بمشاركة رأس مال أجنبي؛
- التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالي بإنشاء لجنة تنظيم و مراقبة البورصة و شركة تسيير سوق القيم مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بتوسيع رأسمالها بنسبة 20% ابتداءا من 1998؛
- إحداث نمو إقتصادي يعادل النمو الديموغرافي على الأقل.

إن تطبيق هذا البرنامج أعطى ثماره على المستوى الإقتصاي في نهياته فحقق النتائج التالية[60]:

- ارتفاع في الإحتياطي الصرف بـ 636 مرة خلال الفترة 1994-1998؛
- ارتفاع المديونية و انخفاض سعر الصرف 36دج/$ من 1994 إلى 58 دج/$سنة 1998 أب بتخفيض قدره 61%؛
- انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 5% سنة 1998؛
- انخفاض معدل الخصم من 15% سنة 1994 إلى 9,5% سنة 1998 و ارتفاع في نسبة نمو الكتلة النقدية M2 بـ 19,1% سنة 1998 .

كل النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي من أجل تحقيق نمو إقتصادي دائم إلا أن أثر سلبا على مجال الإجتماعي بحيث ارتفعت معدلات البطالة و انتشار الفقر.و لهذا سوف نتطرق إلى مدى نجاح سياسة الإصلاح الاقتصاد ي في الجزائر و كيف تطورت معدلات النمو الاقتصاد ي في هذه الفترة.

[60] - عبود عبد المجيد و بلحاج فراجي:" **الإصلاح النقدي في الجزائر و مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري**"، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث العدد 3، سبتمبر 2017، ص-'

الجدول رقم (3-13) :يوضح تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة (1990-1999) ٪

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو	0,8	1,2-	1,8	2,1-	0,89-	3,79	4,09	1,099	5,10	3,20

المصدر: من احصائيات البنك الدولي

يلاحظ من الجدول أن نسبة النمو الاقتصاد ي سجلت معدلات ضعيفة و حتى سالبة و هذا دليل على فشل الإصلاحات السابقة حتى بداية تطبيق برنامج التثبث، و بدأت في الإرتفاع منذ سنة 1995 كما نلاحظ العودة في انخفاضه سنة 1997 بنسبة1.1% ثم ارتفع في نهاية برنامج وبلغ أعلى نسبة له بـ 5,1 سنة 1998 مايدل على النتائج الإيجابية في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وتحقيق أهدافه و المتمثلة خاصة في اسقرار معدل النمو، كما يرجع أيضا ارتفاع النمو الاقتصاد ي في فترة التعديل الهيكلي إلى استقرار أسعار النفط و ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأجنبية الأخرى، ولهذا سوف نرى مساهمة القطاعات الاقتصاد ية في الناتج الداخلي الخام :

الجدول (3-14):توزيع هيكل الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1993-1997

القطاعات	1993	1994	1995	1996	1997
الفلاحة	131.1	145.6	187.4	277.8	260.8
المحروقات	247.4	327.3	503.4	733.1	818.5
الخدمات و الأشغال البترولية	13.3	17.7	22.0	28.0	(*)
الصناعات (خارج المحروقات)	130.9	161.7	193.9	22.3	235.9
البناء و الأشغال العمومية	121.5	151.8	191.2	217.7	275.3
النقل و المواصلات	65.0	74.8	99.8	148.9	(**)
التجارة	167.0	22.1	283.5	320.6	(**)
الخدمات	43.2	54.7	76.3	90.8	607.0
الرسوم و الحقوق الجمركية	85.7	119.3	174.8	212.3	220.6
إجمالي الناتج الداخلي	**1005.1**	**1275.0**	**1732.3**	**2251.5**	**2418.1**
الخدمات الإدارية و غيرها	184.7	212.5	261.2	313.2	344.3
إجمالي الناتج الداخلي	**1189.8**	**1487.5**	**1993.5**	**2564.7**	**2762.4**

المصدر:مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصاد ي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، ص 193

ثانيا: النمو خلال فترة الإنعاش الاقتصاد ي و دعم النمو 2000–2014:

1- **مفهوم سياسة الإنعاش:** من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي هناك امكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي و تحريك اقتصاد ما في حالة ركود، و تعتبر سياسة الإنعاش من أهم سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصاد ي على المدى القصير، إذن هي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى و تهدف إلى دعم النشاط الاقتصاد ي بوسائل مختلفة تتمثل في الوسائل الميزانية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، و غالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى برامجا لتنشيط الطلب الكلي[61] عن طريق الزيادة في الإنفاق (العمومي/خاص، استهلاكي/استثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الإستثمار لتلبية زيادة الطلب) لدعم النمو لامتصاص البطالة، كما يمكن اعتبار سياسة العرض بمعنى مختلف نسبيا عن سياسة جانب الطلب التي يدافع عنها الليبراليون الجدد) بمثابة سياسة الإنعاش مادام الغرض منها أيضا لدعم النشاط الاقتصاد ي لتنشيط العرض (بدلا من الطلب) على الرغم من كونها ذات طابع هيكلي أكثر من ظرفي[62].

2. برنامج الإنعاش في الجزائر:

بعد ظهور بوادر انفراج عن أزمة الركود الاقتصاد ي الذي عانت منه الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات و تطبيقها لبرنامج التعديل الهيكلي الذي فرضها عليها الصندوق النقد الدولي الذي كان له أثر إيجابي باستعادت بعض التوازنات الاقتصاد ية الكبرى كما كان له أثر سلبي على الجانب الإجتماعي حيث ارتفعت معدل البطالة بسبب حل و غلق المؤسسات العمومية ذات نسب توظيف عالية.و مع نهاية سنة 1999 ارتفعت

[61] - لمزيد من معرفة عن وسائل تنشيط الطلب و العرض إرجع إلى محمد مسعي:" **سياسة الإنعاش في الجزائر و أثرها على النمو الإقتصادي**"، مجلة الباحث، العدد 10،2012 ،ص 148-149.

[62] – محمد مسعي:" **سياسة الإنعاش في الجزائر و أثرها على النمو الإقتصادي**"، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 148.

أسار النفط مما أدى إلى تعزيز ميزانية الدولة و استغلالها في بعث النشاط الاقتصاد ي من خلال برنامج الإنعاش الاقتصاد ي مستخذمة في ذلك السياسة الميزانية كأحد أهم و سائل التأثير على الوضع الاقتصاد ي. و من مضمون برنامج الإنعاش الاقتصاد ي ما يلي:

أ- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصاد ي:

لقد جاء هذا البرنامج معتمدا على سياسة الإنفاق العام ذو التوجه الكينزي كما سلف الذكر من أجل تنشيط الطلب أو العرض أو معا، حيث بلغت حوالي 28,31% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 و 38,87% سنة 2003، و هي تعمل على النهوض بمستويات معيشة الأفراد وتحسين دخولهم منخلال البرامج المتنوعة للتوظيف لكبح البطالة التي ارتفعت نسبتها سنة 1999 بـ 29,9% إلى 11,8% سنة 2007 و التحكم في معدلات التضخم و الحد من مشكلة المديونية الخارجية.

1- **برنامج الإنعاش الاقتصاد ي(2001-2004)**: بعد الوفرة المالية التي حققتها الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وتم تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصاد ي فخصص له مبلغ قيمته 525مليار دينار(ما يعادل 7مليار دولار) على الفترو الممتدة من 2001-2004، و كان يرمي إلى ثلاثة أهداف نوعية كبرى تمثلت في تحقيق التوازن الجهوي، و إنعاش الاقتصاد الجزائري، و إحداث مناصب الشغل و مكافحة الفقر[63].

إلا أن غلافه المالي النهائي أصبح حوالي 1216 مليار دينار بعد إضافة مشاريع جديدة و عمليات إعادة تقييم المشاريع السابقة ، و هو برنامج ضخم مقارنة بإحتياطي الصرف المسجل لسنة 2000 و المقدر بـ11,9 مليار دولار، و لهذا خصص هذا البرنامج للعمليات و المشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و النشاطات الإنتاجية

[63]- قدور بن نافلة و محمد بن مريم، مرجع سبق ذكره، ص 81

الفلاحية ، و تقوية الخدمات العمومية في مجلات كبرى كالري و النقل و الهياكل القاعدية، و تحسين مستوى المعيشي للسكان[64].

سنلاحظ من خلال الجدول توزيع المبالغ على حسب القطاعات و كذلك مخصصات كل سنة من قيمة البرنامج:

الجدول رقم (3–15): التوزيع القطاعي و السنوي لبرنامج الإنعاش: الوحدة: مليار دج

	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,08
التنمية المحلية و البشرية	71,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,88
الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12	65,4	12,45
دعم الإصلاحات	30	15	-	-	45	8,56
المجموع	231,1	178,3	113,2	20,5	525,1	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي:" **تقرير حول الوضعية الاقتصاد ية و الإجتماعية في الجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2004**" ، ص87.

من الجدول نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية أخذ حصة الأسد من قيمة البرنامج إذ بلغت نسبته حوالي 40,1%أي تطبيق التوجه الكينزي في تنشيط الطلب، ثم يليه قطاع التنمية المحلية و البشرية لتحسين مستوى المعيشي للأفراد بنسبة تفوق 38%، أما الحصة الصغيرة كانت من نصيب قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 12,45% و في الأخير دعم الإصلاحات كانت مخصصت إلا في سنتي 2001 و 2002 بنسبة تفوق 8%، جاء البرنامج استكمالا لبرنامج التعديل الهيكلي لتطوير الاقتصاد الجزائري و النهوض به للإندماج في الاقتصاد العالمي.

[64]– كبداني سيد أحمد:" **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنو مع الدول العربية –دراسة تحليلية و قياسية**"– أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد،2013 ، ص251

2- **برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصاد ي (2005-2009)**[65]: لقد تم تدعيم برنامج لدعم النمو ببرنامج مكمل له خلال أربع سنوات التي تلته كما رصد له حولي 55 مليار دولار مايعدل 4203مليار دج، ثم أضيف له برنامجين أحدهما خاص بمنطقة الجنوب و الآخر خاص بالهضاب بقيمة 432 و 668 مليار دج على التوالي، و كذلك الموارد المتبقية من المخطط السابق 1071 مليار دج و المبلغ المرصدة للصناديق المتبقية 1191 مليار دج، و التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج، كما قسمت مبالغ هذا البرنامج على خمس قطاعات رئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لدعم النمو

القطاع	المبالغ (مليار دج)	% من مجموع مبلغ البرامج
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908,5	%45,5
1-1- السكن	555	
1-2- التربية، التعليم العالي، و التكوين المهني	399,5	
1-3- برامج البلدية للتنمية	200	
1-4- تنمية مناطق الجنوب و الهضاب العليا	250	
1-5- تزويد السكان بالماء والكهرباء و الغاز	192,5	
1-6- باقي القطاعات	311,5	
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية	1703,1	% 40,5
2-1- قطاع النقل والأشغال العمومية	1300	
2-2- قطاع المياه	393	
2-3- قطاع التهيئة العمرانية	10,15	
3- برنامج دعم التنمية الاقتصاد ية	337,2	8
3-1- الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري	312	

[65]- كبداني سيد أحمد، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنو مع الدول العربية –دراسة تحليلية و قياسية** ، مرجع سبق ذكره، ص255.

3-2- الصناعة و ترقية الإستثمار	18	
3-3- السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	7,2	
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية	203,9	4,8
4-1- العدالة و الداخلية	99	
4-2- المالية و التجارة و باقي الإدارات العمومية	88,6	
4-3- البريد و التكنولوجيات الحديثة للاتصال	16,3	
5-برنامج لتطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الإتصال	50	1,2
المجمـــــــوع	4202,75	100

المصدر: رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو على الموقع www.cggov.dz/psre

من خلال الجدول نلاحظ أن الدولة اهتمهت بتحسين الظروف المعيشية للسكان فخصصت له الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج التكميلي و التي تقدره نسبته بـ 45,5% من مبلغ البرنامج و التي وزعت على الشكل بإعطاء الأهمية لمجال السكن و الشيء الذي يميز اهتمام الدولة من خلال المبالغ المخصصة أنها أعادت الإهتمام بالتعليم الذي خصصت له مبلغ لابأسبه بما أن هذا له دوركبير في تحسين المستوى المعيشي للأفراد مع تكوين رأس المال البشري الذي يعد من أهم وسائل الإنتاج، ويحتل المركز الثاني برنامج تطوير الهياكل القاعدية بنسبة 40,5% من حصة البرنامج، كما أننا نلاحظ أن حصة الأسد من البرنامج تعود إلى قطاع النقل و الأشغال العمومية نظرا لأهميته الحساسة و اتباع الجزائر هنا التوجه الكينزي في خلق مناصب الشغل و تنشيط الاقتصاد من خلال زيادة الطلب على المنتجات الرأسمالية ثم الإستهلاكية .ثم قطاع الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري الذي حظي بمبالغ لابأس بها لدفع عجلة التنمية الريفية، أما قطاع الصنعة و ترقية الإستثمار قد أهمل في هذا البرنامج فقد خصص له ملبغ جد قليل رغم حساسية هذا القطاع في تطوير الاقتصاد ، أما باقي القطاعات برنامج تطوير الخدمة العمومية و برنامج تطوية التكنولوجيات الإعلا و الإتصال فخصص لهما مبالغ صغيرة.

3- **برنامج توطيد النمو الاقتصاد ي(2009-2014)**[66]: أو ما يعرف بالمخطط الخماسي الثاني و قد خصص له مبلغ قيمته 20412 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق، أي أن البرنامج الجديد قدر بـ 155 مليار دولار، وقسمت هذه المبالغ على خمس قطاعات كبرى مثل البرنامج السابق و كانت حصت كل قطاع ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-17): التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو 2009-2014

القطاعات	المبلغ المخصص	%
1- التنمية البشرية: التربية، التعليم العالي، الصحة، السكن، المياه، الشؤون الدينية، التضامن الرياضة، الطاقة، المجاهدين	10122	%49,5
2- المنشآت الأساسية: الأشغال العمومية،النقل، تهيئة الإقليم	1566	7,7
3- تحسين الخدمة العمومية: العدالة، المالية، التجارة و العمل	1666	8,16
4- التنمية الاقتصاد ية: الملاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة، إنعاش و تحديث المؤسسات العمومية	1566	7,7
5- مكافحة البطالة	360	1,8
6- البحث العلمي و التكنلوجيات الحديثة للإتصال	250	1,2

المصدر: مصالح الوزير الأول ملحلق السياسة العامة، قوائم برنامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية 2010-2014، ص6.

من الجدول نلاحظ أن الحكومة خصصت ملبغ كبير لبرنامج توطيد النمو لتدارك التأخر الحاصل في القطاعات من جراء الآثار الأزمة و الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر في الفترة السابقة فوضعت الخطة الخماسية للتنمية البشرية التي خصصت لها الحصة الأكبر من البرنامج بنسبة تقدربـ 49% أما باقي القطاعات فخصصت لها تقريبا نفس النسب.

[66]- بن مالك عمار و دهان محمد:" **دور الإستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**"، مجلة الدراسات الإقتصادية، العدد رقم04، المجلد 1، جوان 2017.

و الآن سنذهب إلى مدى تأثير برامج الإنعاش على النمو الاقتصاد ي بما أن الحكومة ضخت أموالا كبيرة من أجل تحسي ن المستوى المعيشي للسكان و كذلك لتحقيق التنمية الاقتصاد ية، و الجدول التالي يوضح معدلات النمو المحققة من خلال البرامج الثلاثة لدعم النمو.

الجدول (3-18) : يوضح معدلات النمو خلال مرحلة الإنعاش الاقتصاد ي

السنوات	الناتج الداخلي الخام بالنسبة المئوية
2001	4.61
2002	5.59
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.69
2007	3.39
2008	2
2009	1.59
2010	3.60
2011	2.80
2012	3.29
2013	2.8
2014	3.8

المصدر:إحصائيات البنك العالمي

سجلت معدلات النمو ثباث نسبي بين سنتي 1999 و 2000 هذا راجع إلى ارتفاع العوائد النفطية، إن معدلات النمو الاقتصاد ي حققت معدلات مرتفعة خلال برنامج الإنعاش الاقتصاد ي لدعم النمو بلغ معدل النمو ذروته في سنة 2003 بـ 7,2%، إلا أنه سجل انخفاضا سنة 2006 نتيجة انخفاض الطلب على المحروقات من أوربا، و ارتفع سنتي 2007 و 2008 إلا أنه عاود الإنخفاض مرة ثانية سنة 2009 إلى 1,59% بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، و بعدها بدأ النمو الاقتصاد ي ينتعش إلى غاية 2014، إلا أن النمو الاقتصاد ي في الجزائر لايزال تحديات و احتياجات هامة ليكون أكثر تنوعا لتعزيز التنمية الاقتصاد ية بما أن الاقتصاد الجزائري إقتصاد هش يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع المحروقاترغم كل المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات.

خلاصة الفصل:

إن دعاة التحرير الإقتصادي و الإندماج بالإقتصاد العالمي و الإلتحاق بالعولمة يدعون إلى انتهاج السياسات الإقتصادي المؤدية إلى إقتصاد السوق، تحت إشراف المؤسسات الدولية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، و حتى المنظمة العالمية للتجارة) بإصلاح إقتصادي الذي يتبلور في برنامج التثبيث و التكييف الهيكلي، و هذا ما لجأت إليه الجزائر من إصلاح مصرفي الذي يعد من المكونات الرئيسية لهذا الإصلاح ، وهذا من خلال تحرير أسعار الفائدة وصولا إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة و هذا ما توصلت إليه الجزائر خلال فترة الإصلاح ، إلا أن هشاشة هذا القطاع وضعف الوساطة المالية لم تستمر هذه النتائج بسبب الفضائح المصرفية ، و كذللك تحويل ملكية البنوك العامة إلى القطاع الخاص ، و من أجل استكمال خطوات التحرير شهدنا كذلك تحرير قطاع التجارة الخارجية لقد بدلت السلطات المعنية جهودا معتبرة لتحرير التجارة

الخارجية باعتبارها الركيزة الأساسية للإندماج في السوق العالمي ، فمنذ سنة 1994 أصبحت التجارة محررة كليا و هذا استعدادا للشراكة الأورو متوسيطية التي دخلت حيز التطبيق ابتداء من 2005 و كذلك انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الكبرى سنة 2009، و سعيها للإنضمام للمنظمة العالمية، و كل هذا من أجل هدف تنويع الإنتاج، كما رأينا أن الجزائر اتخذت عدة إجراءات من أجل تنويع الصادرات خارج المحروقات. و عدم تمكن المؤسسات الوطنية من المنافسة الأجنية لضعف كفاءة السياسة التجارية المطبقة. و كان الهدف من كل هذه الإصلاحات هي تعبئة المدخرات المحلية ثم الإستثمار و بعد ذلك لتسجيل معدلات نمو إيجابية، كما لاحظنا أن النمو في الجزائر مر بثلاث مراحل خلال مرحلة التخطيط ثم مرحلة الإصلاح فمرحلة النمو المدعم من أجل استعادة دورها الإقتصادي لدعمها للنمو الإقتصادي باعتمادها على برامج ضخمة للإستثمار العمومي من خلال الخطط التنموية للإنغاش و دعم النمو 2001-2014، و بحكم أن الدولة مستوردة فإن الإقتصاد يتأثر بالنتغيرات الخارجية و هذا يعود إلى عدم وجود خطة سليمة و متوازنة. لكونه إقتصاد و هش باعتماده على قطاع المحروقات في التصدير.

و لهذا نخصص الفصل الرابع لدراسة أثر سياسة التحرير المالي و الإنفتاح الإقتصادي على النمو في الجزائر بدراسة قياسية.

الفصل الرابع

دراسة قياسية لأثر التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر

مقدمة الفصل:

و في ختام هذه الدراسة سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي، بعدما كان الإقتصاد الجزائري قبل سنة 1990 يعرف كبحا ماليا و احتكارا للجارة الخارجية حيث كان الوضع الإقتصادي متدهورا في سنوات الثمانينات بسبب الأزمة البترولية لـ 1986 حيث عم الركود الإقتصادي بارتفاع معدلات البطالة و التضخم و المديونية الخارجية مع ارتفاع في خدمة الدين و انخفاض معدل النمو، حيث سارعت الحكومة إلى إنقاذ الوضع بإصلاحات إقتصادية عميقة، منذ بداية التسعينات التي عرفت بتغير نمط التسيير الإقتصادي بداية بالإصلاح النقدي و المصرفي بإلغاء القيود على النظام المالي و تحريره بإصدار قانون النقد و القرض لسنة 1990، ثم الإصلاح الجبائي و , تخفيضات في التعريفة الجمركية لتحرير التجارة الخارجية ، ولقد عجلت الجزائر من عملية التحرير و الإنفتاح من أجل تحفيز الإدخار ثم الإستثمار و تنويع الإقتصاد من أجل تحقيق معدلات نمو إقتصادية موجبة و مرتفعة خاصة بعد اتباع سياسات التوسعية التنموية بتطبيق برامج الإنعاش و دعم النمو من 2001-2014.

أما من أجل دراسة أثر التحير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر سنقوم بتقديم نموذج إقتصادي باسخدام اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسةتحرير مالي و النمو الإقتصادي، وكذلك إنفتاح تجاري و النمو الإقتصادي؛ ثم اختبار العلاقة في المدى الطويل باستخدام_ ختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو). و بناء عليه سنتبع في هذا الفصل الخطة التالية:

- المبحث الأول: تطور أهم متغيرا الدراسة من تحرير مالي و انفتاح تجاري و النمو لإقتصادي؛
- المبحث الثاني: علاقة التحرير المالي و الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي؛
- المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي .

المبحث الأول: تطور أهم المتغيرات الإقتصادية:

المطلب الأول:تطور أهم مؤشرات التحرير المالي:

أولا: مدى مساهمة الكتلة النقدية في الناتج المحلي الداخلي:

لقد شهدنا في المبحث الأول للفصل الثالث تطور الكتلة النقدية و الآن سنشاهد تطور M_2 كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي الذي يعتبره الاقتصاديين كأهم مؤشر لقياس التطور المال كما سنلاحظه في المحبث الثاني و الجدول التالي يوضح تطور مؤشر تطور M_2 كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي

الجدول رقم (4-1) : تطور M_2 كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي(1990-2014):

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
M2/PIB%	61,77	49,11	51,94	50,10	45,31	37,16	33,005	36,08	42,37
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
M2/PIB%	42,20	37,82	54,33	60,30	60,34	56,59	50,17	53,33	60,04
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
M2/PIB%	58,82	67,40	62,90	61,26	61,01	62,70	70,81		

المصدر:معطيات البنك العالمي

نلاحظ من 1990 إلى غاية بداية برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994 كانت نسبة M_2 كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي مرتفعة ثم انخفضت هذه النسبة بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي باتباع سياسة تقشفية و التي تقتضي تقليص الكتلة النقدية بـ (تجميد الأجور ، تخفيض العملة المحلية و تخفيض عجز الميزانية) و في نهاية البرنامج نلاحظ ارتفاع هذه النسبة نتيجة النتائج التي حققها في إعادة التوازنات المالية الكبرى ثم انخفضت مع بداية 2000 لتعاود الارتفاع مرة أخرى مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي و الذي ركز على الزيادة الإنفاق الحكومي و انتهاج النظرية الكينزية بسبب ارتفاع أسعار النفط، إلا أن هذا الارتفاع في M_2 كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي لا تعكس تطور الوساطة المالية (كما سبق ذكره في الفصل الثالث) حسب Demetriad et

Hussein 1996[1] لأن ارتفاع نسبة M_2 الدول النامية عبارة عن عملة خارج الجهاز المصرفي ، و الذي يعكس الاستعمال الواسع للعملة و أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية، و لهذا اقترحا طرح العملة من M_2 و استخدامها كمؤشر للتطور المالي.

ثانيا: مؤشر التحرير المالي:

و الجدول التالي يوضح تطور مؤشر التحرير المال في الجزائر

الجدول رقم (4-2): تطور مؤشر التحرير المالي(1995-2013):

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
مؤشر التحرير المالي	50	50	50	50	50	50	50	50	30	30
السنة[2]	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر التحرير المالي	30	30	20	30	30	30	30	30	30	

المصدر:غربي ناصر صلاح الدين و مجاد كنزة، **أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي– دراسة حالة الجزائر المغرب و تونس(1970–2010)**، المتلتقى الدولي حول سياسات الإنفتاح الإقتصادي و النمو الإقتصادي بدول جنوب المتوسط، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013/12/11

من خلال الجدول نلاحظ أن أن مؤشر التحرير مالي كان مرتفع و مستقر عند مستوى 50% خلال الفترة 1995-2002 نتيجة اتباع الإصلاحات النقدية و تطبيق قانون النقد و القرض لسنة 1990 الذي نص على منح استقلالية بنك الجزائر و حرية تطبيق السياسة النقدية كما شهدناه في الفصل الثالث حيث أن معدلات الفائدة الحقيقية سجلت معدلات موجبة ابتداء من سنة 2006 (ارجع للمبحث الأول الفصل الثالث)، ثم انخفضت هذه النسبة من سنة 2003 بسبب فضيحة بنك الخليفة و بنك التجاري الصناعي و اصدار أمر جديد معدل للقانون النقد و القرض كما سبق ذكره في الفصل السابق.

[1]- بن دحمان آمنة و دحماني محمد أدريوش، تطور القطاع المالي و أثره على حجم النشاط الاقتصادي في الجزائر، أدلة تجريبية باستخدام نموذج ARDL، مجلة اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية، الفصل الثالث، سبتمبر 2015

ثالثا: تطور نسبة الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص

لمعرفة مدى تطبيق سياسة التحرير المالي في إلغاء القيود على النظام المالي يجب أن نتعرف على تطور نسبة القروض الموجهة إلى القطاع الخاص و هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (4-3):تطور نسبة الإتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص بالنسبة لل PIB

الوحدة:٪

	الإتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص بالنسبة لل PIB
1990	56.17
1991	46,28
1992	7,25
1993	6,61
1994	6,48
1995	5,20
1996	5,36
1997	3,90
1998	4,56
1999	5,39
2000	5,96
2001	8,06
2002	12,29
2003	11,39
2004	11,11
2005	12,01
2006	12,35
2007	13,43
2008	13,16
2009	16,61
2010	15,63
2011	14,01
2012	14,54
2013	16,69
2014	18,51

المصدر: معطيات من البنك العالمي

من خلال الجدول نلاحظ أن الإئتمان المحلي للقطاع الخاص كان مرتفع خاصة في السنوات الأولى للإصلاح النقدي و المالي سنتي(1990و 1991)، حيث يعتبر أهم مؤشر لقياس الوساطة المالية و التطور المالي، كما يقيس بصورة أدق دور البنوك في تمويل القطاع الخاص باستبعاد الإئتمان المحلي إلى القطاع العام ، إلا أن هذه النسبة بدأت في الإنخفاض خاصة في فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي(1994-1995)، ثم بدأت هذه النسبة في الإرتفاع في سنوات الإنتعاش الإقتصادي بداية من سنة 2002 و تشجيع القطاع الخاص للإستثمار مع زيادة في البنوك الخاصة.

المطلب الثالث: مؤشر التحرير التجاري:

إن أغلب الدراسات أكدت على أهمية التجارة الخارجية خاصة انفتاحها على العالم الخارجي و ما ينتج عن هذا الانفتاح من نتائج ايجابية على النمو الاقتصادي، و مع ابرام الجزائر مع الصندوق النقد الدولي على تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي من شروطه تحرير التجارة كما سبق ذكره في الفصل الثالث و الجدول التالي يوضح تطور مؤشر الانفتاح التجاري في الجزائر

أولا: تطور مؤشر التحرير التجاري في الجزائر

الجدول رقم (4 -4): تطور مؤشر التحرير التجاري في الجزائر(1980-2014)

	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الانفتاح التجاري	64,67	64,65	59,92	53,73	53,17	50,32	36,02	32,86	38,11	47,15	48,38	52,71
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الانفتاح التجاري	49,18	44,92	48,58	55,19	53,70	52,24	45,09	50,49	62,52	58,70	61,13	62,12
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
الانفتاح التجاري	65,75	71,27	70,73	71,93	76,68	71,32	69,86	67,39	65,34	63,62	62,51	

المصدر: معطيات من البنك العالمي

نلاحظ أن مؤشر الانفتاح التجاري كان مرتفع لانتهاج الجزائر للخطط التنموية و الاعتماد على الصناعات التحويلية و الصناعات المصنعة ، و مع انخفاض أسعار النفط نلاحظ أن مؤشر الانفتاح انخفض ، ثم بدأ بارتفاع نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و تحرير الأسعار (رفع الدعم) خاصة بعد سنة 1994 التي تم التحرير الكلي للتجارة الخارجية (ارجع للفصل الثالث)، و بعد الأزمة المالية لسنة 2008 و تراجع الطلب على البترول نرى أن معدل الانفتاح انخفض مجددا من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014 التي شهدت انخفاض لأسعار النفط، و لهذا يمكن القول بأن الانفتاح التجاري لا ينعكس بشكل جيد بسبب الاعتماد الكبير على المحروقات في الصادرات الجزائرية.

و الشكل التالي (4-1) يوضح تطور كل مؤشرات الإنفتاح التجاري خلال الفترة 2000-2012

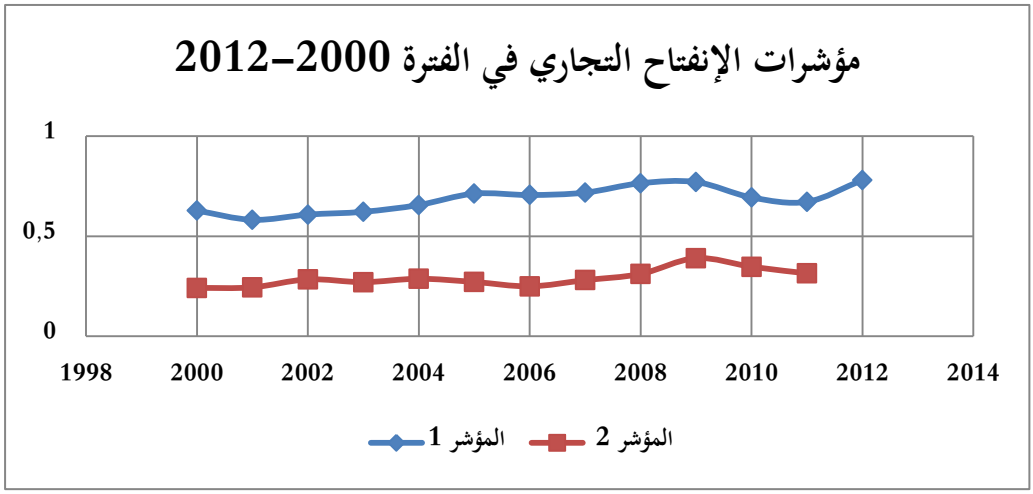

المصدر: من اعداد الباحثة

المؤشر1: يمثل نسبة إجمالي الصادرات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي و الممثلة في الجدول (4-4)

أما المؤشر 2: يمثل نسبة إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات و الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

ثانيا:تطور ميزان المدفوعات في الجزائر:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل إجمالي تدون فيه كل العمليات مع العالم الخارجي بين المقيمين في تلك الدولة و غير المقيمين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. كما يؤدي اختلال في ميزان المدفوعات حالة عجز و زيادة مديونية الدولة مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها ، و كذلك تدهور في قيمة عملتها ، ولهذا فإن توازن في ميزان المدفوعات يسمح باستقرار العملة و تنمية المبادلات الإقتصادية ، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة[3].

[3]- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2005، الجزائر، ص41.

كما يؤشر الوضع العام لميزان المدفوعات على مدى ضعف أو قوة الإقتصاد الوطني، و يعكس في ذات الوقت درجة تنافسية الاقتصاد من خلال زيادة حصة سوق منتجات البلد.

حيث يتكون ميزان المدفوعات من:

- **الحساب الجاري** : و الذي بدوره يتكون من (الميزان التجاري، ميزان الخدمات، و كيزان التحويلات من طرف واحد)
- **حساب رأس المال؛**
- **حساب الاحتياطات الرسمية.**

و لهذا حتم علينا الوضع دراسة تطور وضعية ميزان المدفوعات الجزائري لمعرفة نقاط ضعفه و قوته و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-5)تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات:

الوحدة: بالمليار دولار

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
حساب الجاري	**1,35**	**2,39**	**1,3**	**0,8**	**1,8-**	**2,2-**	**1,2**	**3,45**	**1,12-**	**0,02**
رصيد الميزان التجاري	3,11	4,67	3,2	2,4	0,3-	0,2	4,1	5,69	1,28	3,36
حساب رأس المال	**1,57-**	**1,89-**	**1,1-**	**0,8-**	**2,5-**	**4,1-**	**3,3-**	**2,29-**	**0,66-**	**2,40-**
رصيد ميزان المدفوعات	**0,22-**	**0,5**	**0,2**	**0,00**	**4,3-**	**6,3-**	**2,1-**	**1,16**	**1,78-**	**2,38-**

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر من نشرات مختلفة

الشكل رقم (4-2)تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة التسعينات:

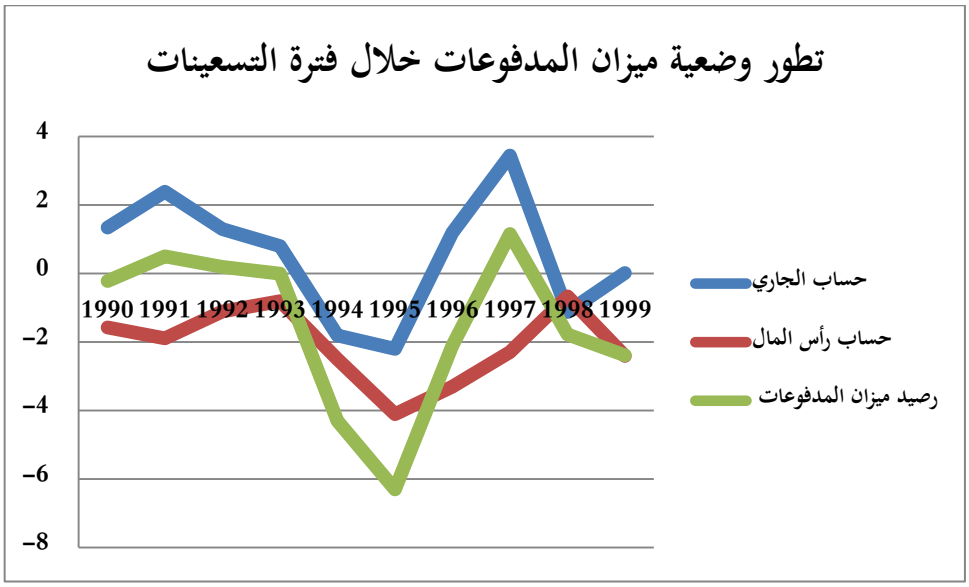

المصدر: من اعداد الباحثة.

الجدول (4-6) تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة 2000-2016

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حساب الجاري	**8,93**	**7,06**	**4,36**	**8,84**	**11,12**	**21,18**	**28,95**	**30,54**	**34,45**	**0,41**
رصيد الميزان التجاري	12,30	9,60	6,70	11,14	14,27	26,47	34,06	34,24	40,60	7,78
حساب رأس المال	**1,36-**	**0,87-**	**0,71-**	**1,37-**	**1,87-**	**4,24-**	**11,22-**	**0,99-**	**2,54**	**3,45**
رصيد ميزان المدفوعات	**7,57**	**6,19**	**3,65**	**7,47**	**9,25**	**16,94**	**17,73**	**29,55**	**36,99**	**3,86**

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016(*)
حساب الجاري	**12,6**	**17,77**	**12,30**	**1,15**	**9,28-**	**27,29-**	**11,60-**
رصيد الميزان التجاري	18.2	25,96	20,17	9,88	0,46	18,08-	8,34-
حساب رأس المال	**3,42**	**2,38**	**0,24-**	**1,02-**	**3,40**	**0,25-**	**0,19**
رصيد ميزان المدفوعات	**16,02**	**20,14**	**12,06**	**0,13**	**5,88-**	**27,54-**	**11,42-**

(*): السداسي الثاني لسنة 2016 و هي وضعية مؤقتة

المصدر: إحصائيات بنك الجزائر من نشرات مختلفة

الشكل (4-3) تطور وضعية ميزان المدفوعات خلال فترة 2000-2016

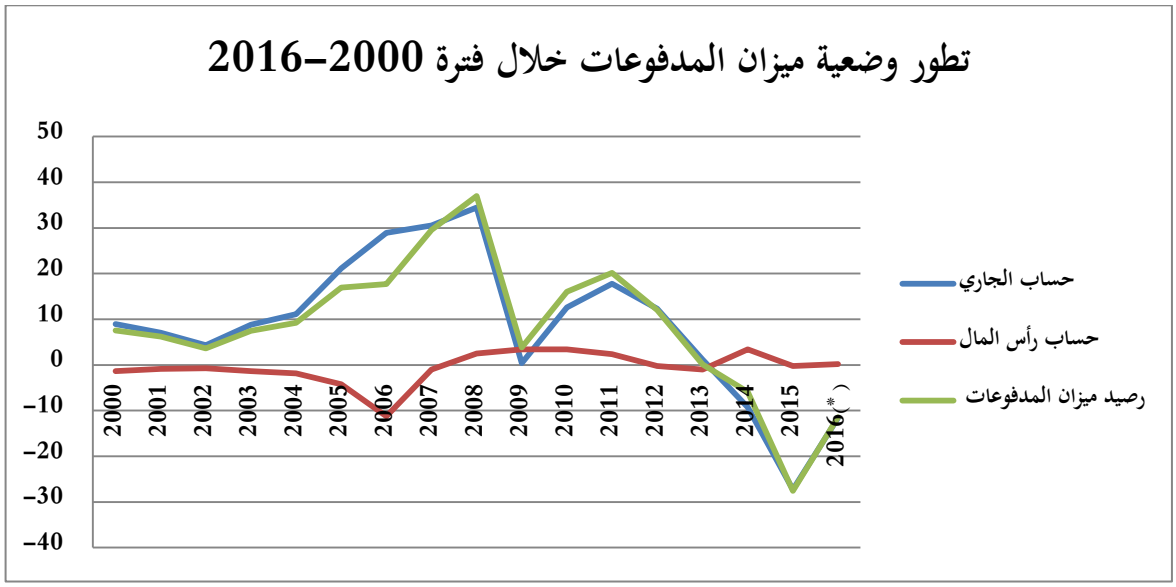

المصدر: من اعداد الباحثة

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ أن :

أ- وضعية الميزان التجاري:

الميزان التجاري سجل انخفاضا في بداية التسعينات ليسجل رصيدا سالبا سنة 1994 و التناقص في الرصيد يفسره انخفاض في الصادرات النفطية بسبب الأزمة البترولية لسنة 1986 الذي أثر كذلك على قيمة الواردات كما رأيناه في الفصل السابق لترفع هذه القيمة في سنة 1994 نتيجة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و التحرير الكلي للتجارة و تخفيض قيمة العملة المحلية، ليعاود الارتفاع مرة أخرى و برصيد إيجابي بعد سنة 1994بسبب القرض الذي استفادت منه لتطبيق البرنامج و كذلك ارتفاع أسعار النفط باستثناء سنة 1998 التي انخفض فيها سعر النفط فإننا نلاحظ كذلك انخفاضا في رصيد الميزان التجاري 1,28 مليار دولار (بلغ سعر البرميل 12,94$) بعد ما سجل 5,69 مليار دولار سنة 1997 (حيث كان سعر البرميل21,7$) و هي أعلى قيمة سجلها الميزان التجاري في سنوات التسعينات.

كذلك الحال بالنسبة للحساب الجاري (الذي يحتوي على ميزان التجاري و ميزان الخدمات و التحويلات) الذي سجل فوائض مالية جراء الإصلاحات النقدية و الجبائية التي اتخذتها الجزائر سنتي 1990-1991 و تخفيض في قيمة العملة الذي أسفر على تخفيض في قيمة الواردات ، و مع اجراءات التي طبقتها الجزائر من سياسة تقشية للخروج من الأوضاع المزرية من تحرير للتجارة الخارجية بتحرير الواردات و تحرير كذلك للأسعار و تدهور قيمة الدينار كل هذه العوامل أدت إلى عجز في الحساب الجاري بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي سنتي 1994و 1995 ليتحسن سنتي 1996 و 1997 نتيجة ارتفاع أسعار النفط و تحسن الصادرات من المحروقات إلا أن الإنخفاض المفاجئ لإنخفاض أسعار النفط جعل الحساب الجاري يسجل عجزا مرة أخرى سنة 1998.

و في الفترة مابين 2000-2016: نشاهد ارتفاعا في رصيد الميزان التجاري بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي بلغت ذروتها سنة 2008 بـ 99,97$ و برصيد إجمالي 40,60 مليار دولار و هو أعلى رصيد إجمالي سجله الميزان التجاري لينخفض سنة 2009 بسبب الأزمة المالية لسنة 2008 و تراجع الطلب على النفط و بالتالي انخفاض الصادرات النفطية في الجزائر ليستمر في الانخفاض إلى غاية 2014 ثم بعدها سجل أرصدة سالبا في سنتي 2015 و |2016 بسبب انخفاض الأسعار العالمية للنفط و كذلك تراجع في الكميات المنتجة .و كذلك بالنسبة للحساب الجاري الذي عرف تحسنا و ارتفاعا مستمرا من سنة 2000إلى 2008 متبعا في ذلك الميزان التجاري الذي يعتبر من أهم مكوناته حيث شهد تدهورا كبيرا في سنة 2009 و انخفض بأكثر من 33 مليار دولار بالنسبة للسنة التي سبقته ليرتفع سنة 2010، ليسجل بعدها أرصدة سالبة سنة 2014، 2015 و 2016.

ب- حساب رأس المال:

من خلال الجدول نلاحظ أن حساب رأس المال سجل عجزا طول فترة إلا من سنة 2008 إلى 2013 الذي سجل رصيد موجبا بسبب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية الصافية التي بلغت 3,5 مليار دولار سنة 2010 و زيادة القروض قصيرة الأجل التي قدرت بـ 1,77 مليار دولار في نفس السنة، أما العجز الذي سجله حساب رأس المال فهذا يدل على سداد المسبق لديونها بمقدار 12,9 مليار دولار في سنة 2006[4]، و كذلك أنها دولة مستوردة لرؤوس الأموال في ظل اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل سياستها الإقتصادية، و يمكن إرجاع هذا العجز إلى مايلي:

- الإرتفاع الكبير في مدفوعات استهلاك الديون إضافة إلى الأعباء المترتبة عليها ؛
- الضغط الكبير الذي تشكله الديون الخارجية على مداخيل المحروقات حيث توجه نسبة معتبرة منها إلى تسديد قيمة هذه الديون إضافة إلى ارتفاع نسبة خدمة الدين؛
- ضعف الاحتياطات من الصرف الأجنبي لدى الدولة.

ت- و ضعية ميزان المدفوعات:

لحساب رصيد الميزان المدفوعات الذي هو مجموع الحساب الجاري مع حساب رأس المال

لقد سجل الميزان المدفوعات عجزا خلال فترة التسعينات بسبب انخفاض في قيمة حساب الجاري و عجزه كما لاحظنا عجزا في حساب رأس المال نتيجة الصدمات الخارجية التي تعرض لها الإقتصاد الجزائري و تحويل إقتصادها من الإقتصاد المخطط (الإشتراكي) نحو اقتصاد السوق و كذلك على حسب أسعار النفط، إلا أنه مع بداية الألفين فنشاهد أن ميزان المدفوعات أصبح يسجل فائضا الذي بلغ 7,57 مليار دولار سنة 2000 بعدما كان

[4]- دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها خلال الفترة 2000-2012، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية – قسم العلوم الإقتصادية و القانونية، العدد 11 جانفي 2014، ص29.

يسجل عجزا و يرجع هذا إلى تحسن في أسعار النفط ليتضاعف بأكثر خمس مرات سنة 2008 و هي السنة التي تمثل ارتفاع أسعار النفط إلى ذروته العظمى ليخفض بشكل كبير سنة 2009 ثم يرتفع في سنة 2010، إلا أنه انخفض مجددا في سنة 2014إلى 0,13 مليار دولار ليسجل بعدها عجزا في السنوات الأخير 2015 و 2016 إثر انخفاض أ سعار النفط سنة 2014 و كذلك اللجوء إلى الإحتياطات الصرف لتغطية تكلفة الواردات على حسب قول محفظ البنك الذي صرح بهذا بأن الأحتياطات الصرف في انخفاض مستمر.

☜ **لهذا نستطيع القول بأن ميزان المدفوعات في الجزائر غير مستقر كما أنه يتأثر بالصدمات الخارجية نتيجة تقلبات أسعار النفط و أسعار الصرف، و ضعف السياسات الإقتصادية في المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات التي تعتبر الهدف الأسمى الذي تصل إليه السياسات الإقتصادية، بمعنى أن الإقتصاد الجزائري يتأثر بالتغيرات الإقتصادية العالمية كونه إقتصاد ريعي غير منتج رغم المحاولات و الإجراءات التي طبقت و مازالت تطبق من أجل تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات و تشجيع الإنتاج المحلي التي باءت بالفشل .**

المطلب الثالث: تطور بعض المؤشرات الإقتصادية:

أولا: تطور نصيب الفرد من الدخل الوطني:

إن هدف الدول الزيادة في معدلات نموها الإقتصادي من خلال اتباع اتجاه معين للسياسات الإقتصادية من جهة، و على رفع رفاهية الأفراد و تحسين معيشتهم من جهة أخرى في نفس السياق، و لهذا يعتبر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات التي تعبر عن رفاهية أفراد المجتمع، بحكم أنه يأخذ بعين الإعتبار النمو السكاني و مدى تأثيره على حصة كل فرد من الناتج، و لتحيسن رفاهية الأفراد يرتبط هذا المؤشر بمؤشرات

أخرى أساسية و هامة و منها: عدالة توزيع الدخل الذي يعتبر عامل ضروري لقياس رفاهية الأفراد، و لهذا سنحاول معرفة تطور هذا المؤشر في الجزائر

الجدول(4-7): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(1990-1999):

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نصيب الفرد	2576,61	2484,15	2470,5	2366,01	2297,1	2339,65	2393,55	2381,35	2465,74	2509,11
نمو نصيب الفرد %	-1,74	-3,58	-0,54	-4,23	-2,91	1,85	2,30	-0,51	3,54	1,75

المصدر: معطيات البنك الدولي

الجدول (4-8) نصيب الفرد من النتاج خلال الفترة 2000-2014:

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
نصيب الفرد	2530,01	2612,63	2724,44	2884,13	2969,43	3102,037	3109,76	3167,38
نمونصيب الفرد %	0,832	3,265	4,279	5,861	2,957	4,465	0,249	1,852
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
نصيب الفرد	3179,77	3176,74	3233,17	3262,06	3304,70	3330,80	3390,93	
نمونصيب الفرد %	0,391	-0,095	1,776	0,893	1,307	0,789	1,8052	

المصدر: معطيات البنك الدولي

نتيجة الأوضاع الإقتصادية المزرية التي عاشتها الجزائر في نهاية الثمانينات و بداية التسعينات إثر الأزمة البترولية نلاحظ أن معدا نمو نصيب الفرد كذلك تأثر بهذه الأوضاع بمعدلات سالبة بسبب عجز المؤسسات و التصريح الجماعي للعمال و تخفيض العملة المحلية و بالتالي انخفاض في القدرة الشرائية لدى الأفراد و تجميد للأجور، و مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي و تحسن نوعا ما في الأوضاع الإقتصادية نشاهد كذلك تحسن في معدل نمو نصيب الفرد من سنة 1995إلى غاية 1999 باستثناء سنة 1997 التي انخفض فيها معدل نمو نصيب الفرد إلى -10,5% ، و مع بداية سنة 2000 نلاحظ كذلك ارتفاع في معدل نمو نصيب الفرد بارتفاع أسعار النفط و كذلك بفعل برامج الإنعاش الإقتصادي الذي جاء من أجل تدارك ما خلفته الأزمة الإقتصادية و المالية و كذلك

النتائج السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي خاصة على السياسيات الإجتماعية، و كان الهدف من تطبيق برامج دعم النمو كما سلف ذكره في الفصل السابق (زيادة النمو الإقتصادي، التشغيل، تحسين الأجور،زيادة الدخل الوطني، التنمية الشاملة...) و بتطبيق برامج دعم النمو الثلاثة سالفة الذكر فقد انخفضت معدلات البطالة و ارتفعت معدلات النمو باستثناء سنة 2009 التي انخفض فيها معدا نمو الفرد بـ 0,095-% نتيجة انخفاض إيرادات النفطية، و بفضل اراتفاع ايرادات النفطية و تطبيقا لبرامج دعم النمو ارتفع نيصب الفرد من 2539 دولار سنة 2000 إلى 3390 سنة 2014 هذا يعني انتقال الجزائر من الشريحة الدنيا (756 دولار- 2995 دولار) إلى الشريحة العليا (2996 دولار إلى 9265 دولار) ضمن دول متوسطة الدخل بعدما كانت في الشرحة الدنيا في سنوات التسعينات حسب تصنيف وفق ترتيب البنك العالمي للبلدان حسب الدخل الفردي.

ثانيا: مدى مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين الناتج الإجمالي المحلي :

من المعروف على الإقتصاد الجزائري أنه اقتصاد استخراجي يعتمد بالدرجة الأولى على المحروقاتو لهذا نود معرفة مدى مساهة القطاعات الإقتصادية الأخرى في تكوين الناتج الإجمالي خاصة بعد ضخ أموال كبيرة على القطاعات المنتجة [5]من أجل دعم النمو من أجل رفع قيمة المضافة لهذه القطاعات و الزيادة في معدلات النمو:

[5]- من أجل التفصيل في المبالغ المخصصة لكل قطاع من برامج دعم النمو ارجع للمبحث الثالث في الفصل الثالث.

الجدول(4-9) مساهمة القطاعات الإقتصادية في تكوين القيمة المضافة: لوحدة: (الأسعار الجارية بالمليار دينار)

	الناتج الداخلي الخام	المحروقات	قطاعات أخرى					حقوق و رسوم على الواردات
				الفلاحة	الصناعة	بناء وأشغال عمومية	خدمات	
2001	**4227,1**	**1443,9**	**2480,3**	412,1	315,2	358,9	1394	302,9
	%100	**34,2**	**58,7**	9,7	7,5	8,5	32,97	7,2
2002	**4522,8**	**177,0**	**1668,2**	417,2	337,6	409,9	1305,6	377,5
	%100	**32,7**	**59,0**	9,2	7,5	9,1	33,24	8,3
2003	**5347,5**	**1868,9**	**2980,3**	515,3	355,4	445,2	1664,5	403,1
	%100	**35,6**	**56,7**	9,8	6,8	8,5	31,7	7,7
2004	**6159,4**	**2319,8**	**3384,4**	580,5	390,5	508,0	1905,4	446,2
	%100	**37,8**	**55,0**	9,4	6,3	8,3	31	7,4
2005	**7563,6**	**3352,9**	**3716,7**	581,6	420,1	564,4	2160,6	494
	%100	**44,4**	**49,1**	7,7	5,6	7,5	28,5	6,5
2006	**8520,6**	**3882,2**	**4146,3**	641,3	444,4	674,3	2386,3	492,1
	100%	**45,9**	**48,7**	7,5	5,2	7,9	28,1	5,8
2007	**9362,7**	**4089,3**	**4740,9**	704,2	479,8	825,1	2731,8	532,5
	%100	**43,7**	**50,6**	7,5	5,1	8,8	29,1	5,7
2008	**11043,7**	**4997,6**	**5417,6**	727,4	519,6	956,7	3188,5	653,9
	%100	**45,3**	**48,9**	6,6	4,7	8,7	28,8	5,9
2009	**9968,0**	**3109,1**	**6143,1**	931,3	570,6	1094,8	3546,3	715,8
	%100	**31,2**	**61,6**	9,3	5,7	11,0	35,6	7,2
2010	**11991,6**	**4180,4**	**7063,5**	1015,3	617,4	1257,4	4173,4	747,7
	%100	**34,9**	**58,9**	8,5	5,1	10,5	34,8	6,2
2011	**14519,8**	**5242,1**	**8429,5**	1183,2	663,8	1333,3	5242,8	854,6
	%100	**36,1**	**58,0**	8,1	4,6	9,2	36,1	5,9
2012	**16208,7**	**5536,4**	**9501,6**	1421,7	728,6	1491,2	5953,3	1077,5
	%100	**34,2**	**59,0**	8,8	4,5	9,2	36,7	6,6
2013	**16643,8**	**4968,0**	**10440,0**	1640,0	765,4	1627,4	6400,8	1242,2
	%100	**29,8**	**62,7**	9,9	4,6	9,8	38,4	7,5
2014	**17242,5**	**4657,8**	**11342,6**	1771,5	838,5	1794,0	6938,6	1242,1
	%100	**27,0**	**65,8**	10,3	4,9	10,4	40,2	7,2
2015	**16591,9**	**3134,3**	**12149,0**	1936,4	900,9	1908,1	7403,6	1308,6
	%100	**13,7**	**73,2**	12,1	5,4	11,5	44,6	7,9
2016	**17406,8**	**3025,6**	**13042,1**	2140,3	957,7	2069,3	7856,7	1339,1
	100%	**17,4**	**74,9**	12,4	5,6	11,9	45,1	7,7

المصدر: من عدة نشرات إحصائية للبنك الجزائر

الشكل (4-4): مساهمة القطاعة الإقتصادية في تكوين القيمة المضافة

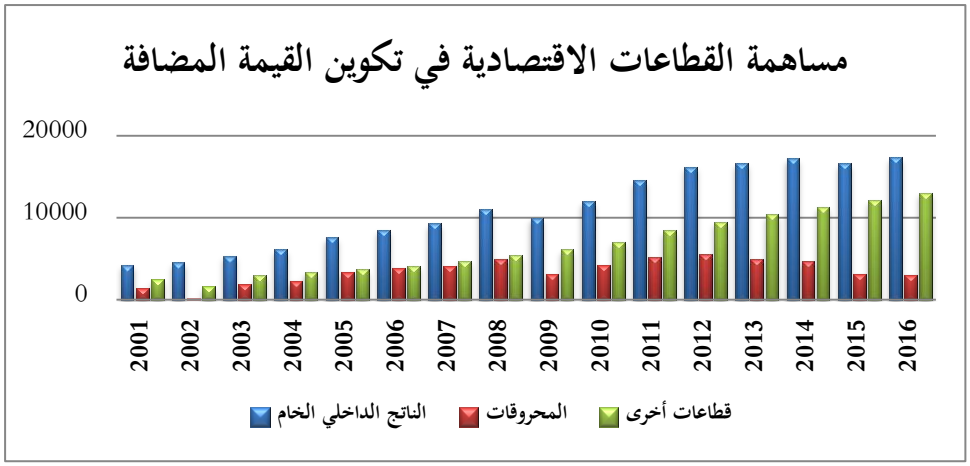

المصدر: من اعداد الباحثة

إن قطاع المحروقات يمثل حصة الأسد في تكوين الناتج الداخلي الإجمالي فنشاهد أن هذه النسبة في ارتفاع في كل سنة نتيجة ارتفاع في الإيرادات النفطية باستثناء سنة 2009 التي تراجعت فيها المداخيل النفطية لترتفع هذه النسبة مجددا من سنة 2010 بنسب تفوق 30% حيث بلغ نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج الداخلي الخام بـ 45,9% سنة 2006و تعتبر كأقصى نسبة تكوين الناتج الداخلي الخام، حيث عرفت سنة 2013 انخفاض إنتاج المحروقات، و لهذا نلاحظ انخفاضفي مساهمة تكوين الناتج الداخلي الخام بنسبة أقل من 30% وبقي هذا الوضع في تدهور إلى غاية سنة 2017 و يرجع هذا إلى انخفاض أسعار النفط و الطلب العالمي عليه، أما بالنسبة للقطاعات المنتجة خاصة قطاع الفلاحة حيث يشكل نسبة قليلة في تكوين الناتج خاصة أن برامج الثلاث لدعم النمو اهتمت بهذا القطاع إلا أن النتائج المحققة غير كافية في ظل انخفاض أسعار و إنتاج البترول ، بالنسبة لقطاع الصناعة فهو قطاع في تدهور كبير و أن نسبته في تكوين الناتج في انخفاض مستمر ، كما نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية يساهم في تكوين الناتج الداخلي بنسب ترتفع في كل سنة لكنها لم تتجاوز 12%، كما أن القطاع الأكبر مساهمةفي تكوين الناتج بعد قطاع المحروقاتألا وهو قطاع الخدمات حيث تجاوزت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي أكثر من نسبة مساهمة المحروقات التي عرف تراجعا منذ سنة 2013 .

ثالثا: تطور معدلات النمو في الجزائر:

الجدول (4- 10) التقسيم القطاعي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي:

	نمو إجمالي الناتج الداخلي	**قطاع المحروقات**	**نمو خارج المحروقات**	الفلاحة	الصناعة المنتجات	بناء و أشغال عمومية	خدمات	حقوق و رسوم على الواردات
2001	**2,1**	**-1,6**		13,2	- 1,0	2,8	5,8	4,8
2002	**4,7**	**3,7**		- 1,3	- 1,0	8,2	8,3	16,7
2003	**6,9**	**8,8**		19,7	3,5	5,5	8,7	2,3
2004	**5,2**	**3,3**	**6,2**	3,1	- 1,3	8,0	11,7	10,2
2005	**5,1**	**5,8**	**4,7**	1,9	- 4,5	7,1	9,3	5,9
2006	**2,0**	**- 2,5**	**5,6**	4,9	- 2,2	11,6	9,6	2,7
2007	**3,0**	**- 0,9**	**6,3**	5,0	- 3,9	9,8	13,3	5,5
2008	**2,4**	**- 3,2**	**6,1**	- 3,8	1,9	9,8	16,2	7,7
2009*	**1,6**	**- 0,8**	**9,6**	21,1	8,5	8,5	15,1	8,9
2010	**3,6**	**- 2,2**	**6,3**	4,9	3,4	8,9	13,0	3,8
2011	**2,8**	**- 3,3**	**6,1**	11,6	3,9	5,2	12,5	0,0
2012	**3,3**	**- 3,4**	**7,1**	7,2	5,1	8,2	10,6	17,3
2013	**2,8**	**- 5,5**	**7,1**	8,8	4,1	6,6	11,8	12,9
2014	**3,8**	**- 0,6**	**5,7**	2,5	3,8	6,8	12,6	- 5,1
2015	**3,7**	**0,4**	**5,0**	6,4	4,3	4,9	9,0	7,4
2016	**3,3**	**7,7**	**2,3**	1,8	3,8	5,0	4,4	- 8,1

* ابتداءا من سنة 2009 النسب نمو الصناعة هي عبارة عن نمو الصناعة خارج المحروقات،و قطاع البناء و الأشغال العمومية مضاف إليه الخدمات المحروقات

المصدر: من مختلف سنوات تقارير بنك الجزائر

الشكل (4-5): التقسيم القطاعي لنمو الناتج الإجمالي الحقيقي

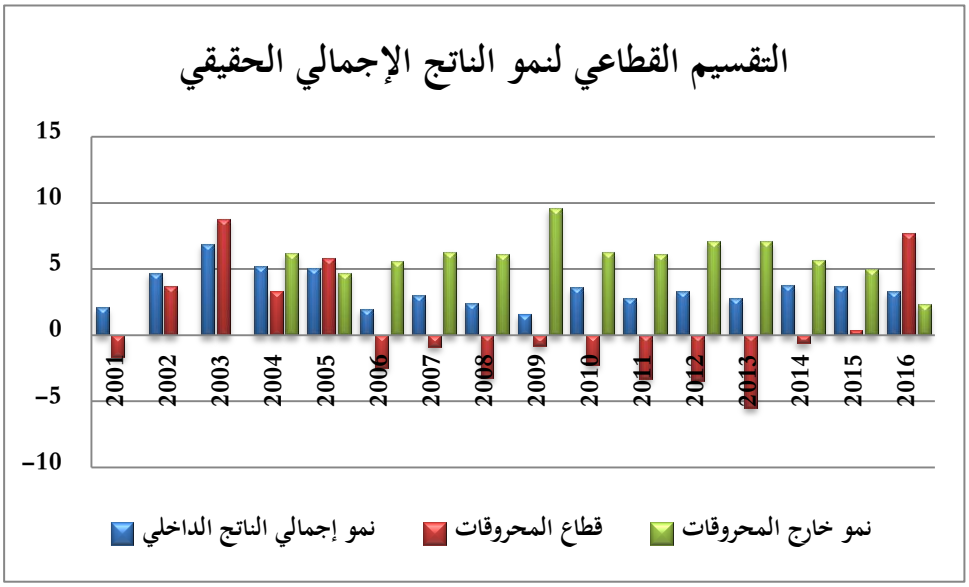

المصدر: من اعداد الباحثة

من احصائيات الجدول نلاحظ تحسن في معدل نمو الناتجالمحلي الإجمالي و هذا بتحسن معدل نمو قطاع المحروقات خلال 2001إلى 2005، إلا أن معدلات نمو قطاع الفلاحة غير مستقر تارة ترفع و تارة أخرى تنخفض لعدم استعمال الوسائل الحديثة المستعملة في قطاع الفلاحة فالعامل الذي يحكم قطاع الفلاحة هو العامل الطبيعي على حسب المناخ، أما قطاع الصناعة فقد سجل معدلات نمو سالبة باستثناء الصناعة في القطاع الخاص التي تعرف نوعا ما انتعاشا حيث حققت معدل نمو سنة 2002 بلغ 6,6 % بفضل تشجيع القطاع الخاص الاستثمارات، و كذلك بالنسبة لقطاع البناء و الأشغال العمومية الذي عوف معدلات نمو ايجابية بسبب المبالغ الضخمة التي خصصت له في برنامج الإنعاش الإقتصاديحيث بلغن سنة نموه سنة 2006 بـ 11,6% و كذلك قطاع الخدمات الذي يعرف انتعاشا.

و من سنة 2006 نلاحظ تذبذب في معدل الناتج المحلي الإجمالي متأثرا بركود قطاع المحروقات و تسجيله معدلات نمو سالبة رغم تحسن معدل نمو باقي القطاعات خارج المحروقات خاصة القطاع الفلاحي الذي عرف

انتعاشا باستثناء سنة 2009 الذي عرف ركودا، كما عرف قطاع البناء و الأشغال العمومية تعثرا نوعا ما هذا ما أثر على انخفاض طفيف في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض في نفقات التجهيز للدولة نتيجة إنهاء المشاريع الكبرى للبنية التحتية و مع هذا فهو يحتل المركز الثالث من حيث المساهمة في الثروة الوطنية[6]، و كذلك بالنسبة لقطاع الخدمات الذي عرف تراجعا منذ سنة 2010و لكن يبقى أقوى من نمو إجمالي الناتج الداخلي خارج قطاع المحروقات ، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة 21,9% من القيمة المضافة الإجمالية، و 33,5% من القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في جر النمو و يبقى ثاني أكبر مساهم في خلق الثروات[7].

☜نلاحظ أن القطاعات المنتجة في الجزائر (الفلاحة و الصناعة) تساهم بنسب قليلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي و لهاذا يعجل الإقتصاد الجزائري تابع للإقتصاد العالمي و غير مستقر خلافا على قطاع البناء و الأشغال العمومية و قطاع الخدمات اللذان يساهمان بنسب معتبرة في نمو الناتج المحلي بعد قطاع المحروقات، و بعد كل الإجراءات و المبالغ الضخمة التي رصدتها البرامج الثلاث المدعمة لنمو إلا أننا نلاحظ أن القطاع الأول الذي يؤثر على معدل نمو الناتج المحلي هو قطاع المحروقات و لهذا فإن الإقتصاد الجزائري اقتصاد هش و يتعرض للصدمات الخارجية.

[6] - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010 التطور الإقتصادي و النقدي للجزائر،جويلية 2011، ص25.
[7]- نفسه ص26.

المبحث الثاني: الدراسات التجريبية و التطبيقية حول العلاقة بين التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي:

التحرير المالي والانفتاح الاقتصاد بالرغم من أنهما ظاهرتين اقتصاديتين حديثتين في النشأة ،ولكنهما أسالا حبر مختلف المفكرين الاقتصاديين، فلقد تعددت الدراسات حولهما ، ولكن اختلفت الجوانب التي مستهما ، أما في ما يخص أثرهما على الدول النامية بما في ذلك الجزائر ،فإنه يمكن القول أن النتائج تكون أكثر أهمية وأكثر دقة بعد مرور وقت طويل مع العمل أن أغلب الدراسات المرتبطة بالموضوع كانت عبارة عن مقالات أو دراسات غير معمقة ومفصلة،من بينها:

المطلب الأول: الدراسات التجريبية حول علاقة التحرير المالي بالنمو الإقتصادي:

تعود سياسة التحرير المالي كما أشرنا إليها في الفصل الأول إلى أعمال كل من McKinnon and 1973Shaw عندما قاما بتقديم دراسة إنتقدا فيها بشدة سياسة الكبح المالي التي طبقت في أغلب الدول النامية، وكان ذلك نتيجة لما خلفته هذه السياسة من آثار سلبية على كل من التطور المالي والنمو الإقتصادي لهذه الدول .وأعتبرت سياسة التحرير المالي من طرفهما كحل للدول النامية من أجل تسريع وتيرة النمو الإقتصادي بها، حيث بينا ذلك من خلال دراستهما النظرية أن سياسة التحرير المالي يمكن أن تحفز على تراكم الإدخار فترتفع الإستثمارات الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو إقتصادي موجبة، ودرجات متقدمة من التطور المالي [8].

كما أكداعلى أن سياسة التحرير المالي التي تتمثل في تحرير أسعار الفائدة وهذايعزز فعالية النظام المالي في تعبئة المدخرات المالية و تخصيص الأمثل لها نحو استثمارات أكثر انتاجية ، كما أن التقليل من معدل الاحتياطي

[8]- بن علال بلقاسم و بن بوزيان محمد، التطور المالي أساس نجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية –دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري 1990- 2011 بالنظر إلى Ronald I. McKinnon (1973), « Money and capital in economic development », The Brookings Institution , Washington, U.S.A. Edward S. Shaw (1973), « Financial deepening in economic development », Oxford University Press, New York, U.S.A.

الإجباري المفروض على البنوك التجارية يمكن هذه الأخيرة من رفع قدرتها التمويلية،وكذلك إلغاء الحواجز المفروضة على حساب رأس المال وعلى دخول المؤسسات المالية الأجنبية و يسمح بالاستفادة من رؤوس الأموال الأجنبية في تمويل الاستثمارات المحلية وكذلك يعزز المنافسة داخل النظام المالي المحلي مما ينعكس إيجابيا على نوعية الخدمات المالية المقدمة للاقتصاد، وهذا كله يساهم في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي[9].

لقد توصلت مجموعة من الدراسات من طرف العديد من الاقتصاديين الى تأييد أعمال Mc kinnon et shaw 1973 على أن التحرير المالي بشقيه الداخلي و الخارجي يساهم في رفع مستويات تطور القطاع المالي الذي ينعكس بدوره ايجابيا على معدلات النمو الاقتصادي و منهم : Pagano Kapur ، 1993 Levine 1997، Roubini et Sala-i- Martin 1992،1976..... إلخ

أولا: الدراسات القديمة

- دراسة King et Levine(1993a,1993b) من بيانات الثمانينات إذ قسما الدول إلى أربع مجموعات (فقيرة جدا، فقيرة، غنية، غنية جدا) استنادا إلى متوسط GDP للفرد عام 1985، و قد أظهرت الدراسة أن جميع المؤشرات الدالة على التطور المالي ترتبط طرديا مع النمو الإقتصادي مقاسا بتطور الدخل الفردي الحقيقي للفرد ، وتراوحت معدلات الإرتباط بينها(0.51-0,70) و كذلك الإنحدار عند مستوى عند مستوى معنوية الإنحدار(0,05-0,01) مع معدلات نمو الإنتاجية الحقيقية و، ومتوسط الناتج المحلي الحقيقي للفرد، و متوسط خزين رأس المال الحقيقي.
- و هذا الاستنتاج دعمته دراسات أخرى أكدت أن الدول التي تملك مؤشرات مالية متطورة عند نقطة معينة ترتب على ذلك معدلات النمو الإجمالي لل GDPفي السنوات تالية و تحديدا في العشرة أو العشرين

[9] -Venet .B u «les critique de la théorie de la libéralisation financier »université paris IX dauphine2000 p22.

سنة لاحقة ، وهذا ماجاءت به دراسة ثانية لـ King et Levine و التي تمثلت بفح علاقة المؤشرات المالية المختلفة و لGDP من خلال بيانات تجميعية لـ 80 دوولة وللفترة(1960-1989) و بمعدلى 10سنوات لكل مشاهدة و ثلاثة مشاهدات لكل بلد، و أوضحا أن الدول الغنية تحتفظ بأصول سائلة أكثر نسبيا من الإئتمان في المصارف التجارية و كذلك تمنح تلك البلدان قروضا للقطاع الخاص بنسبة كبيرة.

و استخدمت الدراسة متغيرات العمق المالي، و متغير المصرف ،والمتغير PRIV(مجموع نسب المطالب للقطاع الخاص غير المالي إلى إجمالي الإتمان المحلي)، و كذلك متغير PRIVTTE(مجموع المطالب للقطاع الخاص غير المالي إلى GNP)، و GNPيمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد في المدى الطويل ،و CKمعدل نمو خزين رأس المال لكل فرد، و EFF:معدل نمو لعدة عوامل منها التقدم التكنولوجي و تراكم رأس المال البشري و زيادات ساعات العمل و التحسن في استخدامات عناصر الإنتاج) و الدراسة أظهرت دعمها لتأثير المتغيرات المالية في النموالإقتصادي ، و أكدت ما قاله Schumpeter بأن هناك أهمية للمالية على التنمية الإقتصادية. و هذا مايمثله الشكل التالي:

الشكل: علاقة التطور المالي بالنمو الإقتصادي حسب Levine

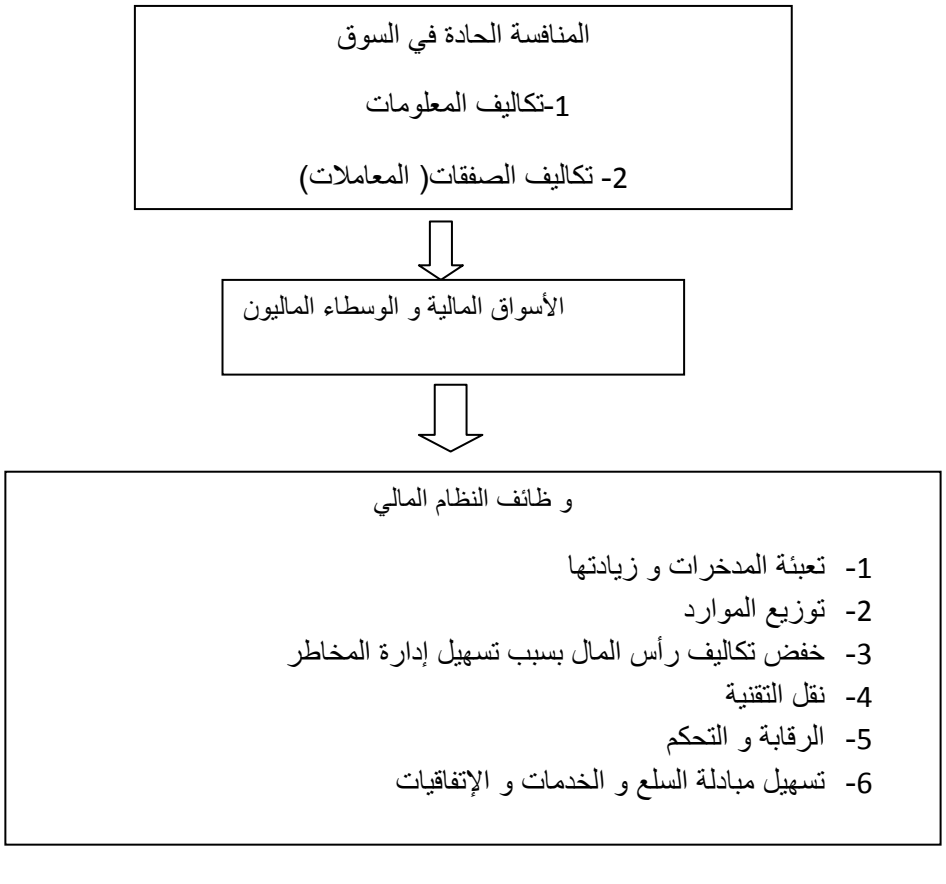

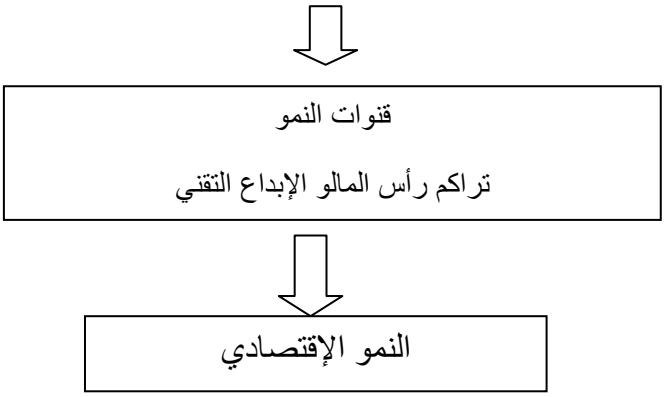

Source : Levine, **Financial development and economic growth**, **view and agenda**, workinpaper,World bank, 1996,P81.

- د ا رسة[10] Quin1997 حيث ركز الباحث في أعماله على دراسة العلاقة بين سياسة التحرير المالي الخارجي والمتمثل في تحرير حساب أ رس المال والنمو الاقتصادي المتمثل في النمو الحقيقي لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي، وذلك في شكل مقطع عرضي لعينة متكونة من 58 دولة وللفترة الممتدة مابين 1989 - 1960 مستعملا طريقة المربعات الصغرى ومؤشر جديد خاص به يسمى بمؤشر Quinيقيس مف خلالو درجة كثافة وشدة القيود المفروضة على حساب أ رس المال.

وتوصل Quin في دراسته و إلى وجود أثر ايجابي قوي لتحرير تدفقات رؤوس الأموال على النمو الحقيقي في الناتج المحمى لمفرد الواحد.

- وهناك دراسة أعدت من طرف الإقتصاديين 2000Klein، و Harو 2001kandala تناولت العلاقة بين التكامل المالي الذي أحدثته العولمة الماليةو النمو الإقتصادي للفترة 1950-2001 على مجموعة من الدول النامية، إذ شملت دراسة Klein أكثر من 92 دولة متطورة و نامية خلال فترة 1986-1996 أثبتت إيجابية العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي فقط في الدول الصناعية أي الدول التي تمتلك

[10]- بولعرج سهيلة، **أثر العولمة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من 1990-2012**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان- 2016-2025، ص264

جهاز مالي و مصرفي متطور، حيث أكدت دراسات أخرى أن النتائج السابقة تشير إلى أن تنمية السوق المالية و تطويرها ترتبط بعلاقة سببية و أن اتجاهها إيجابي على النمو الإقتصادي ، من خلال عدت قنوات سواء المباشرة منها و المتعلقة بمحددات النمو الإقتصادي (المدخرات المحلية، نقل التقنيات الحديثة، انخفاض تكلفة رأس المال) علاوة على التخصص المتزايد الذي يتم من خلال التطور المالي في السوق المالية و التي تنعكس في النهاية على النمو المحلي الإجمالي.

- دراسة Matto et al 2006 لعينة متكونة من 60 دولة و باستعمال cross-country regression توصل إلى أن التحكم في المحددات الأخرى للنمو في البلدان التي لها انفتاح مالي و قطاع اتصالات تزيد بمقدار 1٪ أسرع من الدول الأخرى[11].

- و أكدت دراسات أخرى أجريت على الدول العربية للبحث عن علاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي (مصر، الكويت، البحرين، المغرب، الجزائر ،الأردن، السعودية) باستخدام سببية Granger وتقنية دالة الإستجابة الحركية (Impnise ResponseFunction) و الرافعة، و أشارت النتائج إلى وجود ارتباط قوي بين التطور المالي و نموه و الناتج المحلي الإجمالي خصوصا على المدى الطويل بأنها علاقة سببية في خمس دول و هي (مصر، المغرب، الكويت، البحرين و الأردن) في حين لايوجد أي دليل على أن التنمية المالية تسبب النمو في الجزائر و السعودية لعدم توفر فيهما لنظام مالي متطور[12].

- دراسة BenGamra2009 جاءت لتحدد طبيعة العلاقة بين سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي وقد تمت هذه الدراسة في مجموعة من البيانات لستة دول ناشئة من شرق آسيا للفترة الممتدة ما

[11] - Buthaina M.A Muhtaseb**," International Trade in Services and Economic Growth : The Case of Jordan**", Jordan Journal of Economic Sciences, Volume2,N°2, 2015, p182.

[12] – حسن كريم حمزة، مرجع سابق ،ص137 و الدراسة لمثنى عبد الرزاق حسن الدباغ' تأثير الأسواق المالية في النمو الإقتصادي لبلدان نامية مختارة، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة و الإقتصادن جامعة الموصل،2006

بين1980-2002 وتوصلت الباحثة إلى أن التحرير المالي يؤثر ايجابيا عمى النمو الاقتصادي في الدول التي قامت بتحرير قطاعاها المالية بشكل جزئي و بتدرج معتدل3

- دراسة لـ شكوري سيدي محمد، شيبي عبد الرحيم، و مكيديش محمد حول العلاقة السببية بين التطور المالي و النمو الإقتصادي حالة الجزائر دراسة قياسية على كل من التكامل المتزامن، وعلى اختبار السببية لمعرفة اتجاه العلاقة السببية، عبر فترتين الأولى قبل الإصلاحات الإقتصادية (1964_1988)و تمثل فترة الكبح المالي، و الفترة الثانيةبعد الإصلاحات الإقتصادية(1989-2012) فترة التحرير المالي، ولقد بينت نتائج الدراسة القياسية مايلي:

في الفترة الأولى: عدم وجود علاقة في المدى الطويل بين التطور المالي و النمو الإقتصادي.

الفترة الثانية: وجود علاقة ضعيفة بين التطور المالي و النمو الإقتصادي خلال فترة الإصلاحات، وأن اتجاه العلاقة السببية كان من النمو الإقتصادي نحو التطور المالي.

- دراسة لـ محمد زكريا بن معزو و كمال حمانة، قياس العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية 1970-2010، و قد توصلت إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة عكسية على المدى الطويل بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي و معنوية؛
- وجود علاقة سلبية فيما يتعلق بالإنفتاح التجاري على المدى الطويل.

ثانيا الدراسات الحديثة:

منذ أن أشار 1973McKinnon and Shaw إلى سياسة التحرير المالي و أثرها الإيجابي على النمو خاصة في الدول النامية و الجدل قائم إلى غاية الآن حيث أجريت العديد من الدراسات و الأبحاث الجديدة لمعرفة العلاقة بين التحرير المالي و النمو الإقتصادي، و بين الدراسات الحديثة التي قدمت نذكر منها:

- Qasi Muhammad and Shahira Wisaret [13] 2013 قامت باختبار العلاقة بين مؤشر التحرير المالي FI أسعار الفائدة الحقيقية RI و النمو الإقتصادي ممثلا بـ GDP، حيث استخدما في ذلك دالة الإنتاج لـ Cobb-douglass و طريقة ARDL نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع في دولة باكستان خلال الفترة 1971-2007، و توصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر التحرير المالي و أسعار الفائدة الحقيقية تؤثر سلبا على النمو الإتصادي في المدى الطويل.

- دراسة Menyah et al (2014) قام باستخدام ببنات سنوية لـ 21 دولة افريقية، و باستعمال تحليل المكونات أو المركبات الرئيسية تم بناء مؤشر للتطور المالي إعتمادا على أربع مؤشرات و هي: M_2/PIB، الخصومات السائلة إلى PIB ، إجمالي الإئتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي كالنسبة إلى PIB، و الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص كنسبة إلى PIB، كما تم الإعتماد على مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمقياس للنمو الإقتصادي ، و مجموع الصادرات مع الواردات كنسبة إلى PIB كمقياس للانفتاح التجاري و بتطبيق منهجية the panel bootstrapped approach to Granger causality، بينت النتائج على أن التمويل يقود النمو في دولة واحدة، أما النمو يقود التمويل في ثلاث دول، و هذا يعني أن التمويل ليس له تأثير إيجابي كبير على النمو في هذه الدول.

[13] - Qasi Muhammad and Shahira Wisaret**, Impac of liberalization on economic growth :A case study of Pakistan,** Asian economic and financial Review, 2013, P270 _282

- دراسة Abubakar et al (2015) باستخدام بيانات المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا ECOWAS خلال الفترة 1980-2011، باتخاذ مؤشرين لقياس التطور المالي هما: النقود بالمفهوم الواسع و الإئتمان الخاص، كما تم قياس تراكم رأس المال البشري باستعمال نسبة الإلتحاق بالتعليم الإبتدئي و المتوسط و الثانوي و حتى الجامعي، كما تم إدراج مؤشرات أخرى و هي الإنفتاح التجاري و الإنفاق الحكومي و التضخم، باستخدام panel cointegration approaches و تقنيات FMOLS وDOLS بينت النتائج أن الإئتمان الخاص يساهم بشكل كبير النمو الإقتصادي و مباشر من خلال تأثيره على تراكم رأس المال البشري في منطقة ECOWAS.

- دراسة Pradhan et al (2015) باستخدام Panel لـ 21 دولة آسيوية خلال الفترة 1961-2012 ،وقد تم تقسيم العينة إلى أربعة مناطق فرعية، كما تم الاعتماد على مؤشر مركب للتطور المالي و الذي تم الحصول عليه من خلال الإستناد على سبع مؤشرات للتطور المالي و هي : العرض النقدي ، المطالبات claims على القطاع الخاص، الإئتمان المحلي للقطاع الخاص ، الإئتمان المحلي المقدم من القطاع المصرفي، رسملة السوق ، و حجم تداول الأسهم ، معدل الدوران، و بعد القيام بمجموعة من الإختبارات المرتبطة ببيانات بانل و المرتبطة بجدر الوحدة، و التكامل المشترك، و سببية Granger ، و أوضحت النتائج على وجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات سواء على المدى القصير أو الطويل[14].

- دراسة لـ بن دحمان آمنة و دحماني محمد ادريوش 2015، تطور القطاع المالي و أثره على حجم النشاط الإقتصادي في الجزائر: أدلة تجريبية باستخدام نموذج ARDL حيث كانت النتائج التي تحصل عليها كاتتالي: – وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين مؤشرات التطور المالي و النمو الإقتصادي

– أما بانسبة لاتجاه السببية بين مؤشرات التطور المالي و النمو الإقتصادي فقد بينت النتائج أنه في أغلب الأحيان يوجد اتجاه أحادي السببية يكون من التكور المالي نحو النمو الإقتصادي و ليس العكس.

[14]- بن دحمان آمنة و دحماني محمد أدريوش، مجلة اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية ، الفصل الثالث، سبتمبر 2015.

المطلب الثاني: دراسات التجريبية و التطبيقية حول علاقة الإنفتاح التجاري بالنمو الإقتصادي:

هناك العديد من الدراسات التي تتعلق بعلاقة التجارة بالنمو الإقتصادي، كما هو معلوم أن التحرير التجاري يؤثر إيجابا على النمو الإقتصادي ، لأن العديد من الإقتصاديين يعتبرون أن التجارة من أحد المتغيرات التي تدخل في عملية النمو الإقتصادي و من بين هذه الدراسات مايلي:

- دراسة البنك العالمي 1987[15]: أجريت هذه الدراسة على عدد من الدول النامية وتضمنت تحليلا لتصميم 36 نموجا من نماذج الإنفتاح التجاي في 19 دولة مابين الفترة 1946- 1986، و قدصنفت إلى أربع مجموعات حسب توجه التجارة الخارجية وفقا للمعايير الكمية و الكيفية وهي: معدل الحماية الفعلية و الرقابة المباشرة على الحصص و تراخيص الإستراد واستخدام حوافز الصادرت ودرجة تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته وهي:
  - اقتصاديات شديدة التوجه نحو الخارج؛
  - اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الخارج؛
  - اقتصاديات ضعيفة التوجه نحو الداخل؛
  - اقتصاديات شديدة التوجه نحو الداخل.

و كانت نتيجة الدراسة هو تسارع نمو الصادرات و إجمالي الناتج الحقيقي في النماذج التي اتسم فيها الإنفتاح التجاري بالقوة و الإستمرارية.

- دراسة (Wacziarg Rmain, kanen Horn Welch Rmain 1998):

لبيانات 57 بلد خلال الفنرة (1979- 1989) اهتمت بدراسة أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي من خلال تحليل الإقتصاد الخارجي و الإصلاحات في السياسات التجارية لمجموعة من الدول النامية فتوصلت

[15]- عبدوس عبد العزيز، **"سياسة الإنفتاح التجاري بين محاربة الفقر و حماية البيئة: الوجه الآخر"**، مجلة الباحث 08، 2010، ص153

إلى وجود علاقة إيجابية بين تحرير التجارة و النمو الإقتصادي، مع وجود أثر سلبي أو معدوم للسياسة التجارية على النمو مباشرة بعد تحرير التجارة، و هذه النتيجة تخص بعض البلدان ضمن العينة الكلية المدروسة، ونفس النتيجة توصل إليها كل من Frankel and Romer,1999 من خلال معادلات الانحدار في عديد البلدان حيث وجد تأثير قوي للتجارة على الدخل.

- دراسة(Dollar 1992)[16]: تناولت مصادر النمو في 95 بلد نامي خلال الفترة (1976_1985) وخلصت إلى وجود علاقة ايجابية قوية بين مؤشرات التوجه للخارج ونمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد، ومنه من خلال هذه الشواهد التجريبية فإنها تقدم أدلة قوية على العلاقة بين التجارة الخارجية أي الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وهي تشير أيضاً أنه على المدى القصير هناك تكاليف تظهر من خلال انخفاض للأجور الحقيقية للعمالة غير الماهرة، بالإضافة إلى انخفاض فرص العمل في البداية، لكن على الرغم من هذه التكاليف إلى أنه لا يمنع من القول بالمكاسب من الانفتاح التجاري، وحيث أن الاستفادة من ذلك على المدى الطويل من شأنه تعويض هذه التكاليف في المدى القصير، وذلك يكون من خلال السياسات المناسبة والهادفة للتخفيف من هذه التكاليف.

- دراسة (**Sachs– Warner(1995**: تعتبر من أشهر الدراسات الأقرب إلى الواقع ت دار حدود الدراسة على خليط من الدول النامية و المتقدمة، فكانت أدلة توجه نحو تبني سياسة الإنفتاح التجاري متمثلة في خمس معايير إذا انطبقت على دولة ما، دل ذلك على إنغلاق الدولة على نفسها، وتتمثل هذه المعايير في:

المعيار الأولا: معدل التعريفة أعلى من 40%؛

المعيار الثاني: الحواجز غير التعريفية تفرض على أكثر من 40%؛

[16]- عبد الغفار غطاس ، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **"أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1980-2011 "**، مجلة الباحث، العدد 15، 2015 ،ص285.

المعيار الثالث: وجود نظام اقتصادي و اجتماعي بالدولة؛

المعيار الرابع: احتكار السوق بيد قلة من المصدرين الكبار؛

المعيار الخامس: وجود سوق سوداء لسعر الصرف يفوق القيمة الحقيقية بحوالي 20% .

و أثبت النتائج أن الإقتصاديلت المفتوحة تنو أسرع من الإقتصايات المنغلقة بـ 2-2,5 نقطة مؤوية كما أن الإقتصايات المفتوحة تفوق الإقتصاديات المغلقة بأنها تتمتع بمعدلات استثمار أعلى و توازن إقتصادي كلي أفضل ، ودور أكبر للقطاع الخاص كمحرك للتنمية.

- كما نجد دراسات حديثة كدراسة صوليلي 2006 [17] و تهتم بدراسة الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الدول النامية خلال الفترة 1981-2002 و قد استهدفت 26 دولة نامية وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين الإنفتاح و الدخل في العينة المدروسة، أما العلاقة بين الإنفتاح و النمو الإتصادي فهي موجودة في بعض دول العينة فقط، وقد تبين أن العلاقة تكون سلبية في السنوات الأولى من التحرير التجاري ثم تكون إيجابية في السنوات التالية.

- و في دراسة François et al(2008) لعلى الدول الأروبية بهدف تحليل أثر التجارة على أعضاء الإتحاد الأوروبي، حيث بدأ دراسته بتحليل وجود حواجز للتجارة في الإتحاد الأروبي، ثم قاموا بتقدير آثار السببية للتحرير التجاري في قطاع الخدمات و هذا باتباع نموذج هو النموذج العام للتوازن القابل للحساب computable general equilibrium model (CGE) وأظهرت النتائج وجود أرباح مرتفعة بسبب تخفيض الجواجز على التجارة خاصة الأعضاء القديمة (الأولى في الإنضمام في الإتحاد الأروبي لها قطاع خدماتي قوي)

[17]- عبد الغفار غطاس ، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، نفس المرجع السابق، ص285.

- و في دراسة لـ Terzi 2010 قام بتحليل الخلفية النظرية و تحليل نتائج الدراسات القياسية الحديثة، على أن التجارة الخارجية في قطاع الخدمات يمكن أن تحسن في الأداء الإقتصادي في الدول التي هي في طور النمو لكن مع تحرير التجارة يمكن أن يخلف مخاطر و تكاليف محتملةو التي لها علاقة بالأرباح، استقرار القطاع المالي[18].

- دراسة لـ زيرمي نعيمة 2016، أثر التحرير التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2013)،في أطروحة دكتوراه من جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان- و قد تم بناء نموذجين، حيث استخدمت في النموذج الأول النمو الإقتصادي كمتغير تابع و اصادرات و الواردات و سعر النفط و الصرف كمتغيرات مستقلةو باستعمال اختبار جوهانسون تم التوصل إلى وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات على المدى الطويل و بعد تطبيق سببية غرانجر اتضح أن النمو الإقتصادي يتأثر بسعر النفط و الواردات،

- أما النموذج الثاني فقد تم اختبار أثر الإنفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج الداخلي الخام للفرد باستعمال نموذج الانحدار الذاتي الموزع الإبطاء ARDL، و تصوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات لكن غياب العلاقة السببية بينها.

كما هناك دراسات أخرى تناولت العلاقة بين مكونات التجارة (صادرات ، واردات) و النمو الإقتصادي.

[18] - Buthaina M.A Muhtaseb**," International Trade in Services and Economic Growth : The Case of Jordan**", p183.

أولا: علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي بسبب الفرضيتين القائمتين على أن الصادرات تؤثر على النمو الإقتصادي و من أبرز هذه الدراسات[19]:

- دراسة Michaely 1977: انحصرت الدراسة على تجارب 41 دولة نامية وأظهرت النتائج بوجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الدخل الفردي و معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج الوطني ككل ، حيث كانت العلاقة وإيجابية وقوية في 23 دولة من العينة المدروسة، أما في 18 دولة الباقية فإن العلاقة ضعيفة لأن هذه الدول من الدول الفقيرة، و استنتج الباحث بأن النمو الإقتصادي يتأثر بالصادرات عندما تكون هذه الدول قد حققت الحد الأدنى من التنمية الإقتصادية.

- دراسة Balassa 1979: فقداهتمت باستقصاء العلاقة بين الصادرات و النمو الإقتصادي في11 دولة نامية فقط و تبينت النتائج التأثير الواضح لنمو الصادرات على نمو المدخرات الوطنية و بالتالي النمو الإقتصادي[20] . وفي دراسة أخرى له سنة 1991 و باعتبار أن الصادرات هي المحرك الأساسي للنمو الإقتصادي فقد طبقت دراسته جغرافيا على عدد من دول نامية و كان دليل توجه التجارة على أساس إختلاف في الصادرات الفعلية المتنبأ بها، وأوضحت النتائج أن الدول التي تتبع سياسة الإنفتاح الخارجي تكون أسرع في النمو الإقتصادي[21].

- دراسة Tyler 1981: فقد حلل العلاقة بين النمو الإقتصادي و توسع الصادرات على عينة من الدول تتكون من 55 دولة نامية خلال الفترة (1960-1977) من خلال قياس معامل الإرتباط بين نمو الناتج

[19]- رنان مختار، التجارة الدولية و دورها في النمو ا لإقتصادي، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009.، ص ص68-69,
[20]- رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص68.
[21]- خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج النشر و التوزيع، عمان، 2006، ص38.

المحلي الإجمالي و نمو الناتج الصناعي و نمو الإستثمارات و نمو الصادرات الصناعية باستخدام نموذج قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات، و أظهر التحليل أن معامل الإرتباط بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات الوطنية الكلية للأقطار النامية متوسطة الدخل يساوي 49% حسب بيرسون و 48% حسب سبيرمان، و للأقطار النامية غير النفطية معامل الإرتباط يساوي 55% حسب بيرسون و 50حسب سبيرمان. أما النموذج القياسي فقد بين أن زيادة الصادرات بمعدل 17,5% يساهم في زيادة الناتج المحلي بمعدل 1%، و للأقطار غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 18,2% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%.

- دراسة Feder 1982: حيث اهتم في بحثه على العلاقة بين حجم الصادرات الوطنية و النمو الإقتصادي في البلدان شبه صناعية خلال الفترة 1964-1977 و خلصت الدراسة إلى أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير تصديرية في الإقتصاد الوطني, و أستنتج كذلك بأن تحفيز النمو الإقتصادي يمكن أن يتم ليس بنقل العمالة و رأس المال وحدها، و إنما نقل الموارداالإقتصادية من القطاعات غير التصديرية ذات الفعالية الأقل إلى القطاعات التصديرية ذات الإنتاجية الأعلى.

- دراسة Kavoussi 1984 : فد بين في دراسة قياسية شملت 60 دولة خلال الفترة 1960-1978 أن نمو الصادرات الوطنية قد تلعب دورا مهما و إجابيا في تحقيق النمو الإقتصادي في الدول النامية ذات الدخل المنخفض و المتوسط، كما دلت نتائج الدراسة على وجود أثر إيجابي للصادرات على النمو الإقتصادي في الدول النامية و المتقدمة على حد سواء.

- دراسة Ram 1985 فقد بين في بحثه الخاص بـ80 دولة نامية و الذي إعتمد فيه على بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1960-1982 على وجود علاقة موجبة و قوية بين نمو الصادرات و النمو الإقتصادي.

- و في دراسة قياسية لـ Kwasi Fosui حول أثر الصادراتعلى النمو الإقتصادي لـ 28 دولة من إفريقيا و أمريكا اللاتنية، وقد بينت النتائج القياسية أن زيادة الصادرات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي بـ 0,12% في الدول الإفريقية، و بنسبة 0,15% في دول أمريكا اللاتينية.

ثانيا: علاقة الواردات بالنمو الإقتصادي:

يؤدي تحرير الواردات إلى توسيع القاعدة الإنتاجية و تطويرها و تحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية، مما يؤدي إلى خفض الأسعار. كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني. و من المعلوم أن تحرير الواردات تؤدي إلى تخفيض نفقات الإنتاج و لهذا لابد على المنتجين أن يقوموا بترشيد نفقاتهم و بالتالي رفع حجم الإنتاج و تحسين جودته لمواجهة المنافسة في الأسواق الخارجية.

كما أن هذه الدراسة لم تحظى باهتمام الباحثين كما هو شأن علاقة الصادرات بالنمو الإقتصادي التي أخذت الحصة الأكبر في علاقة التجارة الخارجية بالنمو الإقتصادي من طرف الباحثين.

من الدراسات التي تناولت علاقة الواردات بالنمو الإقتصادي:

- دراسة Esfqhni 1990 و دراسة Rom 1991 اللتان توصلتا إلى وجود علاقة موجبة بين الواردات و النموالإقتصادي[22].

[22]- رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص71.

- دراسة Saygili &Kotan 1999 حيث استخدما نموذجين مختلفين من أجل تقدير دالة الطلب على الواردات في تركيا، و توصلت نتائجهما إلى أن مستوى لدخل يؤثر على الواردات بشكل ملحوظ في المدى الطويل.

- دراسة Dutta et Ahmed 2004 لاحظا سلوك الواردات الهندية خلال الفترة 1971-1995 و أوضحت النتائج أن دالة الطلب على الواردات تفسر بشكل كبير بالناتج المحلي الحقيقي من خلال الدراسة القياسية التي قاما بها[23].

- و في ورقة بحثية لـ Li et al 2003 بدراسة لمجموعة من الدول متكونة من 82 دولة و تتكون هذه العينة من دول متقدمة و دول في طور النمو و باستعمال بانل المتحرك Dynamic Panel لتقدير آثار الواردات من قطاع الخدمات على النمو الإقتصادي، كانت النتائج كالتالي: وجود علاقة طردية إيجابية بين المتغيرير لواردات قطاع الخدمات وعلى النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة، و علاقة عكسية(سلبية) في الدول طور النمو[24].

- دراسة Madsen 2009 أظهرت هذه الدراسة الأثر الانتشاري من خلال قناة الواردات يمارس تأثيرا ايجابيا على النمو، و قام Madsen التحقق إذا كان الانفتاح يؤثر ايجابيا على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل و نمو نصيب الفرد، و باستخدام مجوعة بيانات بانل سنوية لـ 16 دولة من منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1870-2006 حيث تختبر الدراسة نمو الإنتاجية للحواجز التجارية و الاختراقات الواردات، أما المساهمة الهامة التي قدمتها هذه الدراسة هي اختبار الفرضية القائلة بأن الانفتاح يؤثر على النم الاقتصادي من خلال تمكين البلدان من معرفة استراد المعرفة المنتجة في البلدان الأخرى و التي تم اقتراحها من

[23]- زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان-،2015-2016، ص 294.

[24] - Buthaina M.A Muhtaseb**," International Trade in Services and Economic Growth : The Case of Jordan**", op cit, p183.

خلال نظرية النمو الداخلي، و أوضحت هذه الدراسة على وجود تأثيرا إيجابيا للأثر الانتشاري للمعرفة على النمو في كل الفترات المدروسة والتي تم تحقيقها من خلال قناة الواردات، فإن توفر الأدلة التجريبية لهذه الدراسة تدعم الفرضية القائلة بأن كثافة أنشطة البحث و التطوير لديها تأثيرات دائمة على النمو [25].

المطلب الثالث: الدراسات التجريبية حول التحرير المالي و الانفتاح التجاري و النمو افقتصادي:

هناك دراسات أبرزت أن هناك علاقة معنوية و إيجابية بين التطور المالي و الانفتاح التجاري مع النمو الاقتصادي هذا ما أظهرته دراسات (1988) Bagwati، و (1993) Lee، (1998) Krueger، كما توجد دراسات أخرى أثبتت العكس أي أن التحرير المالي و الانفتاح التجاري يؤثر سلبا على النمو الإقتصادي منها دراسات لـ (1988) Lucas و (1991) Barro.

إلا أن الأدلة التجريبية حول الأثر المشترك للانفتاح التجاري و التحرير المالي على النمو الاقتصادي قليلة و لهذا سنعرض الدراست التي تعرضت إلى هذه العلاقة [26]:

- ✓ سعت دراسة (2012) Tash et al إلى التحليل المشرك للتحرير التجاري و التطور المالي على النمو الإقتصادي في إيران خلال الفترة 1966-2010، و أظهرت نتائج التكامل المشترك على و جود علاقة ايجابية بين التحرير التجاري و التطور المالي على النمو الاقتصادي في إيران؛
- ✓ كما استخدم (2011) Shaheen et al طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL) لاختبار سببية Granger لاكتشاف العلاقة التوازنية طويلة المدى و اتجاه العلاقة السببية التجارة الدولية و التطور المالي و النمو الاقتصادي للاقتصاد الباكستاني ، استخدم الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات بمثابة التجارة الدولية في حيناستخدم النقود بمعناها الواسع M_2 للتعبير عن التطور المالي و

[25]- أمين حواس و مجدي الشوبرجي، يوسفي رشيد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال افرقيا**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، يوليو 2014، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 12.
[26]- خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الأردن-**، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015، ص ص19-20.

PIB للتعبير عن النمو الاقتصادي، و توصلت نتائجهم إلى قبول فرضية اقتصاد العرض القائد، ووجود علاقة سببية من التجارة الدولية إلى النمو الاقتصادي و من التطور المالي إلى التجارة الدولية.

✓ كما حلل Shaheen et al (2013) أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي في باكستان خلال الفترة 1975-2010 باستخدام منهجية Johenson للتكامل المشترك للعلاقة مدى الطويل التي وضعها Johenson &Jesilius(1990) و أوضحت النتائج أن تحرير التجارة و إجمالي تكوين رأس المال الثابت لهما تأثير إيجابي و كبير على النمو الاقتصادي في باكستان، في حين كان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر و التضخم سلبا على النمو الاقتصادي.

✓ و بحث Kar (2013) اتجاه السببية بين الإنفتاح التجاري و التطور المالي و النمو الإقتصادي في تركيا باستخدام بيانات شهرية من جانفي 1989 إلى تشرين ثاني 2007 و أوضحت نتائج السببية الخطية و غير الخطية إلى:

أ- وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي و الانفتاح التجاري ؛

ب- النمو الاقتصادي يسبب التطور المالي؛

ت- التطور المالي يؤدي إلى تحرير التجارة .

و أكدت هذه المنهجية على وجود روابط سببية قوية بين التطور المالي و الانفتاح التجاري و النم الاقتصادي في تركيا ، و عليه أثبت النتائج على أن النمو الاقتصادي جزئيا على تحرير التجارة من خلال التمويل الخارجي في تركيا التي حررت حساب رأس المال منذ 1989.

المبحث الثالث : دراسة قياسية للعلاقة بين التحرير المالي و الإنفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر:

من خلال أدبيات الدراسة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين التحرير المالي و الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول : بناء النموذج القياسي

أولا : متغيرات الدراسة

يمكن وضع النموذج القياسي كما يلي : $\mathbf{PIB_t = f(FL, M2.CRED, OUV)}$

حيث أن:

- **المتغير التابع:**

$\mathbf{pib_t}$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: لقياس معدل النمو الاقتصادي و مدى تأثره بالتحرير المالي و الإنفتاح التجاري يقوم الاقتصاديون باستعمال مؤشرات مختلفة كنسبة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلا أنه عادة لا يستخدم عند استعمال المقطع العرضي للسلاسل الزمنية.

- **المتغيرات المستقلة:**

- مؤشرات التحرير المالي.: من أجل قياس مستوى الإنفتاح المالي المحلي اتفق أغلب الاقتصاديون على المؤشرين هامين يقدران مستوى التنمية المالية غير المباشرة عبر درجة قنوات السيولة للقطاع الخاص و فعالية الوساطة المالية و هما:

$\mathbf{M_2}$: الكتلة النقدية بالنسبة للناتج المحلي الخام:و يعتبر هذا المقياس الأكثر شيوعا في الكتابات الإقتصادية لقياس التطور المالي، كم يعبر عن قياس الكفاءة المحتملة للسياسة النقدية، وقد سبق أن استخدمه Mc Kinnon et shaw (1973)، ثم استخدماه King and leving (1993).

CRED: الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الخام: وقد أبرزت البحوث و الدراسات الحديثة سلامة هذا المؤشر في قياس مستوى الوساطة المالية، و من أبرز من استخدم هذا المؤشر هم دي جريجوريو و جويدوتي (1995)، وديمترياس و ليفاين (2004)[27]، كما يقيس مدى مساهمة البنوك المحلية في منح قروض و تسهيلات للقطاع الخاص.

و هناك مؤشر أخر كذلك استعمل من طرف الاقتصاديين هو متغير صوري و هو:

FL: التحرير المالي 0 تعني فترات الكبح أما 1 يعني فترة التحرير: هو متغير صوري يعبر عن التحولات المالية و لقد اقترح من طرف 2006 Chinn and Ito

و كذلك المتغير الإنفتاح التجاري

OUV: الانفتاح التجاري (صادرات + وادات/ الناتج المحلي الخام) لما لديه من أهمية في القدرة على التنبؤ و الأثر المباشر على النمو الاقتصادي

ثانيا : البيانات المستخدمة في تقدير النموذج

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير النموذج بالبيانات السنوية للفترة (1970 – 2014)، حيث تم الاعتماد على البيانات الصادرة عن والبنك العالمي،

ثالثا: الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج

لتقدير النموذج تم الاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية، و اختبار الاستقرارية واستخدام نموذج التكامل المتزامن كمرحلة أولى، وكمرحلة ثانية استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (Fully Modified Ordinary Lest Square- FM- OLS) التي صممت لأول مرة بواسطة (Philips 1990 and Hansen) لإعطاء التقدير الأمثل للتكامل المشترك (bum and jeon 2005) حيث تتصف

[27]- عبد الكريم بوغزالة أمحمد، **أثر الإنفتاح و التحرير المالي على القطاع المالي الجزائري (دراسة لما بعد إصلاحات 1990)**، أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2016/2015 ، ص221.

هذه الطريقة بقدرتها العالية على تلاشي القيم المزيفة للمعاملات التي يتم تقديرها بطريقة المربعات الصغرى العادية في حالة وجود مشكلة الارتباط الذاتي، بالإضافة إلى ذلك أن هذه الطريقة عدلت على طريقة المربعات الصغرى العادية بهدف التخلص من تأثير الارتباط الذاتي والإبقاء على تأثير المتغيرات الداخلية التي بينها علاقة تكامل مشترك، وتشترط هذه الطريقة وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المراد دراسة العلاقة بينهما.

المطلب الثاني: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:

إن اختبار استقرارية تهدف إلى معرفة خواص السلاسل الزمنية محل الدراسة و التأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة النقدية، الائتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، مؤشر التحرير المالي و الإنفتاح الإقتصادي) فإذا كانت السلسلة مستقرة عند المستوى (عدم وجود جذر وحدة) فنقول أنها متكاملة من الدرجة صفر $I_{(0)}$، أما إذا احتوت على جدر وحدوي (غير مستقرة ف المستوى) فإننا نعيد اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول فإذا استقرت نقول أنها متكاملة من الدرجة الأولى $I_{(1)}$ و هو الشيء الغالب في السلاسل الزمنية المستخدمة في التحليل الاقتصادي.

كمرحلة اولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك. وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها وقد تم استخدام جدر الوحدة من اختبار فليب برون (pp) و اختبار ADF والجدول التالي يوضح ذلك:

أولا: اختبار ديكي– فولر المركب "Augmented Dickey Fuller "ADF: لقد طور العالم ديكي سنة 1981 لتحليل طبيعة و خصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه ADF ، و الذي يعد

من أكفأ الإختبارات لجدر الوحدة، محاولا تصحيح البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عدد معين من فروقات المتغير التابع، و تستند هذه الإختبارات على تقدير النماذج التالية[28]:

$$\Delta X_t = \mathrm{pX_{t-1}} - \sum_{j=2}^{p} \left(\emptyset_{\mathrm{j}} \Delta \mathrm{X_{t-j+1}} + \varepsilon_{\mathrm{t}}\right) \ldots . (1)$$

$$\Delta X_t = \mathrm{pX_{t-1}} - \sum_{j=2}^{p} \left(\emptyset_{\mathrm{j}} \Delta \mathrm{X_{t-j+1}} + c + \varepsilon_{\mathrm{t}}\right) \ldots . (2)$$

$$\Delta X_t = \mathrm{pX_{t-1}} - \sum_{j=2}^{p} \left(\emptyset_{\mathrm{j}} \Delta \mathrm{X_{t-j+1}} + c + B_{t1} + \varepsilon_{\mathrm{t}}\right) \ldots . (3)$$

حيث $\mathbf{p}$ يمثل عدد التأخرات في النموذج

$\mathbf{\Delta X_t}$: التفاضل الأول للمتغير

$\boldsymbol{\varepsilon_t}$: تشويش أبيض

و الهدف الأساسي هو اختبار الفرضيات التالية:

$\mathbf{H_0}: \emptyset_{\mathrm{j}} = 1$

$\mathbf{H_1}: \emptyset_{\mathrm{j}} < 1$

لإجراء الاختبار يجب تحديد عدد التأخرات الأمثل باستعمال المعايير المعروفة في هذا الصدد Akaike و Schwarz و يكون اختيار العدد الأمثل الاعتماد على عدد التأخرات الذي يحقق أصغر قيمة للمعيارين السابقين. و الوصول إلى نتيجة فيما يخص اختبار الاستقرارية يكون بمقارنة القيمة الإحصائية المحسوبة و القيم الحرجة الجدولية و المطورة من طرف Mackinnon 1991 إذا كان القيمة المحسوبة أكبر من القيم الجدولية عند مستويات المعنوية المختلفة فهذا يعني سكون السلسلة الزمنية (مستقرة) و بالتالي عدم قبول الفرضية العدمية

[28] –Régis Bourbonnais": **Économétries**", 5em édition DUNOD, Paris, 2004 , P225

التي تقول وجود جدر وحدة و العكس صحيح في حالة ما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيم الجدولية حيث نقبل الفرضية العدمية أي وجود جدر وحدة و القرار يكون بعدم سكون السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغيرات الدراسة (غير مستقرة) و لتحويلها إلى سلسلة مستقرة يجب إعادة الاختبار عند الفرق الأول لسلسلة و إذا كانت النتيجة أنها غير مستقرة نعيد الاختبار عند الفارق الثاني و هكذا إلى أن تستقر السلسلة عند أحد الفوارق.

و نتائج اختبار ADF ممثلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (4–11) : اختبار الاستقرارية

المتغير	الفرق	ADF				
		القيمة المحسوبة ADF	القيمة الحرجة عند 1 %	القيمة المحسوبة5	القيمة الحرجة عند 10 %	القرار
PIB	PIB	-1.02	-2.65	- 1.95	-1 .60	عدم رفض H_0
	D (PIB)	-8.07	-2.65	- 1.95	-1 .60	رفض H_0
M_2	M_2	-0.48	-2.65	- 1.95	-1 .60	عدم رفض H_0
	D(M_2)	-3.83	-2.65	- 1.95	-1 .60	رفض H_0
CRED D	CRED	0.23	-2.65	- 1.95	-1 .60	عدم رفض H_0
	D(CRED)	-3.75	-2.65	- 1.95	-1 .60	رفض H_0
OUV	OUV	0.70	-2.65	- 1.95	-1 .60	عدم رفض H_0
	D(OUV)	-4.69	-2.65	- 1.95	-1 .60	رفض H_0
FL	FL	0.00	-2.65	- 1.95	-1 .60	عدم رفض H_0
	D(FL)	-5.09	-2.65	-1.95	-1.60	رفض H_0

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews

ثانيا: اختبار Phillips– Perron (PP):

بعد إجراء اختبار ديكي فولر المطور لاختبار الاستقرارية ، سنقوم الآن باختبار فيليبس بيرون بغرض تأكيد النتائج الذي يعتبر أكثر دقة خاصة فيما يتعلق بالعينات الصغيرة نسبيا، حيث قام فيليبس بتطوير الاختبار بالتخلص من آثار الارتباط الذاتي في بواقي معادلة اختبار جدر الوحدة رقم (2)، باستخدام لامعلمية Non Parametinc-adjust و تعديل معلمي تباين النموذج حتى يأخذ في الاعتبار وجود ارتباط ذاتي الذي يعكس الطبيعة الديناميكية في السلسلة [29].

و الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها من اختبار فيليبس بيرون.

الجدول رقم (4–12): اختبار فليب بيرون(Phillips– Perron)

المتغير	الفرق	القيمة المحسوبة PP	القيمة الحرجة عند 10 %	القيمة الحرجة 5 %	القيمة الحرجة عند 1 %	القرار
PIB	PIB	−1.66	−2.65	−1.95	−1.60	عدم رفض H_0
	D (PIB)	−12.67	−2.65	−1.95	−1.60	رفض H_0
M_2	M_2	−0.49	−2.65	−1.95	−1.60	عدم رفض H_0
	D(M_2)	−3.84	−2.65	−1.95	−1.60	رفض H_0
CRED	CRED	0.83	−2.65	−1.95	−1.60	عدم رفض H_0
	D(CRED)	−4.68	−2.65	−1.95	−1.60	رفض H_0
OUV	OUV	0.83	−2.65	−1.95	−1.60	عدم رفض H_0
	D(OUV)	−4.68	−2.65	−1.95	−1.60	رفض H_0
FL	FL	0.00	−2.65	−1.95	−1.60	عدم رفض H_0
	D(FL)	−5.09	−2.65	−1.95	−1.60	رفض H_0

المصدر : من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews9

[29]– زيرمي نعيمة:" **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–،2015–2016، ص 297.

يتضح من اختبار (ADF وPP) انه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة، إلا أنه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها. مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1)، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN.

1- منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN:

سوف نعتمد على اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN في إطار نموذج VAR لان هذه المنهجية تعتبر كحالة خاصة من نموذج متجه الانحدار الذاتي. وتعتبر هذه الطريقة أفضل من طريقة (ENGLE GRANGER).

حيث قام كل من JOHANSEN and JUSELIUS 1990 بتقديم أسلوب آخر لاختبار الكامل المشترك بطريقة أعم و أشمل و يمكن استخدامها و الاعتماد على نتائجها في حالة النماذج البسيطة و المتعددة، كما قام JOHANSEN باقتراح اختبار معمق لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة المتغيرات من نفس درجة التكامل معتمدا على الأشعة المرتبطة بالقيم الأكبر للمصفوفة π ، و يقوم هذا الاختبار على حساب عدد أشعة التكامل المشترك و المسمات برتبة مصفوفة التكامل المشترك و تعتمد على تقدير النموذج التالي[30]:

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 \Delta y_{t-1} + a_2 \Delta y_{t-2} + a_{p-1} \Delta y_{p-t-1} + \pi y_{t-1} + \varepsilon_t \ldots\ldots (4).$$

حيث أن π مصفوفة تكتب على الشكل: $\pi = \sum_{j=1}^{p} A_i - I$

P: عدد التأخرات في النموذج

من أجل **p=1** يصبح النموذج كالتالي:

[30] – Régis Bourbonnais, op cite , p 291 .

$$\Delta y_t = a_0 + a_1 \Delta Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (5).$$

إذا كانت كل عناصر المصفوفة π تساوي الصفر (معدومة) فإن رتبة المصفوفة تساوي الصفر (**r=0**) و لا يوجد علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات و لا يمكن تشكيل نموذج لتصحيح الأخطاء، أما إذا كانت رتبة المصفوفة **r=k** هذا يعني أن كل المتغيرات مستقرة و لا يمكن استعمال طريقة التكامل المشترك، أما إذا كانت رتبة المصفوفة (k-1>r>1) يوجد r علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، و يتم إحصائيا حساب قيمة λ_{trace}

$$\lambda_{trace} = n \sum_{i=r+1}^{k} \mathrm{I_n} \, (1 - \lambda_{\mathrm{i}})$$

حيث: **n** :عدد المشاهادات r: رتبة المصفوفة

K: عدد المتغيرات $\boldsymbol{\lambda_i}$: قيمة المصفوفة الذاتية

يقوم اختبار JOHANSEN على حساب قيمة λ_{trace} ثم نقارنها مع λ_{trace} الجدولية و تكون في الحالات التالية:

- إذا كانت λ_{trace} المحسوبة أكبر أو تساوي القيمة الجدولية فإننا نرفض H_0 أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك
- إذا كانت λ_{trace} المحسوبة أقل أو تساوي القيمة الجدولية فإننا نقبل H_0 و نتوقف عند هذا الاختبار و نحسب عدد أشعة التكامل المشترك على أساس الفرضية البديلة للاختبار السابق

قبل القيام باختبار التكامل المشترك نقوم بتحديد فترات الإبطاء التي يتضمنها النموذج ويتم اختيارها انطلاقا من معايير مختلفة وسوف نستخدم منها: معيار AKAIK، SCHWARZ، أكدت كافة المعايير على أن فترة الإبطاء المثلى هي 2.

الجدول (4-13): اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة	الاحتمال
لاشيء	630	100.92	81.69	0.0000
على الأكثر 1	520	75.58	83.47	40.003
على الأكثر 2	380	66.27	79.29	8630.0
على الأكثر 3	0.14	7.53	15.49	0.5168
على الأكثر 4	0200.	0.86	3.84	0.3531
فرضيات عدد متجهات التكامل	**القيمة الذاتية**	**إحصائية الأثر ***	**القيمة الحرجة**	**الاحتمال**
لاشيء	0.63	42 .16	33.87	0.0041
على الأكثر 1	0.52	31.08	27.58	0.0170
على الأكثر 2	0.38	20.13	21.13	0.0684
على الأكثر 3	0.14	6.66	14.26	0.5290
على الأكثر 4	0.020	0.86	3.84	0.3531

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 9

* يشير اختبار الأثر إلى وجود R = 2 عند مستوى معنوية 0.05.

* يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود R = 2 عند مستوى معنوية 0.05.

يوضح الجدول (4-13) نتائج اختبار الأثر للفرض العدم، القائل بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب اكبر من القيمة الجدولية بالصفين الأوليين وعليه نرفض الفرض العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات، وحيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن العدم ونقول أن هنالك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، حيث تم قبول الفرض الصفري بالصف الثالث فإن عدد معادلات التكامل المشترك تساوي R=2. والاختيار الآخر وهو اختيار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرض العدم القائل بان عدد متجهات التكامل المشترك هي R مقابل الفرض البديل بأنها تساوي

R+1 أيضا يؤيد و يقوي من النتيجة السابقة. ومنه فإن R=2 مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات .

2- منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS):

صمم كل من PHILIPSو HANSEN ،(1990) و PHILIPS و MOON (1990) طريقة أفضل من طريقة المربعات الصغرى العادية للخروج بتقدير امثل لانحدارات التكامل المشترك (BUM وJEON 2005) وعرفت بنهج FMOLS، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات. تعمل هذه الطريقة على اختيار قيم المعاملات المقدرة من بعض القيم الزائفة باستعمال طريقة التقدير الأولى (OLS) والهدف من استعمال هذه الطريقة الحصول على أعلى كفاءة في التقدير. وتتلاءم هذه الطريقة وتقدم نتائج أحسن خاصة مع العينات الكبيرة. كما تتطلب هذه الطريقة في عمليات التقدير تحقق شرط التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة[31].

و تستخدم منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا لتقدير العلاقات طويلة الأجل، حيث تأخذ بعين الاعتبار الآثار الحركية قصيرة الأجل كونه يتضمن فترات ابطاء زمني للمتغيرات، و تعالج هذه المنهجية مايلي[32]:

- مشكلة الإعتماد المتداخل بين معظم السلاسل الزمنية و التي قد تؤدي إلى حدوث ارتباط ذاتي(Serial correlation) ؛

[31]- مرام تيسير مصطفى الفرا:" **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير،غزة، 2012، ص 126.

[32]- زيرار سمية:" **أثر سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2010**" ، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2013-2014، ص185.

- صفة عدم سكون السلاسل الزمنية، حيث يتم التخلص منها من خلال استخدام المتغير الذاتي (instrument variable) و تطبيق طريقة المربعات الصغرى OLS على السلاسل الزمنية التي تتصف بالسكون من الناحية الإحصائية.

بعدما تحققنا من وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، ننتقل إلى الخطة الثانية من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام هذه الطريقة الحديثة والأسلوب المناسب لطبيعة النتائج والبيانات ومتغيرات النموذج وجاء التقدير على النحو التالي كما موضح في الجدول (04):

الجدول (4-14) : مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا

المتغير التابع PIB			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**إحصائية t**	**الاحتمال**
M_2	-0.021	-0.41	0.6821
CRED	-0.044	-0.93	0.3571
OUV	0.092	2.37	0.0225
FL	-4.41	-2.33	0.0247
C	3.33	0.85	0.3969
$AJD\ R^2 = -0.0016$		$R^2=0.091$	

المصدر:من إعداد الباحثة باستعمال برنامج Eviews 9

يبين الجدول (4-14) نتائج الانحدار المصحح كليا FMOLS لتفسير متغير الناتج الداخلي الخام باستخدام المتغيرات الاقتصادية المستقلة التالية: الكتلة النقدية و القرض المحلي الموجه للقطاع الخاص و الانفتاح التجاري و مؤشر التحرير المالي،

كما نلاحظ من الجدول أن هناك:

إن تفسير النمو الإقتصادي من خلا المتغيرات الإقتصادية المستقلة التي هي محور دراستنا (التحرير المالي، الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص، الكتلة النقدية، و الإنفتاح التجاري)نلاحظ أن معامل التحديد بلغ 0.091 ، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تساهم في تفسير النمو الإقتصادي ما نسبته9.1% و هي نسبة ضعيفة جدا و هذا يعني أنه يوجد يوجد متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في نموذجنا.

حيث نلاحظ مايلي

- علاقة طردية ومعنوية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الانفتاح التجاري أي أن الزيادة بوحدة واحدة من الانفتاح التجاري يقابله الزيادة بـ 0,092 وحدة من الناتج الداخلي الخام بسبب اعتماد الجزائر بشكل كبير على تصدير المحروقات؛
- وكذلك علاقة عكسية ومعنوية بين التحرير المالي و الناتج الداخلي الخام أي أن الزيادة بواحد من التحرير المالي يقابله انخفاض بـ **4,41** وحدة من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذا يعني أن التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر لها أثر سلبي على النمو الإقتصادي على المدى الطويل ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية للمدرسة الهيكلية و المدرسة الكينيزية الجديدة الذين حذرو من الآثار السلبية لسياسة التحرير المالي على النمو الإقتصادي ؛
- وجود علاقة عكسية غير معنوية مابين الكتلة النقدية M_2 و الناتج المحلي الخام PIB في المدى الطويل؛
- و كذلك وجود علاقة عكسية غير معنوية مابين القروض الموجهة للقطاع الخاص و الناتج المحلي الخام في المدى الطويل.

ثالثا : نموذج تصحيح الخطأ

بما أن جوها نسن اثبت وجود ثلاث علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات، نمر إلى نموذج (VECM) الذي يعتبر الأكثر ملائمة لتقدير العلاقة بينهما.

$$D(PIB) = -1.0430748992*(PIB(-1) - 0.0356509646819*M2(-1) + 0.123339432086*CRE(-1) - 0.0305587988155*OUV(-1) + 6.66497050352*FL(-1) - 7.94290308954) - 0.0172604659633*D(PIB(-1)) + 0.0211230943704*D(PIB(-2)) + 0.156213257006*D(M2(-1)) + 0.0220644111954*D(M2(-2)) + 0.115695822844*D(CRE(-1)) + 0.0580978600903*D(CRE(-2)) + 0.12832493634*D(OUV(-1)) + 0.0638248369869*D(OUV(-2)) + 3.88074481116*D(FL(-1)) + 6.87834948377*D(FL(-2)) - 0.837228724741$$

يلاحظ أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب(1.04-) ومعنوي (t=-5.59) وبالتالي يتم التحقق من صحة تصحيح الخطأ. وهذا يعني أن سلوك المتغير التابع المتمثل في الناتج الداخلي الخام يستغرق فترة واحدة حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل ، كما يظهر من النتائج أن 1.04% من انحراف الناتج الداخلي الخام عن مستوى التوازن في المدى الطويل سيتم تصحيحه كل عام.

المطلب الثالث : اختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو)

استخدمت دراسة TODA AND YAMMAMOTO (1995) طريقة مطورة MWALD لاختبار والد WALD TEST على قيود نموذج VAR (K) حيث تمثل K طول المتباطئات، لهذا الغرض يستخدم معيار والد على أساس (F) و (χ^2) من اجل الحكم على فرضية العدم. و لقد أثبتت دراسة RAMBALDI AND DORAN (1996) أن طريقة MWALD لاختبار سببية قرانجر GRANGER CAUSALITY من الممكن تقديرها باستخدام نموذج VAR أي يتم تقدير ($K+d_{max}$ VAR) و تمثل d_{max} أعلى مستوى من درجة تجانس يتوقع إيجادها ، ثم يتم تقدير اختبار والد المعدل لاختبار سببية قرانجر GRANGER CAUSALITY بطريقة نماذج الانحدار التي تبدو غير مرتبطة ظاهريا Seemingly Unrelated Régression (sur). و تتميز هذه الطريقة كما ذكر and Zapata Rambaldi (1997) بأنها لا تتطلب معرفة خصائص التكامل المشترك (أي يمكن إجراء الاختبار حتى في غياب علاقة تكامل مشترك)[33].

- تم اختبار TODA YAMAMOTO في المدى الطويل لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة. ولقياس اتجاه العلاقة السببية تم اختيار فترات التباطؤ المناسبة و هي (2) و تم حسابها انطلاقا من معيار (SIC) و (AIC) و جاءت النتائج على النحو التالي:

[33] – Alimi.S.R, "**Toda–Yamamoto causality test between money market interest rate and expected inflation: the Fisher hypothesis revisited**", European Scientific Journal (2013)– vol.9– No.7, p129.

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/02/16 Time: 13:37
Sample: 1970 2014
Included observations: 42

Dependent variable: D(PIB)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(M2)	4.852737	2	0.0884
D(CRE)	7.063811	2	0.0292
D(OUV)	6.272775	2	0.0434
D(FL)	9.392773	2	0.0091
All	22.35967	8	0.0043

المصدر: من إعداد الباحثة باستعمال برنامج **Eviews 9**

من خلال النتائج المعروضة في الجدول يتضح أن فرضية العدم مرفوضة عند مستوى دلالة 5% ، حيث نستنتج أن:

- وجود علاقة سببية بين الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛
- جود علاقة سببية بين الإنفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن الإنفتاح التجاري يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام؛
- وجود علاقة سببية بين الإنفتاح المالي و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن التحرير المالي يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

خلاصة الفصل:

و في ختام الفصل الأخير فإن دراسة أثر التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي احتوت على دراسة تطور مؤشرات التحرير المالي و الإنفتاح التجاري، و حتى المعدل النمو، كما لاحظنا أن القطاع المالي الجزائري شهد نتائج إيجابية بدية الإصلاح لسنة 1990 و خاصة بعد انتهاج السياسة الكينزية بزيادة الإنفاق العمومي مما زاد من تحسين النتائج إلا أن الفضائح الذي أصاب الجهاز المصرفي الجزائري خاصة فضيحة الخليفة خفض من مؤشر التحرير المالي، وهذا دليل على ضعف كفاءة هذا الجهاز، كما أن درجة الإنفتاح التجاري لايعكس بشكل جيد الإنفتاح التجاري العالمي و هذا بسبب سيطرت قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية، كما لاحظنا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي أن أول قطاع مساهم فيه هو قطاع المحروقات، فلولا إرتفاع أسعار البترول سنة 2000 لما استطاعت الجزائر انتهاج سياسة توسعية بعدما سجلت نتائج التعديل الهيكلي نتائج سلبية على المجتمع من خوصصة المؤسسات و تسريح العمال، و هذا ماشهدناه في تطور نصيب الفرد من الناتج الإجمالي.

كما تعرفنا على الدراسات القديمة و الحديثة السابقة للموضوع، و بناء عليها تم اختيار متغيرات الدراسة و انتقلنا إلى بناء النموذج الإقتصادي من أجل قياس أثر التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1970-2014، وقد تمت الدراسة القياسية بداية باختبار استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار ديكي- فولر المركب ثم **اختبار Phillips- Perron لجذر** الوحدة الذي نتج عنه وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، و بالإستعانة باختبار JOHANSEN و منهجية طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS) و بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، تم إختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) ن فخلصت الدراسة القياسية إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سببية بين الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ، و هذا ما أكدته الدراسات خاصة الحديثةPradhan et al (2015) ، وخاصة أن الجزائر عند تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي بالاعتماد على سياسة مالية توسعية تم تشجيع القطاع الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا مالاحظه أن نسبة الإئتمان المحلي الموجه للقطاع كانت مرتفعة من 2002 إلى 2014 ما ساهم نوعا ما في إحداث النمو على المدى الطويل؛
- وجود علاقة سببية بين الإنفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن الإنفتاح التجاري يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2001إلى 20014 و زيادة قيمة الصادرات الجزائرية من هذا القطاع؛
- وجود علاقة سببية بين الإنفتاح المالي و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن التحرير المالي يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

خاتمة عامة

الخاتمة العامة :

لقد استهدفت هذه الدراسة أثر التحرير المالي و الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ، من خلال هذا تطرقنا إلى تقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة فصول، فخصصنا **الفصل الأول** للدراسة النظرية من خلال التعرف على الانفتاح الاقتصادي و العولمة الاقتصادية وأن من خطوات الانفتاح الاقتصادي أن يكون هناك انفتاح تجاري و تحرير مالي ، كما تعرضنا إلى أهم خطوات الانفتاح الاقتصادي ألا و هو التحرير المالي الذي يعد من الدراسات الحديثة بعدما كانت الدول تعاني من كبح مالي و عدم قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النشاط الاقتصادي بسبب العراقيل التي ضبطها كإتباع أدوات السياسة النقدية المباشرة و تسقيف معدلات الفائدة، و يرجع الفضل إلى الاقتصادي ين Shaw and Mckinnon سنة 1973 اللذان بينا دور التحرير المالي من خلال تحرير أسعار الفائدة للوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة من أجل تعبئة الموارد من خلال زيادة الادخار ثم زيادة الاستثمار لتحقيق الزيادة في معدل النمو الاقتصادي خاصة في الدول النامية و بين مؤيد و معارض للتحرير المالي .

في المقابل وفي **الفصل الثاني** تطرقنا إلى مفاهيم الانفتاح التجاري و النظريات المفسرة له بدأ من النظرية الكلاسيكية ثم النيوكلاسيكية التي تفسر أن قيام التجارة الدولية يكون على أساس الميزة النسبية للسلع بين مختلف دول، و الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج لنظرية هيكشر أولين، و غيرها من النظريات الحديثة التي تفسر قيام التجارة و الدولة و أثرها الإيجابي المباشر على النمو الاقتصادي ، وكيفية قياس درجة الانفتاح التجاري المتفق عليه من طرف الاقتصاديين بجمع الصادرات و الواردات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

أما **الفصل الثالث** فخصصناه للجزائر من خلال عرض لأهم مراحل الإصلاحات المصرفية و تطور سياسة التحرير المالي الذي يرجع الفضل إلى قانون النقد القرض 10/90 بعدما كانت الجزائر تعيش كبح مالي خلال النظام المخطط كما أن لقانون النقد و القرض و مع تطبيق لبرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)

أثر إيجابي على معدلات الفائدة الحقيقية فإن الجزائر سجلت معدلات فائدة إيجابية منذ سنة 1994 و هذا بسبب انخفاض في كعدل التضخم، كما أن من شروط تطبيق برنامج التعديل الهيكلي تحيري التجارة و هذا شهدته السياسة التجارية من تحرير بتخفيض من التعرفة الجمركية وصولا إلى التحرير الكلي للتجارة الخارجية في الجزائر سنة 1994 استعدادا لعقد الشراكةالأورو متوسطية بإقامة منطقة التبادل الحر التي تم الإنفاق عليها في مطلع 2020، وانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة التي لم تنظم الجزائر لحد الآن قرابة عشرين سنة، و انضمام الجزائر إلى المنطقة العربية الحرة سنة 2009 ، و رغم كل الإجراءات التي قامت بها الجزائر من أجل تطوير الإنتاج خارج قطاع المحروقات إلا أننا نجد أنفسنا دائما إما تحت رحمة و نقمة المحروقات، ثم تعرضنا إلى النمو الاقتصادي في الجرائر فحللنا النمو الاقتصادي من خلال ثلاثة فترات، فترة الاقتصاد المخطط ثم يليها فترة الإصلاحات الاقتصادي ة و تطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كان له آثار إيجابية على التوازنات المالية الكبرى إلا أنه كان له آثار سلبية تمثلت في ارتفاع نسبة البطالة ، فلولا ارتفاع أسعار النفط في نهاية السداسي الثاني من سنة 1999 و تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج المكمل له لما سجلنا معدلات نمو مرتفعة و تخلصنا من المديونية إلا أن شاء القدر و انخفضت أسعار النفط أدخلت الجزائر أزمة جديدة فبعدما كننا ننادي بالحرية و إلغاء تراخيص الاستيراد أصبحنا نلغي السلع من الاستيراد و نطبق علها تعاريف غير جمركية نقيد العمليات التجارية و حتى المالية.

وأخيرا في **الفصل الرابع** و الذي خصصناه للدراسة التطبيقية فتطرقنا إلى الدراسات التجريبية و القياسية للتحرير المالي و أثره على النمو و دراسات كذلك تجريبية حول أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي اللذان اهتما بهما الكثير من الاقتصادي ين أنصار الحرية الاقتصادي ، ثم الدراسة القياسية لأثر التحرير المالي و التجاري على النمو الاقتصادي و باستخدام اختبار سببية لغرانج المطورة بالنسبة للمدى الطوبل Toda and Yammamotoتوصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة سببية بين الانفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن الانفتاح التجاري يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام ،وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار النفط منذ سنة 2001إلى 20014 و زيادة قيمة الصادرات الجزائرية من هذا القطاع ؛
- ✓ وجود علاقة سببية بين الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام و هذا ما أكدته الدراسات خاصة الحديثةPradhan et al (2015) ، وخاصة أن الجزائر عند تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي بالاعتماد على سياسة مالية توسعية تم تشجيع القطاع الخاص بدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا مالاحظه أن نسبة الإئتمان المحلي الموجه للقطاع كانت مرتفعة من 2002 إلى 2014 ما ساهم نوعا ما في إحداث النمو على المدى الطويل؛
- ✓ وجود علاقة سببية بين الانفتاح المالي و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن التحرير المالي يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، إلا أننا لاحظنا علاقة عكسية ومعنوية بين التحرير المالي و الناتج الداخلي الخام، مما يعني أن التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الجزائر لها أثر سلبي على النمو الإقتصادي على المدى الطويل؛
- ✓ أما بانسبة للكتلة النقدية M_2 توجدعلاقة عكسية غير معنوية بينها و بين الناتج المحلي الخام PIB في المدى الطويل، هذا يدل على أن الارتفاع في M_2 عند تطبيق الجزائر لسياسة مالية توسعية ما هو إلا عبارة عن عملة خارج القطاع المصرفي و الذي يعكس الاستعمال الواسع للعملة و أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدا بدلا من استخدام الخدمات المصرفية، و لهذا اقترحا طرح العملة من M_2 و استخدامها كمؤشر للتطور المالي، لأنها لاتعكس دور الوساطة المالية؛

✓ في كثير من الحالات تم إتباع سياسة التحرير المالي في ظل وجود عجز مالي كبير ،ولتمويل هذا العجز اضطرت الحكومات التوسع في إصدار وبيع كميات كبيرة من السندات وأذون الخزانة ،وتضمن ذلك رفع أسعار الفائدة عليها بشكل ملحوظ سواء من الناحية الاسمية أو الفعلية ،مما ترتب عليه ارتفاع نسبة مدفوعات الفوائد في النفقات العامة .

و لهذا ينبغي على السلطات الجزائرية من تحسين و تشجيع نوعية السياسات التي تهدف إلى تطور الجهاز المصرفي الجزائري و استقلاليته في اتخاذ القرارات في السياسة النقدية من أجل تعزيز المنافسة في الأسواق الدولية، و اتخاذ تدابير صارمة لمحاربة الفساد، تشجيع و تحسين نوعية المؤسسات من أجل تنشيط السوق المحلية و تنمية و التوجه نحو الإنفتاح الإقتصادي و تفعيل عملية النمو الإقتصادي.

اقتراحات الدراسة:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها نوصي ببعض الاقتراحات والمتمثلة فيما يلي:

- التركيز على الاستقرار الاقتصادي قبل القيام بعملية الانفتاح التجاري والتحرير المالي ؛
- تحديث البورصات وتطويرها من الناحيتين الفنية والتنظيمية بما يساعد على زيادة حجمها وقدرتها الاستيعابية، وتعزيز دورها في جذب رؤوس الأموال، وإعادة تدويرها لتمويل المشاريع التنموية؛
- وضع ضوابط على التدفقات الرأسمالية تتوافق مع آليات السوق، حتى لا تتحول البورصة إلى مسرح للمضاربات، وتبتعد عن الدور المنشود لها كآلية لتمويل الاستثمارات الجديدة أو التوسعات؛
- المحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي فيما يتعلق بالمتغيرات الكلية و أهمها معدلات النمو، معدلات التضخم، معدلات الفائدة، معدلات الاستثمار...الخ.

آفاق الدراسة :

كغيرها من الدراسات والبحوث تحتاج هذه الدراسة إلى جهود إضافية باعتبار أن بحثنا لم يلم بكل الجوانب المتعلقة بالتحرير المالي والانفتاح التجاري ، من أجل ذلك فإننا نفتح المجال أمام دراسات أخرى للاستفاضة أكثر في هذا الموضوع ومنها:

- ✓ التحرير المالي وعدوى الأزمات في الدول النامية ؛
- ✓ دور التحرير المالي في تحقيق الاستقرار المالي بالنسبة للدول النفطية؛
- ✓ الانفتاح التجاري ودوره في تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية.

تمت بحمد الله

نسأل الله العلي القدير التوفيق والسداد وأن يرزقنا علما نافعا وينفعنا بما علمنا

المراجع

المراجع باللغة العربية:

I. الكتب:

1. أحمد بديع بليح :"**الاقتصاد الدولي:مدلولات ميزان المدفوعات المصري،تطور الاقتصاد الدولي،نظريات التجارة الدولية**" ،توزيع منشأة المصارف بالإسكندرية، 1993 ،ص279.
2. أحمد بديع بليح: " **الاقتصاد الدولي**" ، توزيع منشأة المعارف الإسكندرية، 1994.
3. أحمد عبد الخالق: " **الاقتصاد الدولي و السياسات الاقتصادية الدولية**"، دون دار النشر 1999،
4. أسامة محمد الفولي و مجدي محمود شهاب:" **مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار الجامعة الجديدة للنشر 1997،
5. أشرف أحمد العدلي : " **التجارة الدولية** "، موئسة رؤية للطباعة و النشر للتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2006
6. أشواق بن قدور،"**تطور النظام المالي و النمو الإقتصادي**"، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى،2013، عمان، الأردن،
7. إيمان عطية ناصف ،هشام محمد عمارة : " **مبادئ الاقتصاد الدولي** " ، المكتب الجامعي الحديث 2007.
8. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية' الجزائر، الطبعة الثانية،2008
9. بن أشنهو عبد اللطيف:" **التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962-1980)**"، ديوان المطبوعات *الجامعية*، الجزائر، 1982،
10. جمال الدين لعويسات :" **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**" ، دارالهومة للطباعة و النشر الجزائر ،بدون سنة.
11. حازم العبلاوي : " **نظرية التجارة الخارجية** "، دار الهدى للنشر و الطباعة و التوزيع ، 1995.
12. حسين عمر: " **المدخل إلى دراسة علم الاقتصاد**" ، دار الكتاب الحديث: سلسلة مبادئ المعرفة الاقتصادية، الطبعة الثالثة ،بدون سنة.
13. خالد محمد السواعي، التجارة و التنمية، دار المناهج النشر و التوزيع، عمان، 2006

14. خبابة عبد الله، الإقتصاد المصرفي،"**البنوك الإلكترونية–البنوك التجارية–السياسة النقدية،** مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.

15. رشاد العصار، وآخرون:" **التجارة الخارجية**" ، دار الميسرة للنشر و التوزيع والطباعة ، الطبعة الأولى،2000.

16. رعد حسن الصرن:" **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة** "، دار النشر، الطبعة الأولى، الجزء الأول،2000.

17. رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة و التنمية البشرية في الوطن العربي، دار دجلة، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2008.

18. رنان مختار:" **التجارة الدولية و دورها في النمو الإقتصادي**"، منشورات الحياة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2009،ص42

19. رونالد ماكينون، ترجمة طيب بطرس و سعاد الطنبولي، **النهج الأمثل للتحرير الاقتصادي** ، الجمعية المصرية لنشر الثقافة العالمية، الطبعة الأولى 1996.

20. زينب حسين عوض الله:" **الاقتصاد الدولي**" ، دار الجامعة الجديدة الأزاريطة ،2004 ،

21. زينب عوض الله:" **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، المكتبة الاقتصادية، دار الجامعية،

22. سامي عفيفي حاتم:" **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**"، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثالثة، 1993

23. سعيد النجارة :" **تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين** "، دار النهضة العربية، بيروت،1973 .

24. سي محمد كمال، **قضايا في الإقتصاد الجزائري خلال نصف قرن**، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الأولى 2017.

25. السيد عبد المولى:" **الوجيز في التشريعات الاقتصادية**"، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1999.

26. شذا جمال الخطيب" **العولمة لمالية و مستقبل الأسواق العربية لرأس المال**"، الطبعة الأولى، مؤسسة طابا ، مصر، 2002.

27. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد: " **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية الدولية**" ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،1983،

28. الطاهر لطرش، **الإقتصاد النقدي و البنكي**، ديوان المطبوعات الجامعية،، 2013

29. عادل أحمد حشيش ، مجدي محمود شهاب :" **الاقتصاد الدولي** " ، الدار الجامعية ، بيروت ،2003.

30. عادل أحمد حشيش ،أسامة محمد الفولي ،محمود شهاب: " **أساسيات الاقتصاد الدولي**" ، دار الجامعة الجديدة ، 1998.

31. عادل أحمد حشيش: " **العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار الجامعية الجديدة للطباعة و النشر، الإسكندرية، 2000.

32. عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي ،محمود شهاب: " **الاقتصاد الدولي: جوانب اقْتصاد الدولي المعاصر،العلاقات الاقتصادية الدولية العربية**" ،دار الجامعة الجديدة ، 1990.

33. عبد الرحمان يسرى وآخرون: " **الاقتصاد الدولي** " ، الدار الجامعية الإسكندرية ، بدون سنة النشر.

34. عبد الرحمن زكي إبراهيم: "**مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية** "، دار الجامعات المصرية الإسكندرية، بدون سنة.

35. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان: " **التبادل التجاري– الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية** " ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2004.

36. عبد النعيم محمد مبارك و محمد يونس:" **اقتصاديات النقود و الصرفية و التجارة الدولية** "، الدار الجامعية. الإسكندرية 1996.

37. عبد المجيد قدي، "**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية** –دراسة تحليلية تقييمية–"، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الأولى

38. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة و اقتصاديات البنوك**، دار الجامعية الإسكندرية، طبعة 2002-2003.

39. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة الإقتصادية (منظماتها، شركاتها، تداعياتها)**، دار الجامعية رمل الإسكندرية، 2006.

40. عبد المنصف حسين رشوان:" **العولمة و آثارها – نظرة تحليلية–**" ، المكتب الجامعي الحديث، 2006.

41. عجة جيلالي:" **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**"، دار الخلدونية، للنشر و التوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى' 2006

42. عمر صقر:" **العولمة و قضايا إقتصادية معاصرة**"، الدارالجامعية، الإسكندرية، 2001-2002.

43. علي عبد الفتاح أبو شرار : " **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات** " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الطبعة الثانية 2010 ،

44. غالم عبد الله:" **العولمة المالية و الأنظمة المصرفية العربية**"، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 2014.

45. فليح حسن خلف:" **العولمة الاقتصادية**"، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2010.

46. فؤاد محمد الصقار:" **جغرافية التجارة الدولية** " ،منشأة المعارف بالإسكندرية الطبعة الثالثة، 1997.

47. .. محمد عبد العزيز عجيمة، مدحت محمد العقاد :" **النقود، والبنوك، والعلاقات الاقتصادية الدولية**"، دار النهضة العربية، بيروت،1997.

48. لشعب محفوظ، **القانون المصرفي**، الديوان الوطني للمطبوعات الجزائرية، 2001

49. محمد زكي الشافعي:" **مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية** "، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، بدون سنة.

50. محمد صفوتقابل، منظمة التجارة العالمية و تحرير التجارة الدولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2008،

51. محمد عبد العزيز عجيمية :" **الاقتصاد الدولي**"، دون دار نشر، 2000.

52. مدني بن شهرة، **الإصلاح الإقتصادي و سياسة التشغيل (تجربة الجزائر)**، دار حامد للنشر و التوزيع،الطبعة الأولى 2009، الأردن،

53. مصطفى رشدي شيحة :" **الأسواق الدولية : المفاهيم والنظريات والسياسات** "، دار الجامعة الجديدة ،2004

54. مصطفى رشدي شيحة :"**المعاملات الاقتصادية الدّوليّة** " ، دار الجامعة الجديدة للنّشر , الإسكندرية, 1993 ,

55.واثق علي الموسوي:" **الاستقرار الاقتصادي ، الصناديق السيادية، الربح، الموازنة العامة" ،** السوق، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2016.

II. الرسائل و الأطروحات:

1. – أحمد حبيب زغودي، **أثر التحرير المالي على النشاط الإقتصادي –حالة الجزائر للفترة 1990–2008–**، رسالة ماجستير مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا، قسم اقتصاديات المال و الأعمال، جامعة مؤتة، الأردن، 2011

2. – بريش عبد القادر:" **التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، أطروحة دكتوراه في الغلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006.

3. بلعزوز بن علي، **أثر تغير أسعار الفائدة على اقتصاديات الدول النامية حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر، 2004/2003

4. بولعرج سهيلة، **أثر العولمة المالية على النمو الإقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر من 1990–2012**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان– 2025–2016،

5. بولعسل شمس الدين، العولمة المالية و انعكاساتها على اقتصاديات الدول النامية– دراسة حالة الدول العربية–،مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، 2007/2006.

6. حيرش عبد القادر:" **دور التحرير المصرفي في تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**"، رسالة ماجستير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2012–3013.

7. رمضاني محمد:" **أثر سياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادي ة، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان، 2012–2011.

8. زيرار سمية:" **أثر سعر الصرف الحقيقي على الميزان الجاري و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2010**" ، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2013–2014

9. زيرمي نعيمة، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-،2015-2016،

10. طرشي محمد، **متطلبات تحرير الخدمات المصرفية في ظل التحرير المصرفي و المالي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف-، -، 2013/2012

11. عبد الرزاق عبد السلام، **القطاع المصرفي الجزائري في ظل العولمة–تقييم الأداء و متطلبات الإصلاح**-، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2011-2012

12. عبد الرشيد ديب،.**تنظيم و تطور التجارة الخارجية –حالة الجزائر– أطروحو دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر، 2003/2002**.،

13. عبد الكريم بوغزالة أمحمد، **أثر الإنفتاح و التحرير المالي على القطاع المالي الجزائري (دراسة لما بعد إصلاحات 1990)**، أطروحة دوكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، /2015

14. عبدوس عبد العزيز، سياسة الإنفتاح التجاري و دورها في رفع القدرةالتنافسية للدول دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010-2011

15. العقريب كمال، القطاع المالي في ظل تحرير حركة رؤوس الأموال و تحدي الأزمات المالية دراسة نماذج من الدول العربية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012

16. كبداني سيد أحمد:" **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنو مع الدول العربية –دراسة تحليلية و قياسية**"- أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد،2013

17. محمد حمو، أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المصرفية و المالية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر.

18. مرام تيسير مصطفى الفرا:" **دور القطاع المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية الفلسطينية**"، رسالة ماجستير،غزة، 2012،

19. مزيود ابراهيم، "**انعكاسات العولمة المالية على قطاع الخدمات المالية و المصرفية العربية– واقع و تحديات– حالة بعص البلداالربية**، أطروحة دكتوراه في العلم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، **2010–2011**.

III. **الدوريات و المقالات:**

20. التكامل الإقتصادي العالمي، تجربة بلدان أعضاء المؤتمر الإسلامي،مجلة التعاون الإقتصادي في البلدان الإسلامية، 2001

21. – التكامل مع الإقتصادالعالمي – تجربة البلدان الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي–، مجلة التعاون الإقتصادي بين الدول الإسلامية، 2006'

22. أمين حواس و مجدي الشوبرجي، يوسفي رشيد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال افرقيا**، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، يوليو 2014، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،

23. بطاهر علي، **سياسات التحرير و الإصلاح الإقتصادي**، مجلة شمال إفريقيا، جامعة الشلف ، العدد الأول، 2004،

24. بن دحمان آمنة و دحماني محمد أدريوش، تطور القطاع المالي و أثره على حجم النشاط الاقتصادي في الجزائر، أدلة تجريبية باستخدام نموذج ARDL، مجلة اتحاد المصارف العربية، النشرة المصرفية، الفصل الثالث، سبتمبر 2015

25. بن مالك عمار و دهان محمد:" **دور الإستثمارات العمومية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001–2014**"، مجلة الدراسات الإقتصادية، العدد رقم04، المجلد 1، جوان 2017.

26. جميلة الجوزي، ميزان مدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث العدد 11، 2012.

27. خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة و التطور المالي على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الأردن**–، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1، 2015،

28. دريس رشيد، انعكاس **الإنفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان مدفوعاتها، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية**أقسم العلوم الإقتصادية و القانونية، العدد11، جانفي 2014

29. زغيب شهر زاد، عيساوي ليلى، **آفاق إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة**،، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة،العدد 03 ماي 2003،

30. عبد الغفار غطاس ، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الإقتصادي خلال الفترة 1980–2011** "، مجلة الباحث، العدد 15، 2015

31. عبدوس عبد العزيز، "**سياسة الإنفتاح التجاري بين محاربة الفقر و حماية البيئة: الوجه الآخر**"، مجلة الباحث 08، 2010

32. عبود عبد المجيد و بلحاج فراجي:" **الإصلاح النقدي في الجزائر و مقترح حذف الأصفار من الدينار الجزائري**"، مجلة البشائر الإقتصادية، المجلد الثالث العدد 3، سبتمبر 2017،

33. فيصل بهلولي، **التجارة الجزائرية الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورمتوسطية والإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، عدد11، 2012.

34. قدور بن نافلة و محمد بن مريم:" **أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر–دراسة قياسية وفق نموذج (أوكن/ غوردن)**"، مجلة التنمية و سياسات الإقتصادية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 75،2015-109 المعهد الوطني للتخطيط، الكويت

35. كمال عايشي، أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الإقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد العاشر ، نوفمبر 2006.

36. المجلس الوطني الاقتصادي و الإجتماعي:" **تقرير حول الوضعية الاقتصاد ية و الإجتماعية في الجزائر خلال السداسي الثاني لسنة 2004**"

37. محمد مسعي:" **سياسة الإنعاش في الجزائر و أثرها على النمو الإقتصادي**"، مجلة الباحث، العدد 10،2012،

38. ملال شرف الدين، **الإنفتاح التجاري و التوازنات الكلية لإقتصاديات شمال إفريقيا – دراسة حالة موازين مدفوعات الجائر، تونس و المغرب خلال الفترة من 2000–2013**، مجلة تاريخ العلوم، العدد السابع، 2017،

IV. الملتقيات:

1. – محمد عشري حسن عبد الهادي:" **التحرير المالي و النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط لشمال إفريقيا**، ملتقى دولي الأول حول :"**التحرير المالي و النمو الاقتصادي والأزمات المالية في دول منطقة الشرق الأوسط لشمال إفريقي**
2. . رميدي عبد الوهاب ، سماي علي ، :" **العولمة المالية وأثارها على اقتصاديات الدول النامية** "،الملتقي الدولي حول : "**سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية**–"،جامعة بسكرة (20–2006/11/21).
3. برودي نعيمة ، بلعربي عبد القادر: " **تيار عولمة الأسواق المالية إلى أين...؟**" ، ملتقى دولي حول: " **سياسات التمويل وأثرها على المؤسسات والاقتصاديات _ دراسة حالة الجزائر والدول النامية–**" ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، 22 _11 نوفمبر2006 .

4. بن زكورة العونية و مسعودي و هيبة، أثر الإنفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على االنمو الإقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية–2014/2002
5. بن سعيد محمد، أسس العولمة المالية و أثرها على البيئة الاقتصادي ة، ملتقى وطني حول الأسواق المالية و العولمة المالية و الاقتصادية، المركز الجامعي أمينالعقالالحاجموسآقأخموكب تامنغست، يومي 09-10 أفريل 2013.

6. بن طلحة صليحة و معوشي بوعلام، **"دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية، ملتقى المنظومة المصرفية و التحولات –واقع و تحديات–**"،كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعليي، الشلف، الجزائر،2004.
7. بن علال بلقاسم و بن بوزيان محمد، التطور المالي أساس نجاح سياسة التحرير المالي في الدول النامية –دراسة حالة الجهاز المصرفي الجزائري 1990– 2011

8. بن علال بلقاسم، بن بوزيان محمد، التطور **المال أساس نجاح تطبيق سياسة التحرير المال في الدول النامية حالة نظام المصرفي و المالي الجزائري 1990-2011** دراسة قياسية

9. بوفليح نبيل، طرشي محمد:" **التحرير المالي كآلية لتفعيل دور البنوك التجارية في تمويل الإقتصاد الجزائري و احداث تعميق مالي**"، ملتقى دولي الأول حول النظام المالي و النمو الاقتصادي ، 06 و 07 ماي 2014، المدرسة العاليا للتجارة، الجزائر.

10. صالح صالحي:" **محاضرات في الاقتصاد الجزائري في مرحلة التخطيط و محاولات التصنيع خلال الفترة 1966-1989**"، كلية العلوم الاقتصاد ية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1.

11. غربي ناصر صلاح الدين و مجاد كنزة، **أثر التحرير المالي على النمو الإقتصادي- دراسة حالة الجزائر المغرب و تونس(1970-2010)**، المتلتقى الدولي حول سياسات الإنفتاح الإقتصادي و النمو الإقتصادي بدول جنوب المتوسط، جامعة الحاج لخضر، باتنة،2013/12/11

12. محمد عشري حسن عبد الهادي:" **التحرير المالي و النمو الاقتصادي دراسة تطبيقية لبعض دول منطقة الشرق الأوسط لشمال افريقيا**"، ملتقى دولي الأول حول :"التحرير المالي و النمو الاقتصادي والأزمات المالية في دول منطقة الشرق الأوسط لشمال افريقيا، المركز الجامعي نور البشير، البيض، 03-04 ماي 2016.

13. منير الحمش، هل حقا أن تحرير التجارة الخارجية قاطرة للنمو؟، جمعية العلوم الإقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الإقتصادية الثالثة و الثلاثون، دمشق، سوريا، 2010/03/23.

14. واضح فواز و زياني الصادق:" **السياسة المالية و الاقتصادي ة للحكومات لتطوير الأسواق المالية و الحد من أي أزمة ممكنة**"، الملتقى الوطني حول" **الأسواق المالية و العولمة المالية و الاقتصادية**" ، قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك، تمنراست، 09-10 أفريل 2013.

V. **القوانين:**

15. لمادة 52 الأمر10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل و المتمم للأمر 03-11الخاص النقد و القرض.

16. المادة 83 الأمر10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010

17. قانون المالية لسنة 1992 الذي ينص على تخفيض في معدلات التعريفة الجمركية نتيجة الإتفاق الذي عقدته الجزائر مع صندوق النقد الدولي في إطار التثبيث الإقتصادي. [1]

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية :

I. Les ouvrages :

1. R. Mckinnon, »Money and capital in Economic development », Washington, Brookings institution, 1973.
2. Adam Smith : **"Recherche sur la nature et les causes de la richesse des nations"** ,nouvelle traduction par Philippe Jaudel ,Economica, Paris2000
3. Brahim Guendouzi: **"les relations économiques internationales** ", édition El Maarifa, Alger, 1998,
4. Jacques B.Gelinas : **" La globalisation du monde, Laisser faire ou faire ?" ;** Montréal, édition Ecosociété, 2000.
5. Jean Arrouse": **les théorie de la croissance**", édition du seuil, Paris, 1999
6. -Régis Bourbonnais**": Économétries"**, 5em édition DUNOD, Paris, 2004

II. Les Revues :

1. Alimi.S.R, "**Toda-Yamamoto causality test between money market interest rate and expected inflation: the Fisher hypothesis revisited**", European Scientific Journal (2013)- vol.9- No.7
2. Ben Gamra S, et Clévenot M, « **Liberalisation finnanciere et crises bancaires dans les pays Emergents : La pregnance du role des instutions », CEPN CNRS Worning paper N°8, Universite de Paris 13, 2006**

3. Buthaina M.A Muhtaseb**," International Trade in Services and Economic Growth : The Case of Jordan**", Jordan Journal of Economic Sciences, Volume2,N°2, 2015
4. Dominique Plihon, Les jeux de la globalisation financière ,mondialisation au delà de mythes .
5. Fry MJ, " In favor of financial Liberalisation ",The Economic journal, vol 107,N°442,May 1997.
6. R. Mckinnon,1991, **« Financial ControlIn The Transition From Classical Socialism To A Market Economy"**, The journal of EconomicPerspecives,Vol 5, N°4.
7. Levine**, Financial development and economic growth, view and agenda,** workinpaper,World bank, 1996
8. Qasi Muhammad and Shahira Wisaret, **Impac of liberalization on economic growth :A case study of Pakistan**, Asian economic and financial Review, 2013

III. Les Thèses :

1. Jude C .EGGOH, **« Croissance Economique et Développement Financier : éléments d'analyse théorique et empirique »**, Thése de dotcorat, Université D'ORLEANS, 2009
2. Nada Saliba, **Mondialisation et libéralisation financière :** endettement et crises dans les pays émergents d'Asie":**Le cas de la Thaïlande, la Corée du Sud, l'Indonésie et la Malaisie",** Thèse de doctorat, UNIVERSITE SORBONNE NOUVELLE – Paris 3,Septembre 2009.
3. Venet .B u «les critique de la théorie de la libéralisation financier »université paris IX dauphine2000

5 - Les Colloques :

1. .Bouzid Amaria, **« Les conditions Préalable à la réussite des Réformes Financières Au Sein des Pay Emergement »,** 3^{em} Journées D'Economie Monétaire et Bancaire, Lile 22/23Juin2006.

2. Bamba KA, **IMPACT DE LA LIBERALISATION FINANCIERE SUR L'INTERMEDIATION BANCAIRE DANS** L'UMOA, Conférence des Institutionsd'Enseignement deRecherches Economiques etde Gestion en Afrique(CIEREA), Université cheikh Anta Diop de Daka ,Sénégal, 2003
3. Zeghoudi Ahmed et Abou-bakr Asma :" **Les conditions préalables du succès d'une politique delibéralisation financière"**, Le Premier Colloque International sur :« Libéralisation financière, croissance économique et crises financières dans les pays de la région MENA », Centre Universitaire Nour Bachir El Bayadh, 03-04 mai 2016

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

1. هيثم محمد فتحي:" **أثر التعاون على تخفيف سياسة التحرير الاقتصادي في السودان"**، مُقدَّمة لورشة " واقع ومستقبل التعاون والجمعيات التعاونيَّة بالسودان"، مؤسسة السودان، نوفمبر 2015، على الموقعhttp://www.tawtheegonline.com/vb/showthread.php

2. المركز الوطني للإحصائيات و الإعلام الآلي للجمارك (CNIC)

3. منشورات الفصل الثالث النقود والقروض، الديوان الوطني للإحصائيات، WWW.ONS.DZ

4. غرفة التجارة و الصناعة على الموقع WWW .CACI.DZ

5. الوكالة الوطنية لتطوير التجارة الخارجية غلى الموقع WWW .ALGEX.DZ

6. جلال خشيب، النمو الإقتصادي، مقال موجود على الموقع الإلكتروني www.alukah.net

7. رئاسة الحكومة، البرنامج التكميلي لدعم النمو على الموقع www.cggov.dz/psre

8. بنك الجزائر www.bank –of-algeria.dz

9. Hassane Souheil," **Effet de la libéralisation du système financier Tunisien sur l'Evolution des risques des banques**", thèse ,Université LAVAL,2000,p28.à partir du site d'internet: www.irec.net/upload/file/mémoires et théses 338 pdf

الملاحق

الملاحق:

الملحق 1:

Dependent Variable: PIB
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Date: 11/02/16 Time: 13:24
Sample (adjusted): 1971 2014
Included observations: 44 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 4.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2	-0.021154	0.051254	-0.412718	0.6821
CRE	-0.044357	0.047595	-0.931953	0.3571
OUV	0.092655	0.038985	2.376673	0.0225
FL	-4.415607	1.890181	-2.336077	0.0247
C	3.330116	3.887412	0.856641	0.3969

R-squared	0.091521	Mean dependent var	3.672431
Adjusted R-squared	-0.001657	S.D. dependent var	5.028009
S.E. of regression	5.032172	Sum squared resid	987.5876
Long-run variance	7.460359		

الملحق 2:

Date: 11/02/16 Time: 13:20
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIB M2 CRE OUV FL
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.633572	100.9226	69.81889	0.0000
At most 1 *	0.522961	58.75652	47.85613	0.0034
At most 2	0.380901	27.66991	29.79707	0.0863
At most 3	0.146824	7.531337	15.49471	0.5168
At most 4	0.020319	0.862189	3.841466	0.3531

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.633572	42.16607	33.87687	0.0041
At most 1 *	0.522961	31.08661	27.58434	0.0170
At most 2	0.380901	20.13857	21.13162	0.0684
At most 3	0.146824	6.669147	14.26460	0.5290
At most 4	0.020319	0.862189	3.841466	0.3531

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق 3

Vector Error Correction Estimates
Date: 11/02/16 Time: 13:31
Sample (adjusted): 1973 2014
Included observations: 42 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
PIB(-1)	1.000000
M2(-1)	-0.035651 (0.06136) [-0.58098]
CRE(-1)	0.123339 (0.09338) [1.32078]
OUV(-1)	-0.030559 (0.02936) [-1.04072]
FL(-1)	6.664971 (3.58968) [1.85670]
C	-7.942903

الملحق 4:

VEC Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests
Date: 11/02/16 Time: 13:37
Sample: 1970 2014
Included observations: 42

Dependent variable: D(PIB)

Excluded	Chi-sq	df	Prob.
D(M2)	4.852737	2	0.0884
D(CRE)	7.063811	2	0.0292
D(OUV)	6.272775	2	0.0434
D(FL)	9.392773	2	0.0091
All	22.35967	8	0.0043

الملحق الأخير:

Vector Error Correction Estimates

Date: 11/02/16 Time: 13:31

Sample (adjusted): 1973 2014

Included observations: 42 after adjustments

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Cointegrating Eq:	CointEq1
PIB(-1)	1.000000
M2(-1)	-0.035651
	(0.06136)
	[-0.58098]
CRE(-1)	0.123339
	(0.09338)
	[1.32078]
OUV(-1)	-0.030559
	(0.02936)
	[-1.04072]
FL(-1)	6.664971

	(3.58968)				
	[1.85670]				
C	−7.942903				

Error Correction:	D(PIB)	D(M2)	D(CRE)	D(OUV)	D(FL)
CointEq1	−1.043075	0.409038	0.357329	0.336610	−0.033617
	(0.18647)	(0.54630)	(0.25555)	(0.54491)	(0.01369)
	[−5.59393]	[0.74874]	[1.39825]	[0.61774]	[−2.45631]
D(PIB(−1))	−0.017260	−0.659000	−0.440324	0.075389	0.029152
	(0.13017)	(0.38137)	(0.17840)	(0.38039)	(0.00955)
	[−0.13260]	[−1.72800]	[−2.46821]	[0.19819]	[3.05130]
D(PIB(−2))	0.021123	−0.634177	−0.422806	0.213554	0.014039
	(0.07225)	(0.21166)	(0.09901)	(0.21112)	(0.00530)
	[0.29238]	[−2.99617]	[−4.27020]	[1.01152]	[2.64754]
D(M2(−1))	0.156213	0.177518	0.166528	0.164389	−0.011804
	(0.07192)	(0.21071)	(0.09857)	(0.21017)	(0.00528)
	[2.17208]	[0.84249]	[1.68951]	[0.78217]	[−2.23608]
D(M2(−2))	0.022064	−0.273751	−0.221574	0.068928	0.010834
	(0.07042)	(0.20632)	(0.09651)	(0.20579)	(0.00517)
	[0.31332]	[−1.32685]	[−2.29581]	[0.33494]	[2.09617]

D(CRE(−1))	0.115696	0.140554	0.090917	−0.005348	−0.001948
	(0.04879)	(0.14293)	(0.06686)	(0.14257)	(0.00358)
	[2.37152]	[0.98337]	[1.35979]	[−0.03751]	[−0.54414]
D(CRE(−2))	0.058098	0.102929	−0.046522	−0.110903	0.003421
	(0.05110)	(0.14970)	(0.07003)	(0.14932)	(0.00375)
	[1.13701]	[0.68756]	[−0.66432]	[−0.74272]	[0.91209]
D(OUV(−1))	0.128325	−0.015353	0.137999	0.475131	−0.001574
	(0.07018)	(0.20560)	(0.09618)	(0.20508)	(0.00515)
	[1.82861]	[−0.07467]	[1.43483]	[2.31685]	[−0.30550]
D(OUV(−2))	0.063825	0.018292	−0.102349	−0.310476	0.012619
	(0.07039)	(0.20621)	(0.09646)	(0.20569)	(0.00517)
	[0.90679]	[0.08871]	[−1.06100]	[−1.50945]	[2.44268]
D(FL(−1))	3.880745	−13.27342	−10.24090	6.613579	−0.009098
	(2.42515)	(7.10515)	(3.32370)	(7.08703)	(0.17800)
	[1.60021]	[−1.86814]	[−3.08117]	[0.93319]	[−0.05111]
D(FL(−2))	6.878349	−0.159827	−42.28573	−2.358040	0.059127
	(2.32282)	(6.80535)	(3.18346)	(6.78799)	(0.17049)
	[2.96120]	[−0.02349]	[−13.2830]	[−0.34738]	[0.34681]
C	−0.837229	0.826894	0.655611	0.119991	0.011605

	(0.32445)	(0.95056)	(0.44466)	(0.94814)	(0.02381)
	[-2.58047]	[0.86990]	[1.47441]	[0.12655]	[0.48732]
R-squared	0.869473	0.409637	0.896759	0.311225	0.384083
Adj. R-squared	0.821613	0.193170	0.858904	0.058675	0.158247
Sum sq. resids	111.6081	957.9981	209.6342	953.1181	0.601252
S.E. equation	1.928800	5.650953	2.643446	5.636542	0.141569
F-statistic	18.16708	1.892378	23.68923	1.232328	1.700717
Log likelihood	-80.11923	-125.2661	-93.35701	-125.1589	29.57921
Akaike AIC	4.386630	6.536482	5.017000	6.531375	-0.837105
Schwarz SC	4.883107	7.032959	5.513477	7.027852	-0.340628
Mean dependent	-0.555333	0.260019	-0.695622	0.388907	0.023810
S.D. dependent	4.566738	6.291159	7.037404	5.809555	0.154303

Determinant resid covariance (dof adj.)	191.6498
Determinant resid covariance	35.63431
Log likelihood	-373.0166
Akaike information criterion	20.85793
Schwarz criterion	23.54718

الملخص:

إن الهدف من هذه الأطروحة هو دراسة أثر التحرير الماليو الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر، من خلال التطرق في الجانب النظري إلى العولمة الإقتصادية و الإنفتاح الإقتصادي و ما نتج عنهما من تحرير مالي و تحرير تجاري و التعرف على التحرير المالي و أسس نظرية التحرير المالي، ثم التعرف على التجارية الخارجية و كيف فسرت النظرات قيام التجارة الخارجية و مدى أهميتها في تطور النمو الإقتصادي و ماهي أشكال وخطوات الإنفتاح التجاري، وبعد ذلك قدمنا خصائص عن الإقتصاد الجزائري بالتركيز على تطور الجهاز المصرفي الذي يعد القلب النابض في الإقتصاد بسبب ضعف الوساطة المالية في ظل غياب سوق مالي في الجزائر، و الإصلاحات النقدية المطبقة خاصة قانون النقد و القرض10/90و التعديلات التي حصلت فيه من أجل تحرير أسعار الفائدة وصولا إلى أسعار فائدة حقيقية، و كذلك التعرف على مراحل تطور السياسة التجارية في الجزائر من الإحتكار إلى الإنفتاح، و الإجراءات التي اتخذت من الحكومة من أجل تطوير الصادرات خارج قطاع المحرقات، ومراحل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر و المجهودات التي بذلتها الحكومة في دعم المو بتطبيق برامج الإنعاش الإقتصادي من 2001-20014، كما تطرقنا إلى الدراسات التجريبية و التطبيقية التي أثبتت و جود علاقة بين التحرير المالي و الإنفتاح التجاري مع النمو الإقصادي، و في الأخير قمنا بدراسة تطبيقية لدراسة أثر التحرير المالي و الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 ببناء نموذج قياسي مكون من متغير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقياس معدل النمو الإقتصادي كمتغير تابع ، مؤشرات التحرير المالي المكونة من (M_2/PIB)، الإئتمان المحلي الموجه للقطاع الخاص بالنسبة للناتج المحلي الخام، و مؤشر التحرير المالي) و مؤشر الإنفتاح التجاري كمتغيرات مسقلة.، بتطبيق منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN، وإختبار سببية قرانجر المطورة بالنسبة للمدى الطويل (تودا ياماموتو) و خلصت النائتج المحصل عليها من الدراسة إلى وجود علاقات التكامل المشترك طويلة المدى بين متغيرات نموذج الدراسة، وجود *علاقة طردية ومعنوية بين نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام الإنفتاح التجاري*، كما أن وجود علاقة سببية بين الإنفتاح التجاري و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن الإنفتاح التجاري يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، وجود علاقة سببية بين الإنفتاح المالي و نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام أي أن التحرير المالي يسبب نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام.

الكلمات المفتاحية: الإنفتاح الإقتصادي، التحرير المالي، الإنفتاح التجاري، النمو الإقتصادي، طودا يماموطو

Abstract:

The aim of this thesis is to study the effect of financial liberalization and trade openness on economic growth in Algeria, by addressing the theoretical framework of economic globalization and economic openness and the resulting liberalization of financial and commercial liberalization and the identification of financial liberalization and the foundations of financial liberalization theory, then to identify the foreign trade and how it explained the views of foreign trade and its importance in the development of economic growth and what forms and steps of trade openness. After that we presented the characteristics of the Algerian economy by focusing on the development of the banking sector, which is the dominant of the economy because of the weakness of financial intermediation and the absence of a financial market in Algeria, in addition to the monetary reforms applied especially the law of cash and loan 90/10 and the amendments obtained in order to liberalize interest rates to real interest rates, as well as the stages of the evolution of trade policy in Algeria from monopoly to openness, measures taken by the government to develop exports outside the hydrocarbon sector, the stages of economic growth in Algeria and the government's efforts to support the growth by implementing economic recovery programs from 2001-2014, we also discussed the empirical and applied studies that have demonstrated the relationship between financial liberalization and trade openness with economic growth. Finally, we conducted an empirical study of the effect of financial liberalization and trade openness on economic growth in Algeria during the period 1970-2014 by constructing an empirical model of real per capita GDP to measure economic growth as a dependent variable, financial liberalization indicators consisting of(M2 / PIB, domestic credit directed to the private sector to gross domestic product, the financial liberalization index) and the trade openness index as independent variables, applying cointegration methodology using Johansen test and developed Granger causality test for long term (Toda Yamamoto). The results concluded that there is a long term cointegration between the study variables, in addition to the existence of a positive and significant relationship between GDP per capita and trade openness, and a causal relationship between trade openness and GDP per capita meaning that trade openness causes per capita gross domestic product (GDP), another causal relationship between financial openness and per capita income Of GDP, thus the financial liberalization causes per capita gross domestic product (GDP).

Keywords: economic openness, financial liberalization, trade openness, economic growth, Toda Yamamoto.